مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة كتب المستقبل العربي (١٥)

المـرأة العربيـة

بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر

مريم سليم
دلال البزري
فوزية أبو خالد
عبد القادر عرابي
باقر سلمان النجار
موزة غباش
هنري عزام
ليلى عبد الوهاب
فهمية شرف الدين
هدى زريق
شهيدة الباز
هالة مقصود

المــرأة العربيــة

بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر

مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة كتب المستقبل العربي (١٥)

المـــرأة العربيــة

بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر

مريم سليم — دلال البزري — فوزية ابو خالد
عبد القادر عرابي — باقر سلمان النجار — موزة غباش
هنري عزام — ليلى عبد الوهاب — فهمية شرف الدين
هدى زريق — شهيدة الباز — هالة مقصود

الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز دراسات الوحدة العربية
المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر/
مريم سليم... [وآخ.].
٢٥٩ ص. - (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ١٥)
١. المرأة العربية. أ. سليم، مريم. ب. السلسلة.
305.4209174927

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ - ١١٣ - بيروت - لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ - ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» - بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)
e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز
الطبعة الأولى
بيروت، أيار/مايو ١٩٩٩

المحتويات

قائمة الجداول ٧

مقدمة ٩

القسم الأول

إشكاليات الواقع:
المكانة.. الأدوار.. الحقوق

الفصل الأول : أوضاع المرأة العربية .... مريم سليم ١٣

الفصل الثاني : المرأة العربية بين التقليد والتجديد ....عبد القادر عرابي ٣٥

الفصل الثالث : المرأة العربية والعمل (مشاركة المرأة العربية
في القوى العاملة ودورها في عملية التنمية) .... هنري عزام ٥٥

الفصل الرابع : دور المرأة في التنمية الاجتماعية الاقتصادية
في البلدان العربية .... هدى زريق ٨٣

الفصل الخامس : المرأة في العمل الأهلي العربي .... دلال البزري ١١٧

الفصل السادس : الحقوق الاجتماعية للمرأة العربية .... باقر سلمان النجار ١٤١

الفصل السابع : تأثير التيارات الدينية في الوعي الاجتماعي
للمرأة العربية .... ليلى عبد الوهاب ١٦٣

الفصل الثامن : المرأة العربية ونظام القيم في الحقبة النفطية .... شهيدة الباز ١٨١

القسم الثاني:
حالات قطرية:
السعودية . . الإمارات . . لبنان

الفصل التاسع : أثر النفط في مسألة المرأة
في المجتمع السعودي .... فوزية أبو خالد ١٩٧

الفصل العاشر : المرأة والتنمية في دولة
الإمارات العربية المتحدة .... موزة غباش ٢٢١

الفصل الحادي عشر: المرأة والتنمية المستدامة
في ظروف لبنان .... فهمية شرف الدين ٢٣٩

خاتمة : حول المرأة العربية وتحديات
القرن الحادي والعشرين .... هالة مقصود ٢٥٥

قائمـــة الجـــداول

الرقم	الموضوع	الصفحة
٣ ـ ١	الإناث ذوات النشاط الاقتصادي في البلدان العربية	٧٣
٣ ـ ٢	توزيع الإناث ذوات النشاط الاقتصادي حسب أقسام المهن في بعض البلدان العربية (نسبة مئوية)	٧٥
٣ ـ ٣	النسبة المئوية للأميين والأميات ١٥ سنة فأكثر من العمر في بعض البلدان العربية	٧٧
٣ ـ ٤	تطور انتساب الإناث إلى المجموع بحسب مراحل التعليم في البلدان العربية (نسبة مئوية)	٧٨
٣ ـ ٥	تطور توزيع التلاميذ في المراحل التعليمية بحسب الجنس في البلدان العربية للسنوات ١٩٧٠، ١٩٧٥ و١٩٨٥	٧٩
٣ ـ ٦	إقرار البلدان العربية بتشريعات منظمة العمل الدولية المتعلقة بشروط العمل للمرأة ابتداء من ١ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٩	٨٠
٤ ـ ١	توقع الحياة عند الولادة بحسب الجنس	٨٥
٤ ـ ٢	النسبة المئوية للأميين والأميات في سن ١٥ أو أكثر	٨٦
٤ ـ ٣	توزيع السكان (٢٥ سنة وأكثر) النسبي بحسب المستوى التعليمي والجنس	٨٨
٤ ـ ٤	نسبة المسجلين في المدارس بحسب المستوى التعليمي والجنس (١٩٨٥)	٨٩
٤ ـ ٥	معدلات المشاركة في القوة العاملة بحسب الجنس للبالغين ١٥ سنة وما فوق	٩١
٤ ـ ٦	نسبة توزيع الإناث (١٥ سنة فأكثر) بحسب الحالة الزوجية وفئات السن	٩٤
٤ ـ ٧	معدلات الخصوبة الكلية (١٩٨٣ ـ ١٩٨٤)	٩٥
٤ ـ ٨	معدلات الخصوبة الحالية (١٩٨٤)	٩٦
٤ ـ ٩	نسبة الإناث في المجموعات المهنية المختلفة	١٠٠
٤ ـ ١٠	التوزيع النسبي للناشطين اقتصادياً من الذكور والإناث بحسب العمر	

(١٩٨٤) ١٠٠
٤ ـ ١١ نسبة الإناث في بيروت ذوات النشاط الاقتصادي في فئات العمر والحالة الزوجية والمستوى التعليمي ١٠٩
٤ ـ ١٢ التوزيع النسبي للإناث (١٥ سنة وأكثر) النشيطات اقتصادياً بحسب المستوى التعليمي في فئات العمل ١١٠
٦ ـ ١ نسبة التحاق الإناث إلى المجموع الكلي للطلاب في التعليم الابتدائي في الأقطار العربية في الفترة ما بين ١٩٧٠ ـ ١٩٨٣ (نسبة مئوية) ١٥١
٦ ـ ٢ نسبة التحاق الإناث إلى المجموع الكلي للطلاب في التعليم الثانوي في الأقطار العربية في الفترة ما بين ١٩٧٠ ـ ١٩٨٢ (نسبة مئوية) ١٥٣
٦ ـ ٣ نسبة التحاق الإناث إلى المجموع الكلي للطلبة في المراحل التعليمية ما بعد الثانوي في الأقطار العربية ١٩٧٠ ـ ١٩٨٢ (نسبة مئوية) ١٥٤
١٠ ـ ١ توزيع القوة البشرية الوطنية من الإناث (١٥ إلى ٦٥) بحسب موقعهن داخل قوة العمل أو خارجها ٢٢٦
١٠ ـ ٢ توزيع قوة عمل الإناث على القطاعين الحكومي والخاص في السنوات ١٩٨٠، ١٩٨٥ و١٩٩٠ .... ٢٢٧
١٠ ـ ٣ قوة العمل النسائية بحسب القطاعات الرئيسية للنشاط الاقتصادي (نسبة مئوية) ٢٢٩
١٠ ـ ٤ توزيع الشرطة النسائية بحسب الرتبة العسكرية ٢٣٠
١٠ ـ ٥ الإنجازات الأساسية للمؤسسة ٢٣٤
١٠ ـ ٦ العقبات التي تعترض تحقيق الهدف ٢٣٥
١١ ـ ١ نسبة تسجيل الفتيات في مرحلة التعليم الجامعية ٢٤٢
١١ ـ ٢ جدول السكان الناشطين اقتصادياً، ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠ .... ٢٤٢
١١ ـ ٣ توزع القوى العاملة في لبنان بحسب الجنس وقطاعات العمل (نسبة مئوية) ٢٤٣
١١ ـ ٤ توزع العاملين في المصارف بحسب الجنس من العام ١٩٨٠ إلى العام ١٩٩٢ .... ٢٤٤
١١ ـ ٥ النساء العاملات في الفئات الأولى والثانية والثالثة في كل إدارات الدولة ٢٤٩
١١ ـ ٦ مشاركة المرأة في المهن الحرة ٢٥٠
١١ ـ ٧ معاملات تملك أرض في أمانة السجل العقاري في البقاع والجنوب (نسبة مئوية) ٢٥١
١١ ـ ٨ معاملات تملك أرض في أمانة الشمال العقارية (نسبة مئوية) ٢٥١
١١ ـ ٩ مشاركة المرأة في مجالس نقابات المهن الحرة ٢٥٣

مقدمة

لا شك في أن من أبرز خصائص المرحلة التاريخية التي يمر بها العالم حالياً هي انبثاق الوعي بقضية الديمقراطية، التي أصبحت تشغل درجة من الأهمية القصوى، ربما لم تبلغها من قبل في أي عصر من العصور، سواء على مستوى الفكر أو على مستوى الممارسة، وبهذا القدر من التركيز والشمول والعالمية. فعصر الجماهير التابعة الخانعة قد ولّى، وحل محله عصر الشعوب الحرة الواعية.. عصر حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.. عصر حرية المرأة وتصدّر مبدأ المساواة بينها وبين الرجل قائمة أولويات التحرر والتنمية.

وحيث تحتل الديمقراطية موقعاً أساسياً ضمن أولويات المشروع الحضاري النهضوي العربي، فإن قضية المرأة تتحدد أهميتها في صلب هذا المشروع، في ضوء العلاقة العضوية بين التحول الديمقراطي وتحرير المرأة، من ناحية، وبالنظر إلى الدور المؤكد للمرأة في الشأن العربي العام: تحريراً وتنمية ووحدة، من ناحية أخرى.

وأساس ذلك أن تحرر المرأة ومشاركتها في العملية الإنتاجية، على قدم المساواة مع الرجل، يشكل جزءاً أساسياً من عملية التحول الديمقراطي الصحيح. وما لم يتم تحرر المرأة تحرراً كاملاً، فإن النقلة التاريخية، المتمثلة في بناء المجتمع الديمقراطي الصحيح، لن تتوافر لها إمكانيات النجاح المأمول، لأن بقاء قطاع من المرأة العربية في حالة من التبعية والشلل، سيقف في وجه كل تغيير جذري في المجتمع.

فالواقع العربي يحمل في طياته مزيجاً مؤلماً من أشكال قهر الإنسان العربي: في هويته الوطنية والقومية، في سلامة أرضه وقومه، في استقلال بلده، في حرية أمته، في كرامته كإنسان وكمواطن، في حريته للقول، للعيش، للفعل. ويشترك في تحمل هذه الأثقال، وفي محاولة الخروج منها، الرجل والمرأة. غير أن المرأة تتعرض لمركب معقد من القهر؛ فإلى جانب القهر الواقع عليها مباشرة، تتعرض المرأة لانعكاسات القهر الواقع على الرجل أيضاً. كما يواجهها بالإضافة إلى ذلك تحديات خاصة، لها جذورها في أعماق التاريخ، ترتبط بالتركيب الاجتماعي العربي، وبالتراث الذي ما زال حياً، أو ما يزال حاداً دون حياة، وبانفصام على الأرجح عميق، هو صورة عن

ازدواجية التقليد والحداثة، والسلفية والعصرية، والمحافظة والتغيير، التي يعيشها عرب الأيام المعاصرة.

هذه التحديات هي التي تدفع مركز دراسات الوحدة العربية للاهتمام المتواصل بقضية المرأة، وبالدور الذي تلعبه، أو ينبغي أن تلعبه، في الشأن العربي العام، حتى يمكن إنجاز المهمات التي ينطوي عليها المشروع الحضاري النهضوي العربي. وفي هذا السياق يقدم هذا الكتاب عن **المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر**، الذي يندرج ضمن «سلسلة كتب المستقبل العربي». والكتاب يحتوي على مجموعة من الدراسات المتصلة بهذا الموضوع، التي نشرت في مجلة المركز **المستقبل العربي**، على مدار العقد الأخير وحده. وتنقسم هذه الدراسات إلى قسمين: **القسم الأول** يستعرض مجموعة من إشكاليات الواقع المرتبطة بتطور مكانة المرأة وأوضاعها في المجتمعات العربية، فضلاً عن الأدوار التي تقوم بها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك الحقوق التي تقررت لها، والحقوق التي ينبغي أن تصير لصيقة بوجودها كإنسان وكمواطن. أما **القسم الثاني**، فيستعرض ثلاث حالات قطرية من منظور المرأة والتنمية في السعودية والإمارات ولبنان. أما خاتمة الكتاب فتدور حول المرأة العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين.

وبهذا الكتاب يساهم «مركز دراسات الوحدة العربية» في إثراء الحوار ـ الذي ينبغي أن يبقى مستمراً حتى يصل إلى مبتغاه ـ حول قضية تحرير المرأة، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من قضية تحرير الإنسان العربي. ولذلك فإن تحرر المرأة يتطلب تحويل حركة تحرير المرأة من حركة نسائية إلى حركة سياسية واجتماعية شاملة، يتبناها النساء والرجال معاً.

مركز دراسات الوحدة العربية

القسم الأول

إشكاليات الواقع:
المكانة.. الأدوار.. الحقوق

الفصل الأول

أوضاع المرأة العربية(*)

مريم سليم(**)

أولاً: أوضاع المرأة العربية

اهتمت هيئة الأمم المتحدة منذ نشأتها بقضية المرأة، فأصدرت عدداً من المواثيق والاتفاقيات الخاصة بها، إضافة إلى عدد كبير من القرارات والتوصيات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة وعن المجلس الاقتصادي الاجتماعي الذي يتضمن اللجنة المعنية بحالة المرأة. . . بالإضافة إلى القرارات والتوصيات التي اعتمدتها الوكالات المختصة والهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة. وعلى الرغم من اختلاف نوعية وحجم التحديات التي تجابه المرأة. . . فقد أجمع الرأي العام العالمي على أن التقدم الذي تم إحرازه في مجال المساواة بين الرجل والمرأة وإسهامها في التنمية وتمتعها بحقوق الإنسان وفقاً للمواثيق الدولية كان بطيئاً وقليل الفعالية، مما دفع المجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراءات ملموسة لرفع شأن المرأة وتحسين أوضاعها.

وكانت الحكومات العربية قد بدأت في السبعينيات بالتحدث عن الحاجة إلى إدخال المرأة في قطاع الإنماء، فأنشأت لذلك الدوائر المختصة، وناقشت الخطط. . . وتمخضت الثمانينيات عن اهتمام حقيقي على الصعيد الشعبي العام، انعكس في العديد من المؤتمرات والحلقات الدراسية التي عقدت في المنطقة وخارجها حول المرأة العربية ودورها في المجتمع، ولا شك في أن الاهتمام بنهضة المرأة العربية ومشاركتها

(*) نشر هذا البحث في: **المستقبل العربي**، السنة ١٧، العدد ١٨٨ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤)، ص ١١٧ ـ ١٣٢.

(**) كلية التربية، الجامعة اللبنانية.

الفعّالة في التنمية يتطلب تكاثف الجهود السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وكانت هذه اليقظة العربية جزءاً من حركة عالمية أكسبتها دفعاً قوياً حين أعلنت الأمم المتحدة عام ١٩٧٥ «السنة العالمية للمرأة». في الحقيقة كانت دولتان عربيتان، هما مصر وتونس، من بين الدول السبع التي تقدمت إلى الأمم المتحدة بمشروع قرار يرمي إلى تخصيص سنة كاملة تسلط فيها الأضواء على القضايا النسائية، وأصبحت السنة عقداً كاملاً يهدف إلى تحقيق المساواة للمرأة، والتنمية والسلام للعالم مع حلول عام ٢٠٠٠.

ولا نستطيع أن نقول إنه مع حلول عام ١٩٨٥ قد تحققت أهداف العقد الذي خصصته الأمم المتحدة للمرأة... لا في الوطن العربي ولا في أي مكان من العالم. هذا ما أقرته المستندات التي قدمت خلال المؤتمر الذي عقد في نيروبي عام ١٩٨٥ بمناسبة نهاية ذلك العقد. إنما على الرغم من ذلك التقدم، فقد وصفت الأمم المتحدة مجمل الإنجازات بأنها «متواضعة»، وحدّد التقرير العراقيل التي ما زالت تحول دون تقدم المرأة حول العالم وعزاها إلى ما يلي: التقاليد العميقة الجذور، عجز في تفهم مدلولات الطروحات النسائية، فقدان الموارد المالية لإصلاح وضع المرأة، كما يلاحظ التقرير أن حكومات العالم ما زالت تفتقد الإرادة السياسية لتغيير الأوضاع التي جعلت المرأة مواطنة من الدرجة الثانية.

ثانياً: المرأة العربية

يشعر الباحث في موضوع المرأة في مجتمعاتنا، أنه يسير في حقل من الألغام، وأنه يصطدم في كل خطوة من خطواته بالكثير من القيم الاجتماعية، والمقدسات الحساسة في المجتمع، ولا بد لأي باحث يجري بحثاً علمياً أو طبياً أو نفسياً في أي أمر يتعلق بالمرأة إلا أن تبرز أمامه الأفكار والتقاليد وغيرها. إن التقاليد مسؤولة إلى حد ما عما ترمى به المرأة اليوم من التخلف والعجز عن مواكبة الحياة سواء أكان ذلك على صعيد اختيار الزوج لها، أو كونها أداة لإنجاب الأطفال، أو لطلب العلم بجميع مراحله، أو للعمل المنتج في الميدان الاقتصادي، أو للنشاط الثقافي في الميدان الاجتماعي.

لقد واجهت المرأة في الوطن العربي، كما في سائر أقطار العالم، نوعاً من التمييز الجنسي على مدى قرون عدة، وهذا ما ميز المرأة وجعل البحث في وضعها أمراً مهماً، إضافة إلى ذلك فإن الوطن العربي يشهد اليوم جدلاً محتدماً حول دور المرأة في المجتمع وإلى أي مدى يفترض على المرأة أن تنخرط في عملية التنمية وقطاعات العمل المستحدثة، وإلى أي مدى سيؤثر هذا في دورها التقليدي كزوجة وأم. ويكشف بعض الجدل عن معارضة البعض من أنه إذا لم يحصل هذا التغيير فإن المجتمع العربي لن يستطيع التطور قدماً إن على الصعيد الاقتصادي أو السياسي أو

حتى الاجتماعي. وقد بدأت الحكومات العربية في السبعينيات بالتحدث عن «حاجة إدخال المرأة في قطاع الإنماء»، وكانت هذه اليقظة العربية جزءاً من حركة عالمية كسبت دفعاً قوياً حين أعلنت الأمم المتحدة عام ١٩٧٥ «السنة العالمية للمرأة»، ثم أصبحت السنة عقداً كاملاً (كما ذكرنا أعلاه).

ولكن مكانة المرأة العربية ليست فريدة من نوعها، فالنساء حول العالم لا زلن يعتبرن فريقاً مغبوناً. كما أن المعوقات التي تعترض سبيلهن هي ذاتها: تقاليد عميقة الجذور، فقدان التمويل لتحسين الأوضاع، وفقدان الإرادة السياسية لتغيير الوضع. ولهذه الأسباب تبنّى مؤتمر الأمم المتحدة الذي عقد في نيروبي عام ١٩٨٥ مخططات إضافية لتحقيق أهداف المساواة والتنمية والسلام، وحدد المهلة حتى عام ٢٠٠٠.

وفي الفترة السابقة لتبني مؤتمر نيروبي الاستراتيجيات الجديدة، أعدت الأمم المتحدة مراجعة لوضع المرأة في جميع المناطق التابعة لها، ومن المفيد إلقاء نظرة على توصيات اللجنة الاقتصادية ـ الاجتماعية لغرب آسيا للاستدلال على موقف الأقطار العربية. تضم هذه اللجنة التابعة للأمم المتحدة: البحرين، اليمن، مصر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، عمان، قطر، السعودية، سوريا، الإمارات العربية المتحدة. وتظهر توصيات هذه اللجنة، وربما عن غير قصد، بعض الأسباب الكامنة وراء عدم قدرة المرأة العربية حتى الآن على تحقيق هدف المساواة، ولماذا بقي دورها في المشاركة في القطاع العملي محدود النطاق.

هناك أمران لافتان للنظر في الموقف العربي مقارنة بالمناطق الأخرى، وهي افريقيا، آسيا، الباسيفيكي، أوروبا، أمريكا اللاتينية، دول البحر الكاريبي. إن تقرير اللجنة المذكورة أعلاه بدأ بتعريف ثقافي للمنطقة العربية، ولم يجد هذا ضرورياً لسائر المناطق، وهو التالي: «إن الاستراتيجية التي تتبعها المرأة العربية والمرأة في غرب آسيا حتى العام ٢٠٠٠، ترتكز على تراث الحضارة العربية ـ الإسلامية، وعلى القيم الدينية والروحية للمنطقة التي هي مهد الرسالات السماوية التي تؤكد على حرية وكرامة الإنسان في مختلف أرجاء الكون».

وفي أقسام أخرى من تقرير لجنة الأمم المتحدة، كانت المعالجة شبيهة بتلك المتبعة حيال مناطق أخرى. فقد أكدت التوصيات على ضرورة «مشاركة المرأة في صنع القرار... وفي جني الفوائد الناتجة عن الإنماء».

واقترح التقرير مراجعة قوانين العمل واتخاذ التدابير اللازمة لتزويد المرأة بما تحتاج إليه من إرشاد حول حقوقها، واقترحت التوصيات مراجعة «المناهج المدرسية، وطرائق التعليم، والكتب المدرسية، لإعطاء البنين والبنات على السواء ثقافة مشتركة... ويجب أن تتجه هذه المراجعات نحو تصحيح الصور التقليدية الثابتة للمرأة». وحول وسائل الإعلام، حثت التوصيات على «تطوير صور بديلة للمرأة

ترتكز على النواحي الإنتاجية في عملها عوضاً عن التركيز على نشاطاتها الاستهلاكية».

١ ـ المرأة العربية والإنماء

إن العبارة اللافتة التي أُطلقت في السبعينيات والثمانينيات حول «اشتراك المرأة في شؤون الإنماء» قد أسفرت عن نتائج مختلفة في الأقطار العربية. فاشتراك المرأة في القطاع العملي العصري بقي محدوداً، كما بقي استحقاقها للمساواة بموجب القانون موضع أخذ ورد. والأسباب بطبيعة الحال معقدة. يعود السبب الرئيسي الأول في النقاش حول دور المرأة في المجتمع إلى أنه يدور في إطار انفصامي. فنرى من ناحية تشجيع المرأة على الانضمام إلى مشاريع الإنماء كشريك متساوٍ، ومن ناحية أخرى نبقيها مكانها كممثلة من الدرجة الثانية ضمن مضمار الأسرة. وسيستغرق حل هذه المعضلة وقتاً طويلاً، إذ إن النقاش الذي يدور حول دور المرأة لا يزال عالقاً.

أما السبب الرئيسي الثاني فيعود إلى أن عملية الإنماء في الأقطار العربية وفي أقطار أخرى من العالم الثالث كانت مغامرة ضعيفة على صعيدي التحديد والتنفيذ. ولم يتحقق النجاح المنشود من خلال الجهود التي بذلتها الحكومات العربية لمضاعفة الإنتاج وتوزيع الخدمات الصحية والتربوية، وذلك بسبب قلة الخبرة من جهة، وموقف اللامبالاة من جهة ثانية، وقد استبعدت غالبية الناس من عملية صنع القرار. إذن أولئك الذين يجاهرون بأن إتاحة فرص التعليم والعمل في القطاع العصري الحديث من شأنها أن تحرر طاقات المرأة، يتجاهلون الحقيقة الواقعة بأن طاقات المجتمع العربي ككل ليست متحررة بمجملها. وبما أن المرأة قد بدأت مسيرتها منطلقة من مركز ثانوي فأمامها الكثير لتلحق بركب التقدم، وبالمقابل تبقى الفرص المتاحة لها لتحقيق أهدافها قليلة. وهناك عوامل عديدة يجب أخذها بعين الاعتبار حين نبحث في مدى اشتراك المرأة في عملية الإنماء. من بين هذه العوامل: الحاجة الاقتصادية، الفرص المتاحة للمرأة في القوة العاملة، وقدرة المرأة على القيام بمهامها.

ما هي السلطة التي وضعت بتصرف المرأة كي تتمكن بواسطتها من إحداث التغيير الملائم وتحقيق المساواة؟ فكما يلحظ أحد مستندات الأمم المتحدة، فإن ذلك يعتمد على استعداد النساء للاتحاد في سبيل مساعدة بعضهن بعضاً من أجل تحسين ظروفهن المادية الرديئة، وتحسين مكانتهن الثانوية، وبذل الوقت والطاقة والخبرة اللازمة للمشاركة في الحياة السياسية.

٢ ـ المرأة العربية وأوضاع السكان

يواجه الوطن العربي تحدياً سكانياً يؤثر في تمتعه بثمار التنمية الاقتصادية، وتطلعه إلى حياة أفضل وانخفاض مستوى العمالة وحجمها، وارتفاع نسبة الإعالة،

والإرهاق المادي للأفراد والحكومات في توفير التعليم والإنفاق عليه. إن عدد السكان العرب يرتفع، ونسبة الفقراء بينهم ترتفع، وقد توقع صندوق النقد العربي أن يبلغ عدد السكان العرب في الأقطار الـ ٢١ نحو ٢٩٩ مليون شخص سنة ٢٠٠٠، وقال البنك الدولي إن عدد الفقراء يزداد في مناطق كثيرة، منها الشرق الأوسط. وأوضح التقرير السنوي لصندوق النقد العربي أن عدد السكان العرب الذي بلغ نحو ٢٤١ مليوناً في العام الماضي سيزداد بنسبة ثلاثة في المئة حتى سنة ٢٠٠٠ في مقابل ١,٧ في المئة في بقية أنحاء العالم وهذا سيؤدي إلى تفاقم المشاكل الاجتماعية. وقال إن عدد سكان مصر الذي بلغ العام الماضي ٥٨ مليوناً سيبلغ ٦٩,٧ مليوناً عام ٢٠٠٠. ويحل المغرب والسودان بعد مصر وقد بلغ عدد السكان فيهما ٣١,٩ مليوناً و٢٩,١ مليوناً على التوالي. وأشار التقرير إلى أن الأشخاص دون الخامسة عشرة يمثلون نحو ٥٠ في المئة من السكان العرب في مقابل ٢٢ في المئة في الدول الصناعية و٢٨ في المئة في الدول الأخرى النامية، أما عدد السكان العاملين في الأقطار العربية فيبلغ ٦٧ مليوناً، وسيصبح ٨٧ مليوناً سنة ٢٠٠٠، معظمهم من العمال غير المتخصصين ونصف المتخصصين.

ونضيف هنا أن الخصوبة العالية وغير المطلوبة تؤثر بصورة ضارة في صحة ورفاه الأفراد والأسرة، وبخاصة في الأوساط الفقيرة، وتشكل عائقاً خطيراً أمام التقدم الاجتماعي والاقتصادي. والنساء والأطفال هم الضحية الرئيسية للخصوبة غير المنظمة، فالزيادة الكبيرة في عدد مرات الحمل، وزيادة التقارب بينها، وكذلك الحمل في سن مبكرة أو متأخرة تشكل كلها أحد الأسباب الرئيسية لوفيات الأمهات والأطفال والرضع وإصابتهم بالأمرض. ولا بد من الإشارة إلى العلاقة المتبادلة والقوية بين تعليم المرأة، وإنقاص معدلات الخصوبة، فليس هناك من شك في أن انتشار الأميّة بين النساء يأتي في مقدمة الأسباب في تكوين اتجاهات إيجابية نحو الرغبة في الإنجاب، وتعليم المرأة وارتفاع مستواها يؤدي دون شك إلى ارتفاع طموحها، وتطلعها إلى حقّها، وتثبيت مركزها في الأسرة بأشياء غير كثرة الإنجاب. فالمرأة المتعلمة تميل إلى أن تشارك في الأعمال المنتجة لترفع من مستوى العائلة الاقتصادي. وبالتالي تستجيب أكثر لبرامج تنظيم الأسرة، واستخدام طرق منع الحمل وإطالة الفترة بين إنجاب الأطفال. وهناك دلالات تشير إلى أن زيادة تعليم النساء تؤدي إلى الإقلال من الخصوبة أكثر من زيادة مماثلة في تعليم الرجال.

وتطبيق مبدأ المساواة بين الإناث والذكور في التعليم يعني أن تتساوى فرص دخول الفتيات إلى التعليم مع فرص دخول الفتيان، وأن تتاح لهن فرص إتمام تعليمهن، وأن تختفي الاتجاهات السلبية في مجال تعليم المرأة، وتتلاشى التميزات وتتطور التقاليد وغيرها من المعوقات التي تعرقل تعليم البنات، فلا تزال البنات في البلدان العربية يخرجن من المدارس قبل إتمام تعليمهن بنسب تفوق ما يحدث في نطاق

تعليم البنين وفي أعمار مبكرة عن البنين. ومشاكل تعليم المرأة في كل مكان كبيرة ومعقدة، بمعنى أنها تتصل بغيرها من المشكلات الحيوية مثل مشكلة السكان والصحة والتغذية وانخفاض مستوى المعيشة، وغيرها من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وحل هذه المشكلات رهن بتعليم المرأة، وتعليم المرأة يتأثر بتلك المشكلات، فالمرأة هي التي تأخذ على عاتقها تدبير شؤون الأسرة وتربية الأجيال القادمة.

ومن الخصائص المميزة لسكان البلدان العربية، قلة مشاركتهم في النشاط الاقتصادي، أي أن معدل المشاركة في القوى العاملة منخفض جداً. فلا يشارك في النشاط الاقتصادي إلاّ شخص واحد من كل أربعة أشخاص تقريباً، ويعزى ذلك إلى ارتفاع نسبة صغار السن (١٥ سنة وأقل) من جملة السكان وقلة مشاركة المرأة العربية في النشاط الاقتصادي.

أما من حيث التعليم فلا تزال الأُمية مرتفعة في البلدان العربية خصوصاً بين النساء، وتبلغ هذه النسبة بين الإناث حوالى ٦٥ بالمئة، بينما تقل عن ٤٢ بالمئة بين الذكور. فحوالى ٩٠ بالمئة من البنين الذين وصلوا إلى سن المدرسة الابتدائية يلتحقون بتلك المدارس، بينما ٧٠ بالمئة من البنات هن اللواتي يذهبن إلى المدارس الابتدائية، ولكن حوالى نصف هؤلاء فقط هم الذين يلتحقون بالمدارس الثانوية.

ويعتبر معدل الخصوبة (الذي يعني متوسط عدد الأطفال الذين تنجبهم المرأة الواحدة طيلة فترة قدرتها البيولوجية على الإنجاب) عالياً، فيتجاوز هذا المعدل ستة أطفال للمرأة العربية الواحدة، وهو في الأردن ٦,٩ طفلاً، والإمارات العربية المتحدة ٧,١ طفلاً، والسعودية ٧,١ طفلاً، والعراق ٦,٧ طفلاً، والسودان ٦,٦ طفلاً، وقطر ٦,٢ طفلاً، وتونس ٤,٦ طفلاً، ومصر ٤,٧ طفلاً، ولبنان ٤,٨ طفلاً، ولا يتجاوز هذا المعدل طفلين اثنين للمرأة الواحدة في معظم الدول الأوروبية وأمريكا الشمالية.

٣ ـ التعليم والمرأة العربية

من أهم التحديات التي تواجه الأقطار العربية في القرن الحادي والعشرين تطوير نظمها التعليمية بحيث تكفل المساواة في الفرص بين الذكور والإناث. وتحث المؤتمرات الدولية والإقليمية (المؤتمر الدولي للتربية الذي عقد في جنيف ١٩٩٠، ومؤتمر جومتين ١٩٩١) على إزالة كافة أشكال اللامساواة في التعليم بين الإناث والذكور في جميع مستويات التعليم، وتعميم التعليم الابتدائي للإناث. ذلك أنه في المجتمعات العربية وعلى الرغم من انتشار التعليم باعتباره مطلباً عاماً، إلا أن النظرة الاجتماعية التقليدية ما زالت في معظم هذه المجتمعات، وبخاصة في الأرياف والبادية

والتجمعات السكانية الشعبية، تعتبر أن الوضع الطبيعي للمرأة هو الزواج وحياة البيت وتقسيم الأدوار بناءً على هذا التمييز.

وتؤكد البيانات الإحصائية أن معدلات تسجيل الإناث تنخفض في البلدان العربية التي تعاني مشكلات اقتصادية، كما أن الأقطار العربية التي شهدت نمواً اقتصادياً ارتفعت فيها معدلات التسجيل للإناث وازدادت نسبة تعليمهن. وظهر هذا جلياً في الأقطار النفطية. وهذا يقودنا إلى الحديث عن الأقطار النفطية التي تتمثل لتشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية للمجتمع كله، وتعني أيضاً مدى تنمية قدرات ومهارات الأفراد للمشاركة الفعّالة ومدى مشاركة المرأة فيها.

وعلى الرغم من ازدياد نسبة الاستيعاب في المدارس في جميع الأقطار التي بلغت في معظمها ١٠٠ بالمئة من الأطفال في سن التعليم، إلا أن الملاحظ عدم توفر أجهزة مختصة في الأقطار العربية لمتابعة الأطفال وأولياء الأمور للتأكد من التحاق الأطفال بالمدارس، يعني ذلك أن قوانين الإلزام بقيت إلى يومنا في معظم الأقطار العربية مجرد نظام، وهنا يكمن السبب في انخفاض تعليم الإناث.

وبالرغم من تأكيد المؤتمرات العربية (مؤتمر مراكش ١٩٧٠، ومؤتمر أبو ظبي ١٩٧٧) على إزالة الفوارق في فرص التعليم في ما بين الذكور والإناث، ولكن الواقع الفعلي لا يعكس تنفيذ القرارات، إذ ما زالت نسبة تسجيل الإناث في جميع مستويات التعليم أقل من الذكور، بالرغم من أن تسجيل الإناث قد حقق ارتفاعاً ملحوظاً بالنسبة إلى التسجيل الكلي. وهذا يدل على التوسع في تعليم الإناث في المرحلتين الثانوية والتعليم العالي. ويمكن تفسير ازدياد نسبة تسجيل الإناث في التعليم العالي بتوفر فرص التعليم العالي للذكور في الجامعات الأجنبية، بينما لا تتاح مثل هذه الفرصة للإناث، لذا ترتفع نسبة الإناث المسجلات في بعض الأقطار العربية مثل الكويت ولبنان والأردن والبحرين وقطر والإمارات.

لذلك يلخص بعض المشتغلين في التربية كافة الأسئلة التي يمكن توجيهها لأي نظام تعليمي بالسؤالين التاليين:

- ما الذي يتمسك به هذا النظام باعتباره شيئاً ذا قيمة ويمكن أن يكون غاية نهائية؟

- ما هي وسائل هذا النظام في تحقيق تلك الغاية؟

بالطبع فإن هذا السؤال أو ذاك ينطلق من العلاقة بين النظام التعليمي والنظام الاجتماعي، فالنظام التعليمي لا ينطلق فقط إلى تكوين المنتجين الجدد أو إلى تطوير قوة العمل أو إيصال المعارف. إن هذا النظام إذ يعبر بهذه المحطات، فلكي يصل إلى نقل الثقافة السائدة الشرعية ومعها معارف ومهارات مما هو مقبول اجتماعياً، ولكي

يحافظ بالتالي على البنيان والنظام الاجتماعي السائد، ولعل في هذا الجزء تفسيراً لظاهرة الوضع التعليمي. ويستخدم النظام الاجتماعي الوضع التعليمي للوصول إلى أغراضه، وهو يتلخص في جملة من الوسائل منها المناهج والكتب والطرائق وأنواع العلاقات السائدة في المدرسة.

فما هي القيم وأنواع السلوك المتعلقة بالمرأة التي تنقلها المدرسة إلى الأطفال والشباب وتحملها من المجتمع ثم تعيدها إليه محافظة على الصورة السائدة (إلا فيما ندر)؟ وهل سيقوم النظام التربوي بتغيير القيم والمواقف المتعلقة بالمرأة؟ لا بد من القول إن المرأة العربية ما زالت تفتقر إلى الثقة بنفسها، لأنها عاشت تابعة قروناً عدة، وهي ما زالت تعيش بعيدة عن العمل المنتج في البيت والمجتمع، بعيدة عن الاشتراك في صنع القرار. من هنا تأتي مسؤولية التربية والتعليم في تأكيد شخصيتها وإحساسها بالثقة والقدرة على العمل والإنتاج والعطاء، وتحريرها من الخوف، وتعليمها كيف تفكر تفكيراً علمياً، وكيف تختار وكيف تشارك في صنع الحياة بإشراكها في صنع القرارات التي تنظم مجتمعها.

٤ ـ المرأة العربية والعمل

شهدت الأقطار العربية تطورات ملموسة بالرغم من الأوضاع الراهنة المتردية في ما يتعلق بتوفير المرافق والخدمات الأساسية، وذلك في مجالات الصحة والتعليم والثقافة، كما جرت تحولات في البنى الهيكلية لاقتصادات البلدان العربية ولم تجر هذه التطورات إلا بمساهمة جميع فئات المجتمع نساءً ورجالاً. فهناك زيادة في مساهمة المرأة العربية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، إلا أن هذه المساهمة ليست كافية حيث تتراوح بين ١٠ بالمئة و١٥ بالمئة من إجمالي قوة العمل. وتتطلب مساهمة المرأة في الحياة الاقتصادية، وهي تمثّل نصف الموارد البشرية، واستفادتها من ثمار التنمية، جهوداً خاصة لتعويض التفاوت بين أوضاع النساء والرجال، وإزالة مظاهر عدم المساواة الناشئة عن التراكمات التاريخية الطويلة في هذا المجال. ويعتبر العمل ضمن المجالات التي تساهم في تطوير المرأة وتحسين أوضاعها أحد العوامل المؤثرة في إدماجها في العملية التنموية. وكذلك تعتبر نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل مؤشراً ذا دلالات على مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فبقدر ما تنخفض هذه الشركة يهبط المردود الاقتصادي للمرأة ومكانتها الاجتماعية.

إن خوض النساء بشكل متزايد في مجالي التعليم والتوظيف يشكل دليلاً واضحاً للوضع الجديد الذي يميّز تقدم المرأة وتحررها، غير أنه بالرغم من هذا لا تزال المجالات المتاحة للنساء محدودة. وتعتبر النسبة التي تساهم بها قوة العمل النسائية في النشاط الاقتصادي في البلدان العربية من أدنى النسب في العالم حتى بالنسبة إلى دول

العالم الثالث الأخرى. وقد ارتفعت نسبة مساهمة المرأة العربية في قوة العمل من ٦,٦ بالمئة عام ١٩٧٧ إلى ٩ بالمئة عام ١٩٨٠، ويتوقع مكتب العمل الدولي أن تصل هذه النسبة إلى ١١ بالمئة من مجموع القوى العاملة عام ٢٠٠٠. أما نسبة النساء المشتغلات إلى إجمالي قوة العمل في البلدان العربية، فقد وصلت إلى ٩ بالمئة بالمقارنة مع نسبة ٢٦ بالمئة في البلدان النامية الأخرى و٤٧,٧ بالمئة في الاتحاد السوفياتي سابقاً. وتتراوح نسبة النساء المشاركات في قوة العمل من مجموع النساء في البلدان العربية بين ٢ بالمئة في كل من قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة، و٢٢ بالمئة في لبنان، وترتفع هذه النسبة لتصل إلى ٢٩ بالمئة في الأقطار العربية الزراعية كالصومال وموريتانيا.

والجدير بالذكر أن ظاهرة ضآلة نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل ليست مستقلة عن ضآلة قوة العمل بشكل عام مقارنة بمجموع السكان في البلدان العربية، حيث ترتفع نسبة الإعالة إلى ١ : ٤، ولا يسهم سوى ٢٦ بالمئة من السكان في القوى العاملة، وتعتبر هذه النسبة، أي نسبة السكان النشيطين اقتصادياً إلى إجمالي السكان منخفضة بالمقارنة مع بلدان أخرى حيث بلغت ٤٧,٧ بالمئة في آسيا و٢٩ بالمئة في أفريقيا. وفي الأقطار التي يغلب عليها الطابع الزراعي، فإن الغالبية العظمى من النساء النشيطات اقتصادياً يعملن في القطاع الزراعي حيث تبلغ نسبتهن إلى إجمالي النساء النشيطات ٩٢,٢ بالمئة، ويمكن تفسير اشتراك نسبة عالية من النساء العربيات في القطاع الزراعي، إذ إن قسماً كبيراً من السكان العرب يقيمون في الريف وان المزارع من النوع الأسري السائد، ومن الناحية التقليدية تقوم المرأة بمساعدة زوجها في المزرعة، إضافة إلى أن العمل الزراعي لا يتطلب أي تعليم إلا التعليم عن طريق الممارسة والخبرة.

يلي قطاع الزراعة، من حيث الأهمية في جذب النساء العاملات، قطاع الخدمات (بما فيه قطاعات المال والتجارة والنقل). أما بالنسبة إلى استخدام المرأة في قطاع الصناعة، فإن نسبة النساء العربيات العاملات هي أقل نسبة في العالم، وهذه النسبة أعلى في البلدان العربية مثل الجزائر ومصر والعراق والأردن ولبنان وسوريا وتونس، وأدنى في أقطار الخليج التي تعتمد على العمالة الوافدة. وبالتالي يمكن القول إن عمل المرأة العربية لا يزال مقصوراً على مجالات محددة كالتعليم والخدمات الطبية، بينما تظل مساهمتها في قطاع الإنتاج محدودة للغاية أو حتى منعدمة تماماً في بعض الأقطار العربية.

لا يمكن فصل مفهوم المرأة العاملة عن أمور أخرى لها تأثير في عمل المرأة، من هذه الأمور عوامل تعليمية وديمقراطية وسياسية ودينية وثقافية. وثمة مشكلة تواجهها المرأة العاملة هي تقسيم العمل بين الجنسين مع أن التشريعات الرسمية لا تقيد بحث المرأة عن عمل في القطاع العام، إلا أن الواقع العملي والأعراف تقيدها.

أما إذا انتقلنا إلى دراسة وضع المرأة في التعليم المهني والتقني، فإننا نجد أن التحاق المرأة بهذا المجال التربوي يتميز بعدم المساواة التي تعود أسبابها إلى عوامل متعددة يتعلق بعضها بالأنظمة التعليمية، وبعضها الآخر بطبيعة المجتمع، وما يحكمه من عوامل اجتماعية وثقافية. أما العوامل الاجتماعية فتتبلور في بعض الاعتبارات السائدة التي لا تعترف بضرورة توجيه البنات نحو مهنة معينة، وذلك للاعتقاد بأنهن لن يعملن في المستقبل إلا بشكل مؤقت أو بأنهن لا يتمتعن بقوة جسدية ومهارة يدوية تخوّلانهن القيام ببعض الأعمال المهنية؛ هذا بالإضافة إلى القيود الثقافية والتقليدية والدينية التي تحصر النساء في المجالات التعليمية المؤدية إلى قطاعات عملية مسماة «أنثوية» تقليدية كالتعليم والخدمات الطبية المساعدة والأعمال المكتبية والصناعات النسيجية والغذائية... ويأتي النظام التعليمي ليعكس بعضاً من هذه القيم الاجتماعية، فهو إما أنه لا يوجه الطلبة نحو اختيار المهنة المناسبة أو أنه يوجه هؤلاء الطلاب لاختيار الأعمال التي تتناسب مع الأدوار الاجتماعية المسندة إلى كلا الجنسين من الطلاب.

هذا وتجدر الإشارة إلى مظاهر عدم المساواة في فرص التعليم التقني والمهني بين الذكور والإناث في العديد من الأقطار العربية. ففي لبنان مثلاً تمثل الإناث ٤١,٤ بالمئة من إجمالي الطلاب، وترتفع هذه النسبة في القطاع الخاص لتصل إلى ٥٤ بالمئة، وهذا القطاع غير ملتزم بالمناهج والشهادات الرسمية، بينما تنخفض إلى ٢٩,٦ بالمئة إذا ما اقتصرت المقارنة بين الذكور والإناث على الطلاب الذين يتقدمون إلى الامتحانات الرسمية في القطاعين الرسمي والخاص. ويعود هذا الفارق إلى كون التعليم التقني الرسمي يضم اختصاصات عديدة ما زالت حتى اليوم بعيدة عن اهتمامات الإناث، كالميكانيك والكهرباء والالكترونيك والحدادة والخراطة، بينما يضم التعليم الخاص اختصاصات كثيرة يمكن إنجازها بسهولة وبمدة وجيزة كالخياطة والتطريز والسكرتارية والطباعة.

ويمكن الاستنتاج أن هنالك بشكل عام عدم مساواة في الفرص التعليمية بين الذكور والإناث من حيث تحديد مجال التعليم وتحديد نوعيته. فبالرغم من أن الفتاة بإمكانها الدخول إلى التعليم العام وإلى التعليم العالي المتوسط والجامعي، إلا أنه غالباً ما يتعين عليها أن تتجه إلى الدراسة في كليات تؤهلها إلى مهام لا تتناقض والاتجاهات الاجتماعية السائدة، كالكليات الأدبية والتربوية والطبية مثلاً، وذلك كنوع من التوفيق بين ما يفرضه الواقع الجديد وما يمكن قبوله في نظام القيم والمفاهيم.

هذا، ونظراً لارتباط التعليم بالتنمية، حيث إنه المصدر الذي يوفر احتياجات المجتمع ومتطلباته من القوى العاملة المدربة والمؤهلة في مجالات العمل المختلفة، فإن لإقبال الفتيات على التعليم في الأقطار العربية بصورة عامة وعلى التعليم المهني والتقني

بصورة خاصة، أهمية كبيرة تتحدد على أساسها مكونات القوى العاملة وحجمها في المجتمع، فمن خلال زيادة مساهمة الإناث في التعليم المهني والتقني يمكن رفع نسبة مساهمة المرأة بصورة فعالة في حجم القوى العاملة وزيادة قدرات المجتمع على الإنتاج والتقدم.

ثالثاً: الهيئات الحكومية وغير الحكومية الخاصة بالمرأة

تتشابه الأجهزة الحكومية التي ترعى شؤون المرأة في المنطقة العربية إلى حد كبير، مع بعض الاختلافات الطفيفة، لأن الأدوار والسياسات التي تسعى إلى تحقيقها تلك الأجهزة تكاد تكون متطابقة، وقد يكون الاختلاف الأساسي هو في وضع الأجهزة داخل الهيكل الحكومي[1]. ويمكن للأجهزة الحكومية أن تلعب دوراً فاعلاً كمنسق لجهود المنظمات النسائية في قطر ما، أو لجهود المنظمات غير الحكومية عامة، ومنها المنظمات النسائية التي يقتضي إسهامها في تنفيذ مهام تعبوية وغيرها في صلب اختصاصها في المشاريع المعتمدة التي تنفذها الدولة بالاتفاق مع منظمات دولية. وهذا التنسيق بالإضافة إلى أنه سيحقق للهيئة الحكومية المتابعة والإشراف بشكل مركزي على تنفيذ المهام المتنوعة الموكلة إلى كل منظمة، إلا أنه سيحقق أثراً مضاعفاً ومتكرراً للنشاط بسبب اتساع الرقعة الجغرافية التي سيتم فيها التنفيذ، وزيادة الكوادر العاملة وبخبرات متنوعة من المنظمات غير الحكومية المتعاونة مع الهيئة الحكومية.

١ ـ الهيئات الحكومية

ـ **وزارة العائلة**: انفردت تونس دون غيرها من الأقطار العربية في إنشاء وزارة خاصة بالعائلة والنهوض بالمرأة منذ عام ١٩٨٣، والمعروف أنه منذ استقلال تونس صدر قانون الأحوال الشخصية للمرأة نالت بموجبه حقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ـ **وزارة الشؤون الاجتماعية**: هناك أنماط مختلفة للوزارات المعنية بالشؤون الاجتماعية في الأقطار العربية، وتقوم هذه الوزارة في معظم الأقطار العربية بنشاطات اقتصادية صغيرة كالصناعات التقليدية والفلاحة العائلية والدواجن والحرف البدوية، وهي برامج معدة في الأساس لتنجز ضمن الأسرة، وهذه المشاريع منخفضة الكلفة رغم احتلالها الأولوية ضمن برامج وزارة الشؤون الاجتماعية والمكانة الأساسية ضمن

---

(١) جمال الدين بلال عوض، «دور المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في تعزيز مشاركة المرأة الريفية في المنطقة العربية،» **مجلة التربية الجديدة** (اليونسكو، عمّان)، العدد ٤٩ (نيسان/ابريل ١٩٩٠)، ص ٧٥ و٨٦.

برامج إدارة التنمية الاجتماعية.

ـ **إدارات المرأة**: نجد في كثير من الأقطار العربية إدارات خاصة تعنى بشؤون المرأة داخل وزارات مختلفة كما في وزارتي الزراعة والرعاية الاجتماعية في السودان.

ـ **الهيئات غير الحكومية**: ويندرج تحت هذا العنوان الاتحادات النسائية والجمعيات الخيرية وجمعيات تنظيم الأسرة وجمعية الهلال الأحمر والصليب الأحمر، وجمعيات أخرى لا يمكن حصرها في جميع الأقطار العربية.

ـ **التعاونيات**: تتفاوت أهمية مكانة المرأة في التعاونيات من قطاع إلى آخر ومن بلد إلى آخر. لذا وجب أخذ كافة الظروف والاعتبارات في كل بلد عند بحث التعاونيات ومدى مساهمة المرأة فيها.

وفي أغلب الأقطار العربية توجد أحكام متعارف عليها وأحكام غير متعارف عليها حول ما تستطيع المرأة القيام به، وهذه تحول دون إسهام المرأة في الفعاليات التعاونية، فقد لا تسمح لها القيام بواجبات معينة أو الحضور أو الكلام في اللقاءات والمجالات التي يعتبر الرجل مؤهلاً لها.

وأحياناً قد تعرقل القوانين والأنظمة الداخلية للتعاونيات وبعض الأعراف انضمام المرأة إلى التعاونيات. فمثلاً تتحدد العضوية في التعاونيات الزراعية بالمالكين أو المستأجرين من الزراع أو المنتفعين، وهؤلاء عادة من الرجال. كما أن محدودية المرأة العاملة، التي تكون عادة من الأسر ذات الدخل المنخفض، يحد بدوره من فرص انتماء المرأة إلى التعاونيات حيث يجب عليها دفع مبالغ الاشتراك، مما يساهم في الحد من فرص المرأة في الاستفادة من الخدمات والتسهيلات التعاونية. كما أن المرأة تفتقر في الأقطار العربية غالباً إلى التدريب والتثقيف اللذين يزودانها بالمعرفة والمهارة المطلوبتين منها في حال مشاركتها في تنمية وتطوير التجارب التعاونية سواء على المستوى المحلي أو القطري.

٢ ـ المرأة العربية والإعلام

إن الاهتمام بنهضة المرأة العربية ومشاركتها الفعالة في التنمية يتطلب تكاتف الجهود السياسية والاقتصادية والاجتماعية والاتصالية، وما يعنينا هنا هو الاستخدام الأمثل لوسائل الإعلام الجماهيري لخدمة المرأة العربية وتحسين مستوى حياتها، باعتبار أن لوسائل الإعلام الجماهيري دوراً رئيسياً في عملية التغير الاجتماعي والتنمية الشاملة، فهي إحدى الوسائل التي تؤثر في وعي ومعرفة معتقدات وقيم وعادات وسلوك الأفراد.

ومع نهاية عقد المرأة وبداية التسعينيات، أجريت في الأقطار العربية العديد من

الدراسات، وعقدت الندوات لبحث كيفية تناول وسائل الإعلام العربية للمرأة العربية في الصحافة المكتوبة والراديو والتلفزيون والإنتاج الثقافي وفنون التعبير والسينما.

وأقدم فيما يلي عرضاً موجزاً لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسات والندوات حول كيفية تناول وسائل الإعلام الجماهيري للمرأة العربية(٢).

أ ـ إن معظم مضامين وسائل الإعلام العربية تعكس الاهتمامات والأدوار التقليدية للمرأة، فهي الأنثى المهتمة بالطبخ والأزياء والتجميل والإنجاب والعلاقات الأسرية السطحية، وهي المشغولة بالمظاهر والشكليات.

ب ـ تصور هذه المضامين المرأة على أنها عاطفية شديدة الحساسية غير قادرة على التفكير السليم أو اتخاذ القرارات وأخذ زمام المبادرة، كما أن صورة الذات عندها سلبية تتمثل بالاستسلام لصورة الرجل.

ج ـ تفتقر هذه المضامين إلى معالجة حقيقية لأوضاع المرأة العربية وقضاياها وهمومها الجوهرية في المجتمع، فالتركيز يكون عادة على القضايا ذات الطابع العاطفي والعلاقات مع الرجل (الحبيب أو الزوج) ومع الأولاد والوالدين، وحتى هذه القضايا تتم معالجتها عادة بسطحية دون التركيز على أسبابها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والدينية.

د ـ المرأة العربية الريفية والبدوية والفقيرة والكادحة والمناضلة مهملة في مضامين وسائل الإعلام العربية، وكذلك الصغيرة السن والكبيرة السن والمسنة والمعوقة وغير المتزوجة. وحين تتناول وسائل الإعلام العربية صورة المرأة المذكورة أعلاه فهي تتناولها بشكل مشوَّه بعيد عن الواقع، سواء من ناحية شخصيتها وتصرفاتها أو من ناحية القضايا والمشكلات والهموم الأساسية التي تواجهها.

هـ ـ ترتكز وسائل الإعلام الجماهيري على النساء الناضجات الشابات والنساء في المدن والمنتميات إلى الطبقات الوسطى والعليا. كما ترتكز على شريحة من النساء تمثل أقلية في المجتمع كالفنانات وسيدات المجتمع والمنحرفات.

و ـ إن معظم مضامين وسائل الإعلام العربية لا تعكس أي دور للمرأة العربية أو تطلعاتها في عملية التنمية وتعجز عن مواكبة تطور المرأة العربية أو سوء حالها في الحياة المعاصرة.

ز ـ تظهر المرأة العربية في مضامين وسائل الإعلام مستهلكة غير منتجة وغير

---

(٢) محمد سعيد النابلسي، **صورة المرأة العربية في وسائل الإعلام وفنون التعبير: قضايا وتوجهات**، دراسات عن المرأة العربية في التنمية؛ ١٢ (بغداد: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ١٩٨٥).

مشاركة في عملية التنمية، وهي في معظم الأحيان غائبة عن ميادين الإنتاج والخدمات والنشاط الاقتصادي، كما وتظهر غير قادرة على الإبداع في أي من هذه المجالات.

ح ـ تظهر المرأة في الإعلام العربي بعيدة عن القضايا العامة في مجتمعها مثل السكان والتنمية والبيئة والفقر والعمل خارج المنزل والصحة والتعليم والتغيير الاجتماعي وقضايا التشريعات العامة، وبخاصة تلك المتعلقة بوضع المرأة في المجتمع.

ط ـ باستثناء بعض وسائل الإعلام الفلسطينية والسورية والعراقية، لا تظهر المرأة العربية في مضامين الإعلام العربي أية اهتمامات للمشاركة السياسية أو النقابية أو النضالية أو الاجتماعية أو الثقافية.

ي ـ يصوّر الإعلام العربي عادة المرأة العاملة المتعلمة على أنها مجردة من مشاعر الأمومة أو الأنوثة، مغتربة عن العادات والتقاليد، وفي صراع دائم لا ينتهي إلا بعودتها إلى البيت.

ك ـ تظهر المرأة العربية في وسائل الإعلام بشخصية غير واضحة المعالم، إذ تبدو متأثرة بشكل كبير وغير مبرر بنموذج المرأة الغربية على حساب هويتها العربية والقومية.

ل ـ تعزز وسائل الإعلام الموجهة للأطفال صورة الأنثى على أنها مخلوق ناقص تابع للرجل، وعليه فإنها تعرض الأطفال إلى فكرة التفرقة بين الجنسين وسيطرة الرجل وتبعية المرأة.

م ـ بالرغم من أن بعض وسائل الإعلام العربية في سوريا والأردن وفلسطين قد بدأت بتقديم المرأة العربية في أدوارها المختلفة كزوجة وأم وربة بيت وامرأة عاملة، تشارك في عمليات التنمية والحياة السياسية، إلا أن معظمها لا تزال تركز على الأدوار التقليدية للمرأة واهتماماتها على حساب الأدوار الأخرى لها، كشريكة في الإنتاج وبناء الأسرة وفي اتخاذ القرار، وكمساهمة في مختلف جوانب الحياة والعمل والخلق والإبداع الفكري والفني والثقافي، وكإنسانة تتساوى مع الرجل في الحقوق والمسؤوليات.

ن ـ كثيراً ما تستغل مضامين وسائل الإعلام العربية المرأة باعتبارها موضوعاً للجنس وأداة للجذب الجنسي ووسيلة لتشجيع وزيادة الاستهلاك وبخاصة في مجال الإعلانات.

وإن أخطر ما في «الصور النمطية» السلبية للمرأة العربية في المجتمع هو أن «المرأة ذاتها عادة ما تتبنّى هذه الصور السلبية الجامدة غير الواقعية ـ إما كلياً أو جزئياً ـ

أو أنها تتظاهر بتبنيها في إطار حرصها على التقبل الاجتماعي أو التوافق الاجتماعي»[٣].

فمن المنطلقات في تكوين وعي الإعلام الإنمائي للمرأة هو التوجه إلى قوى الأسرة والتربية والثقافة ومؤسسات العمل وأجهزة الاتصال الجماهيري لتصحيح التصورات والأعراف الاجتماعية غير الرشيدة، وبخاصة ما ترسخ منها حول وضع المرأة، وتتناغم في تأثيرها في التكوين الاجتماعي للمواطن واتجاهات حياته فكراً ووجداناً وسلوكاً. وفي إطار هذا التكوين، يغدو الاهتمام بوضع المرأة في المجتمع على أنها مواطنة تتمتع بحقوق المواطنية كافة، وان السعي إلى تطوير أوضاعها لا يستمد مبرره من مجرد اعتبارها قوة اقتصادية فحسب، إنما يتسع إلى المنظور الإنساني الكامل الذي يحقق للمرأة ذاتها وينمي طاقاتها الفكرية والروحية والجسدية والاجتماعية والعملية والإبداعية، وبمعنى آخر ينمي كل جوانب شخصيتها الإنسانية.

إن إعلامنا عامة شبيه بإعلام الدول النامية، فهو استهلاكي للتسلية السطحية غير معني بحاجات الناس مباشرة، خالٍ من الإعلام العملي والوصفي والوظائفي، تطغى عليه الإعلامية السياسية والترفيه البدائي، يفتقر إلى أدنى درجات الوعي التربوي، يرتاح لصورة المرأة التقليدية غير المقلقة، يستورد الصور الحديثة التي تستند إلى حقائق قديمة فيقع في التناقضات.

فالحديث عن تطور أوضاع المرأة لا يمكن أن يكتمل إلا بإبراز الوضع الذي تتميز به أجهزة الإعلام وسياستها، تلك التي تلعب دوراً مهماً في تشكيل النسق القيمي والثقافي السائد في المجتمع، وما يترتب عليه من علاقات وسلوكيات. فإما أن تساعد على تغيير المفاهيم والقيم والعادات التقليدية المختلفة، فتسهم بذلك في زيادة وعي الأفراد لواقعهم وبالأدوار الجديدة التي تفرضها ظروف ومقتضيات التنمية والتطور، أو تساعد على تثبيت وتعميق المفاهيم والتصورات التقليدية، فتسهم عندئذٍ في تزييف وعي الأفراد بواقعهم وذواتهم وأدوارهم الحقيقية.

٣ ـ المرأة العربية والقوانين

إن مشكلة المرأة العربية تكمن في جهلها حقوقها القانونية، وهذا خطير جداً، فالجاهلة حقوقها لا يمكنها حماية نفسها، والسبب في جهل المرأة حقوقها يعود إلى عدم مشاركتها في عملية صنع القرار ووضع التشريع. ومن الواضح أن القوانين الخاصة بالمرأة العربية تعكس أوضاعها الأخرى، اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً وسياسياً وتحددها. وبوجه عام لم تحرز المرأة العربية حقوقها المدنية الكاملة، وإن كانت قد

(٣) المصدر نفسه، ص ٨ ـ ٩.

أحرزت نظرياً حقوق التجارة والملكية الخاصة للمنقول وغير المنقول، وحقوق إجراء العقود والموجبات، فنقول إنها أحرزتها نظرياً أيضاً، إذ إننا نلاحظ في الواقع أن أكثرية المالكين والتجار والرأسماليين العرب هم من الرجال، ثم إن المرأة العربية تشعر بالحرج إذا كانت هي المالكة وفي أسرتها رجال غير مالكين. كما نلاحظ أنه لا يزال يسود معظم الأقطار العربية اتجاه تقليدي ينزع حتى الآن إلى حرمان المرأة من حقوقها المدنية والعامة، والتعامل معها كحريم حديث، مفروض عليه التحجب والاختفاء في عصر انقلبت فيه المفاهيم وتكاد تتبدل جذرياً. وإن الحقوق المهنية للمرأة العربية ـ حق العمل وحق الانتساب للنقابات ـ لم تكتسب بعد مداها التغييري الفعّال، ولكنها بدأت تثير بشكل ملموس ومحدود مشكلات العمل النسائي والأجور والعطلات والضمانات. أما من جهة حقوقها السياسية، فالأوضاع تختلف من بلد إلى آخر: ففي لبنان اكتسبت المرأة حقها في الانتخاب، وعلاوة على ذلك نالت حقوقها في الوظائف كما في مصر والعراق وسوريا، وارتفعت بعض النساء العربيات إلى الاضطلاع بمسؤوليات في البلديات والمجالس البلدية والمجالس النيابية والشعبية وفي الوزارات. ولكن هذه الحقوق السياسية لم يعترف بها للمرأة كما هو الحال في أقطار عربية أخرى.

يضاف إلى ذلك، أن حقوق المرأة العربية في الأسرة لم تتبدل كثيراً، إذ إنها لا تزال تعتبر وسيلة لـ «المتعة والإنتاج»، ولا تزال المرأة تُضرب في الأسرة ـ وإن خف الضرب عن العصور السالفة ـ ومبدأ تعدد الزوجات لم يلغ إلا في تونس، ولكن منع التعدد قانونياً لم يفرض بعد في بقية الأقطار العربية. وإن أخذ الواقع الاقتصادي والاجتماعي للزوج يفرض عليه مبدئياً الاكتفاء بامرأة واحدة. ومن جهة أخرى لا يزال الرجل متمتعاً بحقه المطلق في الطلاق. والاستنتاج الأساسي أن الوطن العربي لم يشهد تشريعاً جديداً لأوضاع المرأة العربية، إنما شهد إصلاحات ثانوية في حقوقها، وحافظ على ثنائية التشريع ولا سيما في الأحوال الشخصية، ومثال ذلك لبنان. وإذا كان القانون الفرنسي يحل السلطة الأبوية للأبوين (الرجل والمرأة) معاً، وبعد وفاة الزوج تكون الولاية للأم على أولادها، فإن الشرع الإسلامي يحصر الولاية في الأب عند وجوده وفي الجد الصحيح (أبو الأب) عند عدمه، وتحرم المرأة من ولاية أولادها، بينما هي تقوم بإنجابهم وتربيتهم وأحياناً بإعالتهم من عملها. وليس للمرأة حق القرار في منزل الزوجية، فالشرع يعتبر «حقها لزوجها» ومن هنا ولاية الأب المطلقة.

واختلفت المذاهب الفقهية الإسلامية أيما اختلاف في تحديد سن زواج الذكر والأنثى: الذكر زواجه في الثامنة عشرة والأنثى في السابعة عشرة، وعلى الأنثى والذكر استشارة وليهما في كل الأحوال، ولكن قانون الأحوال الدرزية يقول بتحرير الأنثى من استشارة الولي بعد بلوغها سن الحادية والعشرين، أما الفقه الشيعي فيحدد

بلوغ الذكر بسن الخامسة عشرة وبلوغ الأنثى بسن التاسعة، ويرفع الولاية عن الفتى الراشد والفتاة الراشدة. ومهما تكن الآراء المتفقة أو المختلفة فهناك استبعاد المرأة من ميدان المسؤولية.

أما عند المسيحيين العرب، فلا يستطيع الرجل أن يعقد زواجاً صحيحاً قبل تمام ١٦ سنة من عمره، ولا المرأة قبل تمام ١٤ سنة من عمرها (قانون ٥٧ المجمع)، إلا إنه يصح مع التفسيح زواج الصغير الذي أتم الرابعة عشر، وزواج الصغيرة التي أتمت الثانية عشرة (قانون ٣٢).

إن الشريعتين الإسلامية والمسيحية تتجهان اتجاهات عدة بالنسبة إلى أهلية المرأة: بعض المذاهب يقول بمساواة الأهلية بين المرأة والرجل، والبعض الآخر يقول بالحجر على النساء. وإذا كان التشريع الديني يقول بأن «أهلية المرأة كأهلية الرجل في مالها» فقد حرمها من الأهلية النفسية ووضعها تحت سلطة الزوج ملزماً إياها بالإقامة والسفر مع الزوج، وباكتساب جنسية زوجها وحمل اسمه. إن التشريع الديني هو الذي يحكم وضع المرأة في مجمل الأقطار العربية، وإن برزت محاولات تشريعية بديلة لم يكن القصد منها تحرير المرأة. ومثال ذلك ما تقوله المادة ١١ من قانون التجارة اللبناني: «إن المرأة المتزوجة، مهما تكن أحكام القانون الشرعي الذي تخضع له، لا تملك الأهلية التجارية إلا إذا حصلت على رضى زوجها الضمني أو الصريح»، وهذا ينسف أهلية المرأة في مالها ونفسها[٤].

إن الدساتير والتشريعات العربية اكتسبت اللمسات الديمقراطية والليبرالية في بعض موادها اكتساباً، وليس نتيجة تطور ذاتي داخلي للعلاقات الاجتماعية، مما جعل الالتزام بتلك الدساتير وتطبيقها أمراً شكلياً، وينطبق هذا على قضية حقوق المرأة... كحقها في العمل مثلاً. فالأقطار العربية قد تبنت في غالبيتها، ما جاء في مواثيق الأمم المتحدة (الإعلان العالمي الصادر عام ١٩٦٧ للقضاء على التمييز ضد المرأة) وضمنته التشريعات المختلفة، ومع ذلك بقيت الفجوة كبيرة بين الواقع والمعلن[٥]. ولو عرضنا لبعض النصوص القانونية الخاصة بالمرأة العربية، لما وجدنا إلا اختلافاً ثانوياً بين الأقطار العربية المختلفة، فالدستور السوري الصادر عام ١٩٧٠ ينص في المادة ٤٥ على أن تكفل الدولة للمرأة جميع الفرص التي تتيح لها المساهمة الفعّالة والكاملة في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وتعمل على إزالة

---

(٤) لور مغيزل، **المرأة في التشريع اللبناني في ضوء الاتفاقيات الدولية مع مقارنة بالتشريعات العربية** (بيروت: كلية بيروت الجامعية، معهد الدراسات النسائية في العالم العربي؛ مؤسسة نوفل، ١٩٨٥).

(٥) ابراهيم حيدر، **حق المرأة في العمل: الإنجاز والقصور والمعوقات** (القاهرة: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا؛ المركز الاقليمي للبحوث والتوثيق في العلوم الاجتماعية، ١٩٨٧)، ص ١٨٠.

القيود التي تمنع تطورها ومشاركتها في بناء المجتمع العربي الاشتراكي. ونجد في الدستور المغربي الصادر عام ١٩٧٢ ما يلي: لا تتمتع المرأة والرجل بالحقوق السياسية نفسها. ويقضي الفصل ٤٣ من الدستور الجزائري الصادر عام ١٩٧٦ بألا يضمن الدستور كل الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمرأة الجزائرية. أما في المادة ١١ من الدستور المصري الصادر عام ١٩٧١ «فتكفل الدولة التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها في المجتمع ومساواتها بالرجل في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية دون إخلال بأحكام الشريعة الإسلامية». وتمنع دساتير وقوانين بعض الأقطار العربية المرأة من تولي مناصب قضائية أو رئاسة دولة. هذا ويلاحظ أن عدد النساء اللواتي يتولين وظائف عامة يقل كلما تدرجن في سلم الوظائف نحو الأعلى، وأنه ينعدم في بعض الأقطار العربية بالنسبة إلى مناصب معينة، وبخاصة في المجالات الدبلوماسية والقضائية.

لقد اهتمت الأقطار العربية بالقضايا التي يمكن أن تزيد من الدور الإنتاجي للمرأة... من أهم مظاهر هذا الاهتمام صدور الاتفاقية العربية بشأن المرأة العاملة لعام ١٩٧٦ التي وافقت عليها الأقطار العربية المشاركة في مؤتمر العمل العربي المنعقد في دورته الخامسة، في مدينة الاسكندرية في الفترة ما بين ٦ ـ ١٢ آذار/مارس ١٩٧٦. وقد نصت هذه الاتفاقية على مساواة المرأة بالرجل في كافة تشريعات العمل، وفي جميع القطاعات، على الأخص قطاع الزراعة. وتنص المادة الثانية من الاتفاقية على وجوب ضمان تكافؤ الفرص في الاستخدام بين الرجل والمرأة في مجالات العمل كافة، عند تساوي المؤهلات والصلاحية، كما تقضي بعدم التفرقة بينهما في الترقي الوظيفي، والمساواة في كافة شروط العمل، وضمان منح الأجر المماثل، مع ضمان إتاحة الفرصة للمرأة العاملة على قدم المساواة مع الرجل، في كافة مراحل التعليم والتدريب المهني وإعادة التدريب. هذا وقد احتوت هذه الاتفاقية في موادها من ٦ إلى ١٩ على أحكام خاصة بعمل المرأة، نجدها تتكرر فيما بعد ضمن أغلب تشريعات الأقطار العربية.

٤ ـ المرأة العربية والصحة النفسية

إن وضع المرأة العربية يطرح نفسه كمشكلة إنسانية، والإشكال الأنثوي المطروح في عصرنا يدور جوهرياً حول أشكال ومضامين العلاقة بين الرجل والمرأة، فهذه العلاقة المحتومة بيولوجياً، ليست كذلك اجتماعياً وثقافياً، بل هي قابلة للتغير والتطور. وإن إبقاء المرأة في حالة العلاقة الطبيعية دون السماح لها بالارتقاء مع شريكها إلى حالة العلاقة الثقافية والاجتماعية يؤدي إلى تقهقر اجتماعي. ولكن المرأة كانت تقاوم ما يتلازم مع هذه العلاقة من علاقات عبودية.

أما على صعيد التمييز الاجتماعي ما بين المرأة والرجل، فقد جرى ربط مقام المرأة بدور استهلاكي ومقام الرجل بدور إنتاجي، وسادت مفاهيم قبلية حول دور المرأة، أنثى الرجل، وهي دون الرجل اجتماعياً، لأن الرجال يعملون والنساء يتركن العمل (العمل المنزلي ليس عملاً) أو يخضعن لعبودية العمل المنزلي، أو أنهن يوصفن بالبطالة، ويضاف إلى ذلك مفاهيم قبلية أخرى تربط بين التحريم الجنسي والتحريم الاقتصادي (امتلاك الرجل للأرض والمرأة).

إن الرجل العربي يعوض عن قهره النفسي وانسحاقه الاجتماعي بتفريغ قهره وهواماته ومهانته على زوجته من خلال لعب دور السيد الذي يخضع المرأة. إنه يستعبدها ويستغلها ويحولها بالتالي إلى أداة تخدمه «تنجب له الذرية التي تعزز قوته الذكورية»[٦]، أي تتحول إلى وعاء لمتعته بشكل أناني لا يراعي حاجاتها ورغباتها. تموت نفسياً كي يستمد هو من هذا الموت وهم الحياة، تسحق كي يستمد هو من هذا الانسحاق وهم تحقيق الذات. باختصار يستغلها كلياً وعلى جميع الصعد كي يتهرب من استغلالها المتسلط عليه. من هنا فإن التربية للفتى وللفتاة منذ طفولتهما محكومة بإعدادهما كأداة للمؤسسة الزوجية مما يسلخ جسديهما عن حاجاتهما الإنسانية، ويحوّل هذا الجسد إلى عبء أو عنصر غريب عليهما، وبخاصة الفتاة أو المرأة التي يشكل جسدها الوعاء المحافظ على مكان وشرف الرجل بحسب الثقافة الذكورية المهيمنة.

وبذلك كان على مكانة المرأة الاجتماعية ألا تتفاوت في نظر الرجل ونظر المجتمع عموماً بين أقصى الارتفاع (الكائن الثمين، مركز الشرف الذاتي، رمز العطاء البشري، الذي يبدو في الأمومة) وبين أقصى حالات التبخيس: المرأة الصورة، المرأة رمز العيب والضعف، المرأة القاصرة، الجاهلة، المرأة التي يمتلكها الرجل مستخدماً إياها لمنافعه المتعددة. وفي إطار هذه الايديولوجيا السائدة، لم يعد الرجل يرى في المرأة أنَّ مصدر شرفها في عقلها أو نفسها، إنما في جسدها. لذلك فإن أي مساس به يعني لها السقوط والاضطهاد الاجتماعي أو الموت، ثم لا يكتسب شرعيته إلا من ضمن مؤسسة الزواج. ثم لكي تحافظ المرأة أو الفتاة على وجودها وتحظى باعتراف المجتمع بها، كان عليها أن تحبس طاقاتها العقلية وتكبت عواطفها الإنسانية وتكبح غرائزها الحيوية لتتقمص سلوكية متذبذبة قائمة على تصرفات متجاذبة بين الطاعة والتبعية والصبر المغموس بالشعور بالذنب، وبين الغواية والكيد والثرثرة والحقد والحسد والانتقام. في الحقيقة أن جزءاً كبيراً مما يسمى مازوشية المرأة ليس سوى ارتداد عدوانيتها المتفجرة نتيجة العدوان المزمن إلى ذاتها، أما الجزء الآخر فيتخذ سبيله

---

(٦) مصطفى حجازي، **التخلف الاجتماعي: مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور**، الدراسات الإنسانية، علم النفس (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٧٦)، ص ٢٠٧ ـ ٢٠٨.

إلى ممارسة الكيد والدس والحقد والحسد التي تشتهر بها المرأة أو يشاع اجتماعياً اشتهارها بها.

وأخيراً يبدو أنه لكي تعامل المرأة كإنسان له قيمته الذاتية بسبب قدرته على العطاء والإنتاج والإبداع، وليس لكونه ملحقاً بالرجل، فإن عليها أن تدرك حقيقة أساسية، وهي أن عليها أن تتخطى الكتل الضخمة من التقاليد والعادات السائدة منذ قرون، ونجاحها يستدعي تغييراً جذرياً في بنيتها النفسية وكذلك في بنية الرجل النفسية. ويجب أن تدرك أن العادات والتقاليد كممارسات مكتسبة تخضع لظروف اقتصادية واجتماعية وبيئية ولا تحمل أي نوع من القدسية على الإطلاق، وأن تطور نظام الحياة وتقدم الوسائل وارتقاء المنجزات تستدعي ارتقاءً وتطوراً في كيفية التفكير الإنساني. ولا أقول من السهل تغيير السلوك المتوارث والمعتاد، فهو يحتاج إلى مجهود نفسي كبير، وبذل جهد عقلي للاقتناع بفكر جديد ثم تطبيقه. ومن الطبيعي أن يجد الرجل العربي الذي مارس السلطة قروناً طويلة صعوبة في تكييف سلوكه تجاه المرأة، بحيث يتيح لها الآن الفرص نفسها التي تتاح له، ويقبلها شريكاً متكافئاً، ولكنه يجب ألا يرفض عقلياً هذه الفكرة لصعوبتها ويبحث عن العلل والأعذار حتى يتهرب من تطبيقها، فيبقي المرأة على حالها ويبقى هو أسير مفاهيمه المتوارثة، ويحرم نصف المجتمع من المساهمة في تنمية نفسه وإنماء المجتمع.

المراجع

بر، فتنت مسيكة. **حقوق المرأة بين الشرع الإسلامي والشرعة العالمية لحقوق الإنسان.** بيروت: مؤسسة المعارف، ١٩٩٢.

جاسم، عزيز السيد. **حق المرأة بين مشكلات التخلف الاجتماعي ومتطلبات الحياة الجديدة.** بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٠.

حجاب، ناديا. **المرأة العربية: دعوة إلى التغيير.** لندن: رياض الريّس للكتب والنشر، ١٩٨٦.

حجازي، مصطفى. **التخلف الاجتماعي: مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور.** بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٧٦. (الدراسات الإنسانية، علم النفس)

حيدر، ابراهيم. **حق المرأة في العمل: الإنجاز والقصور والمعوقات.** القاهرة: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا؛ المركز الاقليمي للبحوث والتوثيق في العلوم الاجتماعية، ١٩٨٧.

الخرساني، غادة. **المرأة والإسلام**. بيروت: دار النهار، ١٩٨٠.

الخماش، سلوى. **المرأة العربية والمجتمع التقليدي المتخلف**. تقديم ابراهيم بدران. بيروت: دار الحقيقة، ١٩٨١.

سليمان، نبيل. **النسوية في الكتاب المدرسي السوري**. دمشق: منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٧٨.

شايدولينا، لويزا. **المرأة العربية والعصر**. بيروت: دار الجيل، ١٩٨٠.

الشريف، محمد أحمد [وآخرون]. **تطوير التربية العربية: تقرير لجنة وضع استراتيجية لتطوير التربية في البلاد العربية**. القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٧٩.

عثمان، علي. **المرأة العربية عبر التاريخ**. بيروت: دار التضامن، ١٩٧٥.

المرأة والعمل في لبنان. بيروت: كلية بيروت الجامعية، معهد الدراسات النسائية في العالم العربي، ١٩٨٠.

المرنيسي، فاطمة. **الحريم السياسي (النبي والنساء)**. دمشق: دار الحصاد للنشر والتوزيع، ١٩٩٠.

مغيزل، لور. **المرأة في التشريع اللبناني في ضوء الاتفاقيات الدولية مع مقارنة بالتشريعات العربية**. بيروت: كلية بيروت الجامعية، معهد الدراسات النسائية في العالم العربي؛ مؤسسة نوفل، ١٩٨٥.

منسى، جولييت. **المرأة في العالم العربي**. بيروت: دار الحقيقة، ١٩٨١.

الفصل الثاني

المرأة العربية بين التقليد والتجديد(*)

عبد القادر عرابي(**)

مقدمة

من المسلّم به أن وضع المرأة العربية الاجتماعي قد تغير تغيّراً جذرياً عما كان عليه قبل عقدين أو أكثر. ظلّ المنزل، حتى عهد ليس ببعيد، عالم المرأة: تولد، تعيش، تعمل وتموت فيه. إنه عالم ثابت، ترث فيه أدوارها الاجتماعية عن أمها. فهي رهينة المنزل، لا تغادره إلا للضرورة. أما الحياة العامة فليست من شأنها، بل من شأن الرجال: هم القوامون على السياسة والتشريع والاقتصاد، أو كما يقول البعض، البيت مملكة المرأة، والمجتمع مملكة الرجال. هناك إذاً مجتمعان، مجتمع للرجال، وآخر للنساء. في ظل هذه الظروف ظل التغير الاجتماعي محدوداً بحدود الجنسين، بمعنى أن الهوية الجنسية للذكر أو الأنثى هي في الوقت نفسه هوية اجتماعية. المرأة ترث أدوارها عن أمها، وكذلك الابن عن أبيه.

لكن عالم المرأة اليوم غير عالم الأمس؛ فبفضل التربية والتعليم والعمل تبدلت أحوالها، فتزايد عدد المتعلمات والعاملات، وصارت المرأة العربية تشارك إلى حد ما في الحياة العامة. كما تراجع جزئياً سلطان العادات والتقاليد الذي كان يكبلها ويحدد دورها ومركزها الاجتماعيين(۱). لقد دخلت ميادين جديدة، كانت وقفاً على الرجال

(*) نشر هذا البحث في: **المستقبل العربي**، السنة ١٣، العدد ١٣٦ (حزيران/يونيو ١٩٩٠)، ص ٥٠ ـ ٦٤، وهو في الأصل بحث قُدّم إلى: ندوة «المرأة في المجتمع العربي»، جامعة قار يونس، ٢٨ ـ ٣١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩.

(**) أستاذ مشارك في علم الاجتماع، جامعة قار يونس ـ بنغازي.

(۱) عرّفت سهير لطفي الدور الاجتماعي في بحثها: «وضع المرأة في الأسرة العربية وعلاقته بأزمة الحرية والديمقراطية،» ورقة قدّمت إلى: **المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية: بحوث ومناقشات الندوة** =

دون النساء، وتغيرت معها صورتها الاجتماعية، وإلى حد ما، الاتجاهات والأنساق القيمية الموروثة.

ومع هذا التغير، فإن ما يتسم به وضع المرأة العربية المعاصرة هو الهوة بين التغير المادي والثقافي، أو بين الوجود المادي والوعي الاجتماعي للمرأة العربية. إننا نتطلع إلى التحديث التقاني والاجتماعي، وإلى محاكاة القيم الاستهلاكية الغربية، لكننا نرفض في الوقت نفسه، تحديث الأنساق القيمية، لا سيما ما يتعلق منها بالمرأة العربية، الأمر الذي يعمق الهوة بين الأنساق القيمية التقليدية والمعاصرة ويجعل كثيراً من العادات لا يماشي التطور، وإنما يعوقه.

لا ريب في أن هذه الهوة اجتماعية وعامة، غير أن وطأتها على النساء أشد منها على الرجال، وتختلف نسبياً عمّا اصطلح عليه أوبغرن (Obgurn)(٢) بـ «التخلف الثقافي»، بمعنى اختلال التوازن بين الحضارتين المادية والثقافية بسبب الاكتشافات العلمية والاختراعات التقانية. إن المسألة لا ترد هنا، بالمقام الأول، إلى هذا الخلل، بقدر ما ترد إلى الازدواجية القائمة بين البناء المادي المتغير والبناء الثقافي الثابت نسبياً(٣). لقد تغيرت ثقافتنا(٤) وعاداتنا، لكن هذا التغير لم يكن تغيراً حقيقياً بالمضمون، «وإنما كان أقرب إلى التغيير المظهري الشكلي مع استمرار بقايا ثقافة وتقاليد الأسرة العشيرة والأسرة الممتدة»(٥).

لا ريب في أن أسباب هذه الهوة متعددة وقائمة في التطور التاريخي للمجتمع العربي نفسه، ويرد بعضها إلى تقليدية المجتمع العربي، نقصد بها قوة التمسك بالعادات والتقاليد، والتشبث بالقديم على حساب الجديد. فثمة عادات عفّى عليها

= **الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨٢)، ص ١٢٧، الهامش (٢٥)، على النحو التالي: «إن الدور هو مجموعة الحقوق التي تتلقاها المرأة في مجتمعها، والواجبات التي تقدمها المرأة للمجتمع، متجسدة في أنماط سلوكية متعارف عليها، وفي توقعات أدائها ووعيها ووعي الآخرين بهذه الحقوق والواجبات التي تتمثل في مجموعة الاتجاهات الاجتماعية التي تشيع حول حقوق وواجبات المرأة في الوطن العربي».

(٢) William Fielding Obgurn, *Kultur und Sozialer Wandel, Ausgewahlte Schriften* (Luchterhand: [n. pb., 1969]), p. 21.

(٣) انظر: لمراني العلوي كنزة، «الثابت والمتغير في بنية الأسرة المغربية،» **مجلة العلوم الاجتماعية** (جامعة الكويت)، السنة ١٥، العدد ٢ (صيف ١٩٨٧)، ص ٣٥٦.

(٤) نقصد بالثقافة: المعايير، والقيم، والمعتقدات، وأشكال السلوك، والتنظيم الاجتماعي، وكذلك الأفكار والايديولوجيا، والثقافة الشعبية. انظر: Richard Fritz Walter Behrendt, *Soziale Strategie für Entwicklungsländer. Entwurf Einer Entwicklungssoziologie* (Frankfurt, am Main: S. Fischer, [1968]), p. 110.

(٥) لطفي، «وضع المرأة في الأسرة العربية وعلاقته بأزمة الحرية والديمقراطية،» ص ١٣٠.

الزمن، لكنها لم تفقد وظائفها، ذلك أنها متأصلة في التراث والثقافة، وتدخل في تكوين الشخصية الاجتماعية العربية[٦]. ويرد البعض الآخر إلى البنية الأبوية للمجتمع العربي؛ كما ينبغي أخذ المتغيرات التاريخية والدينية والتربوية والسياسية في الحسبان. وهكذا ساهمت العادات والتقاليد في مقاومة التغير، وفي إفشال الحركات السياسية التجديدية المعاصرة، وفي ازدواجية الشخصية العربية من خلال التناقض بين الثقافة والواقع.

أثرت هذه الهوة في مركز المرأة الاجتماعي، خصوصاً في مشاركتها في عملية التغير الاجتماعي، وفي دورها ومكانتها الاجتماعية.

أولاً: صورة المرأة الاجتماعية في الثقافة التقليدية

من المتعذر على المرء استجلاء صورة المرأة العربية الاجتماعية في التراث، ولا سيما أن هذه الصورة جاءت مبهمة ومشوشة. فإذا استثنينا الدراسات الدينية، المحددة للحلال والحرام، يبقى نصيب المرأة من الدراسات العلمية قليلاً. وحتى هذا القليل لم ينصفها لعدة أسباب. وأولها أن هذه الدراسات انعكاس موضوعي للنسق القيمي العام؛ ثانيها أنها تناولت المرأة من الجانب الفيزيولوجي لا الانساني؛ وثالثها أن النظرة التقليدية اعتبرت التفكير في وضع المرأة، أو الكتابة عنها أمراً مكروهاً. وتجسيداً لهذه الرؤية المثالية، فإن الصورة الاجتماعية للمرأة تتجسد في نمطين اجتماعيين مثاليين، فهي إما امرأة صالحة ومثالية، فتكون في هذه الحالة محجوبة عن المجتمع، وإما غانية وغاوية؛ أما المرأة الإنسانية فلا وجود لها في المنظور التقليدي.

إن النظرة التقليدية تختزل المرأة إلى جسدها، فأنوثتها هي قدرها، ومحددة لمصيرها: «الأنوثة هي العلة»[٧]. وحتى القوى العقلية للمرأة مكيفة بأخلاق الأنوثة[٨]، «وبحكم فطرتها فإن كثيراً من الأعمال تصلح أن تزاولها في خدرها... إن المرأة إذا خرجت للعمل خارج بيتها وزاحمت الرجال أضاعت أنوثتها ومميزاتها. فلا تكون بعد ذلك امرأة، ولا تستطيع أن تكون رجلاً»[٩].

ولعل ما خلّفه الأدب النسائي من الأسفار، وعلى الرغم من ندرته، يساعدنا

---

(٦) انظر: Erich Fromm, *Haben und Sein, die Seelischen Grundlagen Einer Neuen Gesellschaft* (München: [n. pb.], 1979), p. 129 ff.

(٧) محمد المهدي الحجوي، **المرأة بين الشرع والقانون** ([د.م.: د.ن.]، ١٩٦٧)، ص ٩٩.

(٨) مصطفى الغلاييني، **نظرات في كتاب السفور والحجاب المنسوب إلى الآنسة نظيرة زين الدين** (بيروت: مطابع قوزما، ١٩٢٨)، ص ١١٥.

(٩) المصدر نفسه، ص ٩٢.

على استجلاء صورة المرأة الاجتماعية. إن أول مآخذنا على هذا الأدب هو أن المرأة ظلت دائماً موضوعاً للشعر والأدب والحب العذري، ولا أثر يذكر لها في الدراسات الاجتماعية. إنها موضوع الغزل لا العلم، والعاطفة لا العقل، وصورتها المتناثرة في ثنايا كتب الشعر والأدب توحي بأنها خلقت قاصرة، عاجزة، وأن قصورها كامن في طبيعتها؛ لا يصح وجودها إلا بالرجل، إنها ملحق به، ومن متاعه.

بمقتضى هذا المفهوم قلما نجد المرأة المحاربة، والفاعلة في التاريخ، بل النادبة والقاصرة. الغزل والشعر هنا من نصيب الرجال، أما الرثاء فهو صناعتها. إن دورها، في النمط المثالي للمرأة الصالحة، يقتصر على صناعة الرثاء والكلام والأعمال المنزلية، بخلاف النمط المثالي الآخر الذي يتمثل في الغزل والشعر والأدب. إن **ألف ليلة وليلة**، تلك التحفة الفنية التي تعد من روائع الأدب الإنساني، وإن بدت أقرب إلى الخيال منها إلى الواقع، فإنها واقعية في نظرنا لسببين: أولاً، إنها تعبر إما عن الوعي الباطني للمجتمع بتصوره للمرأة مثالية، جميلة وخيالية، أو عن حقبة تاريخية معينة، طغت فيها عقلية الجواري والحريم، واستمرت ـ كما نعلم ـ طوال الحكم العثماني[10]. المرأة تعبر عن الجمال والخيال[11]، وعن الحيل النسائية[12]. إن اللبس بين الخيال والواقع، والغموض والقدسية اللذين يكتنفان وضع المرأة العربية يعكسان غموض صورتها الاجتماعية.

ترى الثقافة التقليدية في المرأة تارةً لغزاً، وكائناً عجيباً، وأخرى رمزاً للغواية والإغراء، إنها عورة، والعورة شيء مقدس[13]، وهي رمز للشرف والعرض، وتلك

---

(١٠) كتبت نازك الملائكة في كتابها: **كلمات لحلي حواء، الحلقة الأولى: مآخذ اجتماعية على حياة المرأة العربية** (دمشق: [د. ن.]، ١٩٧٣)، ص ٢١، ما يلي: «لقد تركت الشخصيات النسوية في كتاب (ألف ليلة وليلة) نموذجاً سيئاً للمرأة العربية، هو نموذج الجارية التي لا يهمها إلا لباسها، ولا ترى في نفسها أكثر من متعة للرجل، تعيش بغرائزها وعليها أن تكون جميلة، وأن تسلّي الرجل وتطهو له الطعام السائغ. وهذا النموذج ما زال المتحكم في حياة المرأة العربية، لم يغيره خروجها إلى الحياة العامة قطعاً».

(١١) نقرأ في كتاب: هنري بيريس [وآخرون]، **في المنتخب من كتاب ألف ليلة وليلة** (الجزائر: دار المعارف، ١٩٥٤)، ص ٧٧ ـ ٧٨، «إنما الفتاة رخيمة الكلام، حسنة القوام، فهي كقضيب الريحان بثغر كأقحوان، وشعر كالأرسوان، وخدّ كشقائق النعمان، ووجه كتفاح، وشفة كالراح، وثدي كالرمان، وهي ذات قدّ معتدل، وجسم منجدل...».

(١٢) انظر: عزيزة السيد، «صورة التراث الشعبي لدى المرأة ونماذج من الأدب الشعبي: رؤية سيكولوجية،» **مجلة العلوم الاجتماعية**، السنة ١٠، العدد ٣ (أيلول/سبتمبر ١٩٨٢)، ص ٢٦٥.

(١٣) كتب زيدان عبد الباقي في كتابه: **المرأة بين الدين والمجتمع** (القاهرة: [د. ن.]، ١٩٧٧)، ص ٤٩٦، يقول: «فالمرأة ليست شيئاً سوى العورة، أي ليست إنساناً، وإنما هي ـ كما يصورها لهم أفقهم الضيق ـ مخلوقة حقيرة، على استعداد لبيع نفسها لأول عابر سبيل، إذا غفل الرجل لحظة واحدة عن حراستها، فالمرأة بدون الرجل مال سايب».

قيم فوق ـ زمانية وفوق ـ مكانية. ولما كانت المرأة رمزاً لشرف الجماعة، فإن الرجال يحرسون السلوك الأخلاقي للنساء، ويخضعونه لرقابتهم. فهي تبقى خاضعة للوصاية الذكورية الأبدية، لا تبلغ سن الرشد، مهما بلغ عمرها.

ما دامت الثقافة التقليدية، بما فيها الثقافة الشعبية بوصفها تعبيراً عن «اللاشعور الجمعي»(١٤) لا تعتبر المرأة إنساناً، بل قاصراً، وجنساً(١٥)، فإنها لا يمكن أن تكون مصدراً للأخلاق. يقول العقاد: «ولم يؤثر عن المرأة قط أنها كانت مرجعاً أصيلاً لخلق من الأخلاق لم تتلقه من الرجال، ولم تتجه به إليهم، ولا استثناء في ذلك للصفات التي نعدها من أخص الصفات الأنثوية، ومن أقربها إلى طبيعة المرأة»(١٦). ويستطرد قائلاً: «كان هذا هو السائغ عقلاً، لو كان في المرأة استعداد مستقل لتكوين القيم الأخلاقية»(١٧). فبحسب العقاد، إن المرجعية الأخلاقية للنساء هي الرجال. الرجال قوة وحسب ونسب؛ والنساء ضعف، فهن ضعيفات الجسم والعقل(١٨). وتنعكس هذه النظرة على توزيع الأدوار في «الأسرة»، الرجل مركز القوة والثقل، بمقدار ما تتحول المرأة إلى مركز الضعف والمهانة. فكل يلعب دوره المقرر له، وكأنه لم يخلق إلا له، أو كأن هذا الدور جزء من طبيعته(١٩). الجنس يحدد الطبع، وهذه هي النظرة التي تبنتها مدرسة فرويد (Freud). يقول فرويد: «لا يسعني إلا أن أعتقد، وإن كنت أتردد في التعبير عن ذلك، أن مستوى الأخلاقية عند النساء هو غير ما هو عليه عند الرجال، فأناهن الأعلى ليس على ذلك القدر من الصرامة والموضوعية والاستقلال عن أصوله العاطفية الذي نتطلبه عند الرجل»(٢٠).

وجملة القول إن المرأة في المنظور التقليدي محكومة بأنوثتها، فأنوثتها تحدد مصيرها، أو أن الفيزيولوجيا تحدد المصير. وبفضل التربية والتعليم والعمل بدأت هذه

---

(١٤) السيّد، المصدر نفسه، ص ٢٦١.

(١٥) يقول نمر سرحان في كتابه: **الحكاية الشعبية الفلسطينية** (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٤)، ص ٧٩، ما يلي: «إن الحكاية الشعبية مع استثناءات طفيفة جداً تظل تنظر للمرأة من زاوية واحدة: زاوية الجنس».

(١٦) عباس محمود العقاد، **المرأة في القرآن** (القاهرة: [د. ن.، د. ت.])، ص ٣٠.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٣٠.

(١٨) انظر: خليل أحمد خليل، **المرأة العربية وقضايا التغيير: بحث اجتماعي في تاريخ القهر النسائي**، ط ٢ منقحة ومزيدة (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٢)، ص ٨٩.

(١٩) مصطفى حجازي، **التخلف الاجتماعي: مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور**، الدراسات الإنسانية، علم النفس (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٧٦)، ص ٣١٤.

(٢٠) سيغموند فرويد، **بعض النتائج السيكولوجية المترتبة على التفاوت التشريحي بين الجنسين: الأعمال الكاملة**، مج ١٩، ص ٢٥٧ ـ ٢٥٨، نقلاً عن: جرمين غرير، **المرأة المدجنة**، تعريب هنرييت عبودي (بيروت: [د. ن.]، ١٩٨١).

الصورة الاجتماعية للمرأة في نظام القيم التقليدي تفقد بعضاً من أهميتها، فالتعليم الإلزامي خلق جيلاً جديداً، أكثر ثقافة من الأهل، وساهم في الوقت نفسه في تعميق الهوة داخل الأسرة، وفي تغيير العلاقات والأدوار الاجتماعية. وعليه، إن نظام القيم التقليدي يتعارض مع نظام القيم العصري في الوظائف والأدوار. فإذا كانت حقوق المرأة وواجباتها واضحة في المجتمع التقليدي، فقد اعتراها اليوم الكثير من الفوضى، الأمر الذي جعل المرأة تقوم بعدة أدوار، فإضافة إلى أعمالها التقليدية كزوجة وربة بيت وأم، إنها اليوم الموظفة والمحامية، وهذا يثقل كاهلها ويجعلها تقوم بأدوار متناقضة ومتعددة في الوقت ذاته.

تخوض المرأة العربية، إذاً، صراعاً متعدد الجوانب. فهناك الصراع بين القيم الموروثة والقيم الجديدة التي تعلي من شأنها؛ وهناك صراع الأدوار داخل الأسرة أيضاً، بحيث تسعى المرأة إلى إعادة توزيع الأدوار بعد مشاركتها في العمل، بينما يتمسك الرجال بمكاسبهم التقليدية.

ثانياً: تفسير الهوة بين التقليد والتجديد

ما هي أسباب هذه الهوة يا ترى؟ كيف نفسر هذه الازدواجية في الأنساق القيمية للمرأة التي يخضع سلوكها إلى نظامين قيميين متناقضين، أحدهما تقليدي، وآخر عصري. أيعود هذا إلى البناء القبلي[٢١]، أم إلى البنية الأبوية للمجتمع العربي، أم إلى ما سماه فرويد الموروث الثقافي الذي يتحول إلى حاجز حضاري[٢٢] وقهر اجتماعي، أم إلى طبيعة الخطاب النهضوي العربي الذي لم يحفل كثيراً بتحديث العقل العربي[٢٣]، أم إلى الركود الحضاري الذي يخيم على المجتمع العربي منذ زمن بعيد، أم إلى كل هذه العوامل معاً؟

لا ريب في أن الأسباب متعددة، وأهمها في نظرنا ما يلي:

١ ـ البنية الأبوية للأسرة العربية

حفل علماء الاجتماع والسياسة والنفس بدراسة الأسرة ووظائفها وتغيرها، وقد تركزت الدراسات حول البنية الأسرية، والتنشئة الاجتماعية نظراً إلى دورهما في

(٢١) انظر: فوزية العطية، **المرأة والتغير الاجتماعي في الوطن العربي** (بغداد: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٨٣)، ص ١٢.

(٢٢) انظر: Sigmund Freud, *Fragen der Gesellschaft: Ursprünge der Religion,* Bd IX, His Studienausgabe; 9 (Frankfurt: S. Fischer, 1974), p. 191.

(٢٣) انظر: Arnold Hottinger, *Die Araber vor IhrerZukunft: Geschichte und Problematik der Verwestlichung* (Zurich: Verlag Neue Zurcher Zeitung, 1988), pp. 131 and 238.

تكوين الشخصية الاجتماعية(٢٤). وإذا كان فريق من علماء النفس، مثل فروم وريتش (Fromm and Reich)(٢٥) قد اعتبر الدولة امتداداً للأسرة، وفسر الأحداث السياسية المعاصرة من خلال التنشئة الاجتماعية في الأسرة الأبوية، فإن فيبر (Weber) اعتبر السلطة الأبوية أحد الأشكال الأساسية للسلطة السياسية. والسلطة الأبوية تعني ـ بمقتضى مفهوم فيبر ـ الوضعية التي يمارس فيها شخص واحد السلطة داخل الأسرة أو العشيرة بوصفها تشكل، غالباً، وحدة اقتصادية معتمدة على التقاليد(٢٦). وأهم سمات الأسرة الأبوية اعتمادها على علاقات السلطة والخضوع(٢٧)، وتسلط الرجال على النساء، وعلى قدسية التراث(٢٨).

في الأسرة الأبوية يتسلط الرجال على النساء، وأكبرهم على أصغرهم سناً. إن المجتمع الأبوي يبدو وكأنه إقطاعية رجالية، يقف على رأسها الأب، يليه الرجال فالنساء، فهن دون الرجال منزلة ومكانة، ولا شأن لهن بالحياة العامة. ويعتبر التسلط، من الناحية الايديولوجية، أبرز خصائص الأسرة الأبوية، لا تسلط الرجال على النساء، بل التسلط بكل معنى الكلمة(٢٩). فهو يصبح ظاهرة عامة في الأسرة والدولة والمجتمع(٣٠). حينما نتسلط على المرأة، وهي نصف المجتمع، يتسلط بعضنا على البعض الآخر. لا يمكن أن نكون أحراراً ما دام نصفنا مستعبداً. لا أريد أن استطرد في هذا المجال، ولكنني أعتقد أن الإشكالية السياسية للنظم العربية المعاصرة لا تنفصل عن هذه المسألة.

ويتجلى التسلط الأبوي على المرأة في حجبها عن الحياة العامة. إن الأب يتحكم في مصيرها، في دراستها، وزواجها، وفي منعها من الخروج من البيت، وفي حرمانها من الدراسة، وفي الضغط عليها بمختلف الأساليب لتزويجها... «بل إن

(٢٤) يعرّف ويلهلم رايخ الأسرة الأبوية في كتابه: **الثورة والثورة الجنسية** (نيويورك: [د.ن.]، ١٩٦٩) ص ٧١، نقلاً عن: غرير، **المرأة المدجنة**، ص ٢٢٠، بأنها في آن واحد، شرط الدولة والمجتمع الاستبداديين وجزء لا يتجزأ منهما. والدولة، أسوة بالأسرة، تنكر ذاتها بذاتها لشدة تشوشها وتخلخلها. فتارة تتحلى بالتسامح وطوراً تلجأ إلى فرض سلطتها بإجراءات قمعية.

(٢٥) Fromm, *Haben und Sein, die Seelischen Grundlagen Einer Neuen Gesellschaft.*

(٢٦) Max Weber, *Wirtschaft und Gesellschaft: Grundriss d. Verstehenden Soziologie, mit textkrit.* Erl. hrsg. von Johannes Winckelmann (Tubingen: Mohr, 1976), p. 133.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٥٨٠.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ١١٣.

(٢٩) انظر: Theodor W. Adorno and U. Andere, *Der Autoritaere Charakter,* Bd. 1 (Frankfurt: [n. pb.], 1968).

(٣٠) انظر: عبد الرحمن بن أحمد الكواكبي، **طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد** (بيروت: [د.ن.]، ١٩٦٩).

المرأة لا تنتقل بحرية حتى في الوسط المديني، كما أنها لا تستطيع الحصول على جواز سفر بدون إذن من الأب أو الزوج»[٣١]. فوق ذلك «إن الزوج كان ولا يزال رب العائلة وصاحب القرار فيها لأنه عائلها. فهو الذي يمتلك في أغلب الأحيان السلطة الاقتصادية ليس فقط على الزوجة العاطلة، بل وكذلك على الزوجة العاملة»[٣٢]. إن الأب يكرهها أيضاً على الزواج ممن ترغب عنه. ويقول الطاهر الحداد حول ذلك «لا مفر للمرأة أن تقطع بقية حياتها كما بدأت فهي إذ تخرج من بيت أبيها المجبر تنتقل إلى بيت زوجها المالك لعصمتها المكتسبة بالمهر الذي دفعه وما دام يطعمها ويكسوها ويسكنها فلا حق لها في الكلام»[٣٣].

إن العائلة العربية تسيطر سيطرة كاملة على حياة الفرد، وتكون السيطرة على المرأة أشد منها على الرجل[٣٤]. إنها تتحكم في مصير الفرد العربي. وفي حال المرأة يصبح هذا التحكم نوعاً من الاستعباد. فبإمكان العائلة أن تفرض على المرأة زوجها وموعد زواجها، وأن تختار لها صديقاتها وثيابها وتبرجها، حتى إن الأمر يصل بالعائلة إلى استباحة قتل الفتاة إذا أساءت سلوكها[٣٥].

غني عن البيان أن التسلط الاجتماعي على المرأة لا يساهم في تقدمها العلمي، بل في تخلفها، ويزيد من تقليديتها[٣٦]، وتمسكها الشديد بالقيم العائلية. وتبقى العائلة في المجتمع العربي الملجأ الأمين للمرأة قبل زواجها، وحتى بعد الزواج فإن العائلة تقدم لها الحماية المادية والمعنوية.

لا ترى الأسرة الأبوية في المرأة إنساناً، بقدر ما ترى فيها شخصاً قاصراً ومعتمداً على الرعاية مدى الحياة. وهذا لا ينمي شخصيتها واستقلالها وعقلها، وإنما يولد الاتكالية والخضوع. فبدلاً من أن يصبح الوعي والثقافة حارسين عليها، تبقى المرأة تحت الرقابة الأبوية.

---

(٣١) يولا شرارة، «من صور المرأة في الصحافة النسائية،» **دراسات عربية**، السنة ١١، العدد ٧ أيار/مايو ١٩٧٥)، ص ٨٣.

(٣٢) حمة الهمامي، **المرأة التونسية: حاضرها ومستقبلها** (صفاقس: [د.ن.]، ١٩٨٩)، ص ٢٨.

(٣٣) الطاهر الحداد، **إمرأتنا في الشريعة والمجتمع** (تونس: [د.ن.]، ١٩٧٧)، ص ١٤٣.

(٣٤) انظر: باسم سرحان، «تقليدية المرأة الفلسطينية في لبنان ومشاركتها في الثورة: دراسة أولية،» **شؤون فلسطينية**، العدد ٦ (كانون الثاني/يناير ١٩٧٢)، ص ١٤٦.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ١٤٦، ومنظمة التحرير الفلسطينية، **دراسة في المجتمع والتراث الشعبي الفلسطيني: قرية ترمسعيا** (بيروت: المنظمة، مركز الأبحاث، ١٩٧٣)، ص ٤٩ ـ ٥٠، ٩٥ و١٥٠. ونجد هناك عدة عوامل لتفضيل الرجال على النساء، أهمها: ١ ـ مركز الحمولة وعدد الرجال، ٢ ـ المشاكل والخصومات، ٣ ـ الثأر والقتل والاختطاف... الخ.

(٣٦) يفهم تحت تقليدية المرأة، موقفها إزاء العادات والتقاليد وكبار السن، ومدى سيطرة العائلة والدين عليها، وعلاقتها بزوجها. انظر حول ذلك: سرحان، المصدر نفسه، ص ١٤٤ ـ ١٤٦.

٢ ـ التخلف الثقافي

شغلت مسألة التخلف الثقافي العلماء منذ مطلع هذا القرن. ويعد ماركس وأوبغرن وبارسونز وفرويد من أبرز الذين تناولوا هذه المسألة من جانب العلاقة بين الحضارتين المادية والثقافية. وقد تركز الحوار حول أولوية العاملين المادي والثقافي في عملية التغير الاجتماعي. ووفقاً لماركس، إن العامل الاقتصادي يحدد الواقع الثقافي، فالبناء العلوي المتمثل في القيم والعادات والتقاليد والايديولوجيا... الخ، هو انعكاس للواقع المادي. بعكس ذلك يؤكد أوبغرن على أن تقدم الحضارة المادية يتقدم على الحضارة الثقافية[٣٧]. إن الاختراعات والتراكمات العلمية في ميدان العلوم الطبيعية تعجل سرعة تقدم الحضارة المادية، في الوقت الذي لا يصدق هذا على تطور الحضارة الثقافية، كالعادات والتقاليد، والطقوس الاجتماعية والدينية. ويترتب على ذلك كله اختلال التوازن بين الحضارتين المادية والثقافية. إن التخلف الثقافي يتولد، إذاً، عن التغير اللامتوازن بين عنصري الحضارة «بعدما كانا منسجمين ومرتبطين معاً»[٣٨].

لا غرو في أن نظرية التخلف الثقافي تصدق، في المقام الأول، على المجتمع الأوروبي، لكنها تساعد على فهم مسألة التخلف الثقافي في المجتمع العربي. ولما كان المجتمع العربي لم يشهد ثورة تقانية وعلمية، وإنما تغيرات فوقية، تجلت في تحديث قطاعات التربية والتعليم، فإن الموروث الثقافي ظل نسبياً محافظاً على ذاته، وخصوصاً ما يتعلق بالنظم القانونية والقيمية والاقتصادية للمرأة العربية. إن بعض هذه النظم تعود إلى القرون الخوالي وأصبحنا نتوارثها جيلاً بعد جيل، بحيث إنها أصبحت من مكونات عقليتنا وشخصيتنا الاجتماعية. وحتى في بعض البلدان العربية التي غيرت بعض النظم والتشريعات المتعلقة بالمرأة، فإن العقلية الرجالية لم تتغير. لقد تراجعت السلطة الأبوية، إلى حد ما، مادياً، لكنها لا تزال قائمة في التقاليد والعادات والثقافة. إن انعتاق المرأة من الحجاب لا يعني أبداً انعتاق فكرها وشخصيتها وعقلها، طالما لا تنعتق من الموروث الثقافي الذي شكل، حتى الآن، حجاباً على عقلها. أصبح الحجاب حجاباً بين المرأة والحياة، فحجب عقلها وقيد حركتها. ظلت المرأة العربية ردحاً طويلاً من الزمن محجوزة في خدرها، منفية عن المجتمع. وترتب على ذلك كله أن تحول مفهوم الحريم إلى حريم سياسي وثقافي واجتماعي، وإلى انقسام المجتمع إلى مجتمع رجال، ومجتمع نساء، لكل منهما ثقافته الخاصة.

ما الثقافة في اعتقادي سوى نظرتنا إلى الحياة، ونظرة بعضنا إلى البعض الآخر.

---

(٣٧) انظر: Obgurn, *Kultur und Sozialer Wandel, Ausgewahlte Schriften*, p. 22.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ١٣٤.

إنها العقل الجمعي، وبوصفها كذلك، فإنها تحدد علاقاتنا، وقيمنا، وأفكارنا. ولما كان العقل الجمعي عندنا هو عقل الرجل، حيث إن الرجل هو الذي يسيطر في الأسرة، وفي المجتمع، وفي القيم والثقافة، لذلك قيدت الثقافة الرجالية حرية المرأة وحركتها. وقد تحولت هذه القيود إلى قيود فكرية وحضارية تقنن عبودية المرأة. وقد عبرت عن ذلك باحثة البادية بقولها إن «صخور التقاليد القديمة تدمي أقدامنا الاجتماعية»(٣٩). وتقول مي زيادة عن استعباد الرجل للمرأة «إنه باستعبادنا لمنتحر»(٤٠).

هناك، إذاً، ثقافتان: ثقافة الذكر وثقافة الأنثى. وتنعكس هذه الثقافة على أدوار المرأة ووظائفها ومركزها الاجتماعي، «إن التعليم أكثر تحيزاً للذكور وضد النساء، وبالتالي كان من نتائج هذا الوضع أن أضحى الكم الأكبر من المتعلمين ومن المشتغلين بالبحث العلمي، ومن الشاغلين لمواقع مؤثرة في القرارات الخاصة بالمشروعات البحثية والتنموية أضحى من الرجال»(٤١). «فتعليم الفتاة ما زال يعتبر غير ضروري بالنسبة للعديد من الناس، بل ينظر إليه حسب العقلية الرجعية السائدة كحاجة ثانوية في حياة الفتاة باعتبار أن مآلها البيت وأن زوجها هو القوام عليها»(٤٢). إن العقلية والأعراف السائدة لا ترى في التعليم سبيلاً إلى صعودها الاجتماعي، بقدر ما تعتبره وسيلة لزواجها، «إن تعليم الإناث يخضع في كثير من الأحيان إلى اعتبارات اجتماعية تقليدية تجعل من التعليم مجرد أمر شكلي، لتلبية تطلعات الأسرة في الحصول على زوج مناسب، وليس من أجل أن تشترك المرأة في الإنتاج وأن تحقق ذاتها من خلال عمل تحبه»(٤٣).

فُتحت أبواب المدارس في وجهها، ولم تفتح بعد أبواب الثقافة والحياة. إن حياتها الاجتماعية صورة طبق الأصل عن حياتها الأسرية. كانت في البيت تخدم الأسرة، وأضحت الآن تعمل في قطاع الخدمات كالتمريض والتعليم والسكرتارية... الخ، أما العمل الذي يؤهلها لاتخاذ القرارات الاجتماعية فما زالت بعيدة عنه. إن النسق القيمي والثقافي بما يحتويه من قواعد وثوابت سلوكية لم يعد يماشي التطورات الاجتماعية، وصار يشد المرأة إلى الوراء ويجعلها تتخلف عن ركب الحضارة.

---

(٣٩) ملك حفني ناصيف (باحثة البادية)، **النسائيات: مجموعة مقالات نشرت في الجريدة في موضوع المرأة المصرية** (مصر: مطبعة التقدّم، ١٩١٠)، ج ٢، ص ٤.

(٤٠) المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٢.

(٤١) عبد الباسط عبد المعطي، «المرأة في السياق البنائي للقرية العربية،» ورقة قدّمت إلى: **ندوة تنمية المرأة الريفية في الوطن العربي** (تونس: الجامعة، ١٩٨٥)، ص ٦٩.

(٤٢) الهمامي، **المرأة التونسية: حاضرها ومستقبلها**، ص ٣٧.

(٤٣) غازي الخليلي، **المرأة الفلسطينية والثورة: دراسة اجتماعية ميدانية تحليلية** (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٧)، ص ٥٣.

٣ ـ التنشئة الاجتماعية

تهدف التنشئة الاجتماعية عموماً إلى «دمج الفرد في الجماعة وفق أغراضها ومعتقداتها وأنماط سلوكها»[٤٤]، فهي بمثابة «ولادة اجتماعية ثانية»[٤٥] أو تأصيل ثقافي[٤٦]، أو «العملية التي بفضلها يصبح الفرد، سواء في طفولته أو فيما بعد مؤهلاً فيما يخص ثقافته الخاصة»[٤٧]. وأبرز مؤسساتها، هي الأسرة، والمؤسسات التعليمية والرسمية، ووسائل الإعلام الجماهيري. وفي المجتمع العربي، كما في أي مجتمع آخر، تختلف عملية التنشئة الاجتماعية للذكور عن الإناث. ذلك أنه ينبغي إعداد هذين الجنسين لمهام مختلفة عليهم أداؤها في ما سيستقبلون من حياتهم[٤٨]. كما أنها عملية مستمرة، تزود الفرد بالثقافة العامة والثقافات الفرعية السائدة في المجتمع[٤٩].

تقوم فرضيتنا، بخصوص التنشئة الاجتماعية في المجتمع العربي، على أن حدود الجنسين من ذكور وإناث هي الحدود الاجتماعية، وأن الهوية الجنسية هي الهوية الاجتماعية. وهذا يعني أن الجنس، ذكراً كان أم أنثى، يحدد الطبع، وكذلك الأدوار والوظائف والمراكز الاجتماعية لكل من الجنسين؛ «إن التمييز في المعاملة بين الصبيان والبنات يبدأ منذ الولادة. فحين يولد صبي تعم الفرحة وتقام الاحتفالات، ولا يحدث ذلك حين تولد بنت. وحين لا تنجب المرأة صبياً فإنها تثير الشفقة وقد تطلّق. وفي الحقيقة أن هذا الاحتفاء بولادة الصبي يدفع المرأة إلى الاهتمام بمتطلبات الصبي، وذلك على حساب أخواته البنات. ومنذ نعومة أظافرها فإنه يفرض على البنت القيام بمهمات ومسؤوليات خاصة. فما إن تبلغ البنت حتى تضع الحجاب ويفرض عليها الاحتشام. وما أن يبلغ الصبي السن نفسه حتى يعطى حرية أكثر، فهو يعفى من العمل المنزلي ويقضي وقته مع أترابه»[٥٠]. إن الطفل يبقى مركز الرعاية فيما يبقى دور

---

(٤٤) عبد الوهاب بوحديبة، مشرف، **أنماط تنشئة الطفل اجتماعياً**، تعريب صالح البكاري (تونس: [د.ن.]، ١٩٨٤)، ص ١٠٧.

(٤٥) انظر: المصدر نفسه، ص ١٨٣.

(٤٦) المصدر نفسه، ص ١٨٥.

(٤٧) المصدر نفسه، ص ١٨٣.

(٤٨) انظر: المصدر نفسه، ص ١٨٥.

(٤٩) انظر: كمال سعيد، «تأثير التنشئة الاجتماعية على أداء المرأة لدورها،» **المجلة الاجتماعية القومية** (القاهرة)، السنة ١٤، الأعداد ١ ـ ٣ (١٩٧٧)، ص ٢٦٠.

(٥٠) أمل رسّام، «نحو إطار عمل نظري لدراسة المرأة في العالم العربي،» في: **الدراسات الاجتماعية عن المرأة في العالم العربي** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر؛ اليونسكو، ١٩٨٢)، ص ٢٣٥ ـ ٢٣٦.

الطفلة داخل الأسرة هامشياً. وحتى الحرية النسبية في مرحلة الطفولة، فإنها تفقدها تدريجياً كلما كبرت، بحيث يتعين عليها التكيف الكامل، بمعنى ذوبان ذاتها في النسق القيمي السائد. بخلاف ذلك، فإن حرية الفتى تتناسب طرداً مع سنه، فكلما كبر الفتى، تزايدت حريته. وهذا يعني أن القيود الاجتماعية التي يخضع لها الذكر والأنثى تتلاشى بالنسبة إلى الذكر وتتزايد بالنسبة إلى الأنثى. وتنعكس هذه الفواصل الثقافية الاجتماعية المحددة للتمييز بين الذكور والإناث على تقسيم العمل، والعلاقات بين النوعين، وتحديد الأدوار المناسبة لكل منها[٥١].

ثمة «فروق في النسق القيمي بين الذكور والإناث»[٥٢]. وتعد الأسرة في المجتمع العربي أهم مؤسسة في هذا النسق، فيها تتكون الشخصية، والأدوار والوظائف الاجتماعية، الأمر الذي يجعلها مصدراً للقيم المركزية، كالولاء العائلي والشرف العائلي[٥٣]، أما دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية الأخرى كالمؤسسات التعليمية والتربوية وأجهزة الإعلام... الخ، فلا يضاهي دورها. وإذا كانت الأسرة في المجتمعات الصناعية قد فقدت كثيراً من سلطانها لمصلحة الدولة، فإن الأسرة العربية، وإن تغير شكلها، واتسعت الهوة بين أفرادها، سواء بين الزوج والزوجة، أو بين الأبناء والبنات من جهة والوالدين من جهة أخرى[٥٤]، فهي لا تزال تمارس سلطة كبرى على النساء. في الأسرة يدرك الذكر والأنثى التمييز بينهما في تفضيل الذكور على الإناث، وفي التحيز للذكور في ميدان التعليم والعمل والحرية. إن للذكور حقوقاً أكثر مما للبنات. إن الفتاة تخضع كأمها لمشيئة الذكور، وتتعوّد على الأعمال المنزلية.

إن الفتاة تحاكي الأم في أدوارها بوصفها نموذجاً مرجعياً، والابن، يحاكي والده. الفتاة تعد للحياة التقليدية والزوجية، والابن للحياة العامة. ففي مرحلة الطفولة يظهر التناقض بين دور الأنثى والذكور، فالبنت تلحق بأمها، وتكلف بالأعمال المنزلية، وتتعلم كيف تصبح زوجة نموذجية، كما تلقن الفضائل النسوية كالخضوع والانقياد والعمل المنزلي[٥٥].

---

(٥١) انظر: سعيد، المصدر نفسه، ص ٢٦١.

(٥٢) صفوت فرج، «الفروق بين الذكور والإناث في النسق القيمي،» **المجلة الاجتماعية القومية**، السنة ١٤، الأعداد ١ ـ ٣ (١٩٧٧)، ص ٢٠٩.

(٥٣) انظر: أميرة حبيبي، **النزوح الثاني: دراسة ميدانية تحليلية لنزوح ١٩٦٧**، دراسات فلسطينية؛ ٧٥ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٠)، ص ١٠٢.

(٥٤) ياسين الكبير، «النسق القيمي: إطار نظري ومنهجي لدراسة التغيّر الاجتماعي،» **الفكر العربي**، السنة ٣، العدد ١٩ (كانون الثاني/يناير ـ شباط/فبراير ١٩٨١)، ص ٣٢.

(٥٥) غرير، **المرأة المدجنة**، ص١٥٣.

تتعلم المرأة الأمور البسيطة، أو ما يسهل زواجها. وعلى الرغم من كل التغيرات التي طرأت على المجتمع العربي، فإن القيم العصرية كالتربية والتعليم والعمل... الخ، لم تتحول بعد في الوعي الاجتماعي إلى قيم أساسية، مكونة لهوية المرأة الاجتماعية والمهنية، ومؤثرة في نظرة المجتمع إليها وإلى نفسها. إن التنشئة الاجتماعية لا تنمي قيم العمل والعلم والطموح والفضول، وإنما القيم التقليدية(٥٦). ولهذا نلاحظ أن السواد الأعظم من النساء يترك العمل والدراسة بعد الزواج، كما أن التسرب المدرسي بين الإناث يتزايد كلما اقترب سن الزواج(٥٧).

إن التنشئة الاجتماعية ترسّخ، إذاً، القيم الموروثة، أما القيم الجديدة فلا تستوعبها ـ وهذا يصدق على مؤسسات التنشئة الاجتماعية كافة، بحيث يبقى القديم هو الأصل، والجديد هو الطارئ. أما النتيجة المأساوية فهي انعدام الإبداع في حياتنا والتمسك بالماضي على حساب الحاضر.

ويتعزز هذا الاتجاه في سائر مؤسسات التنشئة الاجتماعية، خصوصاً الإعلام ووسائل الثقافة الرخيصة من مجلات ودور الخيالة(٥٨) التي تساهم في تزييف وعي المرأة. إن ما تنفقه المرأة على المجلات يعادل أضعاف ما تقتنيه من الكتب. أما بخصوص دور المؤسسات الجامعية فلا شك في أنها زادت عدد الخريجات والمتعلمات، لكن هذه الزيادة الكمية لم يرافقها تغير نوعي في وعي المرأة، ومشاركتها في الحياة الاجتماعية. فالتغير في الوسط الجامعي تغير في الشكل وليس في المضمون. إن سلوكنا داخل الجامعة غيره خارجها، وما نتعلمه أمر، والواقع أمر آخر. وحتى التنشئة الأسرية تتعارض مع المدرسية(٥٩). هذا الانفصام بين الواقع والثقافة، أو هذه الازدواجية، عطلت الجامعة عن أداء دورها في تغيير الوعي الاجتماعي. بالعكس تماماً، إن التعليم غالباً ما يرسخ الواقع(٦٠). وغني عن البيان أن التنشئة التقليدية لا

---

(٥٦) Evelyne Sullerot, ed., *Die Wirklichkeit der Frau* (München: [n. pb.], 1979), p. 285.

(٥٧) بالنسبة إلى مسألة التسرّب بين الإناث، نحيل القارئ إلى الدراسة القيّمة التالية: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الإدارة العامة للشؤون الاجتماعية، إدارة شؤون المرأة والأسرة، «جدول أعمال الدورة الخامسة عشرة للجنة المرأة العربية، تقرير ما بين الدورتين (١٤) و(١٥)، في الفترة ما بين ٢٣ ـ ٢٦ أيار/مايو ١٩٨٩». إن هذه الظاهرة عامة في كل البلدان العربية، لكنها قوية جداً في البلدان النفطية الخليجية.

(٥٨) استعرنا مفهوم الثقافة الرخيصة من محاضرة د. نوال السعداوي حول المرأة العربية التي ألقتها في نادي الطاهر الحداد في تونس، بتاريخ ٦ تموز/يوليو ١٩٨٩.

(٥٩) انظر: عبد القادر عرابي وعبد الله الهمالي، «إشكالية علم الاجتماع واستخداماته في الجامعات العربية،» ورقة قدّمت إلى: اتحاد الجامعات العربية وجامعة قار يونس، ندوة دور الجامعة في خدمة المجتمع، ١٤ ـ ١٧ آذار/مارس ١٩٨٩.

(٦٠) انظر: أحمد جمال ضاهر، **المرأة في دول الخليج العربي: دراسة ميدانية** (الكويت: [د.ن.، د.ت.])، ص ٣٣.

تساهم في تطوير ثقافة المرأة وخبراتها وقدراتها وفي تكوين شخصيتها الفكرية، بقدر ما تزيد الشرخ بينها وبين المجتمع. وقد وصف أحد الباحثين العرب نتائج هذه التنشئة على النحو التالي: إن «الطفل الذي عاش في ظل كل الشروط السابقة الذكر، ينتهي به الأمر إلى أن يختار الارتباط شبه الطفولي بوالديه وبالكبار، أي يستحيل عليه أن يتخذ مواقف شخصية وواعية وأصيلة أو بوادر لتحسين وضعه داخل الجماعة، وأن لا أمن له إلا داخل الجماعة من خلال احترام أنماط عيشها وتقاليدها وأعراضها ومعتقداتها، والرجوع إليها كإطار مرجعي في كل التدابير الحياتية»[٦١]. إن الارتباط الطفولي بالوالدين هو العنصر اللاعقلاني في هذه التنشئة، فالآباء يعتبرون الأبناء، وخصوصاً البنات قاصرات، وينبغي إحكام الوصاية عليهن، وعزلهن عن الحياة الاجتماعية. يظل الأبناء عموماً، والبنات خصوصاً قاصرات، في نظر أوليائهن، مهما بلغن من العمر. كما يربين على «الخضوع التام لمجتمع الكبار والأعراف الجمعية، دون إدراك لأبعادها أو وضعها موضع التساؤل»[٦٢]. ومن شأن هذه التنشئة أن تحد من حب الاطلاع والمبادرة والإبداع. ولا تنمي الطموحات المهنية والعلمية، الأمر الذي يعمق الهوة بين المرأة والمجتمع، ويضعف فيها روح العمل وأخلاقياته. وهذا لا يفسر لنا قلة مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فحسب، وإنما أيضاً ضعف الحركات النسائية في المجتمع العربي.

٤ ـ العادات والتقاليد

«المجتمع الذي لا يتمثل الحضارة المعاصرة محكوم عليه بالتخلف ثم الضمور فالانقراض. ونعني بتمثل الحضارة استيعاب قيم هذه الحضارة ومفاهيمها باعتبار ذلك بمثابة النتاج الفوقي لتلك الحضارة، كما يعني التمثل أيضاً المشاركة في إنتاج الجانب المادي لتلك الحضارة كما يظهر في الاستخدام المتطور للعلوم وتطبيقاتها التكنولوجية باعتبار أن هذا الجانب المادي (الإنتاجي) هو بمثابة النتاج التحتي للحضارة... والملاحظ في الدول المنتجة لتلك الحضارة تزاوج هذا الجانب الإنتاجي مع الجانب الفوقي (القيم والمفاهيم)، بمعنى أن القيم تتطور والمفاهيم تتعدل لتواكب هذا الجانب الإنتاجي (البناء التحتي). وفي المجتمعات المستهلكة للمظاهر المادية للحضارة المعاصرة دون إنتاجها، يبدو التناقض صارخاً بين مظاهر الحضارة المادية الاستهلاكية وبين سلم القيم والمفاهيم المتخلفة التي تسود مثل تلك المجتمعات. ويتمثل هذا التناقض في

(٦١) محمد مصطفى القباج، «التناقضات بين التنشئة المجتمعية في الأوساط التقليدية والتنشئة المجتمعية بواسطة تقنيات التواصل في المغرب،» في: بوحديبة، مشرف، **أنماط تنشئة الطفل اجتماعياً**، ص ١١٧.

(٦٢) المصدر نفسه، ص ١١٦.

العديد من القضايا مثل النظرة إلى المرأة ودورها... النظرة إلى الميتافيزيقيا، النظرة إلى التنشئة الاجتماعية لكل من الولد والبنت. تعدد الزوجات، على سبيل المثال لا الحصر»(٦٣).

إن المجتمع الذي لا ينتج الحضارة المادية لا يتمثل قيمها، فالثقافة ليست إلا تعبيراً عن الحضارة المادية التي أنتجتها. فبعض المجتمعات تمكن من استيعاب الحضارة المادية المستوردة وهضمها، وبعضها لم يتكيف مع الحضارة المادية الأجنبية أو يعد إنتاجها، الأمر الذي عمق الهوة بين الحضارة المادية والثقافية، «والملاحظ أنه كلما زاد تمثل مجتمع ما للحضارة المعاصرة، كلما زالت الحواجز فيه بين الجنسين في مجال التعليم، وفي مجال الأدوار والمراكز الاجتماعية لكل منهما، حيث تصبح المرأة قوة عمل وقوة إنتاج بجانب الرجل، ويصبح لها من الحقوق والواجبات بقدر ما للرجل... وتعتبر مشكلة عدم تمثل الحضارة المعاصرة في معظم الدول النامية بعامة والعربية بخاصة إزاء أدوار المرأة، إحدى المشكلات المعاصرة التي حاولت المرأة طويلاً التصدي لها وذلك بسبب العوائق القيمية المتخلفة في مثل تلك الدول والتي أدت في غالب الأحيان إلى النظر للمرأة باعتبارها «مفهوماً جنسياً»، ومن ثم فهي شيء وليست بموضوع»(٦٤).

إن إحدى مشاكلنا الأساسية هي أننا نرغب في استيعاب الحضارة الغربية المادية، واستهلاكها، لكننا نرغب في الوقت نفسه عن تحمل تبعاتها الثقافية. وعلى الرغم من أهمية هذه الإشكالية، فإن مسألة التزاوج بين الحضارة المادية الغربية والثقافة العربية لم تناقش جدياً، علماً بأن تجاربنا، بعد انقضاء قرن من الزمن على عصر النهضة، تدل على أن التحديث التقاني يبقى دون جدوى، طالما لا يتم تحديث العقل العربي، وتحرره من القيود العادات والتقاليد الموروثة ومن الأعراف والتقاليد الجمعية التي لم تعد تماشي التطور. وكما فعل قاسم أمين فإننا نتساءل «لماذا يعتقد المسلم أن عاداته لا تتغير ولا تتبدل، وأنه يلزمه أن يحافظ عليها إلى الأبد؟ ولماذا يجري على هذا الاعتقاد في عمله، مع أنه هو وعاداته جزء من الكون الواقع تحت حكم التغيير والتبديل في كل آن»(٦٥). «من ذا الذي يمكنه أن يتصور أن العادات لا تتغير بعد أن يعلم أنها ثمرة من ثمرات عقل الإنسان، وأن عقل الإنسان يختلف باختلاف الأماكن والأزمان»(٦٦).

---

(٦٣) عزيز حنا، «الركائز السيكولوجية للمرأة العاملة،» **المجلة الاجتماعية القومية**، السنة ١٤، الأعداد ١ ـ ٣ (١٩٧٧)، ص ١٦٩ ـ ١٧٠.

(٦٤) المصدر نفسه، ص ١٧٠.

(٦٥) قاسم أمين، **تحرير المرأة** (القاهرة: [د.ن.]، ١٩٤١)، ص٧.

(٦٦) المصدر نفسه، ص ٨.

فالأعراف العامة والثقافات الموروثة، خصوصاً ما يتعلق منها بالمرأة، هي التي تنظم قضايا الزواج والطلاق، والمهر، والشرف والعرض. ونستدل على ذلك أن النسق القيمي يتسم بالثبات النسبي. إن المرأة عورة، والعورة شيء حرام ومقدس. وبما أنها ترمز إلى شرف الجماعة، فإنها تخضع لرقابة الرجال. وبحكم ذلك فإن بعضاً من هذه القيم مطلقة، أو فوق ـ زمانية وفوق ـ مكانية. ولهذا تبقى المرأة تحت الوصاية الأسرية، ويكون هم الأسرة الوحيد زواجها.

ونظراً إلى أهمية هذا النسق القيمي، فإن الهاجس الوحيد الذي يسيطر على أسرة البنت هو صون شرفها. وهذا يكون عن طريق الزواج. لذلك، فإن المرأة تتعلم وتعمل لتتزوج، فالزواج سترة لها، كما يقول المثل، وضمان اجتماعي واقتصادي في الوقت نفسه. فالمرأة غير المتزوجة تبقى عبئاً على أهلها، ذلك أن الرأي العام يرى في الزواج معيار النجاح النسائي. وقد كتب أحد الباحثين العرب يقول «درج التراث العربي ككل على أن يكون هناك حاجز ولو وهمي بين الذكر والأنثى في المجتمعات العربية، ويلعب مفهوم الشرف دوراً فعالاً في إقامة مثل هذا الحاجز، ويبدو أن منزلة الرجل تقاس بمقدار دفاعه عن الشرف. والشرف في هذه الحالة لا يعدو أن يكون وضع الحد الفاصل بين لقاء الذكور والإناث. هذا الحاجز لا بد من حمايته وصونه وإلا تعرضت الفتاة للهلاك»[٦٧]. إن الضغط القيمي يجعل الأهل يتحكمون في مصير الفتاة فتتزوج مبكراً، أو تحرم من الدراسة، والعمل... الخ.

إن هذه القيم فوق ـ الزمانية قيم أساسية في حياة المرأة والمجتمع، وما دونها قيم فرعية، وبالتالي يتمركز النسق القيمي حولها. لذا، إن القيم الأخرى، كالتعليم والعمل، لا تعتبر بالضرورة في المجتمع العربي ـ مع بعض الاستثناءات ـ أهدافاً مستقلة في حياة المرأة، الأمر الذي يجعلنا نستخلص أن النسق القيمي لا ينمي أخلاقيات العمل، أو يعزز هويتها الاجتماعية والمهنية، «ففي دول الخليج العربي حيث تبدو التقاليد قوية، فإن الذي يعطي المرأة مركزها الاجتماعي ليس ما تقوم به من عمل وإنما على العكس من ذلك، فإن اقترانها بزوجها الذي ينتسب إلى عائلة أو قبيلة معينة هو الذي يؤيد نوع المركز الاجتماعي»[٦٨]. إضافة إلى ذلك، إن ثبات النسق القيمي أمام التغير الاقتصادي والاجتماعي إنما يعمق الهوة بينها وبين المجتمع، ويجعل كثيراً من المعايير الثقافية، لا يلائم، وظيفياً، المواقف الاجتماعية التي تستخدم

---

(٦٧) ضاهر، **المرأة في دول الخليج العربي: دراسة ميدانية**، ص ١٠٤.

(٦٨) المصدر نفسه، ص ١٦٩، وعبد الرؤوف عبد العزيز الجرادي، **مشكلات المرأة العاملة الكويتية والخليجية واتجاهاتها** (الكويت: [د.ن.]، ١٩٨٠)، ص ١٦٩.

فيها فتعرقل جهد المرأة[٦٩] وتولد لديها الشعور بالحيرة والارتباك. إلى جانب العوامل المذكورة آنفاً، ثمة عوامل أخرى، لا يتسع المقام لعرضها هنا، ونكتفي بذكرها، وأهمها المركز القانوني للمرأة العربية. فحتى في حال المساواة مع الرجل أمام القانون غالباً ما تقع التفرقة بينهما في شغل الوظائف العامة على صعيد الواقع. هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى، إن القوانين غالباً ما تحتوي الأعراف والعادات، وهذه قلما تنصف المرأة. ويتعين علينا أن نشير، أخيراً، إلى أن الحركات السياسية العربية المعاصرة لم تحفل كما ينبغي بقضايا المرأة[٧٠]، كما لم تلعب فيها الحركات النسائية دوراً يذكر.

ثالثاً: المرأة والتنمية

هناك تغير كمي لا نوعي في حياة المرأة العربية المعاصرة. إن عدد المتعلمات والخريجات الجامعيات لا يتناسب أبداً مع عدد المنتجات منهن أو الناشطات في الحياة العامة. ولا يحتاج المرء إلى العودة إلى الإحصاءات ليتأكد من ذلك[٧١]. وحسبي أن المرأة في المجتمعين البدوي والريفي فاقت أختها المتعلمة في الإنتاج. إننا نسلم بدور التحضر في تعليم المرأة، وخروجها من خدرها، لكننا نرغب في الالماع إلى مسألة ربما ترتبط بالطبيعة الخاصة للتحضر في مجتمعنا، وهي تراجع إنتاجية المرأة العربية المعاصرة عمّا كانت عليه قبل عقدين أو أكثر. وتجنباً لسوء الفهم نقول، كمياً، تزايد عدد الحضور النسائي في المجتمع؛ أما نوعياً، فغالباً ما ينظر إلى عمل المرأة لا من زاوية الإنتاج، بل من زاوية سد الشواغر. ويترتب على هذه النظرة ضعف أخلاقيات الإنتاج وعدم احترام عمل المرأة، وحصره في قطاع الخدمات، وبالتالي غيابها عن العمل المنتج. ومع أن هذه النظرة تنسحب على المجتمع ككل ـ فالموظف عندنا باشا ويترفع عن العمل اليدوي ـ فإنها تصدق بشكل خاص على المرأة التي لا تزال تحمل أوزار الماضي والعادات والتقاليد الموروثة. وحول هذه الظاهرة في بلدان الخليج العربية يقول أحد الباحثين «ويرجع تدني وضع المرأة الخليجية في العمل والمكانة الاجتماعية إلى تبعيتها الاقتصادية للرجل بالإضافة إلى نقص وعي المجتمع بالمرأة أو

---

(٦٩) انظر: جابر عبد الحميد جابر، «الاتجاهات النفسية للشباب نحو مركز المرأة في المجتمع العراقي،» **المجلة الاجتماعية القومية**، السنة ٧، العدد ٣ (أيلول/سبتمبر ١٩٧٠)، ص ٢٦.

(٧٠) انظر: عبد القادر عرابي وعبد الله الهمالي، **المرأة العربية والمشاركة السياسية** (بنغازي: منشورات جامعة قار يونس، ١٩٨٣).

(٧١) انظر الإحصائيات حول عمل المرأة في: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الإدارة العامة للشؤون الاجتماعية، إدارة شؤون المرأة والأسرة، «جدول أعمال الدورة الخامسة عشرة للجنة المرأة العربية: تقرير ما بين الدورتين (١٤) و(١٥) في الفترة ما بين ٢٣ ـ ٢٦ أيار/مايو ١٩٨٩».

وعيها بذاتها باعتبارها كائناً ضعيفاً جسمياً وأدنى عقلياً وأنها خلقت للمهام المنزلية فقط، وهي دائماً بحاجة إلى حماية الرجل وأن اختلاطها وخروجها للعمل يضر بها ويعرضها للفتنة، وذلك كله نابع من تراث اجتماعي تقليدي عبر التاريخي العربي...»[٧٢]. وحتى التوسع الكبير في سوق العمل العربي لم يغير كثيراً في مشاركة المرأة في العمل، وإنما زاد هامشيتها. كما كرس «هذا التوسع وبروز الأنماط الاستهلاكية والقيمية الجديدة من هامشية المرأة في المجتمعات الخليجية»[٧٣].

المعوقات متنوعة، بعضها يرتبط بالنسق القيمي القديم، وبـ «تركيبة العمل الوظيفي التقليدي الذي يحد من توظيف المرأة في القطاعات التي تتطلب منها الاحتكاك المباشر بالرجل»[٧٤]. ويتضح ذلك إذا أخذنا بالحسبان «ان وضع المرأة ما زال حبيس تراث قديم يقوم بمثابة حاجز يحول بينها وبين مشاركتها في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وقد لا يبالغ الكاتب إذا قال إن الأمر يمتد فيشمل الرجل أيضاً من حيث كونه حبيساً لمثل هذا التراث»[٧٥]. ولا شك في أن العائق الآخر يتمثل في أن المرأة لم تحدد بعد هويتها المهنية. فـ «هي ما زالت تائهة أو بالأحرى غير قادرة على تحديد هويتها ودورها في الأسرة»[٧٦] والمجتمع، إضافة إلى هذا فإن الوضع القانوني للمرأة ـ وخصوصاً ما يتعلق بتشريعات العمل ـ يُشكل عائقاً آخر أمام مشاركتها.

رابعاً: الحلول والمقترحات

إذا كانت مشاركة المرأة في الحياة العامة أقل من توقعاتنا، ما العمل، إذاً؟ كيف تعود المرأة إلى المجتمع بعدما عزلتها العادات والتقاليد عن الحياة العامة؟

التوصيات كثيرة بشأن المرأة[٧٧]، لكن العبرة في التطبيق، وفي تغيير عقلية الرجل والمرأة، وإدراكهما أن الواحد يكمل الآخر. وفيما يلي أهم المقترحات التي نقدمها:

---

(٧٢) الجرادي، **مشكلات المرأة العاملة الكويتية والخليجية واتجاهاتها**، ص ٤٨.

(٧٣) باقر سلمان النجار، «المرأة العربية وتحولات النظام الاجتماعي العربي: حالة المرأة العربية الخليجية،» **مجلة العلوم الاجتماعية**، السنة ١٣، العدد ٤ (شتاء ١٩٨٥)، ص ١٥٨.

(٧٤) رسّام، «نحو إطار عمل نظري لدراسة المرأة في العالم العربي،» ص ٢٣٩.

(٧٥) ضاهر، **المرأة في دول الخليج العربي: دراسة ميدانية**، ص ٣٢.

(٧٦) المصدر نفسه، ص ٧٦.

(٧٧) انظر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، **استراتيجية المرأة العربية حتى سنة ٢٠٠٠**.

أ ـ إتاحة فرص التعليم والتأهيل والتدريب المهني أمام المرأة ومساواتها بالرجل في الحقوق والواجبات.

ب ـ تعديل القوانين، خصوصاً قوانين العمل والأحوال الشخصية بشكل يضمن حقوقها فعلاً لا شكلاً. إن المساواة الشكلية بين الذكور والإناث ليست مجدية، ما لم يصاحبها تغيير الوعي والعقل الجمعي إزاء قضايا المرأة.

ج ـ إعادة النظر في أنماط التنشئة الاجتماعية الموروثة ومضامينها وتطويرها بشكل يؤدي إلى تنمية القيم الإنسانية في الذكور والإناث، وعلاقات الاحترام المتبادلة بينهما، وكذلك أيضاً إلى تنمية الطاقات والقدرات العقلية للجنسين، وإلى تخليص المرأة من الوصاية الاجتماعية، إذ لا بد من أن يصبح وعيها وعقلها وعلمها الرقيب عليها.

د ـ إلغاء الازدواجية في دور الأسرة والمدرسة في التنشئة الاجتماعية حتى يكمل بعضُهما بعضَهما الآخر دون أن يتناقضا. ما زالت الأسرة أداة لنقل القيم والتقاليد الموروثة، في حين أن المدرسة أداة للتجديد. ولهذا يتعين معالجة هذه الازدواجية وتوحيد النسق القيمي الاجتماعي وربط التعليم بحاجات المجتمع.

هـ ـ إعادة النظر في المناهج المدرسية والتعليمية وتحديث المناهج الدراسية بشكل يؤدي إلى إزالة العقبات التي خلفتها المناهج التقليدية بالنسبة إلى المرأة، وفتح أبواب العلم والعمل في وجهها.

و ـ يتعين على وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري أن تلعب دوراً في توعية المرأة والرأي العام، وذلك من خلال إقامة الندوات، والبحوث حول المرأة، وبيان دورها الاجتماعي.

ز ـ تطوير قيم حضارية تتفق مع الواقع المتغير، وأهمها:

(١) تغيير الوعي الاجتماعي واعتبار المرأة إنساناً.

(٢) لا بد من أن يصبح تعليم المرأة وعملها هدفين وقيمتين اجتماعيتين أساسيتين، بعدما جرت العادة أن أصبحا حلاً مؤقتاً ريثما يتم زواجها، الأمر الذي أدى إلى عدم احترام عملها وعدم تقديره.

(٣) إدراك ظروف المرأة الخاصة وتكييف أوقات العمل معها بشكل يجعلها توفق بين العمل وتربية الأطفال.

(٤) إنشاء دور حضانة للأطفال الرضَّع والصغار في سائر المصانع والمنشآت والمؤسسات وإعفاء النساء الرضع من العمل.

(٥) إلغاء الفروق بين الجنسين في المكافآت والأجور إذا تساوت المؤهلات.

(٦) بيان الحدود الواضحة لدور الذكر والأنثى، والحد من تعدد الأدوار وإثقال كاهل المرأة بأعمال داخل المنزل وخارجه. ويتعين على الرجل أن يدرك أهمية أدوار المرأة ومسؤوليتها.

(٧) الاهتمام بتنظيم الأسرة ودراسة مشاكلها وذلك من خلال استحداث وحدات إرشاد اجتماعي وأسري.

(٨) استحداث بنك معلومات يهتم بجمع الإحصاءات عن وضع المرأة العربية والمشاكل التي تواجهها، ويتم تزويد الجهات المختصة بهذه المعلومات.

(٩) دعوة المفكرين المهتمين، والمفكرات المهتمات، بقضايا المرأة إلى إلقاء المحاضرات وإقامة الندوات المنتظمة داخل الجامعة، ولهذا الغرض نأمل استحداث كرسي داخل الجامعة، يهتم بدراسة قضايا المرأة العربية.

(١٠) استحداث يوم المرأة العربية.

الفصل الثالث

المرأة العربية والعمل

(مشاركة المرأة العربية في القوى العاملة ودورها في عملية التنمية)(*)

هنري عزام(**)

مقدمة

إن للمرأة العربية دوراً مهماً في عملية التنمية، وإذا ما أريد لهذا الدور أن يكون فعالاً فلا بد من أن تتوفر للمرأة معطيات أساسية، تمكنها من المساهمة الإيجابية في حركة التنمية وتوجيهها، ويأتي في مقدمة هذه المعطيات الإنتاج الاقتصادي. وخير مؤشر لمدى مساهمة المرأة، في عملية الإنتاج الاقتصادي، هو مدى مساهمتها في قوة العمل. إن جذب المرأة للعمل خارج المنزل لقاء أجر، له مدلول سياسي واجتماعي، بالإضافة إلى مدلوله الاقتصادي. فأغلب الجمعيات المهنية هي تنظيمات تمارس السياسة بشكل أو بآخر. واليد العاملة المنتجة تمارس العمل السياسي على مستوى القاعدة، ولها القوة الاقتصادية، التي تجعل القرار السياسي فعالاً. كما أن اشتراك المرأة في عملية الإنتاج، يضعها في موضع قوة تصبح فيه شريكة للرجل في الواجبات، ولها كامل الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية. فاستقلال المرأة السياسي والاجتماعي، لا بد منه، لكي تلعب المرأة دورها المميز في حركة الوحدة العربية.

(*) نشر هذا البحث في: **المستقبل العربي**، السنة ٤، العدد ٣٤ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١)، ص ٧٦ ـ ٩٨.

(**) نائب الرئيس للشؤون الاقتصادية والتخطيط، بنك الخليج المتحد، المنامة ـ البحرين.

تشير التقديرات لحجم السكان في الوطن العربي اليوم أنه بحدود ١٦٠ ـ ١٨٠ مليون نسمة، وبذلك يمكننا تقدير حجم النساء العربيات بحدود ٨٠ ـ ٩٠ مليوناً، منهن حوالى ٤٠ ـ ٤٥ مليون امرأة في سن العمل، وبذلك، عندما نتكلم عن المرأة العربية المؤهلة للعمل فإننا نتكلم عن قوة عمل توازي ٤٠ مليون نسمة.

إن مجتمعنا العربي، الذي يحاول بكل طاقاته اللحاق بالدول المتقدمة، هو بحاجة إلى كل القوى العاملة لديه، ومن غير المعقول أن تبقى المرأة وهي تكوّن قسماً لا يستهان به من موارده البشرية، معطلة، أو غير مشاركة بشكل فعال في عملية الإنتاج. وبتبني موقف عقلاني أكثر تحرراً إزاء استخدام النساء تستطيع البلدان العربية المصدرة للنفط، التي تعاني ندرة القوى العاملة، أن تستعين بالقوى العاملة النسائية، لتحل محل الأعداد المتزايدة من القوى العاملة الوافدة، وبهذا تحد من اتساع عملية الهجرة، وتقلل من المشاكل الاجتماعية الناتجة منها، وتجعل السكان أكثر تجانساً. وتستطيع البلدان العربية المصدرة لليد العاملة الإفادة أيضاً من قوة النساء لديها عن طريق تشجيع الإناث على متابعة تعليمهن في المدارس والجامعات، وبخاصة المهنية منها، وذلك كي يشغلن الوظائف التي أصبحت شاغرة بمغادرة المهاجرين إلى البلدان النفطية. إن البحث في موضوع المرأة العاملة العربية يجب أن ينطلق من ضرورة تهيئة الظروف المناسبة التي تمكن المرأة من الإقبال على العمل، ولكن دون أن يؤثر ذلك في إضعاف مؤسسة العائلة، مع ما يرافق هذا الضعف من مشاكل تتعلق بنشأة الأطفال والشباب، كما يحصل في كثير من البلدان الأكثر نمواً. هذا ما سنتعرض له في بحثنا. والآن سنبتدئ برسم صورة عن واقع المرأة العاملة في الوطن العربي، وسنستعرض العوامل التي تؤثر سلباً أو إيجاباً في نسبة مشاركتها في سوق العمل.

أولاً: حجم وخصائص القوى العاملة للإناث في الوطن العربي

تعتبر معرفة حجم الإناث القادرات على العمل وخصائصهن من أهم الأمور التي يجب الانطلاق منها لدى التخطيط لقوة العمل، حتى تستطيع تحقيق الاستفادة من هذه الطاقة الكبيرة في مجال التنمية الاقتصادية. وتحقيق التشغيل الأمثل ليس بالمطلب السهل، فهو يحتاج إلى إعداد المرأة فنياً وعلمياً حتى تتمكن من ممارسة العمل وإتقانه، بالإضافة إلى تهيئتها نفسياً لتقبل العمل خارج البيت.

إن المعدل الوسطي لزيادة السكان في المنطقة العربية هو حوالى ٣ بالمئة سنوياً مع معدلات مرتفعة من الخصوبة. وتتميز البنية الديمغرافية لهذه البلدان بالسكان الشباب، إذ إن نسبة الأشخاص البالغة أعمارهم ١٥ سنة أو أقل تشكل ما يزيد على ٤٨ بالمئة من العدد الإجمالي للسكان. ومعدل السكان الناشطين اقتصادياً في البلدان العربية منخفض جداً، فهو لا يتعدى ٢٧,١ بالمئة مع معدلات قصوى ودنيا تبلغ ٢١,٧ بالمئة

و٣٢ بالمئة في بعض البلدان. ولكن هذا المعدل أقل من المعدلات الإجمالية للنشاط في المناطق النامية الأخرى، ٤٧,٧ بالمئة في آسيا و٣٩ بالمئة في افريقيا. وتشكل النساء ٩ بالمئة فقط من إجمالي السكان العاملين في الوطن العربي بأكمله، مقارنة بنسبة ٢٦ بالمئة في بلدان نامية أخرى. وفي أمريكا اللاتينية، على سبيل المثال، ٢٢,٣ بالمئة من إجمالي القوى العاملة هو من النساء، وهي نسبة أعلى بكثير مما لدينا في الوطن العربي، على الرغم من أن كثيراً من بلدان أمريكا اللاتينية يمكن اعتباره على مستوى التنمية نفسه للبلدان العربية(١).

وتشير البيانات الإحصائية المتاحة إلى أن نسبة الإناث المشتغلات من مجموع الإناث في الوطن العربي لا تزال ضئيلة. وكما يشير الجدول رقم (٣ ـ ١) فهذه النسبة تراوحت من حوالى ٣ بالمئة في قطر ودولة الإمارات إلى حوالى ٦ بالمئة في ليبيا والسعودية إلى ١٨ بالمئة في لبنان وتونس. ولوحظ أن معدلات النشاط للإناث في الصومال بلغت حوالى ٢٩ بالمئة، وذلك بسبب معدلات اشتراك النساء العالية بين البدو الذين يشكلون حوالى ٧٠ بالمئة من السكان. ويبدو بشكل عام أن النساء العربيات يلعبن دوراً أكبر في النشاطات الاقتصادية في تلك البلدان التي هي في أغلبيتها ريفية أو زراعية. فاستخدام النساء في الزراعة مقبول طالما كان محصوراً في المزارع العائلية، ولكن حين تنتقل الأسر إلى المدينة، تكف عادة النساء عن الاشتراك في القوى العاملة(٢).

ومن المفيد غالباً التمييز بين النشاطات الزراعية وغير الزراعية لأن الأولى، وخصوصاً في المناطق الريفية، تقوم بها النساء كجزء من مسؤولياتهن البيتية في المنزل. وحيث إن الاستخدام في القطاع الزراعي يعتبر غالباً كنشاط للدخل دون أجور، فإن النساء العاملات في هذا القطاع غالباً ما يحذفن من إحصاءات القوى العاملة، مما يقلل من معدلات اشتراك النساء في سوق العمل. حتى وبعد الاعتماد على الاستخدام غير الزراعي لقياس اشتراك القوى العاملة من النساء، يبقى هذا الاشتراك منخفضاً جداً

---

(١) إن الدول التي تعكس أعلى نسب المشاركة هي الدول المتقدمة صناعياً في العالمين الرأسمالي والاشتراكي. فنسبة مشاركة النساء في القوى العاملة في أمريكا الشمالية هي ٣٧,٤ بالمئة، وفي الاتحاد السوفياتي هي ٤٧,٧ بالمئة، وفي أوروبا الغربية ٣٢,٥ بالمئة، وفي أوروبا الشرقية ٤٣,٦ بالمئة.

(٢) لقد زادت نسبة مشاركة النساء في بعض البلدان العربية في السنوات الخمس الأخيرة. ولقد أشارت الأوراق الوطنية المقدمة إلى المؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة الذي عقد في كوبنهاغن للفترة من ١٤ ـ ٣٠ تموز/يوليو ١٩٨٠ إلى أن هذه النسبة قد وصلت في لبنان لعام ١٩٨٠ لحدود ٢٥ بالمئة وفي العراق ١٨ بالمئة، وفي الأردن ١٥ بالمئة كما ارتفعت في ليبيا إلى ٨,٢ بالمئة... الخ. ولقد اعتمد بعض البلدان مثل العراق إلى إقرار هدف زيادة مساهمة المرأة في مجالات العمل المختلفة كهدف رسمي وضمن سياسة تنموية شاملة.

في البلدان العربية كافة. وتشير المعلومات المتوافرة حول التوزيع النسبي للسكان الناشطين اقتصادياً (إناثاً وذكوراً) بحسب القطاع في البلدان العربية بأنه لا تزال نسبة لا بأس بها من النساء العاملات يعملن في القطاع الزراعي (٦٦,١ بالمئة في العراق، ٦٩,٨ بالمئة في الأردن، ٩٢,٢ بالمئة في الصومال، ٨٧,٥ بالمئة في السودان و٨٧,٢ بالمئة في الجمهورية العربية اليمنية). ويأتي قطاع الخدمات في المرتبة الثانية لمجموع الأقطار العربية بالنسبة للنشاط الاقتصادي للنساء العربيات. واستناداً هنا إلى المعلومات المتوافرة، فإن حوالى ٧٥ بالمئة من إجمالي النساء العاملات في البحرين هنّ في قطاع الخدمات (قطاعات ٦، ٧، ٨، و٩)، مقارنة بنسبة ٤٣ بالمئة في مصر و٤٥ بالمئة في العراق، ٥٧ بالمئة في لبنان و٩٥ بالمئة في قطر، و٩٣ بالمئة في دولة الإمارات، بينما نرى في قطاع التصنيع وقطاع البناء والتشييد وقطاع الكهرباء والغاز نسباً متدنية جداً لاشتراك المرأة في القوى العاملة لهذه القطاعات. على سبيل المثال فقط، ١٠ بالمئة من النساء العاملات في مصر، و٦,٣ بالمئة في الأردن، و١٠,٣ بالمئة في العراق، و١,٤ بالمئة في الكويت، يعملن في قطاعات التصنيع والبناء والتشييد.

فبشكل عام إذاً، تبقى نسب اشتراك المرأة في قطاعات الاقتصاد المنتجة متدنية جداً إذا ما قورنت بنسبة اشتراك الرجال، بينما يستقطب قطاع الخدمات، والقطاع الزراعي الأغلبية الساحقة من النساء العاملات في البلدان العربية كافة. إن أحد الأسباب الرئيسة لهذا الوضع هو أن نسبة النساء في مواقع التأثير واتخاذ القرارات ما زالت نسباً طفيفة لا تذكر مع بعض الاختلافات بين الأقطار العربية، خصوصاً للمستويات الوسطى. وهذا ما يحرم النساء من فرص إحداث التغييرات في سياسات العمل والتنمية، بما يسمح بأخذ حاجاتهن بعين الاعتبار، وبما يساعد على زيادة نسبة مشاركتهن في الإنتاج، كما يسمح باستمرار هذه المعدلات المنخفضة للمساهمة. كذلك فإن ضعف المساهمة لا ينحصر بالمواقع الإدارية والسياسية، وإنما في مشاركة المرأة في المنظمات المهنية والنقابات، وفي احتلال مواقع تأثير في الحركة النقابية بشكل يسمح بإعطاء حاجات المرأة العاملة الاهتمام الذي يستحقه، والذي يتناسب مع حجم مساهمتها الحالية في هذه النقابات.

غير أن الأرقام الواردة سابقاً والمفصل بعضها في الجدول رقم (٣ ـ ١) لا تكشف عن حجم المجهود الذي تبذله المرأة العربية، خصوصاً في الأقطار التي يتميز قطاعها الزراعي بالملكية الفردية الصغيرة، حيث تكاد تعمل كل النساء، بما فيهن الصبايا والمسنات، في مزرعة العائلة دون أجر وفي ظروف قاسية. فالنسبة الأكبر من النساء العربيات يعملن ولساعات طوال، ولكن عملهن غير موجه، ولا يحصلن على مردود متناسب مع الجهد المبذول. كما أن هذا الجهد لا يصب في المجهود التنموي العام بشكل منظم. وكذلك، لا تشمل هذه الأرقام مجموع النساء اللواتي يعملن

ويساهمن في إعالة أسرهن ولكن في مجالات غير منظمة وغير مشمولة باهتمام الأجهزة الإحصائية والمالية، كالنساء اللواتي يعملن في البقالة والمنازل والكاسبات البسيطات (أي بالقطاع الحضري غير المنظم Urban Informal Sector). وهذه أيضاً تمثل فئة مجهولة كبيرة تشارك في تحمل مسؤولية إعالة الأسرة، ولكن جهدها لا يحتسب في الإحصاءات القومية، ولا تخضع لاهتمام التنظيمات الرسمية أو النقابية، كما لا تحصل على المكاسب المتحققة للمرأة العاملة المنظمة. كما أن جميع هذه الأرقام لا تحسب الجهد المنزلي الذي تصرفه المرأة والذي لا توجد لحد الآن وسائل لتقدير حجمه، أو حجم مساهمته في الناتج القومي.

ومن الجدير بالتنويه هنا أن نوع النشاط الاقتصادي للنساء قد انحصر بشكل رئيسي في مهن معينة بدا أنها تناسبهن، ولا سيما التعليم والتمريض. ففي الأردن مثلاً، ٧٠ بالمئة من استخدام النساء عام ١٩٧٥ كان في قطاع الخدمات الاجتماعية والإدارة العامة، بما في ذلك الخدمات التعليمية التي تشكل ٤٨ بالمئة من إجمالي استخدام النساء. وفي دولة الإمارات العربية المتحدة، شكلت الإناث ٣٨,٧ بالمئة من إجمالي عدد المعلمين عام ١٩٧٣، ولكن النسبة ارتفعت إلى ٤٥,٦ بالمئة، و٤٦,٦ بالمئة في العامين ١٩٧٦ و١٩٧٧ على التوالي. وتنطبق هذه الصورة على البلدان العربية الأخرى.

والاستخدام المقبول لدى النساء، الذي يأتي في الدرجة الثانية بعد التعليم، هو في المهنة الطبية، وبشكل أدق التمريض، إذ تشكل أغلبية العاملين في حقل التمريض في الوطن العربي. فمثلاً في عام ١٩٧٦ بلغت نسبة الإناث إلى إجمالي العاملين في حقل التمريض ٧٤,٨ بالمئة في البحرين و٦٣,٩ بالمئة في الأردن و٦٩ بالمئة في الكويت. ويبين الجدول رقم (٣ ـ ٢) التوزيع النسبي للنساء الناشطات اقتصادياً بحسب المجموعات المهنية في الأقطار العربية المختلفة. وقد تختلف النسبة المئوية للإناث الناشطات اقتصادياً التابعات للفئة ٠ ـ ١ (فئة العمال المهنيين والفنيين ومن يلحق بهم) إلى حد كبير بين بلدان المنطقة. فبينما تكون هذه النسبة ٣,٩ في المغرب لسنة الأساس ١٩٧١، هي في لبنان أعلى وتبلغ ٢٠,٢ في سنة الأساس نفسها، مقارنة بنسبة ٤٣,١ في قطر و٢٨,١ في ليبيا. لكن إذا أخذنا بعين الاعتبار النسبة المئوية للنساء العاملات في هذه الفئة المهنية إلى إجمالي السكان العاملين (من الذكور والإناث)، تظهر الأرقام تجانساً أكبر عبر هذه البلدان. فهذه النسبة، على سبيل المثال، هي ٣٣,٨ بالمئة في الكويت، و٢٠,٦ بالمئة في السودان، و٢٢,٢ بالمئة في تونس، وكلها لسنة الأساس ١٩٧٥.

وتشكل الإناث العربيات العاملات في الفئات المهنية الإدارية (الفئة المهنية رقم ٢) نسبة مئوية ضئيلة جداً من الإناث الناشطات اقتصادياً لا تكاد تبلغ ١ بالمئة، بينما

تكون النسبة المئوية للنساء العاملات إلى إجمالي السكان العاملين في هذه الفئة أعلى بقليل وتراوح بين ١٠,٧ بالمئة في مصر و٠,٥ بالمئة في ليبيا. وبمعدل وسطي عام، ينتمي ١٣ بالمئة من إجمالي الإناث العاملات من السكان في الوطن العربي إلى الفئة المهنية رقم ٣ (الأعمال في المكاتب وما يتعلق بها)، وتكون النسبة أقل بكثير حيث تبلغ حوالى ٢ بالمئة في الفئة المهنية رقم ٤ (عمال المبيعات). وبالانتقال إلى الفئة المهنية رقم ٥ (عمال الخدمات)، ترتفع إلى حد كبير النسبة المئوية للنساء العاملات إلى إجمالي الإناث العاملات من السكان. فهي على سبيل المثال، حوالى ٤٥,٣ بالمئة في الكويت (عام ١٩٧٥)، ٢٧,٨ بالمئة في البحرين (عام ١٩٧٩)، ٧,٦ بالمئة في مصر (عام ١٩٧٨)، و٢١,٤ بالمئة في لبنان (عام ١٩٧٠). وعلى هذا تشكل الإناث في أعمال الخدمات نسبة ضخمة من إجمالي الإناث الناشطات من السكان في المنطقة.

وتختلف النسبة المئوية لإجمالي الإناث العاملات في الفئة المهنية رقم ٦ (الزراعة وتربية الحيوانات الداجنة والأحراج) كثيراً بين بلدان المنطقة. فحيث تكون هذه النسبة منخفضة جداً في الكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة (أقل من ١ بالمئة)، تبلغ ٣٧,٧ بالمئة في المغرب، ٦٠,٦ بالمئة في سوريا، و٢٥,١ بالمئة في تونس. ومن الواضح أنه كلما اتسع القطاع الريفي في هذه البلدان، ارتفعت النسبة المئوية للإناث العاملات في هذه الفئة المهنية. وباستثناء لبنان وسوريا والمغرب وتونس وجمهورية اليمن العربية، تكون النسبة المئوية للنساء الناشطات اقتصادياً والتابعات للفئة المهنية ٧ ـ ٩ (عمال الإنتاج ومن يتبعهم، النقل، المعدات، العمال الميكانيكيون والكادحون) منخفضة إلى حد ما. وتميل بلدان المنطقة النفطية إلى أن تكون محافظة أكثر من غيرها إزاء تشغيل النساء في الفئات المهنية ٧ ـ ٩. كذلك فإن البلدان التي هي على مستوى أعلى من التصنيع والتنمية، تكون النسبة المئوية للقوى العاملة، والإناث الناشطات في هذه الفئة المهنية، أعلى مما هي عليه في بلدان المنطقة الأخرى.

وختاماً، فإن الفئات المهنية التي تمتص غالبية الإناث العاملات في الوطن العربي، هي تلك الموجودة في الخدمات الاجتماعية والإدارة العامة والزراعة والخدمات الشخصية. والذي يجمع بين كل هذه المهن أنها لا تعرض المرأة العاملة إلى كثير من الاحتكاك مع العاملين الذكور. ولا يمكن تطبيق هذا التعميم على كل البلدان العربية بسبب الاختلافات الموجودة في سياسات الاستخدام وأسواق العمل لهذه البلدان. ففي العراق وسوريا مثلاً تبذل جهود كثيرة لفتح أبواب العمل أمام النساء في المهن والمجالات كافة، من الأعمال الصناعية، إلى الأعمال الهندسية، إلى الأعمال الميدانية والأعمال المهنية التخصصية (٣٠ في المئة من مجموع الأطباء في العراق مثلاً هم من النساء).

ثانياً: وضع المرأة في المجتمع العربي

يمكننا القول إن النظرة للمرأة في المجتمع العربي بشكل عام تتأرجح بين **ثلاثة اتجاهات**.

الاتجاه الأول: وهو الاتجاه التقليدي المحافظ الذي يرى في المرأة الكائن الضعيف جسماً وعقلاً والذي يحصر وظيفة المرأة في تأدية غرض أساسي واحد، ألا وهو الزوجية بمفهومها الخضوعي، والأمومة بمفهومها التوالدي الرعوي. ويعلل التقليديون موقفهم من المرأة بتعاليم الدين، ويرون في اختلاط المرأة وعملها خارج المنزل، العيب والعار وفساد الأخلاق. ولكن هؤلاء لا يعترضون على مساهمة المرأة العاملة في الريف، رغم قسوة عملها، وهذا ما يثبت أن تمسكهم بموقفهم لا يرجع إلى أسباب دينية أصيلة، إنما مرده التشبث بالتقاليد، والرغبة في امتلاك المرأة والسيطرة عليها.

الاتجاه الثاني: ويمثل فكرة الغالبية من الرجال والنساء، وهو يتسم بنظرة متحررة نسبياً، دون أن يكون ذلك معارضاً للتقاليد المستقرة، ومع إبقاء المرأة منسوبة للرجل ومحتاجة إلى رعايته، سواء أكان أباً أم زوجاً أم أخاً. ويعترف أصحاب هذا الاتجاه للمرأة بحق العمل، ولكن في نطاق وظائف معينة تنسجم وطبيعة المرأة، مثل التعليم والتمريض والخياطة وما شابه. فعمل المرأة هذا مقبول ومرغوب فيه، لكونه يساعد على زيادة دخل الأسرة، وتحسين أحوالها، ولا يرى فيه خلقاً لكيان مستقل، يحرر المرأة تحرراً كاملاً ويساويها في علاقتها مع الرجل.

الاتجاه الثالث: وهو الاتجاه المتحرر المنفتح والذي يساوي بين الحقوق والواجبات للمرأة والرجل في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويرى في المرأة الإنسان القادر على العمل، والإبداع وممارسة الحرية، وتحمل مسؤولياتها، دون أن يشكل ذلك تهديداً للرجل. ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن تخلف المجتمع العربي يعود لانعدام حرية المرأة وجهلها، وعدم اطمئنانها على مستقبلها لكونها عضواً غير فعال ومنتج في هذا المجتمع. وهؤلاء يطالبون بفتح الأبواب أمام المرأة في التعليم والتدريب والعمل بمختلف أنواعه.

هذه الاتجاهات الثلاثة تظهر من خلال الدراسات والمسوحات التي أجريت في بلدان المنطقة المختلفة. على سبيل المثال، أظهر مسح أجري في الكويت[٣] لتقويم

---

(٣) انظر: فهد الثاقب، «المرأة في المجتمع المعاصر،» في: اللجنة الثقافية والاجتماعية للمرأة، **دراسات حول أوضاع المرأة في الكويت والخليج العربي: مجموعة دراسات المؤتمر الاقليمي للمرأة في الخليج والجزيرة العربية، الكويت، نيسان/ابريل ١٩٧٥** (الكويت: مطبعة فهد مرزوق، ١٩٧٥).

موقف المجتمع من تعليم واستخدام المرأة، أن موقف الناس المتصلب إزاء استخدام النساء أخذ يلين، لكنه ما زال بشكل عام يتميز بكونه محافظاً. فلقد كان ٧٠ بالمئة من الذين أجابوا لا يعترضون على عمل المرأة مع اختيار الأغلبية الساحقة منهم (٩٠ بالمئة) الاستخدام لدى الحكومة، وبخاصة التدريس، كالحقل المفضل للعمل. والسبب الذي أعطي لتفضيلهم لهذه المهنة هو أن التعليم يوفر أدنى حد من الفرص للاختلاط بين الجنسين. ومن ناحية أخرى، حين وضعت الأفضليات بين العمل والمنزل، اعتبرت الأغلبية أن المنزل أهم من العمل. إلاّ أن ١٣ بالمئة من النساء (ذوات التعليم العالي) و٢ بالمئة من الرجال يفضلون العمل على المهمات الروتينية المنزلية. وفيما يتعلق بالتعليم وفي المسح نفسه الذي تم إجراؤه، أشار ٩٦ بالمئة بأن على المرأة أن تتعلم، وكان معظم الذين لم يوافقوا على ذلك من الأميين. وعلاوة على ذلك، ٨٥ بالمئة من الذين أجابوا فضلوا أن تتوقف المرأة في تعليمها لدى المستوى الثانوي، وأشاروا إلى أن التعليم الجامعي والمهني للنساء ليس ضرورياً.

وأظهرت دراسة أخرى، أجريت في لبنان لتقويم برامج الاستخدام في المنزل للنساء الريفيات اللبنانيات(٤)، أن النظرة المحافظة لعمل المرأة اللبنانية في الريف أخذت تلين، فلقد جاء خمس الإجابات كلياً إلى جانب العمل خارج المنزل. وكانت أنواع العمل المفضلة مرة أخرى التدريس والتمريض والوظائف في المكاتب. ومن المثير للاهتمام والملاحظة، ان من بين ٥٢ ممن أجبن عن الأسئلة كن راغبات في العمل خارج بيوتهن، ١٦ منهن فقط بحثن عن عمل، و٩ منهن فقط حصلن عليه في الواقع. وأشار معظم اللواتي لا يرغبن في العمل إلى أن السبب الرئيسي في ذلك هو معارضة الأهل.

وتشير كذلك دراسة أخرى أجريت في الأردن(٥) إلى تراخ في الموقف السلبي إزاء استخدام النساء، إلا أن العوامل الاجتماعية والتقليدية والعائلية لا تزال من الأمور التي يركن إليها لتفسير المعدل المنخفض لاشتراك الإناث في القوى العاملة. وحين لاحظ ٩ بالمئة فقط، من النساء العاملات البالغ عددهن ١٨٩ امرأة، واللواتي شملتهن الدراسة، مشاكل من جراء العمل مع الرجال، لوحظ أن الأغلبية من النساء العازبات تخطط لترك أعمالهن بعد الزواج. وقال ٤٤ بالمئة من النساء المتزوجات إنهن

---

(٤) انظر: United Nations, Economic Commission for Western Asia [ECWA], Social Development and Human Settlement Division, «Evaluation of Home Based Employment Programmes for Lebanese Rural Women,» (Beirut, 1978).

(٥) انظر: Kamal Abu-Jaber, S. Abdel-Ati and F. Ghoraibeh, «Conditions of Some Working Women in Jordan,» paper presented at: Seminar on Population, Employment and Development, Amman, 1977.

سيتركن العمل بعد إنجاب الأولاد. وكان ٤١ بالمئة يفكرن في ترك العمل لأنه لم يعد باستطاعتهن التوفيق بين واجباتهن المنزلية ومتطلبات الوظيفة. وأكثر الأسباب المشتركة التي أعطيت كان أن الأزواج في الشرق الأوسط يرفضون المساعدة في أعمال المنزل.

وحتى اليوم، يمتنع القطاع العام وكذلك الكثير من الشركات الخاصة في المملكة العربية السعودية والخليج عن توظيف النساء المتزوجات بسبب التزاماتهن العائلية التي يفترض أنها تصرف انتباههن عن العمل. فوجود المرأة العربية داخل هذه البيئة الاجتماعية، وذبذبة الظروف المحيطة بها، والصراع القائم بين الأفكار المتحررة، والتطور العلمي والتكنولوجي من جهة، والتقاليد والعادات المتوارثة والمقيدة لحرية المرأة وعملها من جهة أخرى، تجعل من تحليل المشاكل التي تواجه المرأة العاملة العربية أمراً ليس بالسهل.

ثالثاً: العوامل المؤثرة في نسبة اشتراك المرأة في سوق العمل

هناك عوامل اقتصادية واجتماعية وديمغرافية متشابكة تلعب دوراً فعالاً في عملية جذب المرأة إلى العمل خارج المنزل. فما هي أهم هذه العوامل؟ وكيف يمكننا تهيئة الظروف المناسبة التي تشجع المرأة على الإقبال إلى العمل؟

١ ـ التعليم والتأهيل والتدريب

يزيد التعليم والتدريب من إمكانية المرأة على العمل، ويرفع مستوى توقعاتها في الحياة، ويخفض نسبة الخصوبة، ويضعف التقاليد، ويساهم في تحسين فرص التوظيف للمرأة. وهذا ما تبرزه المعطيات الإحصائية، إذ تبين أن نسبة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي ترتفع مع ارتفاع المؤهل العلمي الذي تحصل عليه. وهذا طبيعي، فالمرأة عند حصولها على مؤهل علمي، تأنف التفرغ للأعمال المنزلية الروتينية المملة، وتسعى جاهدة للاستفادة من المؤهلات التي حصلت عليها.

والواقع أنه قبل أن يصل تعليم النساء إلى حد أدنى مقبول، الأمر الذي لم يتحقق بعد في كثير من البلدان العربية، إذ ما زالت الأمية متفشية وبشكل أكبر بين النساء منها بين الرجال[٦] (انظر الجدول رقم (٣ ـ ٣))، فإن انخفاض نسبة الخصوبة،

---

(٦) لا بد من الإشارة إلى أن الوطن العربي كان الأول في العالم الثالث من حيث تحقيق الانخفاض في معدلات الأمية بين الرجال خلال فترة الستينيات وأوائل السبعينيات كما تدل إحصاءات منظمة الأونيسكو الرسمية، غير أنه كان الأخير من حيث تحقيق انخفاض الأمية بين الإناث. لقد بلغت الأمية بين الإناث في الوطن العربي في عام ١٩٧٠ حوالى ٨٥ بالمئة من مجموع البالغات مقابل ٦٠ بالمئة لجميع البلدان النامية.

وارتفاع نسبة الاستخدام، لن يصبح حقيقة واقعة. ومع أن عدد الإناث العربيات اللواتي يتابعن تحصيلهن العلمي في المدارس والجامعات هو في تزايد مستمر في معظم البلدان العربية (الجدول رقم (٣ ـ ٤))، وهذا تطور إيجابي، غير أنه لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة حجم اليد العاملة للإناث. فتعليم المرأة في كثير من الأحيان، ينظر إليه باعتباره عاملاً يهيئ المرأة، لتصبح زوجة وأماً أكثر مما يهيئُها لدخول سوق العمل. وكثير من الكتب المدرسية المتبعة في مناهج التعليم لا تعكس صورة متقدمة للمرأة كإنسان فعال، وناشط اقتصادياً واجتماعياً، وغالباً ما تصور المرأة على أنها ملتزمة بدورها الرئيسي والوحيد، ألا وهو دور الأم وربة المنزل.

كذلك فإن ارتفاع معدلات التسرب بين الإناث المسجلات، وتوجه الإناث اللواتي يكملن الدراسة نحو اختصاصات اجتماعية، لا تتوافر فرص عمل ملائمة معها، ثم القيم الاجتماعية التي تعتبر العلوم الطبيعية والتكنولوجيا هي علوم خاصة بالرجل، كلها أمور تحدّ من فعالية تعليم النساء، ولا تساعد على زيادة اشتراكهن في سوق العمل.

وعلى الرغم من أن القوانين والأنظمة المتعلقة بالتعليم هي متقاربة في البلدان العربية كافة، حيث تؤمن هذه البلدان فرصاً متساوية للتعليم لكلا الجنسين، إلا أنه لم يحدث إلا مؤخراً أن توافرت التسهيلات المطلوبة للفتيات. لقد كان معدل الزيادة السنوية لتسجيل الفتيات على المستويات التعليمية كافة حوالى ٨ بالمئة، وهو أعلى من معدل زيادة تسجيل الذكور البالغ ٦,٣ بالمئة. ومع ذلك فإن نسبة الفتيات إلى إجمالي عدد المسجلين، هو أقل بكثير من نسبة الذكور. وفي عام ١٩٧٥، بلغت هذه النسبة ٣٨ بالمئة و٣٣ بالمئة و٢٨ بالمئة بالنسبة للصفوف الأولى والثانية والثالثة على التوالي، ومن المتوقع أن تزيد بشكل ملحوظ عام ١٩٨٥ (الجدول رقم (٣ ـ ٥)).

أما بالنسبة إلى مستوى التحصيل العلمي للإناث من السكان، فإننا نلاحظ عام ١٩٧٥ انخفاض معدل التسجيل بالنسبة لفئة الأعمار ١٢ ـ ١٧ سنة مقارنة بفئة الأعمار ٦ ـ ١١ سنة، مما يشير إلى خروج الإناث بنسبة عالية من التعليم بعد المرحلة الابتدائية. وتشير معدلات التسجيل لفئة الأعمار ١٨ ـ ٢٣ سنة إلى أن قسماً صغيراً من الإناث فقط يدخل الجامعات في البلدان العربية كافة. ويختلف توسع التعليم الابتدائي من قطر عربي إلى آخر، لكن عدم المساواة في فرص التعليم المتوافرة للصبيان والفتيات، وفي فرص التعليم بين المناطق الريفية والحضرية هو الشائع في المنطقة ككل. وعدم فعالية التعليم الابتدائي، حتى حين يكون إلزامياً، يظهر بشكل خاص بالنسبة للفتيات في المنطقة الريفية. ومع ذلك، فإن التسجيل في المدارس الابتدائية قد ازداد بشكل ملموس في كثير من بلدان المنطقة.

لقد ارتفعت أيضاً نسبة تسجيل الفتيات في المدارس الثانوية في الوطن العربي ككل، ولكن هذه النسبة جاءت أقل بكثير مما هي عليه في المستوى الابتدائي،

عاكسة، كما بحثنا آنفاً، التقليد المستمر للزواج المبكر للفتيات وتفضيل تعليم الصبيان. ففي كل الأقطار العربية، ارتفعت النسبة المئوية للفتيات في مرحلة التعليم الثانوي من ٣٠ بالمئة عام ١٩٧٠ ـ ١٩٧١ إلى ٣٣ بالمئة عام ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦ (الجدول رقم (٣ ـ ٥)). أما على صعيد التعليم العالي، فإن نسبة الطالبات ارتفعت من ٢٤ بالمئة عام ١٩٧٠ ـ ١٩٧١ إلى ٢٨ بالمئة عام ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦ في الأقطار العربية ككل، ووصلت في الكويت إلى ٦٣ بالمئة و٦٧ بالمئة في قطر، ولكنها بقيت منخفضة في الجمهورية العربية اليمنية حيث وصلت إلى ١٠ بالمئة، وفي المملكة العربية السعودية حيث بلغت ١٧ بالمئة.

وكما هو متوقع، فإن التدريب المهني للفتيات لا يزال غير متطور. ففي أحسن الحالات، لم يحصل التعليم المهني أو الفني إلا على ٤ إلى ١٥ بالمئة من الفتيات في الوطن العربي كافة، وكان التدريب بالنسبة لهؤلاء الفتيات محصوراً على مهن الخياطة، والتعليم، والتمريض والطبع على الآلة الكاتبة. فمثلاً عام ١٩٧٦، لم يكن لدى معهد التدريب المهني في البحرين أي طالبات من الإناث، وفي عام ١٩٧٨ وصلت نسبة النساء في المعهد إلى حوالى ٦٠ بالمئة، والأغلبية كانت ملتحقة في دورات تدريبية للتعليم والتمريض. وكذلك في الجمهورية العربية اليمنية، فقد كان ٧٨,٦ بالمئة من الطلاب في مراكز التدريب التعليمي من الفتيات عام ١٩٧٨، معظمهن في حقول التعليم والتمريض وأعمال السكرتارية. وفي الأردن، ارتفعت النسبة المئوية للإناث في برامج تدريب المعلمين من ٢٣,٧ بالمئة عام ١٩٦٧ إلى ٣٦,٦ بالمئة عام ١٩٧٦، وبلغت النسبة المئوية للإناث في مدارس التمريض ٩٥,٧ في المئة عام ١٩٧٦.

وعلى هذا الأساس، فإن برامج التدريب بشكل عام في الأقطار العربية، تتجه نحو إبراز الدور الاقتصادي التقليدي للنساء، حيث تحدد تحضيرهن من أجل مهن معينة في قطاع الخدمات مثل التمريض والنسج والتعليم وأعمال السكرتارية. ومن الواضح أنه يجب إعادة النظر في تصنيف الوظائف، أو فرص التدريب على أساس الجنس، لإعطاء النساء فرصة التوصل إلى أنواع من التدريب، غير تلك التي تعتبر أنها أنثوية تقليدياً. ومع هذا، فإن المرء يستطيع القول إن فرص التعليم المتوافرة للنساء تعكس مواقف المجتمع ونظرته إلى النشاطات التي يراها مناسبة، لكي تمارسها المرأة خارج إطار الأدوار التقليدية لها في الزواج، وإنجاب الأطفال. فالتعليم يرفع سن الزواج، ويؤثر سلبياً في الخصوبة، ويغير نظرة المرأة العربية إلى الدور الذي تريد أن تقوم به في مجتمعها، ويساعدها على دخول سوق العمل ومنافسة الرجل في كل المجالات.

ولا بد من الإشارة إلى أحد الأسباب الذاتية الأخرى لانخفاض معدلات مشاركة النساء في سوق العمل، ألا وهو شخصية المرأة العربية التي ما زالت تعاني السلبية وعدم الثقة بالنفس، وتحمل قيماً تعتبر العمل هو حالة اضطرارية وقتية، وان الهدف الأول لها يتركز في حياتها الزوجية وحياة أطفالها. هذه العوامل النفسية تمثل

ظواهر مهمة لا يجوز إغفالها، على الرغم من أن أسبابها ترتبط بأساليبنا التربوية (في المنزل وفي المدرسة)، فمكانة الفتاة هي دون مكانة الفتى، وأساليب التربية لا تغذي فيها روح التفوق على أخيها الرجل، والإبداع في العمل المهني، بل تغرس فيها ما يسمح لأسرتها باتخاذ القرارات المهمة الخاصة بحياتها، وبتمحور كل حياتها حول الرجل: الأب والأخ والزوج والابن، الذي يتحمل (اجتماعياً) مسؤولية إعالة الأسرة ويتم تأهيله للعمل.

٢ ـ بنية الاقتصاد ونموه وتأثيره في التوزيع السكاني واستخدام الإناث

لقد صاحب تطور الأنظمة الاقتصادية العربية من اقتصادات زراعية أو صحراوية إلى اقتصادات متقدمة نسبياً، تغيير في التوزيع السكاني، وزيادة ملحوظة في نسب مشاركة النساء في القوى العاملة. ففي البلدان الأقل نمواً، وهذه غالباً ما تكون بلداناً زراعية، تتوافر فرص العمل للنساء في الزراعة والحرف اليدوية والخدمات المنزلية. ويتم القيام بهذه المهن التي تتماشى مع مستوى التعليم المنخفض بشكل عام داخل المنزل، من قبل عمال الأسرة دون الحصول على تعويض مالي لهذه الأعمال. وكثير من النساء اللواتي يقمن بهذا النوع من العمل لا تشملهن الإحصاءات الرسمية للقوى العاملة، مما يفسر انخفاض معدلات اشتراك النساء في تلك البلدان.

ومع التنمية والتغييرات البنيوية للاقتصاد، تتجه الخدمات المنزلية نحو التقلص وتحل محلها الخدمات الاجتماعية (التعليم والصحة والرعاية) كمصدر مهم للزيادة في الطلب على عمل الإناث. وتتوافر أنواع جديدة من الوظائف ذات أجر وشروط عمل أفضل، مثل الأعمال المكتبية والإدارية العامة، مما يجذب قسماً أكبر من النساء للاشتراك في سوق العمل. فالتغييرات الاقتصادية التي شهدتها المنطقة العربية في الستينيات والسبعينيات، وما رافقها من نمو اقتصادي واجتماعي كان لها تأثير إيجابي في معدلات اشتراك النساء العربيات في سوق العمل. وكما رأينا آنفاً، زادت نسبة اشتراك المرأة العربية في قطاع الخدمات الاجتماعية والإدارة العامة وكذلك الصناعة (ولو بنسب أقل)، بينما أخذت أعمال الخدمات الشخصية والحرف اليدوية تقل تدريجياً. وكذلك فإن الاستبدال المتزايد للحرف اليدوية بالتصنيع، واستبدال العامل الفرد بالشركات في قطاعات الخدمات والتجارة، وظهور وتوسع خدمات جديدة (في التعليم والصحة والعمل المكتبي... الخ)، وهيمنة قطاع النفط والفائض الضخم من الأموال التي أدخلت في مشاريع التنمية على المستويات الوطنية والإقليمية، كل هذا أحدث تغييراً جوهرياً في الطلب على عمل الإناث في المنطقة.

كذلك كان للنمو الاقتصادي تأثير واضح في توزيع السكان داخل البلدان العربية وعلى المستوى الإقليمي أيضاً. ولقد أصبحت الحياة الحضرية، مع ما تنطوي عليه من تغييرات في التنظيمات الاجتماعية، مظهراً بارزاً للمجتمع العربي في الوقت

الحاضر. وما يميز التحضر في البلدان غير النفطية في المنطقة هو المعدل الأكثر ارتفاعاً لاشتراك الاناث في القوى العاملة. فالأعضاء الإناث في العائلات المهاجرة من المناطق الريفية يقبلن العمل في وظائف ذات أجر منخفض في قطاعات معينة، وخصوصاً في القطاع الحضري غير الرسمي (Urban Informal Sector). فهذا القطاع يؤمن فرص عمل للأعداد المتزايدة من المهاجرين الريفيين. ومما يدفع المهاجرين إلى المدن، بمن فيهم النساء، للعمل خارج المنزل، حاجتهم الماسة إلى الدخل المادي المتواصل. فالنفقات الاستهلاكية هي أعلى بكثير مما كانت عليه في أسلوب حياتهم ذي الاكتفاء الذاتي، في المناطق الريفية. وفي البلدان النفطية، حيث نجد موقفاً أكثر تزمتاً إزاء استخدام النساء، فإن عمل الإناث ينخفض بشكل حاد بعد الهجرة. وكما يلاحظ كناورهاوز في الدراسة التي أجراها في ٤٣٠ مزرعة، في المملكة العربية السعودية، «إذا انتقلت العائلة إلى المدينة، فإن النساء اللواتي يشكلن ٢٦ بالمئة من قوة العمل في المزرعة سوف ينفصلن عن القوى العاملة لأنه لا يسمح تحت أي ظرف من الظروف للنساء، أن يعملن في منطقة حضرية خارج المنزل»[٧].

إن هجرة الشباب من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، ومنها إلى بلدان المنطقة النفطية قد غيرت تقسيم العمل في المناطق الريفية. فاشتراك النساء في قوة العمل في بلدان مثل اليمن والأردن والسودان قد ارتفع كثيراً، كما أن القطاع الزراعي، في عدة بلدان عربية، قد أصبح يعتمد بشكل متزايد على النساء من أجل تأمين القوى العاملة اللازمة.

ومن الميزات البارزة الأخرى للبلدان العربية، ظاهرة الهجرة الإقليمية. فالبلدان المصدرة للقوة العاملة، مثل الأردن ومصر ولبنان وسوريا والجمهورية العربية اليمنية، يتم استنزافها من شبابها القادرين الذين يغادرون هذه البلدان سعياً وراء وظائف أكثر إيراداً في دول المنطقة النفطية. والموقف السلبي في البلدان النفطية إزاء استخدام الإناث وصعوبة الحصول على سمات دخول لعائلات المهاجرين، ينعكس في نمط الهجرة، من ناحية الجنس. فالرجال يهاجرون عادة دون زوجاتهم أو أقاربهم من الإناث لأنهم يعلمون صعوبة تأمين السكن لعائلاتهم والتعليم المناسب لأولادهم. فاتجاه الهجرة هذا خلق نقصاً في العمل في أسواق البلدان التي تنطلق الهجرة منها، وأصبح يتم بشكل متزايد ملء شواغر وظيفية كثيرة بالأعضاء الإناث من القوى العاملة. ففي اليمن على سبيل المثال، تقوم النساء بشكل مطّرد بنشاطات كانت حتى وقت قصير مقصورة على الرجال.

---

(٧) R. Knauerhause, *Social Factors and Labour Market Structure in Saudi Arabia*, Yale Economic Growth Center Discussion Paper; no. 247 (1976).

٣ ـ السياسات والقوانين والخدمات التي تساهم في تسهيل عملية خروج المرأة إلى العمل

ليس من العدل أن ندفع المرأة إلى العمل خارج المنزل بتأثير حاجة الأسرة إلى دخل إضافي مساعد، دون أن نؤمن لها الخدمات المساعدة التي تخفف عنها عبء العمل المنزلي، وتضعها على قدم المساواة مع الرجل، وإلا فستكون النتيجة وبالاً على المرأة والعائلة والمجتمع. فمن تغيير نظرة الرجال إلى المرأة العاملة، إلى إيجاد فرص عمل ملائمة للمرأة، إلى مساعدة الرجل للمرأة في العمل المنزلي، إلى زيادة عدد دور الحضانة ورياض الأطفال، وتحسين الخدمات في هذه الدور، إلى ضمان حق المرأة بالعودة إلى العمل بعد إجازات الولادة وتربية الأطفال، إلى الاستعانة بالأدوات المنزلية الحديثة التي تتطلب الجهد الأقل، كل هذه أمور تلعب دوراً مهماً، وتساعد في جذب المرأة للمساهمة في النشاط الاقتصادي خارج المنزل.

إن لانخفاض معدلات مشاركة النساء، وتمركزهن في مجالات معينة أسباباً، ترتبط بالمؤسسات المستخدمة للنساء، التي غالباً ما يديرها الرجال، وينقلون إليها نظرتهم الخاصة إلى المرأة، ويعاملون النساء، العاملات في مؤسساتهم في ضوء هذه المنطلقات. فالنساء، مثلاً، غير مؤهلات لتحمل مسؤوليات كبرى، وعملهن وقتي وغير ضروري (لأن الرجل هو المعيل)، لذلك لا تبذل هذه الإدارات الفرص لتدريب النساء، وتطوير قدرتهن، وتأهيلهن لتحمل مسؤوليات أكبر فقط، بل غالباً ما تلجأ إلى ممارسات تعزز نظرتها هذه إلى المرأة، وبشكل يضمن استمرار الوضع الحالي، عوضاً من معالجته. ويمكننا أن نفترض بأن هذه الممارسات الإدارية تتحمل المسؤولية الأكبر في ضعف تمثيل النساء في المواقع العليا، وتؤدي إلى إهمال حاجات النساء في المواقع الدنيا، مما يجعل قدرتهن على الاستمرار في العمل منخفضة.

ومن الأسباب الأخرى لهذا الوضع، هو ضعف مساهمة المرأة في مواقع التخطيط، واتخاذ القرار. فالمخططون في الوطن العربي هم رجال غالباً ما لا يمتلكون أي فكرة عن حاجات نصف المجتمع الذي يخططون له، وهذا يساهم في استمرار الوضع القائم. لذا كان لا بد من الدعوى لإقامة وحدات تخطيط تهتم بشؤون المرأة العاملة، وتابعة لمؤسسات التخطيط المركزية، أو لوزارات العمل والشؤون الاجتماعية في الأقطار العربية المختلفة. ومن الضرورة الإشارة هنا إلى أمر مهم، وهو أن عمل المرأة العربية في المنزل، وتربية أطفالها، سيظل يمثل أهمية كبيرة بالنسبة للأسرة والمجتمع العربي، ما دام هذا المجتمع لم يوفر للمرأة بعد الإمكانات والظروف التي تخفف عنها عبء العمل المنزلي، وتساعدها على الجمع بين العمل داخل المنزل وخارجه. فنحن لا نريد أن تحسن اليد العاملة كماً ونوعاً على حساب إضعاف مؤسسة العائلة، كما حصل في كثير من البلدان الأكثر نمواً. المعضلة إذاً، بالنسبة للتنمية

العربية، هي كيف نستطيع أن نوفق بين هدف المحافظة على العائلة، وهدف إدخال المرأة في النشاط الاقتصادي.

ويقترح أن تبنى سياسة تشجيع دخول المرأة سوق العمل وفق متطلبات الاقتصاد الوطني وعن طريق استعمال موازين القوى العاملة التي تزودنا بالمعطيات عن حجم الحاجة من القوى العاملة النسائية لتنفيذ الخطط التنموية. ولتفادي حصول خلل في سوق العمل ما بين الذكور والإناث، وما يرافقه من ظهور بطالة يصعب على كثير من الأقطار العربية امتصاصها خلال فترة قصيرة، يجب اتباع سياسة الجذب التدريجي لفئات النساء المختلفة لسوق العمل. فمثلاً نبتدئ بجذب فئات النساء الأكثر جاهزية للمساهمة في النشاط الاقتصادي، مثل النساء المتعلمات والنساء الراغبات في العمل واللواتي لا يملكن أطفالاً تجاوزوا سن الدراسة قبل الإلزامية، وهكذا.

وهناك موضوع آخر يجب الإشارة إليه في هذا المجال، وهو أن هناك فئة من النساء يرغبن في العمل، غير أن مسؤولياتهن المنزلية تحول دون تفرغهن بشكل كامل خلال الاسبوع أو خلال اليوم. ولقد لجأ بعض الدول الغربية إلى توفير فرص عمل لهذه الفئة من النساء، بما يتناسب ووقت عملهن. ولنأخذ على سبيل المثال «العقد المشترك» الذي أعطته إحدى شركات سوبر ماركت في هولندا للنساء العاملات على الصندوق لديها، فلقد أعطت الشركة عقداً واحداً، يغطي ساعات العمل العادية لامرأتين في وقت واحد تتفقان فيما بينهما على الساعات التي تعمل كل واحدة منهما خلال اليوم، وبذلك تتعاون الامرأتان على تغطية حاجات عائلتيهما من دون أن يؤثر ذلك في إنتاجية العمل في الشركة المعنية. هناك أمثلة أخرى كثيرة عن اختبارات ناجحة للتوفيق بين الأهداف العائلية، والأهداف الاقتصادية، يجب دراستها والاستفادة منها لوضع السياسات الإنمائية لطبيعة مجتمعنا واقتصادنا.

يجب أن تتغير نظرة الرجل العربي إلى العمل المنزلي كعمل لا يلائم طبيعة الرجل، ولو تدريجاً. فكما يطالب المجتمع المرأة بأن تساعد في عملية النمو الاقتصادي وزيادة الإنتاج، كذلك للمجتمع حق بأن يطالب الرجل بمد يد المساعدة في العمل المنزلي. فمن خدم نفسه في البيت، وساعد في تربية أولاده، وسمح لزوجته بأن يكون لها الوقت الكافي للعمل المنتج والمطالعة لتبقى على مستوى من الإدراك والنمو الفكري والنفسي يرضى عنه الرجل، يكون قد أسدى بذلك خدمة كبيرة لنفسه واسرته ومجتمعه. ومن المهم أيضاً للمجتمع العربي، بأن يجد فروعاً اقتصادية جديدة للإنتاج الاجتماعي، التي تؤدي إلى اختصار العمل اللازم في المنزل، مثل إنتاج المأكولات المطبوخة، أو نصف المطبوخة، توسيع شبكة المغاسل الآلية، استخدام الآلات الكهربائية للأعمال المنزلية وما شابه، كلها أمور تخفف من أعباء العمل المنزلي وتشجع المرأة على المشاركة في عملية الإنتاج الاقتصادي. كذلك فإن توسيع شبكة دور الحضانة ورياض الأطفال أمر لا بد منه، إذا ما أردنا جذب عدد

أكبر من النساء من العمل المنزلي للعمل الاجتماعي. والأهم من ذلك هو تأمين الخدمات في تلك المؤسسات بشكل جيد وملائم، إذ ليس الهدف إيواء الأطفال، بل المساهمة في تربيتهم نفسياً وصحياً، وتقديم الخدمات لهم بشكل يرضي الأهل والمجتمع بشكل عام.

إن البلدان العربية يجب أن تعيد النظر في التشريعات لديها فيما يخص إجازات الولادة للمرأة العاملة. وإذا ما أخذنا على سبيل المثال أنظمة الأمم المتحدة فيما يخص المرأة العاملة، نجد أن المنظمة تمنح الموظفات الحوامل لديها إجازة أمومة براتب، مدتها ثلاثة أشهر، تبدأ في الأحوال العادية خلال الشهر التاسع من الحمل. يجب الأخذ بمثل هذه التشريعات، والإضافة عليها مثلاً قانون يسمح للمرأة العاملة بأخذ إجازة سنتين أو ثلاث، دون راتب للاعتناء بطفلها الرضيع في السنوات الأولى مع الاحتفاظ بحقها الكامل بالعودة إلى عملها السابق لفترة الإجازة، كذلك منح الأم (أو الأب) إجازة بسبب مرض الابن، خصوصاً أن الطفل لا يمكن إرساله إلى دور الحضانة خلال فترة مرضه.

وهناك تشريعات وقوانين أخرى وضعتها منظمة العمل الدولية تهدف إلى تحسين شروط عمل المرأة وخصوصاً ما يتعلق بالأمهات، مثل تساوي الفرص، والأجور بين المرأة والرجل، وحماية الأمومة، ومراقبة عمل المرأة في القطاعات المختلفة، وسياسة التوظيف وما شابه. وبعض هذه القوانين لم يقر بعد من قبل عدد من الأقطار العربية كما يظهر من الجدول رقم (٣ ـ ٦). فتشريعات العمل هذه إذا لم تعمّم وتطبّق عملياً في الأقطار العربية ستبقى عائقاً نحو دخول المرأة مختلف قطاعات الإنتاج، حتى ان في العديد من القوانين التي أقرت من قبل منظمة العمل الدولية نرى أن التطبيق الفعلي لها ما زال ينطوي على التمييز الذي نجد آثاره على مجمل النظرة الاجتماعية للمرأة.

٤ ـ دور النقابات في معالجة مشاكل وحاجات النساء

إن أحد أهم أسباب الوضع الراهن للمرأة العاملة هو ضعف دورها في قيادات النقابات والمنظمات، وضعف اهتمام قيادات هذه النقابات بأوضاعها وحاجاتها لأسباب عدة، أهمها سلبية المرأة وترددها في التعبير عن حاجاتها والمطالبة بمعالجتها، بالإضافة إلى موقف الرجل السلبي من المشاركة الفعالة للمرأة في العمل النقابي.

والعمل النقابي لا يمكن أن يتخذ طابع التقسيم بين الجنسين، فهو مسؤولية عامل وعاملة، يحملان صفة مهنية واحدة. ويفرض الانخراط في النشاط التنظيمي المهني على المرأة أن تكون كتفاً إلى كتف مع الرجل، في حين تثير هذه الصورة هواجس وهموم الكثير من أفراد المجتمع. والفتاة هنا إما تخضع فتنزوي، أو تتمرد وتتحدى، وتجد نفسها في النهاية وحيدة وغير مقبولة عائلياً واجتماعياً. فابتعاد المرأة على المستوى القيادي نقابياً وسياسياً، ميزة من مزايا المجتمع المتخلف الذي لا يؤمن

بالمرأة كإنسان صاحب قدرات. ويمكن للتنظيمات النقابية مساعدة المرأة العاملة العربية في أمور شتى، أهمها المساعدة على تطبيق سياسة اجتماعية، تضمن للنساء إمكانات وفرص عمل متساوية مع الرجل، كي لا يبقى حقهن هذا في إطار الاعتراف به فقط وإنما يتحول إلى تطبيق وممارسة دون تمييز. كذلك يمكن للنقابات مساعدة المرأة في تصفية كل أشكال التمييز المسلط ضدها، في مجال اختيار المهنة والتأهيل المهني، وبتطبيق الأجر المتساوي لقاء نفس العمل ونوع العمل، كما تستطيع النساء النضال من خلال النقابات من أجل تطبيق الحقوق التي يجب أن تتمتع بها الأم مع ممارسة سياسة عائلية عادلة، وغيرها من المطاليب العادلة للنساء العاملات.

ورغم تزايد عدد النساء العاملات في الوطن العربي وخصوصاً اللواتي لهن مسؤوليات عائلية في العشرين سنة الماضية، فإن نسبة التنظيم النقابي لدى النساء ما زالت ضعيفة جداً (ومعدومة في بعض البلدان) بالقياس إلى التنظيمات النقابية في صفوف الرجال ومقارنة بمشاركة المرأة العاملة في الحركة النقابية في البلدان المتقدمة(٨). فدور النقابات في الوطن العربي لا يختلف كثيراً عن دور الإدارات التقليدية. وهذا وضع غير مقبول. فالنقابات يجب أن تتحمل مسؤوليتها الكبرى في إحداث التغييرات الاجتماعية الجذرية، وهي لا تستطيع أداء هذا الدور إذا أهملته في صفوفها. ومن المشجع أن بعض البلدان العربية (سوريا والعراق مثلاً) تعطي موضوع النقابات والاتحادات النسائية اهتماماً أكبر، وتبذل الجهود لتجسيد زيادة مساهمة المرأة، في مجالات العمل كافة. فالاتحادات النسائية في هذه البلدان تلقى الاهتمام والدعم المطلوبين، اللذين يساعدانها على القيام بدورها الرائد لتطوير وضع المرأة العاملة العربية وضمان حقوقها. والحركة النقابية في الوطن العربي بحاجة إلى الدعم المطلق من قبل الحكومات كافة لتتمكن من استقطاب النساء العاملات وتدفعهن إلى إحداث التغيير الاجتماعي المنشود.

٥ ـ المطاليب الأساسية لتحسين وضع المرأة العربية

إن إعداد المرأة للحياة العملية ضرورة حتمتها إرادة التغيير، والتطوير الحضاري، في المجتمعات العربية، ولن يتم إلا وفقاً لخطة عملية شاملة ومتكاملة تنطلق من تقدير الموقف الحالي للمرأة، وتضبط مرحليات المستقبل القريب والبعيد للانتقال بها من

(٨) فمثلاً، تشكل النساء العاملات أكثر من ٢٧ بالمئة من النقابيين الكنديين و٢٩,٦ بالمئة من النقابيين اليابانيين و٥٠ بالمئة من مجموع النقابيين في ألمانيا الديمقراطية و٤٤,٨ بالمئة من النقابيين في تشيكوسلوفاكيا. كما أن حوالى نصف النقابيين في الاتحاد السوفياتي هم من النساء، وفي الولايات المتحدة حوالى ١٧ بالمئة من ٤٠ مليوناً من النساء العاملات هن نقابيات، بينما بلغ التمثيل النقابي بين الرجال حوالى ٣١ بالمئة.

الوضع الحالي إلى الوضع المنشود، على أن يكون الهدف الأساسي لهذه الخطة هو دعم وضع المرأة في الوطن العربي وتحسينه، من أجل تحقيق التنمية القومية على أساس من الحقوق والواجبات تجاه النساء أنفسهن، وتجاه الأسرة، وتجاه المجتمع. ولتحقيق الوضع المنشود للمرأة العربية لا بد من توفر المطاليب التالية:

أ ـ تغيير نظرة المرأة العربية لنفسها ولمقدرتها على الإنتاج الفعال والمشاركة، وجعلها مهيأة نفسياً لتحمّل المسؤولية وأعباء العمل خارج المنزل وداخله.

ب ـ تحسين قدرات المرأة وإمكاناتها، بمنحها كل فرص التعليم والتدريب المهني ورفع الأمية.

ج ـ منح المرأة حقوقاً متساوية مع الرجل، إما من ناحية الأجر، أو فرص العمل، أو الترفيع في الوظيفة وغيره، وإجراء التعديلات التشريعية المناسبة.

د ـ نشر صورة إيجابية للمرأة العاملة بواسطة وسائل الإعلام، وتغيير الأفكار التقليدية حول الأدوار التي يتوجب على المرأة أن تقوم بها.

إن الحاجة ماسة إلى وضع خطة شاملة تعالج مشاكل المرأة بصورة متكاملة مع مشاكل المجتمع ككل وتشير إلى التغييرات الأساسية اللازمة. ولتحقيق مثل هذه الخطة لا بد من توافر العناصر التالية:

ـ وجود سياسة واضحة ومناخ ملائم لدمج المرأة في عمليات التنمية القومية ومشاركتها في عمليات التخطيط والتنفيذ.

ـ متابعة تنفيذ تلك السياسة من جانب السلطة على مختلف المستويات وتنشيط أجهزة الإعلام في هذا الاتجاه.

ـ جمع المعلومات والبيانات كافة حول الوضع القائم فعلاً، وتعزيز الخدمات القائمة في نطاق الأولويات.

ـ توفير الجهاز الكفء والموارد البشرية اللازمة للتخطيط والتنفيذ والمتابعة ودعمه بالتشريعات اللازمة.

ـ بعث التنظيمات النسائية وتدعيم القائم منها.

وختاماً يمكن القول إن هذه الطموحات لا يمكن أن تتحقق من دون أن تتحقق للوطن العربي طموحاته في تحقيق الوحدة والقضاء على التمزق الذي يستنزف طاقاته بأكثر من وسيلة ومن دون سياسات اقتصادية واجتماعية تضمن خلق مجتمع تسوده الحرية والعدالة الاجتماعية وتضع ثرواته المادية في خدمة ثروته البشرية. وهذه الطموحات للوطن العربي لا يمكن تحقيقها إذا بقي نصفه مشلولاً كلياً، غير قادر على المساهمة المباشرة في دفع حركة المجتمع، وغير قادر بالتالي على خلق جيل فعال وواع، وبذلك نعتقد بأن تحقيق النهضة العربية المنشودة غير ممكن من دون تحقيق أهداف الإدماج التام للمرأة في المجهود التنموي الجاري في الوطن العربي.

الجدول رقم (٣ ـ ١)

الإناث ذوات النشاط الاقتصادي في البلدان العربية

البلد	السنة	عدد السكان الإناث	الإناث ذوات النشاط الاقتصادي	نسبة الإناث ذوات النشاط من عدد السكان الإناث (بالمئة)	نسبة الإناث ذوات النشاط من ١٥ سنة وما فوق (بالمئة)	نسبة الإناث ذوات النشاط من مجموع قوة العمل (بالمئة)
الأردن	١٩٧٥	٩٤٤٠٠٠	٥٨٧٨٨	٦,٢	—	٢٣,٢
الإمارات العربية المتحدة	١٩٧٥	١٧١٤٦٠	٩٩٦١	٥,٨	١٠,٢	٣,٤
البحرين	١٩٧٩	١٤٦١٠٠	١٢٦٠٠	٨,٦	٨,٤(أ)	٩,٤
تونس	١٩٧٩	٣٠٩٠٦٠٠	٣٤٥١٠٠	١١,٢	١٩,٢	١٨,٩
الجزائر	١٩٧٥	٨٥٣٢٠٠٠	١٥٩٠٠٠	١,٩	٣,٢	٤,٣
ليبيا	١٩٧٣	١٠٥٧٣٧٦	٣٦١١٨	٣,٤	—	٦,٨(أ)
سوريا	١٩٧٩	٤٢٧٦٥٥٢	٣٤٢٨٥٣	٨,٠	١٣,٤	١٥,٨
السودان	١٩٧٣	٧٤٢٠٨٨٣	٩٢٤٢٤١	١٢,٥	٢٢,٨	٢٠,٨
الصومال	١٩٧٥	١٦٠٣٠٠٠	٣٦٥٠٠٠	٢٢,٨	٣٧,٥	٢٩,٤
العراق	١٩٧٧	٥٨١٧٥٩٩	٥٤٤٣٧٨	٩,٤	١٥,٧	١٧,٤
قطر	١٩٧٥	٣٩٥٢١	١٣٩٣	٣,٥	—	٢,٩(ب)
الكويت	١٩٧٥	٤٥١٠٦٩	٣٤٨٣٠	٧,٧	—	١١,٧(ب)
لبنان	١٩٧٥	١٤٢٥٠٠٠	١٣٧٠٠٠	٩,٦	١٧,٣	١٨,٤
مصر	١٩٧٨	١٨٤١٠٩٠٠	١١١٢٠٠٠	٦,٠	٨,٣	١٠,٤
المغرب	١٩٧٥	٨٧٥٨٠٠٠	٦٩١٠٠٠	٧,٩	١٣,١	١٥,١

يتبع

تابع

السعودية	١٩٧٤	٣١٤٩٧١٣	٦٩٨٦٣	٢,٢	—	٥,٦
موريتانيا	١٩٧٥	٦٤٩٠٠٠	١٧٠٠٠	٢,٦	٤,٠	٤,٣
اليمن	١٩٧٥	٢٣٧١٠٩٢	١٣٧٧٧٢	٥,٨	—	١٢,١(ج)
اليمن الديمقراطية	١٩٧٣	٨٠٣٢٥٨	٥٩٨٥٩	٧,٥	—	١٧,٧

(أ) للعمر ٢٠ سنة وما فوق.

(ب) للعمر ١٥ سنة وما فوق.

(ج) للعمر ١٠ سنوات وما فوق.

ملاحظة عامة: تشير العلامة « ـ » إلى أن البيانات غير متوفرة.

المصادر: احتسبت من: United Nations, Economic Commission for Western Asia [ECWA], *The Statistical Abstract of the Region of the Economic Commission for Western Asia* (Beirut: ECWA, 1980), 3rd Issue, and International Labour Organization [ILO], *Yearbook of Labour Statistics, 1977*, and *1980*, 2 vols. (Geneva: ILO, 1978; 1981).

ـ بالنسبة للإمارات العربية المتحدة: الإمارات العربية المتحدة، وزارة التخطيط، الإدارة المركزية للإحصاء، **التعداد العام للسكان، ١٩٧٥** (أبو ظبي: الإدارة، ١٩٧٧).

ـ بالنسبة لليبيا: الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، أمانة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، **المجموعة الإحصائية، ١٩٧٥.**

ـ بالنسبة لقطر: Qatar in collaboration with the British Middle East Development Division, «Population Census, 1970,» (Unpublished).

ـ بالنسبة للكويت: الكويت، مجلس التخطيط، الإدارة المركزية للإحصاء، **التعداد العام للسكان، ١٩٧٥** (الكويت: الإدارة، ١٩٧٦)، ج ١.

ـ بالنسبة للسعودية: المملكة العربية السعودية، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، مصلحة الإحصاءات العامة، **التعداد العام للسكان، ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م: البيانات التفصيلية** (الدمام: مطبعة التريكي، ١٩٧٧).

ـ بالنسبة لليمن: الجمهورية العربية اليمنية، رئاسة مجلس الوزراء، الجهاز المركزي للتخطيط، **التعداد العام للمساكن والسكان، ١٩٧٥: النتائج الأولية**، ط ٣ (صنعاء: الجهاز، ١٩٧٦).

ـ بالنسبة لليمن الديمقراطية: جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، **كتاب الإحصاء السنوي، ١٩٨٠** (عدن: الجهاز، ١٩٨٠)، العدد ١.

الجدول رقم (٣ ـ ٢)
توزيع الإناث ذوات النشاط الاقتصادي بحسب أقسام المهن
في بعض البلدان العربية (نسبة مئوية)

البلد	السنة	الإناث ذوات النشاط الاقتصادي		أقسام المهن (٠ ـ ١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧ ـ ٩)	غير مصنف بحسب المهن
الإمارات العربية المتحدة	١٩٧٥	٩,٥٣٩	(أ)	٤٥,٣	٠,٤	٢٠,٧	١,٥	٣٠,٤	٠,٤	١,٢	٠,١
			(ب)	١٩,٦	٠,٧	٦,٣	٠,٨	٦,٢	٠,٣	٠,١	١,٧
البحرين	١٩٧٩	١٢,٦٠	(أ)	٣٣,٣	٠,٨	٢٧,٠	٤,٧	٢٧,٨	١,٦	٣,٢	١,٦
			(ب)	٢٨,٦	٢,٠	٢١,٠	٥,٦	٢٣,٨	٤,٤	٠,٦	٥,٦
تونس	١٩٧٥	٢٧٦,١٥٠	(أ)	٥,٨	٠,١	٦,٢	٠,٩	٩,٨	٢٥,١	٤٧,٢	٥,٠
			(ب)	٢٢,٢	٤,٩	٢٠,٠	٣,٥	٢٨,٤	١٣,٢	٢٣,٩	١٣,٩
ليبيا	١٩٧٣	٣٦,٩١٠	(أ)	٢٨,٠	*	١,٧	٠,٥	٢١,٧	٣٧,١	٥,٢	٢,٨
			(ب)	١٩,٢	٠,٥	٤,٥	٠,٦	١٠,٠	١٢,٢	١,٠	٣,٣
سوريا	١٩٧٩	٣٣١,٥٦٤	(أ)	١٥,٩	٠,٢	٧,١	٠,٨	١,٩	٦٠,٥	١٣,٦	—
			(ب)	٢٦,٤	٥,٦	١٤,٧	١,٣	١١,١	٢٩,٣	٥,٥	—
السودان	١٩٧٦	١٠٢٠,٣٩٤	(أ)	٢,٠	*	٠,٥	١,٦	٢,٩	٨٧,٧	٣,١	٢,٢
			(ب)	٢٠,٦	١,٠	٨,٤	١٠,١	٩,٥	٢٧,٨	٦,٣	٣,٦
قطر	١٩٧٠	١,٣٩٣	(أ)	٤٣,١	٢,٨	١٢,٧	١,٢	٣٩,٢	*	١,٠	*
			(ب)	٢٣,٣	٥,٣	٣,٩	٠,٤	٥,٨	*	٠,١	*
الكويت	١٩٧٥	٣٤,٨٣٠	(أ)	٤٠,٧	٠,١	١٢,٢	٠,٩	٤٥,٣	*	٠,٨	*
			(ب)	٣٣,٨	١,٥	١١,٢	١,٣	٢٠,٢	٠,١	٠,٣	٥٠,٠
لبنان	١٩٧٠	٩٩,١٣٥	(أ)	٢٠,٢	٠,٢	٩,٨	٣,١	٢١,٤	٢١,٤	١٨,٦	٥,٣
			(ب)	٣٧,٨	٢,١	٢١,٦	٤,٦	٣٣,٧	٢٠,٩	١٠,٠	١٠,٨(ج)
مصر	١٩٧٨	٨٥٨,٥٠٠	(أ)	٢٨,٩	٢,٠	١٨,٠	٣,٧	٧,٦	١٠,٢	٦,٧	٢٢,٩
			(ب)	٢٦,٣	١٠,٧	٢١,٦	٠,٥	٨,١	٢,٣	٢,٧	٤٧,٠
المغرب	١٩٧٠	٦٠,١٥٥	(أ)	٣,٩	٤,٦		١,٧	٢٠,٦	٣٧,٧	١٩,٦	١١,٩
			(ب)	١٥,٠	٢٣,٣		٤,٥	٣٨,١	١١,٢	١٥,٦	٢١,٠
السعودية	١٩٧٤	٩٧,٤٤٩	(أ)	١٨,٤	٠,١	١,٠	٢,٧	١١,٦	٥٩,٨	٦,٤	—

يتبع

تابع

اليمن	١٩٧٥	١٣٢,٣٩٩	(ب)	١٥,٣	٠,٧	٠,٨	٢,٤	٦,٧	٨,٠	١,٣	–
			(أ)	١,١	*	٠,٤	١,١	٢,٥	٦٤,٩	٣٠,٠	–
			(ب)	٨,١	٠,٧	٣,٥	٢,٧	٢,٧	٢٢,١	٦,٥	–

(أ) التوزيع النسبي للإناث ذوات النشاط الاقتصادي بحسب أقسام المهن.

(ب) التوزيع النسبي للإناث ذوات النشاط الاقتصادي من مجمل العاملين (ذكوراً وإناثاً) في كل من أقسام المهن.

(ج) بما فيه المتعطلون.

أقسام المهن:

(٠ ـ ١): اختصاصيون ومهنيون.

(٢): إداريون.

(٣): كتاب.

(٤): عمال مبيعات.

(٥): عمال خدمات.

(٦): عمال زراعيون ومواش، وعمال غابات، وصيادون.

(٧ ـ ٩): عمال إنتاج، نقل وميكانيكيون.

ملاحظات عامة:

ـ تشير العلامة « ـ » إلى أن البيانات غير متوفرة.

ـ تشير العلامة «*» إلى أن البيانات غير جديرة بالذكر أو صفر.

المصادر: احتسبت من: عائشة عبد الله، «دراسة عن السكان والعمالة والهجرة في السودان،» ورقة قدمت إلى: ندوة السكان والعمالة والهجرة في دول الخليج العربي، الكويت، ١٦ ـ ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٧٨، و ILO, *Yearbook of Labour Statistics, 1977; 1979,* and *1980,* 3 vols.

ـ بالنسبة للإمارات العربية المتحدة: الإمارات العربية المتحدة، وزارة التخطيط، الإدارة المركزية للإحصاء، **التعداد العام للسكان، ١٩٧٥.**

ـ بالنسبة لقطر: Qatar in collaboration with the British Middle East Development Division, «Population Census, 1970.»

ـ بالنسبة للكويت: الكويت، مجلس التخطيط، الإدارة المركزية للإحصاء، **التعداد العام للسكان، ١٩٧٥.**

ـ بالنسبة للسعودية: المملكة العربية السعودية، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، مصلحة الإحصاءات العامة، **التعداد العام للسكان، ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م: البيانات التفصيلية.**

ـ بالنسبة لليمن: الجمهورية العربية اليمنية، رئاسة مجلس الوزراء، الجهاز المركزي للتخطيط، **التعداد العام للمساكن والسكان، ١٩٧٥: النتائج الأولية.**

الجدول رقم (٣ ـ ٣)
النسبة المئوية للأميين والأميات ١٥ سنة فأكثر
من العمر في بعض البلدان العربية

البلد	السنة	نسبة الأمية عند الذكور	نسبة الأمية عند الإناث
الأردن	١٩٦١	٤٩,٩	٨٤,٨
	١٩٧٦	١٩,٠	٤٥,٧
الإمارات العربية المتحدة	١٩٦٨	٧٣,٠	٩١,١
	١٩٧٥	٤١,٦	٦١,٩
البحرين	١٩٦٥	٦٣,٩	٨١,٨
	١٩٧٥	٤٢,٠	٦٤,٦
سوريا	١٩٦٢	٤٦,٥	٨٣,٢
	١٩٧٥	٣٤,٠	٧٦,٠
العراق	١٩٦٥	٦٤,٤	٨٧,٢
	١٩٧٥	٥٨,٥	٨٢,٨
الكويت	١٩٧٠	٣٦,١	٥٨,١
	١٩٧٥	٣٢,٠	٥٢,٠
لبنان	١٩٧٠	٢٥,١	٤٧,٩
	١٩٧٥	٢٠,٠	٤٤,٠
مصر	١٩٦٦	٥٢,٠	٧٩,٠
	١٩٧٥	٤٣,٢	٧١,٠

المصادر: احتسبت من: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا [إكوا]، **نشرات المعطيات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية لدول اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا** (بيروت: إكوا، ١٩٧٨) (لكل قطر نشرة)، و United Nations [UN], Department of International Economic and Social Affairs, Statistical Office, *Demographic Yearbook, 1971* (New York: UN, 1972).

الجدول رقم (٣ ـ ٤)

تطور انتساب الإناث إلى المجموع بحسب مراحل التعليم في البلدان العربية (نسبة مئوية)

البلد	السنة	ابتدائي	ثانوي	جامعي
الأردن	١٩٦٨	٤٢,٨	٣٠,٢	٢٥,٧
	١٩٧٦	٤٦,٧	٤١,٥	٣٣,٥
الإمارات العربية المتحدة	١٩٧٢	٣٩,٨	٣١,٨	٤٩,٦
	١٩٧٦	٤٦,٥	٤٢,٨	٨٢,٠
البحرين	١٩٦٨	٤٢,٠	٣٨,٢	٥٠,٣
	١٩٧٦	٤٤,٢	٤٦,٣	٥٢,٨
تونس	١٩٦٧	٣٦,٧	—	١٨,٥
	١٩٧٧	٣٩,٨	٣٥,١	٢٦,٢(د)
الجزائر	١٩٦٨	٣٧,٥	٢٩,٢	٢٢,٥
	١٩٧٦	٤٠,٦	٣٤,٢	٢٣,٢
ليبيا	١٩٦٦	٢٩,٠	١٣,٠	٩,٤
	١٩٧٦	٤٦,٦	٣٦,٤	١٥,٨(أ)
سوريا	١٩٦٧	٣٤,١	٢٤,٢	١٧,٠
	١٩٧٦	٤٠,١	٣٢,٥	٢١,٢(ج)
السودان	١٩٦٧	٣٢,٦	٢٣,٤	١٠,٧
	١٩٧٦	٣٧,٠	٣١,٧	١٦,٠(ج)
الصومال	١٩٧٦	٣٥,٤	٢٢,٣	١٠,٧
العراق	١٩٦٨	٢٩,٤	٢٥,٦	٢٤,٠
	١٩٧٦	٣٥,٦	٣٠,١	٣٢,٨
عمان	١٩٧١	١٢,٧	—	—
	١٩٧٥	٢٧,٢	١٦,٥	—
قطر	١٩٦٨	٤٣,٦	٢٦,٧	—
	١٩٧٦	٤٧,٤	٤٦,٠	٥٨,٠
الكويت	١٩٦٨	٤٣,٨	٤١,٠	٤٦,٣
	١٩٧٦	٤٦,٥	٤٥,٣	٥٥,٠
لبنان	١٩٦٨	٤٥,٥	٣٨,١	٢١,٥
	١٩٧٢	٤٦,٣	—	٢٤,٨(ب)
مصر	١٩٦٧	٣٨,٤	٣١,٣	٢٣,٢
	١٩٧٦	٣٨,٨	٣٧,١	٣١,٠
المغرب	١٩٦٨	٣٢,٥	٢٥,٧	١٤,٥
	١٩٧٦	٣٦,٠	٣٥,١	١٨,٦(ج)
السعودية	١٩٦٨	٢٨,١	١٤,٢	٥,٥

يتبع

تابع

	١٩٧٥	٣٥,٩	٢٩,٦	٢٠,١
اليمن	١٩٦٧	٧,٠	٦,٩	—
	١٩٧٥	١١,٠	١١,٨	١٠,٢
اليمن الديمقراطية	١٩٦٧	٢٠,١	٢١,٥	—
	١٩٧٤	٣٠,٣	٢٠,٩	١٩,٢

(أ) البيانات لعام ١٩٧٤.
(ب) البيانات لعام ١٩٧١.
(ج) البيانات لعام ١٩٧٥.
(د) البيانات لعام ١٩٧٦.
ملاحظة عامة: تشير العلامة « - » إلى أن البيانات غير متوفرة.
المصادر: احتسبت من: UN, Department of International Economic and Social Affairs, Statistical Office, *Statistical Yearbook, 1970,* and *1976* (New York: UN, 1971; 1977), and UN, ECWA, *The Statistical Abstract of the Region of the Economic Commission for Western Asia,* 3rd Issue.

الجدول رقم (٣ - ٥)
تطور توزيع التلاميذ في المراحل التعليمية بحسب الجنس في البلدان العربية للسنوات ١٩٧٠، ١٩٧٥ و١٩٨٥

المرحلة التعليمية	١٩٧٠		١٩٧٥		١٩٨٥	
	نسبة الذكور	نسبة الإناث	نسبة الذكور	نسبة الإناث	نسبة الذكور	نسبة الإناث
الابتدائية	٦٤	٣٦	٦٢	٣٨	٥٩	٤١
الثانوية	٧٠	٣٠	٧٦	٣٣	٦٣	٣٧
الجامعية	٧٦	٢٤	٧٢	٢٨	٦٨	٣٢
المجموع	٦٦	٣٤	٦٤	٣٦	٦١	٣٩

المصدر: احتسب من: UNESCO, «Recent Quantitative Trends and Projections Concerning Enrolement in Education in the Arab Countries,» paper presented at: The Conference of Ministers of Education and those Responsible for Economic Planning in the Arab States, Abu Dhabi, 7-16 November 1977 (ED-77/MINEDARAB/Ref. 3).

الجدول رقم (٣ ـ ٦)
إقرار البلدان العربية بتشريعات منظمة العمل الدولية المتعلقة بشروط العمل للمرأة ابتداءً من ١ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٩

البلد	رقم البند (٣)	(٤)	(٤٥)	(٨١)	(١٠٠)	(١٠٣)	(١١١)	(١١٨)	(١٢٢)	(١٢٧)	(١٢٩)	(١٣٥)	المجموع	عام الانضمام إلى المنظمة
الأردن	o	o	o	×	×	o	×	×	×	o	o	o	٦	١٩٥٦
الإمارات العربية المتحدة	o	o	o	o	o	o	o	o	o	o	o	o	صفر	١٩٧٢
البحرين	o	o	o	o	o	o	o	o	o	o	o	o	صفر	١٩٧٧
تونس	o	o	×	×	×	o	×	×	×	×	o	o	٩	١٩٥٦
الجزائر	×	o	o	×	×	o	×	o	×	×	o	o	٨	١٩٦٢
ليبيا	×	o	o	×	×	×	×	×	×	o	o	o	٩	١٩٥٢
سوريا	o	o	×	×	×	o	×	×	o	o	×	×	٩	١٩٤٧
السودان	o	o	o	×	×	o	×	o	×	o	o	o	٥	١٩٥٦
العراق	o	o	o	×	×	o	×	×	×	o	o	×	٨	١٩٣٢
قطر	o	o	o	×	o	o	×	o	o	o	o	o	٣	١٩٧٢
الكويت	o	o	o	×	o	o	×	o	o	o	o	o	٤	١٩٦١
لبنان	o	o	×	o	×	o	×	o	×	×	o	o	٨	١٩٤٨
مصر	o	o	×	×	×	o	×	o	o	o	o	o	٦	١٩٣٦
المغرب	o	×	×	×	o	o	×	o	o	o	o	o	٦	١٩٥٦

يتبع

تابع

السعودية	○	○	×	×	×	○	×	×	○	○	○	○	٧	١٩٧٦
اليمن	○	○	○	×	×	○	×	○	○	○	○	○	٤	١٩٦٥
اليمن الديمقراطية	○	○	○	○	○	○	○	○	○	○	○	○	صفر	١٩٦٩

البند رقم (٣): متعلق بعمل المرأة قبل وبعد الولادة.
البند رقم (٤): متعلق بعمل المرأة الليلي.
البند رقم (٤٥): متعلق بعمل المرأة بالمناجم في كل الفئات.
البند رقم (٨١): متعلق بمراقبة العمل في القطاعين الصناعي والتجاري.
البند رقم (١٠٠): متعلق بتساوي الأجور بين المرأة والرجل للقيام بالعمل نفسه.
البند رقم (١٠٣): متعلق بحماية الأمومة (مرجع عام ١٩٥٢).
البند رقم (١١١): متعلق بالتمييز النوعي فيما يختص بالتوظيف ومجالات التقدم.
البند رقم (١١٨): متعلق بالمساواة في المعاملة بما يتعلق بأمور الضمان الاجتماعي.
البند رقم (١٢٢): متعلق بسياسة التوظيف.
البند رقم (١٢٧): متعلق بالحمولة القصوى الممكن حملها، جرّها أو دفعها من قبل المرأة.
البند رقم (١٢٩): متعلق بمراقبة العمل في الزراعة (١٩٦٩).
البند رقم (١٣٥): متعلق بممثلي العمال (١٩٧١).

ملاحظات عامة:

- تشير العلامة «×» إلى أن البند أقرّ.
- تشير العلامة «○» إلى أن البند لم يقرّ بعد.

الفصل الرابع

دور المرأة في التنمية الاجتماعية الاقتصادية في البلدان العربية(*)

هدى زريق(**)

مقدمة

تشمل عملية التنمية تطوير موارد الدخل في المجتمع، كما تشمل توزيع الدخل بشكل يؤمّن الخدمات الأساسية للإنسان، ويسمح له بتحقيق ذاته والتمتع بالرفاهية والسعادة. والتنمية الحقيقية المستقلة تكون بمشاركة الإنسان في المجتمع في اتخاذ القرار بشأن ترشيد مسيرة هذه العملية. فمن ناحية إذاً، الإنسان هو هدف التنمية. ومن ناحية ثانية، هو العامل الأساسي في تخطيط مسارها. كما أن الإنسان مورد من أهم الموارد الإنتاجية في عملية التنمية.

ومن هذا المنطلق، يتوجب علينا عند التكلم عن دور المرأة في عملية التنمية في الوطن العربي الإجابة عن سؤالين أساسيين: السؤال الأول يتفحص ما حققته عملية التنمية من رفع شأن المرأة العربية ومكانتها. والسؤال الثاني ينظر في ما قدمته المرأة العربية كمورد صانع للتنمية. وتبقى الغاية الأساسية الوصول إلى كيفية تحقيق واقع أفضل للمرأة العربية، والتعرف إلى وسائل تدعيم دورها في دفع عملية التنمية في الوطن العربي.

(*) نشر هذا البحث في: **المستقبل العربي**، السنة ١٠، العدد ١٠٩ (آذار/ مارس ١٩٨٨)، ص ٨٧ - ١١٣.

(**) كلية العلوم الصحية، الجامعة الأميركية في بيروت.

سنتعرض في القسم التالي من هذا البحث إلى السؤال الأول، فننظر في وضع المرأة بالمقارنة بوضع الرجل في البلدان العربية، معتمدين مؤشرات الحالة الصحية ومستوى التعليم ومستوى النشاط الاقتصادي. ثم ننتقل في الأقسام اللاحقة إلى النظر في أدوار المرأة في المجتمع العربي، بقصد التوصل إلى كيفية تطويرها بشكل يخدم أهداف التنمية في تحقيق ذاتية المرأة، وفي الاستفادة من مشاركتها في عملية الإنتاج الاجتماعي والاقتصادي.

أولاً: وضع المرأة نسبة إلى وضع الرجل في البلدان العربية

لقد توافقت الدراسات على أن التوصل إلى مؤشر واحد يعكس وضع الإنسان في المجتمع بشكل متكامل، هو أمر غير معقول. وقد استخدمت إجمالاً مؤشرات تنظر في الوضع الصحي والوضع التعليمي والمشاركة في العمل وغيرها. وطرحت أهمية إضافة مؤشرات تبين مدى سلطة الإنسان ومشاركته في صنع القرار، بالنسبة لشخصه ولعائلته ولعشيرته ولبيئته ولمجتمعه. وتعكس مدى ثرائه أو مدى امتلاكه لعناصر الدخل، وتعبّر عن مدى تمتعه بالاحترام والتقدير في بيئته ومجتمعه[١]. غير أن صعوبة ايجاد مؤشرات كهذه جعلتنا نقتصر على عرض وضع المرأة الصحي والتعليمي والاقتصادي نسبة للرجل فحسب، علماً أن سلطة المرأة العربية ومشاركتها في صنع القرار، وثراءها وامتلاكها لعناصر الدخل، وتمتعها بالاحترام والتقدير في المجتمع، تبقى بالتأكيد ما دون مستوى الرجل في هذه الميادين. وقد اعتمدنا في عملية استخلاص مستويات المؤشرات، التي وقفنا عندها، التقارير الإحصائية الدولية والاقليمية والقطرية المتيسرة لنا ومقارنتها بعضها ببعض، آخذين الحيطة في استخلاص الأرقام منها.

١ ـ الوضع الصحي

نعرض في الجدول رقم (٤ ـ ١) مؤشر توقع الحياة عند الولادة بحسب الجنس، في البلدان العربية. ويلخص هذا المؤشر معدلات الوفاة بحسب العمر، من خلال متوسط عدد السنين المتوقع عيشها. ويبيّن هذا الجدول أن توقع الحياة عند الولادة في البلدان العربية، هو دون ما توصلت إليه البلدان المتقدمة، ولكنه يتطابق مع هذه البلدان في علاقته بالجنس: فإن توقع الحياة للإناث هو أعلى منه للذكور في جميع البلدان العربية الظاهرة في الجدول. يبدو إذاً أن وضع المرأة هو أفضل إجمالاً من

(١) Christine Oppong, *A Synopsis of Seven Roles and Status of Women: An Outline of a Conceptual and Methodological Approach*, Population and Labour Policies Programme Working Paper; no. 94 (Geneva: International Labour Office, 1980).

وضع الرجل، بالنسبة لمؤشر الوفاة. غير أن مستوى الوفاة ليس الدّالّ الوحيد على الوضع الصحي. فالوضع الصحي يشمل أيضاً مستوى المرض، ومدى تأمين الخدمات الصحية، ومدى استفادة الأفراد من هذه الخدمات. ولكن هذه المعلومات غير متوافرة بحسب الجنس في ما يختص بالبلدان العربية.

الجدول رقم (٤ ـ ١)

توقع الحياة عند الولادة بحسب الجنس

البلد	الذكور	الإناث
الأردن	٦٣	٦٥
تونس	٦٠	٦٣
الجزائر	٥٥	٥٩
السعودية	٥٥	٥٩
السودان	٤٧	٤٩
سوريا	٦٦	٦٩
العراق	٥٧	٦١
الكويت	٦٩	٧٤
لبنان	٦٣	٦٧
ليبيا	٥٦	٥٩
مصر	٥٦	٥٩
المغرب	٥١	٥٤
موريتانيا	٤٤	٤٧
اليمن الديمقراطية	٤٣	٤٥
اليمن العربية	٤٥	٤٧
البلدان المتقدمة	٧٢	٧٩

المصدر: البنك الدولي، *تقرير عن التنمية في العالم*، ١٩٨٥.

٢ ـ الوضع التعليمي

أما بشأن الوضع التعليمي، فيبيّن الجدول رقم (٤ ـ ٢) نسبة الأميّة للذكور وللإناث من سن الخامسة عشرة وما فوق، في كل من البلدان العربية عام ١٩٨٥ أو ما يقاربه، كما يبيّن تطورها زمنياً. وإذا تفحصنا إحصاءات الثمانينيات، تبيّن لنا علوّ

هذه النسبة لدى النساء في البلدان العربية فهي دون الخمسين بالمئة في أربعة بلدان عربية فقط: البحرين والأردن والكويت ولبنان، ولكنها لا تزال حتى في هذه البلدان الأربعة تقارب ثلث النساء البالغات. وبالمقابل تبلغ نسبة الأمّية بين النساء ما يزيد على ٨٥ بالمئة في كل من: موريتانيا والصومال والسودان واليمن العربية. ومن المهم الإشارة إلى أن نسبة الأمية بين الإناث البالغات هي أعلى منها بين الذكور البالغين في جميع البلدان العربية، فإن نسبة الأمية لدى الذكور بلغت ما دون الخمسين بالمئة في معظم البلدان العربية الظاهرة في الجدول.

الجدول رقم (٤ ـ ٢)

النسبة المئوية للأُميين والأُميات في سن ١٥ أو أكثر

البلد	السنة	المصدر	الذكور	الإناث
الأردن	١٩٧٦	٣	١٩,٠	٤٥,٧
	١٩٨٥	٢	١٣,٤	٣٦,٩
الإمارات العربية المتحدة(*)	١٩٧٥	٣	٣٤,٠	٧٦,٠
	١٩٨٤	٤	٣٥,٥(*)	٦١,٨
البحرين	١٩٧١	١	٥٠,٨	٧١,٥
	١٩٨٥	٢	٢٠,٧	٣٥,٩
	١٩٨٥	٤(*)	٢٢,١	٤٥,٣
تونس	١٩٧٥	١	٤٨,٩	٧٥,٢
	١٩٨٥	٢	٣٢,٢	٥٩,٤
الجزائر	١٩٧١	١	٥٨,٢	٨٧,٤
	١٩٨٥	٢	٣٧,٠	٦٣,١
السعودية(*)	١٩٦٢	١	٩٥,٠	١٠٠,٠
	١٩٨٤	٤	٥١,٩	٦٦,٧
السودان	١٩٨٠ ـ ١٩٨٣	٥	٦٢,٠	٨٦,٠
سوريا	١٩٧٥	٣	٣٤,٠	٧٦,٠
	١٩٨٥	٢	٢٤,١	٥٦,٧
الصومال	١٩٨٥	٢	٨١,٦	٩٣,٥
العراق	١٩٧٥	٣	٥٨,٥	٨٢,٨
	١٩٨٤	٤	٣٤,٠	٧٤,٠
الكويت	١٩٧٥	٢	٣٢,٠	٥٢,٠
	١٩٨٥	٢	٢٤,٣	٣٦,٧
	١٩٨٥	٤(*)	٢٠,٤	٤٨,١
لبنان	١٩٧٥	٣	٢٠,٠	٤٤,٠
	١٩٨٥	٢	١٤,٣	٣١,١

يتبع

تابع

ليبيا	١٩٧٣	١(**)	٣٣,١	٦٩,٩
	١٩٨٥	٢	١٨,٦	٥٠,٦
مصر	١٩٧٦	١	٤٣,٢	٧١,٠
	١٩٨٥	٢	٤١,٤	٦٩,٨
المغرب	١٩٧١	١	٦٦,٤	٩٠,٢
	١٩٨٥	٢	٥٥,٢	٧٨,٣
موريتانيا	١٩٨٠ ـ ١٩٨٣	٥	٨٦,٠	٨٩,٠
اليمن الديمقراطية	١٩٧٣	١	٥٢,٣	٩٢,١
	١٩٨٥(+)	٢	٤١,٤	٧٤,٨
اليمن العربية	١٩٦٢	٢	٩٥,٠	١٠٠,٠
	١٩٨٥	٢	٧٣,١	٩٦,٩

(*) المعدلات للمواطنين فقط.

(**) ١٠+.

(+) أعلنت اليمن الديمقراطية عن محو الأُمية فيها سنة ١٩٨٥.

المصادر: اليونسكو: **الكتاب الإحصائي السنوي**، ١٩٨٠، و١٩٨٥؛ هنري عزام، «المرأة العربية والعمل: مشاركة المرأة العربية في القوى العاملة ودورها في عملية التنمية،» **المستقبل العربي**، السنة ٤، العدد ٣٤ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١)، ص ٧٦ ـ ٩٨؛ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **كشوفات البيانات الديمغرافية وما يتصل بها من بيانات اقتصادية واجتماعية**، رقم ٤ (١٩٨٥)، واليونيسيف، **حالة الأطفال في العالم**، ١٩٨٦.

ويظهر الجدول رقم (٤ ـ ٢) أن مستويات الأُميّة عند الإناث هي تاريخياً أعلى منها عند الذكور. وإذا نظرنا إلى نسبة التطور زمنياً مقارنين نسب السبعينيات بنسب الثمانينيات، وجدنا أن النسبة المئوية لانخفاض مستوى الأمية هي أعلى عند الذكور منها عند الإناث، في الأكثرية الساحقة من البلدان العربية.

ويعرض الجدول رقم (٤ ـ ٣) مستويات التعليم للبالغين والبالغات ممن أنهوا سني الدراسة، في بعض البلدان العربية. ورغم أن معظم هذه الإحصاءات ترجع إلى أوائل السبعينيات، إذ لم نجد ما هو أحدث منها، فهي تبين أن نسبة البالغين الذكور في كل من المرحلة الابتدائية والمرحلة المتوسطة وما فوق، هي أعلى من نسبة البالغات في هاتين المرحلتين في جميع البلدان العربية، ما عدا قطر. ويدل ذلك على أن مستوى التعليم عند الذكور غير الأميين هو أعلى منه عند الإناث غير الأميات.

وتبين هذه النتائج جميعها أن وضع المرأة التعليمي هو حالياً دون وضع الرجل، وأن الفرق بينهما شاسع في بعض البلدان العربية. ونتساءل، إذا كانت هذه الحالة ستستمر للأجيال القادمة، فننظر في الجدول رقم (٤ ـ ٤) إلى نسب المسجلين في

المدارس الابتدائية والثانوية وبحسب الجنس، ويتبين لنا أنه في ما يتعلق بتسجيل الذكور في المرحلة الابتدائية، حققت معظم البلدان العربية مستويات مرتفعة، غير أن مستوى هذا المؤشر لا يزال حوالى الخمسين بالمئة في السودان، ودون الخمسين بالمئة في الصومال وموريتانيا. ولا بد من لفت الانتباه إلى الجهد الخاص الذي يبذله اليمنان في تسجيل الذكور في المرحلة الابتدائية، فقد حقق في كل منهما مستوى فوق السبعين بالمئة. ونلاحظ أن مستويات تسجيل الإناث تبقى دون مستويات تسجيل الذكور في جميع البلدان العربية. وتبرز أمامنا أن نسبة تسجيل الإناث في المرحلة الابتدائية في الصومال وموريتانيا لا تزال تقف عند ٢٥ بالمئة، وأن هذه النسبة تتدنى إلى ١٥ بالمئة في اليمن العربية. ويبدو أن هذا البلد الأخير الذي حقق تقدماً بارزاً في مجال تسجيل الذكور في المرحلة الابتدائية، لا يزال دون غيره من البلدان العربية، بالنسبة لتسجيل الإناث في هذه المرحلة.

الجدول رقم (٤ ـ ٣)

توزيع السكان (٢٥ سنة وأكثر) النسبي بحسب المستوى التعليمي والجنس

البلد	السنة	الذكور			الإناث		
		أمي	ابتدائي وما دون	متوسط وما فوق	أمي	ابتدائي وما دون	متوسط وما فوق
الإمارات العربية المتحدة	١٩٧٥	٧٠,١	٦,٥	٢٣,٩	٧٩,٣	٢,٥	٨,٢
البحرين	١٩٧١	٧٠,٩	١٢,٤	١٦,٧	٨٦,٢	٦,٠	٧,٨
تونس	١٩٨٠	٥٨,٨	٢٥,١	١٦,١	٨٥,٠	٩,٥	٥,٥
الجزائر	١٩٧١	٧٠,٩	٢٤,٤	٤,٧	٩٥,٩	٣,٣	٠,٨
سوريا	١٩٧٠	٤٩,٨	٤١,٥	٨,٧	٨٧,٥	١٠,٢	٢,٤
قطر(*)	١٩٨١	٤٨,٨	١٤,٦	٣٦,٦	٤٩,١	١٥,٩	٣٥,٠
الكويت	١٩٨٠						
المواطنون		٥٨,٦	١١,٢	٣٠,٢	٨٠,٠	٤,٥	١٥,٥
مجموع السكان		٥٥,٣	٨,٢	٣٦,٥	٦٢,٧	٦,٤	٣٠,٨
لبنان	١٩٧٠	٣٢,١	٤٩,٦	١٨,٣	٥٩,٥	٢٨,٧	١١,٨
مصر	١٩٧٦	٧٩,٧	٦,٨	١٣,٥	٩٢,٩	٢,٦	٤,٤
المغرب	١٩٧١	٨٨,٥	٤,٧	٦,٨	٩٦,٣	١,٦	٢,١

(*) ١٠ سنوات وأكثر.

المصدر: اليونسكو، الكتاب الإحصائي السنوي، ١٩٨٥.

الجدول رقم (٤ ـ ٤)

نسبة المسجلين في المدارس بحسب المستوى التعليمي والجنس (١٩٨٥)

البلد	الذكور		الإناث	
	ابتدائي	ثانوي	ابتدائي	ثانوي
الأردن[٢]	-	٧٩,٠(*)	-	٧٧,٠(*)
البحرين[١]	٨٥,٤	٨٦,٢	٧٨,٧	٧٧,٩
تونس[١]	٩٤,١	٦٣,١	٧٨,٤	٤٣,٢
الجزائر[١]	٩٥,٣	٦٣,٠	٨٠,٥	٤٥,٩
السعودية[١]	٧١,٩	٥١,٠	٥٧,٠	٣٧,٠
السودان[١]	٤٩,٤	٣٤,٩	٤١,٨	٢٥,٤
سوريا[١]	١٠٠,٠	٦٧,٤	٨٧,٤	٤٦,٣
الصومال[١]	٣٥,٩	٤٢,٠	٢٥,٢	٣٠,٤
العراق[١]	١٠٠,٠	٩٦,٧	٩٧,٩	٧٦,٦
الكويت[١]	٩٠,٤	٩٣,٨	٨٤,٧	٨٤,٩
لبنان[١]	٨٩,٤	٥٧,٤	٨٦,٠	٥٧,٩
ليبيا[٢]	-	٦٧,٠(**)	-	٥٤,٠(**)
مصر[١]	٨٤,٣	٦٢,٠	٦١,٤	٤٢,٧
المغرب[١]	٦٦,٩	٥٣,٤	٤٥,٤	٣٤,١
موريتانيا[١]	٣٥,٦	٣٥,١	٢٤,٨	١٨,٣
اليمن الديمقراطية[١]	٨٨,٦	٥٧,٦	٦٠,٢	٣٣,٣
اليمن العربية[١]	٧٠,٤	٢٤,٩	١٤,٥	٤,٦

(*) ١٩٨٢.
(**) ١٩٧٩.
المصادر:
(١) رياض طبارة، «قضايا سكانية في التنمية العربية،» ورقة قدّمت إلى: المؤتمر البرلماني حول التنمية والسكان، بيروت، ١٩٨٦.
(٢) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٨٣.

ويبين الجدول رقم (٤ ـ ٤) أن نسبة التسجيل في المدارس الثانوية في أكثرية البلدان العربية، هي دون ما هي عليه في المدارس الابتدائية، سواء للذكور أم للإناث. ونلاحظ أن نسبة تسجيل الذكور في المدارس الثانوية تتخطى الخمسين بالمئة في معظم هذه البلدان، بينما يبقى مستوى تسجيل الإناث في هذه المرحلة دون الخمسين بالمئة، حتى في البلدان التي انتشر فيها التعليم انتشاراً مرموقاً، وبينها مصر والسعودية والجزائر وتونس وسوريا. ويصل تسجيل الإناث في هذه المرحلة في اليمن العربية إلى أقل من خمسة بالمئة.

إن هذه المعلومات عن التسجيل في المدارس تبين أن وضع المرأة التعليمي سيبقى في المستقبل دون وضع الرجل، في الأكثرية الساحقة من البلدان العربية. ومما يزيد في خطورة الوضع أن نسبة تسرّب الفتيات من المدارس الابتدائية والثانوية هي أعلى من نسبة تسرب الفتيان في أكثرية البلدان العربية(٢)، ويعود ذلك إلى المسؤوليات التي تتحملها الفتاة في العمل المنزلي، وإلى زواجها المبكر، وإلى نظرة الأهل السلبية في القطاعات الاجتماعية والاقتصادية المتدنية بشأن ضرورة تعليمها. وتبدو الخطورة أيضاً في أن نسبة مرتفعة من الأميّة بين النساء سوف تستمر على مدى الأجيال القادمة في بعض هذه البلدان. أما بخصوص المرأة المتعلمة، فإن مستواها التعليمي سيبقى متدنياً، نتيجة التسرّب المبكر، وسيبقى دون النوعية المطلوبة، وذلك لأن منهج تعليمها ليس من النوع الذي يبعث على تطور نظرة المرأة وتقديرها لذاتها، أو يهيئها، من ناحية ثانية، لمواجهة حاجات سوق العمل في بلدها. ويؤكد سراج الدين(٣) على أن هذه الناحية الأخيرة تشكّل مشكلة خطرة بالنسبة للأجيال القادمة.

٣ ـ النشاط الاقتصادي

تشمل مقارنتنا لوضع المرأة والرجل في الوطن العربي، النظر في مستوى نشاطهما الاقتصادي، ذلك أن النشاط الاقتصادي هو حق لكل إنسان بالغ في المجتمع، يرفع من شأنه ويؤمن استقلاليته المادية ويشارك في تحقيقه لذاته. وقد بيّنا في دراسة سابقة(٤)، كما بين آخرون(٥)، أن نشاط المرأة الاقتصادي في البلدان العربية لا يزال ضئيلاً. ويثبت الجدول رقم (٤ ـ ٥) ذلك في عرضه للتقديرات الأخيرة لمعدل النشاط الاقتصادي للبالغين من الذكور والإناث في هذه البلدان. فرغم الاختلاف في مستوى أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية، نلاحظ التشابه بينها في ما

(٢) M. Chami, «National, Institutional and Household Factors Affecting Young girl's School Attendance in Developing Countries,» International Center for Research on Women (Unpublished Report, 1983).

(٣) Ismail Sirageldin, «Women and Demographic Change in the Arab Gulf: Relationships to Social and Economic Realities,» paper presented at: The Arab Gulf States Seminar for Women on Population and Family, Abu Dhabi, 1986.

(٤) Huda Zurayk, «Women's Economic Participation,» in: Frederic C. Shorter and Huda Zurayk, eds., *Population Factors in Development Planning in the Middle East* (New York: Population Council, 1985).

(٥) Julinda Abu Nasr, Nabil F. Khoury and Henry T. Azzam, *Women, Employment and Development in the Arab World,* New Babylon, Studies in the Social Sciences; 41 (Berlin; New York: Mouton Publishers, 1985).

يتعلق بمستوى نشاط المرأة الاقتصادي فيها. ويتضح لنا أن نسبة مشاركة المرأة في جميع هذه البلدان هي أقل كثيراً من مشاركة الرجل، فهي لا تتخطى ٢٠ بالمئة في الأكثرية الساحقة من هذه البلدان، وتتراوح بين حوالى خمسة بالمئة في اليمن الديمقراطية ومصر والعربية السعودية والإمارات العربية، وما يزيد على ٢٠ بالمئة في السودان ولبنان وموريتانيا.

إن هذه النسب المتدنية لمشاركة المرأة في الحقل الاقتصادي تعود في جزء منها إلى مفهوم خاطئ لهذا النشاط، وكذلك إلى مشكلة قياس عمل المرأة. ولنا عودة إلى هذا الموضوع في قسم لاحق من هذه الدراسة. إن هذه النسب تقتصر على مساهمة المرأة في القطاع الاقتصادي المنظم وبالدوام الكامل فحسب. وهي تبين، من ناحية ثانية، أن مشاركتها في النشاطات التي تجني الربح المباشر هي أقل بكثير من مشاركة الرجل، وأن وضعها بالنسبة لحقها في العمل المربح والمثمر والمبدع هو دون وضع الرجل بدرجات كبيرة.

الجدول رقم (٤ ـ ٥)

معدلات المشاركة في القوة العاملة بحسب الجنس للبالغين ١٥ سنة وما فوق

البلد	السنة	الذكور	الإناث
الأردن(٢)	١٩٨٤	٦٦,٧	٩,٤
الإمارات العربية المتحدة(**)(٢)	١٩٨٤	٦٧,٥	٢,٩
البحرين(**)(٢)	١٩٨٤	٧٨,٤	١٩,٥
تونس(٣)(٤)	١٩٧٥	٧٢,٨	١٧,٠
الجزائر(*)(١)	١٩٨٢	٨٠,٦	٦,١
السعودية(**)(٢)	١٩٨٤	٥٨,٨	٣,٢
السودان(١)	١٩٧٣	٨٩,٦	٢١,٧
سوريا(٢)	١٩٨٤	٨٣,١	٩,٨
العراق(٢)	١٩٨٤	٧٥,٦	١٥,١
عمان(٢)	١٩٨٤	٧٤,٦	١٠,٣
قطر(٢)	١٩٨٤	٧٣,٤	٩,٥
الكويت(**)(٢)	١٩٨٤	٦٤,٦	١١,١
لبنان(٢)	١٩٨٤	٦٧,١	٢٠,٥
ليبيا(٣)(٤)	١٩٧٣	٧٨,٤	٦,٩
مصر(٢)	١٩٨٤	٧٤,١	٥,٧

يتبع

تابع

المغرب[1]	١٩٨٢	٨٠,٨	١٦,٩
موريتانيا[1]	١٩٨٤	٨٢,٤	٢٨,١
اليمن الديمقراطية[2]	١٩٨٤	٨١,٦	٥,٣
اليمن العربية[2]	١٩٨٤	٧٨,٤	٩,٣

(*) ٢٠ سنة وأكثر.

(**) المعدلات للمواطنين فقط.

المصادر:

(١) منظمة العمل الدولية، **الكتاب الإحصائي السنوي، ١٩٨٥.**

(٢) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **كشوفات البيانات الديمغرافية وما يتصل بها من بيانات اقتصادية واجتماعية**، رقم ٤ (١٩٨٥).

(٣) الأردن، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، **الكتاب الإحصائي السنوي للبلاد العربية**، العدد ٥ (١٩٨٢).

(٤) الأمم المتحدة، **الكتاب الديمغرافي السنوي، ١٩٨٢.**

ثانياً: دور المرأة في عملية التنمية

لقد كُتب الكثير عن دور المرأة في التنمية، في بلدان العالم الثالث، وعن ضرورة إدماج المرأة بشكل أفضل في عملية الإنتاج الاقتصادي. ففي الوقت الذي لا يناقش فيه على الإطلاق مبدأ دور الرجل كطاقة بشرية يجب تنميتها وتطويرها واستخدامها بكفاءة في عملية الإنتاج، فإن مساهمة المرأة في الإنتاج تبدو معقدة، لكونها هي التي تنجب كما هي التي تتحمل المسؤولية الكبرى في عملية الرعاية والعناية بالأطفال.

وللمرأة إمكانات في عملية التنمية تتمحور في دورين رئيسيين: عملها المنزلي وعملها الاقتصادي. وهناك سوء تقدير لمشاركتها في عملية التنمية تعود إلى نقطتين أساسيتين: **أولاً**، ليس ثمة اعتراف واضح إجمالاً بإسهام عمل المرأة المنزلي في عملية التنمية. **وثانياً**، إن قياس إسهام المرأة في قوة العمل خاطئ، من ناحية نقص تقدير نشاطها الاقتصادي.

سنتعرض لهاتين النقطتين في هذا القسم من البحث، وسننظر في بداية المسار إلى دور المرأة في عملها المنزلي، ثم ننتقل إلى دورها في عملها الاقتصادي، محددين في كلتا الحالتين مشكلة القياس ومبينين طرق حلها.

١ ـ عمل المرأة المنزلي

إن نسبة كبيرة من النساء العربيات تنشغل لفترة طويلة من الحياة بدور المرأة المنجبة المربية، وذلك نتيجة بعض الخصائص الديمغراطية في البلدان العربية. وهذه

الخصائص تشبه إجمالاً ما نجده في معظم الدول النامية، ونلخصها بما يلي:

- نظراً للأنماط السابقة في ما يتعلق بالخصوبة والوفيات، فإن قسماً كبيراً من الإناث، يتراوح بين ٣٥ و٤٥ بالمئة، يدرج في عمر الإنجاب ما بين سن الخامسة عشرة والرابعة والأربعين. ويبدو أن هذا الوضع سيبقى مستمراً حتى ولو نقص معدل الإنجاب نتيجة القوة الدافعة للنمو الناجمة عن الأنماط السابقة في الإنجاب(٦).

- إن الزواج مبكر وشامل في البلدان العربية، كما يتضح من الجدول رقم (٤ - ٦) بشأن البلدان التي توافرت المعلومات عنها، ويظهر في خمسة من البلدان التسعة المدرجة في الجدول، أن نسبة تقارب ٥٠ بالمئة أو أكثر من النساء اللواتي تتراوح أعمارهن ما بين ١٥ و٢٤ عاماً قد تزوجن، وفضلاً عن ذلك، فإن معدل المتزوجات في فئة الأعمار التي تتراوح ما بين ٢٥ و٣٤ عاماً يصل إلى ٨٥ بالمئة أو أكثر في جميع هذه البلدان، ما عدا لبنان. وتظل نسبة ضئيلة من النساء عازبات بعد سنّ الخامسة والثلاثين.

- إن مستوى الإنجاب في البلدان العربية يبقى مرتفعاً جداً. ويظهر الجدول رقم (٤ - ٧)، أن معدل الخصوبة الكلي (Total Fertility Rate) في معظم البلدان العربية، هو من أعلى مستويات الإنجاب في العالم. ولعله من المفيد أن نلاحظ ارتفاع مستويات الإنجاب على اختلاف مستويات التطور الاجتماعي والاقتصادي. ويصل معدل الخصوبة الكلي إلى ما دون الستة في مصر ولبنان وتونس فقط، وهي بلدان تنشط فيها برامج تنظيم الأسرة، ويظهر الجدول رقم (٤ - ٨)، آخر التقديرات المتوافرة لمعدلات الإنجاب في أعمار محددة (Age Specific Fertility Rates). وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن معظم النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و١٩ هنّ عازبات، وأن بعضاً من النساء في سن ٤٠ إلى ٤٩ يصبحن أرامل، فإن الجدول يقدم الدليل على أن الإنجاب يبدأ في سن مبكرة، وقد يستمر حتى آخر سنوات الإنجاب عند المرأة.

ويمكننا تلخيص ما تقدم بالملاحظات الثلاث التالية: إن قسماً كبيراً من النساء في البلدان العربية هن في سن الإنجاب، وان الغالبية العظمى منهن متزوجات، وانهن ينجبن بنسبة مرتفعة. وتوحي هذه الملاحظات بأن النساء عموماً منهمكات في النشاطات المنزلية والمسؤوليات العائلية الناجمة عن وضعية الزواج والإنجاب التي تستمر لفترة طويلة من حياتهن.

---

(٦) Sirageldin, «Women and Demographic Change in the Arab Gulf: Relationships to Social and Economic Realities».

الجدول رقم (٤ ـ ٦)

نسبة توزيع الإناث (١٥ سنة فأكثر) بحسب الحالة الزوجية وفئات السن

البلد	١٥ ـ ٢٤			٢٥ ـ ٣٤			٣٥ ـ ٤٤			٤٥ ـ ٦٤			+٦٥			المجموع		
	عزباء	متزوجة	مطلقة أرملة	عزباء	متزوجة	مطلقة أرملة	عزباء	متزوجة	مطلقة أرملة	عزباء	متزوجة	مطلقة أرملة	عزباء	متزوجة	مطلقة أرملة	عزباء	متزوجة	مطلقة أرملة
الإمارات (١٩٧٥)(١)	٢٧,٤	٧٠,٧	١,٩	٤,٣	٩٧,٦	٣,١	١,٦	٨٨,٨	٩,٦	١,٤	٦١,٩	٣٦,٧	١,١	٢١,٧	٧٧,٢	١٠,٥	٧٦,٤	١٣,١
تونس (١٩٧٥)(١)	٦٩,٩	٢٩,٤	٠,٧	١٠,١	٨٦,٩	٣,٠	٢,١	٩١,٠	٦,٩	١,٩	٧٢,٩	٢٥,٢	٤,٢	٢٨,٦	٦٧,٢	٢٧,٨	٦١,١	١١,١
السودان (١٩٧٣)(١)	٣٧,٠	٥٩,٦	٣,٤	٣,٨	٨٩,٢	٧,٠	١,٨	٨٢,٣	١٥,٩	١,٧	٦٣,٨	٣٤,٥	٢,٠	٣٣,٨	٦٤,٢	١٣,٠	٧٠,٥	١٦,٥
سوريا (١٩٧٦)(٣)	٥٩,٤	٣٩,٨	٠,٨	١٢,٢	٨٥,٨	٢,٠	٣,٧	٩١,٥	٤,٨	٢,٢	٧٩,٦	١٨,٢	١,٩	٤٣,١	٥٥,٠	٢٥,٦	٦٥,٩	٨,٥
العراق (١٩٧٧)(١)	٥٠,٠	٤٨,٢	١,٨	١١,٢	٨٥,٥	٣,٣	٤,٥	٨٧,٩	٧,٦	٢,٧	٧٣,٥	٢٣,٨	١,٥	٣٦,٩	٦١,٦	٢١,٢	٦٦,٥	١٢,٣
الكويت (١٩٧٥)(١)	٥٠,٢	٤٨,٦	١,٢	٩,٣	٨٧,٩	٢,٨	٣,٧	٨٨,٠	٨,٣	٢,٨	٦٢,٠	٣٥,٢	١,٦	٢٢,٠	٧٦,٤	٢١,٦	٦٨,٦	٩,٨
لبنان (١٩٧٥)(٢)	٧١,٤	٢٨,١	٠,٥	١٩,٨	٧٨,٠	٢,٢	٨,٩	٨٤,٨	٦,٣	٦,٩	٧٢,٦	٢٠,٥	٥,٠	٣٧,١	٥٧,٩	٢٩,٦	٥٩,٣	١١,١
ليبيا (١٩٧٣)(١)	٣٨,٧	٥٧,٢	٤,١	١,٩	٩٣,٤	٤,٧	٠,٦	٩١,٩	٧,٥	٠,٤	٧١,٢	٢٨,٤	٠,٥	٢٦,٤	٧٣,١	١٢,٥	٧١,٩	١٥,٦
مصر (١٩٧٦)(١)	٥٧,٦	٤٠,٨	١,٦	١٠,٩	٨٤,٩	٤,٢	٤,٨	٨٤,٤	١٠,٨	٤,٣	٦١,٩	٣٣,٨	١,٢	٢٣,١	٧٥,٧	٢١,٢	٦٣,١	١٥,٧

المصادر:

(١) الأمم المتحدة، المصدر نفسه.

(٢) لبنان، مديرية الإحصاء المركزي، وزارة التخطيط، **القوى العاملة في لبنان** (١٩٧٢).

(٣) نادر الحلاق [وآخرون]، «مكونات ومعدلات النمو الطبيعي للسكان في الجمهورية العربية السورية،» (ورقة دورية لمجلس السكان في غربي آسيا وشمال افريقيا، ١٩٨٣).

الجدول رقم (٤ ـ ٧)

معدلات الخصوبة الكلية (١٩٨٣ ـ ١٩٨٤)

البلد	المعدل
الأردن[٢]	٧,٢
الإمارات العربية المتحدة [*]	٧,٦
البحرين[*][٢]	٦,٢
تونس[١]	٤,٩
الجزائر[١]	٧,٠
السعودية[*][٢]	٧,٧
السودان[١]	٦,٦
سوريا[٢]	٧,٢
الصومال[١]	٦,١
العراق[٢]	٦,٩
عمان[٢]	٧,١
قطر[*][٢]	٦,٨
الكويت[*][٢]	٥,٩
لبنان[٢]	٣,٨
ليبيا[١]	٧,٢
مصر[٢]	٥,٤
المغرب[١]	٦,٤
موريتانيا[١]	٦,٩
اليمن الديمقراطية[٢]	٧,٦
اليمن العربية[٢]	٧,٥

(*) المعدل للمواطنين فقط. يبين معدل الخصوبة الكلي عدد الولادات الحية التي ستنجبها امرأة تمر في سني الإنجاب خاضعة لمستويات الخصوبة الملاحظة في سنة المرجع.

المصادر:

(١) اليونيسف، **حالة الأطفال في العالم**، ١٩٨٦.

(٢) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **كشوفات البيانات الديمغرافية وما يتصل بها من بيانات اقتصادية واجتماعية**.

وإذا كانت المرأة تقضي شطراً كبيراً من حياتها في النشاطات المنزلية، فإننا لا نجد في المقابل اعترافاً بالقيمة الاقتصادية لهذه النشاطات. إن الأعمال المنزلية تتضمن المساهمة في إنتاج الحاجيات والخدمات التي لولا النشاط الذي تقوم به المرأة في

أدائها، لاحتاجت العائلة إلى أن تقوم بشرائها من السوق[٧]، كما أن المرأة تقوم بعملية إدارة الأعمال الإنتاجية والاستهلاكية داخل المنزل، وأعمال تنظيم إفادة الأسرة من بعض الخدمات الصحية والاجتماعية، وهي كذلك، تقوم ببناء واستثمار شبكة العلاقات الاجتماعية التي تؤمن للأسرة حاجاتها المادية والاجتماعية والنفسية[٨]، وإضافة إلى هذا كله، فإن رعاية المرأة للأولاد واهتمامها بصحتهم، وتربيتها لهم، خصوصاً من ناحية التأثير في توجهاتهم وتأصيل المبادئ والقيم المشجعة للعمل الجاد والإنتاجية الفعالة في نفوسهم، إن هذه المهام هي بمثابة تحضير وتطوير للموارد البشرية التي سيقع على عاتقها مسؤولية الإنتاج الاقتصادي في المستقبل.

الجدول رقم (٤ ـ ٨)
معدلات الخصوبة الحالية (١٩٨٤)

البلد	فئات العمر						
	١٥ ـ ١٩	٢٠ ـ ٢٤	٢٥ ـ ٢٩	٣٠ ـ ٣٤	٣٥ ـ ٣٩	٤٠ ـ ٤٤	٤٥ ـ ٤٩
الأردن	٨٦,٠	٢٥٢,٠	٣٤٣,٠	٣٢٤,٠	٢٤٧,٠	١٣٨,٠	٥٠,٠
الإمارات العربية المتحدة(*)	١٦٠,٠	٣٦١,٩	٣٨٢,١	٢٩٩,٩	١٨٨,٢	٨١,٠	٤٦,٩
البحرين(*)	٦١,٩	٢٤٩,١	٣٠٦,٦	٢٧٠,٦	١٩٥,٧	٩٩,٠	٥٢,٠
السعودية (*)	١٤١,٨	٣٧٥,٣	٣٧٨,٥	٣١٠,٠	٢٢٣,٠	١٠٣,٣	١٤,١
سوريا	١٢٤,٩	٢٩٧,٥	٣٥٣,٧	٣٠١,٣	٢١٤,٥	١٠٤,٩	٣٢,٤
العراق	٩٩,١	٢٥٣,٤	٣٢٢,٧	٢٨٩,٣	٢١٧,٣	١٣٨,٨	٦٣,٨
عمان	١٢٤,٠	٢٩٥,٤	٣٥١,٢	٢٩٩,٢	٢١٣,٠	١٠٤,٢	٣٢,٢
قطر(*)	٦٧,٨	٢٧٢,٩	٣٣٥,٦	٢٩٦,٢	٢١٤,٣	١٠٨,٤	٥٧,٠
الكويت(*)	٨٥,٠	٢٤٩,٧	٢٩٤,٣	٢٤٩,٠	١٨٤,١	٨٥,٨	٣٢,١
لبنان	٥٢,٧	١٦٣,٧	٢٠٣,٨	١٦٩,٢	١٠٥,٢	٥١,٣	١٤,١
مصر	٢٠,٢	١٧٩,٤	٢٩٥,٢	٢٦١,٨	١٩٧,٠	٨٤,٦	٤٦,٠
اليمن الديمقراطية	١٤١,٩	٣٠١,١	٣٢٦,٤	٣٠٢,٠	٢٤٧,٥	١٤٩,٩	٥٣,٤
اليمن العربية	١٣٩,٨	٢٩٦,٧	٣٢١,٧	٢٩٧,٦	٢٤٣,٩	١٤٧,٧	٥٢,٦

(*) المعدلات للمواطنين فقط. يبين معدل الخصوبة عدد الولادات لكل ألف من السكان في سنة المرجع.

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، المصدر نفسه.

---

(٧) G. Stevens and M. Boyd, «The Importance of Mother: Labour Force Participation and Integrational Mobility of Women,» *Social Forces*, vol. 59 (1980), pp. 187 - 199.

(٨) C. Moser, «Women's Needs in the Urban System: Training Strategies in Gender Aware Planning,» in: Marianne Schmink, Judith Bruce and Marilyn Kohn, eds., *Learning about* = *Women and Urban Services in Latin America and the Caribbean: A Report on the Women, Low-*

إن نشاطات المرأة المنزلية تتطلب بذل الكثير من الجهد، وهي تشمل أعمالاً إنتاجية وإدارية وخدمات ذات قيمة اقتصادية يجب اعتبارها جزءاً من الإنتاج الاقتصادي(٩). إن الاعتراف بإسهام المرأة هذا في عملية التنمية يؤدي إلى تفهم أفضل لدورها في هذه العملية ولإمكانات تطوير هذا الدور وتكثيفه، كما يؤدي أيضاً، إلى تحسين نظرة المرأة إلى ذاتها، وإلى رفع شأنها في المجتمع.

قبل الحديث عن دخول المرأة معترك العمل الاقتصادي يتوجب علينا إذاً، إجراء قياس صحيح لمساهمتها الاقتصادية في نشاطاتها المنزلية والرعائية. ويتطلب هذا توسيع نطاق مفهوم العمل، إذ إن المفهوم المتعارف عليه للعمل يربط القيمة الاقتصادية بالدخل المترتب عنه. ومن بين البدائل أن يصار إلى تحديد مفهوم العمل، بحيث يشتمل في شطره المنزلي على عدد الساعات المستخدمة فعلاً في إنتاج البضائع والخدمات، دون اعتبار الساعات التي تقضى في الترفيه والتسلية(١٠). ودراسات «حساب استعمال الوقت» تمثل لنا طريقة للتوثيق يمكن بواسطتها أن نسجّل بالتفصيل كيفية استخدام ساعات العمل في اليوم. ولقد جرى في بحث سابق استعراض فوائد هذا النوع من الدراسات ومضاره(١١). على أننا نقتصر هنا على القول إن هذا المقياس يقدّم لنا طريقة مفيدة يمكن اتباعها في هذا الاتجاه(١٢)، ومن أجل وضع مقياس أو معيار عملي على هذا الأساس، فإن من المهم إجراء دراسات «حساب استعمال الوقت» في مجتمعات متنوعة. وقد أجريت عدة دراسات من هذا النوع، معظمها في البلدان المتقدمة، أدت إلى تقدم نحو توحيد المفاهيم والمقاييس. وكان هدف هذه الدراسات الرئيسي، التوصل إلى تقدير صحيح للاستعمال النسبي للوقت بين مختلف النشاطات المنزلية، وبين نصيب النساء والرجال في كل منها(١٣).

Income Households, and Urban Services Project of the Population Council: With Selected= Contributions from the International Center for Research on Women, The Equity Policy Center, The Development Planning Unit of University College ([New York]: The Council, 1986), pp. 40-61.

(٩) L. Beneria, «Conceptualizing the Labour Force: The Underestimation of Women's Economic Activity,» *Journal of Development Studies*, vol. 17 (1981), pp. 10-20.

(١٠) المصدر نفسه.

(١١) Zurayk, «Women's Economic Participation».

(١٢) المصدر نفسه، و Beneria, Ibid.

(١٣) W. Robinson, «The Time Cost of Children and Other Household Production,» *Population Studies*, vol. 41 (1987), pp. 313-323.

٢ ـ عمل المرأة الاقتصادي

أما بالنسبة لمشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي خارج نطاق الأعمال المنزلية، فإن النسب الظاهرة في الجدول رقم (٤ ـ ٥)، تعطي صورة قاتمة لمستوى عمل المرأة الاقتصادي في البلدان العربية. ولكن هذه النسب خاطئة في تقديرها لهذا العمل، ليس فقط لأنها مبنية على المفهوم المتعارف عليه الذي يربط النشاط الاقتصادي بالإنتاج السوقي، بل لأنها تخطئ حتى في قياس أعمال المرأة الداخلة ضمن هذا المفهوم.

إن كثيراً من النشاطات التي تقوم بها المرأة، وبخاصة في الحقل الزراعي، تشمل إنتاجاً سوقياً، ولكنها لا تلاحظ بسهولة لكونها غير منظمة على أساس ساعات عمل كاملة. وتتخذ هذه النشاطات واحداً أو أكثر من المظاهر التالية: أعمال عائلية، دوام جزئي، أعمال غير منتظمة، أعمال فصلية، وفي بعض الحالات أعمال لا يمكن تصنيفها بسهولة على أساس مصطلحات العمل المتعارف عليها. إن هذه المظاهر الخاصة بنشاطات المرأة الاقتصادية، تؤدي إلى خلل في قياس مشاركة المرأة في تعدادات السكان ومسوحات القوة العاملة، التي تشكل مصدر الإحصاءات في شؤون النشاط الاقتصادي(١٤).

إضافة إلى ذلك، فإن التقاليد والنظرة السلبية تجاه عمل المرأة تؤدي أيضاً إلى خطأ في قياس مشاركتها الاقتصادية. فإن المرأة التي تقوم بعمل غير مأجور بوقت كامل، أو الذكر الذي قد يجيب عوضاً من المرأة، قد لا يعلنا عن هذا العمل، على اعتبار أنه يدخل في إطار الواجبات المنزلية، أو قد تخجل المرأة بالتصريح عن عملها. وعلى صعيد مماثل، فإن الشخص الذي يقوم بعملية المسح، ذكراً أم أنثى، قد يقبل بسهولة اعتبار المرأة التي لا تقوم بعمل كامل خارج منزلها، كربة منزل دون الاكتراث بمعرفة ما إذا كانت تقوم بعمل جزئي أو فصلي، أو بأي عمل آخر لا يندرج ضمن إطار الوظائف المتعارف عليها(١٥).

ونظراً لمشاكل القياس هذه، فإن الإحصاءات حول النشاطات الاقتصادية الظاهرة في الجدول رقم (٤ ـ ٥)، لا ترسم لنا مستوى مجمل النشاطات الاقتصادية للمرأة. ويدعو ذلك إلى بذل الجهود في تحسين عمليات جمع المعلومات في تعدادات

---

(١٤) R. Dixon, «Women in Agriculture: Counting the Labour Force in Developing Countries,» *Population and Development Review*, vol. 8, no. 4 (1982), pp. 539-566, and Zurayk, Ibid.

(١٥) Zurayk, Ibid.

السكان ومسوحات القوة العاملة، سواء من حيث القسيمة المستعملة أم من حيث طريقة تدريب عاملي التعداد، وهناك عدة محاولات قائمة في بعض البلدان العربية، ولكن تبقى الحاجة إلى تكثيف الجهود وتوحيدها. ويرجى أن تتوصل الإحصاءات المطورة إلى صورة أفضل لمستوى ونوع وخصائص أعمال المرأة الداخلة ضمن المفهوم المستعمل للعمل الاقتصادي، مما يساعد على تفهم دورها في هذا المجال وتحليله.

ولكن، حتى لو صح الخطأ الحاصل في الإحصاءات الواردة في الجدول رقم (٤ ـ ٥)، حسبما بيّنا في ما سبق، فمن المرجح أن تبقى مشاركة المرأة العربية في النشاط الاقتصادي متدنية، خصوصاً في قطاع العمل المنظم وغير الزراعي. وإضافة، فإن مشاركة المرأة الاقتصادية تنحصر في وظائف معينة كما يبدو من الجدول رقم (٤ ـ ٩)، الذي يبين مدى الحجم النسبي للقطاع النسائي في مختلف أنواع الوظائف. إننا نلاحظ هنا أن مشاركة المرأة في الحقول المهنية تكاد تتركز في حقلي التعليم والتمريض. ونجد في بعض البلدان العربية، خصوصاً في الكويت ولبنان والمغرب وتونس، تمثيلاً لا بأس به للمرأة العاملة في قطاع الخدمات. ونجد مشاركة من المرأة أيضاً في الأعمال الكتابية، حيث تشغل ٢٠ بالمئة أو أكثر من هذه الوظائف في كل من مصر والأردن ولبنان وتونس. والواقع أن مساهمة المرأة في الأعمال الكتابية تكاد تقتصر على عمل السكرتاريا، وبقيامها بمثل هذا العمل إنما هي تدعم المركز الهامشي للمرأة، بمعنى أنها تؤدي وظيفة ثانوية قياساً لوظيفة الرجل الذي يبقى في معظم الأحيان في مركز الرئيس. وبالمقابل تبدو مساهمة المرأة ضئيلة جداً في الإدارة والمهام الإدارية، إذ إنها لا تتخطى ١٠ بالمئة، إلاّ في مصر وسوريا فحسب. أما دور المرأة في الزراعة، فهو يخضع لسوء تقدير، ومن المرجح أن يكون مرتفعاً في البلدان الزراعية.

يبين الجدول رقم (٤ ـ ١٠)، مركز المرأة في العمل من حيث أقدميتها في الوظيفة، مقارناً توزيع النساء والرجال الناشطين اقتصادياً بحسب العمر. ويظهر أن نسبة أكبر من الرجال العاملين قياساً مع النساء العاملات، تنحصر في فئة سن الخامسة والثلاثين وما فوق في معظم البلدان العربية. إن الأخذ بالاعتبار أن الشطر الأكبر للقوة العاملة هو من الرجال، إنما يظهر نسبياً العدد القليل من النساء اللواتي قد يشغلن مناصب رئيسية نتيجة طول الخدمة قياساً مع الرجل.

الجدول رقم (٤ ـ ٩)

نسبة الإناث في المجموعات المهنية المختلفة

البلد (السنة)	مجموعات المهن							
	أصحاب المهن العلمية والفنية	المديرون والإداريون	الأعمال الكتابية	عمال البيع	العاملون في الخدمات	العاملون في الزراعة	عمال الإنتاج والفعلة	غيرها
الأردن (١٩٧٩)(٢)	٣٣,٨	٥,٤	٢٢,٠	١,٣	١,٣	٠,٨	١,٠	٩,٥
الإمارات (١٩٨٠)(٢)	٢٠,٤	١,٢	٩,٣	١,٢	٩,٥	-	٠,٩	٠,٢
البحرين (١٩٧١)(١)	٣٥,٤	٩,١	٧,٧	-	٩,١	-	٠,٤	٥,١
تونس (١٩٧٥)(١)	٢٢,٢	٤,٢	٢٠,٠	٣,٦	٢٨,٤	١٣,٢	٢٣,٩	١٨,٨
سوريا (١٩٧٦)(١)	٢٩,٩	١١,٤	-	٠,٩	٩,٧	١٠,٨	٥,٢	١٢,٦
العراق (١٩٧٧)(١)	٣٢,٤	٣,٠	٧,٣	٧,١	١٠,٥	٣٧,٨	٥,٥	٦,٢
الكويت (١٩٨٠)(٢)	٣١,٥	٢,١	١٧,٧	١,٨	٢٢,٥	-	٠,٢	١٥,١
لبنان (١٩٧٠)(١)	٣٧,٨	١,٩	٢١,٦	٤,٥	٣٣,٨	٢٠,٩	١٠,٠	١٠,٨
ليبيا (١٩٧٣)(١)	١٩,١	-	٤,٥	٠,٦	٩,٩	١٢,٢	١,٠	١,٣
مصر (١٩٨٢)(٢)	٢٨,٠	١٥,٥	٢٦,٧	٦,٠	٥,٤	١,٨	٢,٤	٣٣,٤
المغرب (١٩٨٢)(٢)	١١,٧	-	-	٣,٩	٣٨,٠	١٦,١	٢٢,٦	٥١,٨

المصادر:

(١) الاردن، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، الكتاب الإحصائي السنوي للبلاد العربية.

(٢) منظمة العمل الدولية، الكتاب الإحصائي السنوي، ١٩٨٥.

الجدول رقم (٤ ـ ١٠)

التوزيع النسبي للناشطين اقتصادياً من الذكور والإناث بحسب العمر (١٩٨٤)

البلد		فئات العمر					المجموع
		١٥ ـ ٢٤	٢٥ ـ ٣٤	٣٥ ـ ٤٤	٤٥ ـ ٦٤	+٦٥	
الأردن(*)(١)	ذ	٢٨,٤	٢٥,٤	٢٠,٨	٢٢,٩	٢,٥	٤٢٤,٩٩٤
	إ	٥٣,٦	٣٠,٩	٤,٨	١٠,١	٠,٦	٥٧,٦٣٠
الإمارات(*)	ذ	٢١,٨	٢٩,٥	٢١,٢	٢٥,٤	٢,١	٥٧,٣٦٦
	إ	٤١,٨	٢٨,٩	١٥,٤	١٣,٠	٠,٩	٢,٢٦٨
البحرين(*)(١)	ذ	٢٨,٦	٣٢,٦	١٦,٤	١٩,٥	٢,٩	٦١,٣٧١
	إ	٥٦,٣	٣٦,٤	٤,٧	٢,٤	٠,٢	١٥,٢٩٨
السعودية(*)(١)	ذ	١٩,٢	٣٢,٨	٢١,٢	٢٣,٥	٣,٣	١,٢٨٢,٢٥٥
	إ	٤١,٧	٢٦,٤	١٠,٧	١٨,٨	٢,٤	٦٧,٢٠٣

يتبع

تابع

السودان[**][٢]	ذ	٢٣,١	٢٧,٩	٢٣,٥	٢٢,٣	٣,٢	٢,٧٧٨,٧٩٣
	إ	٢٣,٩	٢٨,٣	٢٢,٦	٢٢,٢	٣,٠	٦٩٤,٤٨٥
سوريا[١]	ذ	٢٦,٦	٢٣,٥	٢١,٩	٢٥,٩	٢,١	٢,١٢٩,٦٦٨
	إ	٣٨,١	٢٣,٣	١٨,٠	١٩,٦	١,٠	٢٥٢,١١٧
العراق[١]	ذ	٢٨,٢	٣٠,٢	١٨,٩	١٨,٨	٣,٩	٣,١٧٩,٧٢٥
	إ	٣٠,٤	٢٢,١	١٨,٧	٢٥,٨	٣,٠	٦٠٠,٢٤٦
عمان[*][١]	ذ	٣٢,٤	٢١,٢	١٩,٢	٢٣,٩	٣,٣	١,٢٢٤,٨٧٣
	إ	٢٣,٨	٣٠,١	٢٥,٥	١٨,٦	٢,٠	٢٠٤,١٠٠
قطر[*][١]	ذ	٢٠,٤	٣٤,٣	٢٨,٦	١٢,٩	٣,٨	٢١,٠٣٣
	إ	٣١,٧	٤٢,٩	١٦,٢	٨,٣	٠,٩	٢,٧٩٢
الكويت[*][+][١]	ذ	٢٥,٢	٣٦,٦	٢٢,٦	١٢,٤	٣,٢	١٠٣,٩٤٢
	إ	٢٩,٣	٥٨,٢	١٠,٠	٢,١	٠,٤	١٩,٣٩٦
لبنان[١]	ذ	٢١,٣	٢٧,٠	١٩,٣	٢٨,٠	٤,٤	٥٢١,٩٣٦
	إ	٤٢,٢	٣٠,٣	١٣,١	١٣,٢	١,٢	١٧٩,٨٤٧
مصر[١]	ذ	٢٠,٥	٢٩,٩	٢٠,٥	٢٦,٦	٢,٥	١٠,٣٤٩,٣٧١
	إ	٢٧,٢	٤٦,٥	١٥,٤	١٠,٢	٠,٧	٧٨٣,٨٣٠
المغرب[*][٢]	ذ	٣٠,٠	٢٧,٢	١٦,٧	٢٢,٦	٣,٧	٤,٨١٧,٩٨٠
	إ	٥٠,٠	٢٢,٣	١٢,١	١٣,٨	١,٨	١,٨١١,٢٨٠
اليمن الديمقراطية[١]	ذ	١٠,٠	٢٦,٧	٢٣,٤	٣٥,٥	٤,٤	٤١٩,٣٨٣
	إ	٣٢,٢	٢٤,٥	٢١,٦	١٨,٤	٣,٣	٣٠,٨٠٠
اليمن العربية[١]	ذ	٣٥,٤	١٩,٧	١٧,٩	٢٣,٦	٣,٤	١,٢٨٨,٥٢٢
	إ	٣٣,١	١٩,١	٢١,٧	٢٢,٨	٣,٣	١٨٣,٨٩٥

(*) المعدلات للمواطنين فقط.

(+) فئات العمر هي: ١٥ ـ ٢٤/ ٢٥ ـ ٣٤/ ٣٥ ـ ٤٤/ ٤٥ ـ ٦٠ و٦٠+.

(*) ١٩٨٢.

(**) ١٩٧٣.

(ذ) ذكور.

(إ) إناث.

المصادر:

(١) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، المصدر نفسه.

(٢) منظمة العمل الدولية، المصدر نفسه.

يظهر هذا العرض لعمل المرأة المنزلي ولعملها الاقتصادي، الحاجة إلى تحسين قياس تقدمة المرأة الاقتصادية، كما يبين الحاجة إلى سياسات تشجع مشاركة أكبر للمرأة، في قطاعات العمل الاقتصادي خارج القطاع المنزلي، وتدفعها إلى ولوج أنواع أوسع من الوظائف وبلوغ مراتب أعلى في العمل. ويعتمد نجاح هذه السياسات على

مدى إدراك مخططيها لنظرة المجتمع العربي إلى دور المرأة، ومدى توجيههم له إلى تغيير هذه النظرة، وإلى تطوير وسائل دعم عمل المرأة المنزلي والاقتصادي لتستطيع أن تؤلف بين دوريها الأساسيين في المجتمع.

ثالثاً: تدعيم دوري المرأة المنزلي والاقتصادي

يبين عرضنا في القسمين السابقين، أن وضع المرأة في البلدان العربية هو ما دون وضع الرجل، وأن أعمال المرأة المنزلية لها قيمة اقتصادية غير معترف بها، وأن أعمال المرأة الاقتصادية السوقية تشكو من سوء تقدير، ولا تزال ذات مستوى متدن. والسؤال الآن يتمحور حول أي نظام اجتماعي يجب أن تنشده السياسات الإنمائية في البلدان العربية، للنهوض بوضع المرأة، وتشجيع عملها الاقتصادي خارج المنزل، متفادية أن تخلق تضارباً أو توتراً في الأوضاع الاقتصادية أو الاجتماعية.

وسنحاول الاستفادة من خبرة المجتمعات المتقدمة في العقود السابقة، متوخين تفادي الأخطاء والتشديد على الإيجابيات. يعرض دايفيس[١٦] للتغييرات التي قامت تاريخياً في النظم الاجتماعية في الغرب إجمالاً، والولايات المتحدة بخاصة، في محاولة منه لتفسير الوضع القائم حالياً بشأن عمل المرأة المتزوجة. ويلخّص الأنماط التي مرت بها هذه النظم بثلاثة: النمط الأول، كان قائماً قبل الثورة الصناعية وسماه دايفيس بنظام «الاقتصاد المنزلي» (Household economy system)، حيث تركز عمل الرجل والمرأة في المنزل والأرض الزراعية التابعة له. لقد كانا يعملان سوية في الزراعة وفي الأعمال المنزلية، وكان الرجل ملتصقاً بأرضه وبيته وعائلته. ثم جاءت الثورة الصناعية واقتلعت الرجل من محيطه خلال ساعات العمل، وحوّلت عمله إلى المؤسسات الصناعية البعيدة نسبياً عن عالم المنزل. وبقيت المرأة المتزوجة في معظم الحالات في البيت تنجب وترعى الأطفال والأولاد، وتقوم بالأعمال المنزلية. وأصبح الرجل هو صاحب الدخل في العائلة. ولم يعد للزوجة أو الأولاد أي سلطة على موارد العائلة. وقد سمى دايفيس هذا النمط بنظام «المعيل» (Breadwinner system). وبدا هذا النظام طبيعياً، إذ إنه شمل ميزتين مهمتين من النظام السابق: سلطة الرجل على المرأة والأولاد التي تحولت إلى تحكم في دخل العائلة، وتخصص المرأة بل تكريس نفسها للأولاد ولرعايتهم. ومع تطور النظام الصناعي حصلت تغييرات ديمغرافية واجتماعية أدّت إلى تدهور نظام «المعيل»، ونشوء نظام «المساواتي» بدلاً منه (Egalitarian system). ومن أهم هذه التغييرات، الانخفاض الذي حصل في مستوى الوفاة

(١٦) K. Davis, «Wives and Work: Consequences of the Sex Role Revolution,» *Population and Development Review*, vol. 10, no. 3 (1984), pp. 397-417.

والخصوبة (فقد طال عمر المرأة وضاقت الفترة المركزة من حياتها على الإنجاب ورعاية الأولاد)، وانتشار الطلاق الذي جعل وضع المرأة المتزوجة غير العاملة معرضاً للخطر. وقد أدت هذه التغييرات إلى دفع المرأة المتزوجة إلى العمل. هذا من جهة، ومن جهة ثانية ازداد طلب دخولها القوة العاملة نتيجة زيادة في وظائف الخدمات والوظائف الكتابية التي تناسبت مع مهارات المرأة. ويرى دايفيس أن هذا النظام لا بد من أن يتبدل في المستقبل القريب، وذلك لأنه يؤدي، على المستوى الفردي، إلى نشوء ضغط نفسي خصوصاً بالنسبة للمرأة المتزوجة العاملة، فهي تتحمل مسؤوليات عمل بدوام كامل خارج المنزل، إضافة إلى معظم المسؤوليات المنزلية والعائلية. وقد بينت دراسات «حساب استعمال الوقت»، أن المرأة المتزوجة العاملة تصرف الوقت نفسه تقريباً في رعاية الأولاد كالمرأة المتزوجة غير العاملة، وأن هذا الوقت يؤخذ كله من أوقات فراغها[١٧]. كما أن استمرار النظام «المساواتي» كما هو الآن في الغرب، غير واقعي، في رأي دايفيس، لأنه يؤدي، على المستوى المجتمعي، إلى استمرار انخفاض الخصوبة التي انحدرت إلى مستويات متدنية جداً في المجتمع الغربي، وإلى زيادة انتشار الطلاق، ولكن تبدل هذا النظام لن يعود به إلى الأنماط السابقة.

ماذا عن انتشار هذه الأنماط في مجتمعاتنا العربية؟ إننا نجد نمط نظام «الاقتصاد المنزلي» سائداً في معظم المجتمعات الزراعية، مع تسلط الرجل وتبعية المرأة له، ونجد أن نمط نظام «المعيل» منتشر في المجتمعات الحضرية ويحافظ على تسلط الرجل وتحكمه في موارد الدخل، تاركاً المرأة في مرتبة اجتماعية ثانوية. وعلى الرغم من أن دخول المرأة سوق العمل بدأ يحصل نتيجة حاجة مادية في الأسر الفقيرة والمتدنية الدخل، فإن هذا لم يؤد إلى تطور النظام «المساواتي» في هذه البيئة بمعناه الحقيقي، إذ إن تحكم الرجل في موارد الدخل وسلطته على المرأة والأولاد بقيا على ما كانا عليه. أما في الطبقات الاجتماعية التي تمكنت فيها المرأة من أن تحصل على مستوى تعليمي مرتفع، فإننا نجد انتشار نظامي «المعيل» و«المساواتي»، جنباً إلى جنب، وفي كلتا الحالتين أصبح الوضع أكثر إنصافاً للمرأة.

نعود إلى السؤال الأساسي الآن، وهو أي نظام اجتماعي ننشد للمجتمعات العربية، من حيث تحديده لدور المرأة والرجل في المجتمع؟ لا شك في أنه من الضروري أن تستفيد المجتمعات العربية من المرأة كمورد إنتاجي يشارك في عملية التنمية. فالمرأة تشكل نصف أعضاء المجتمع، ولها قدرات وإمكانات إنتاجية يقتضي الاستفادة منها بشكل فعّال في المرحلة التطويرية التي تمر بها البلدان العربية. وقد رأينا أن البلدان العربية النفطية اضطرت، في مرحلة البناء الاقتصادي، إلى أن تستورد قسماً كبيراً من قوتها العاملة من الخارج، وبتكلفة كبيرة، بينما بقي استعمالها للقوة النسائية

---

(١٧) Robinson, «The Time Cost of Children and Other Household Production».

متدنياً جداً. وبعد تدهور سعر النفط وتراجع مدخول البلدان النفطية، أصبحت هذه البلدان بحاجة أكبر إلى الاستفادة من موردها النسائي. وهناك أيضاً حاجة إلى استثمار القوة النسائية في البلدان العربية غير النفطية، التي تصدر رجالاً من قوتها العاملة، وتعوض بدخولهم، إلى حدود مختلفة، عن افتقارها للموارد غير البشرية. وتظهر هذه الحاجة أيضاً على المستوى الفردي، إذ إن الأسر المتدنية الدخل، التي تشكل أكثرية في المجتمعات العربية، تستفيد من المردود الذي يجنيه عمل المرأة. ونذكر بالخصوص منها الأسر التي ترئسها امرأة. وإضافة إلى ذلك، فإن للمرأة الحق في العمل لما يؤمنه ذلك لها من استقلالية مادية ومن تنمية للذات.

ومع أهمية تيسير دخول المرأة سوق العمل بشكل أوسع، من المنطلقين المجتمعي والفردي، فإنه من الضروري لأي نظام نتوخاه أن يحافظ على الايجابي من معالم تراثنا العربي، الذي يرفع شأن مؤسسة الأسرة وعطاء المرأة لها (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية)، وأن يتجنّب المخاطر التي حصلت في المجتمعات الغربية نتيجة ولوج المرأة المتزوجة سوق العمل. إذاً يجب أن نتوصل إلى نظام يحقق التوازن المنصف بين دوري المرأة في المجتمع، ويؤمن تكيّف الرجل مع هذا الوضع، دون خلق التوتر والتعارض الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع. ومع تطوير نظام كهذا، يجب أن نترك للمرأة العربية الحرية في اختيار أدوارها في المراحل المختلفة من حياتها، لنضمن توسعاً تدريجياً في مشاركتها في سوق العمل يتماشى مع تطور فرص العمل لها، وتكيّف المجتمع مع عملها.

لقد قامت سورنسون[١٨]، بتصنيف توظيف النساء المتزوجات في أربعة أنماط: الأول هو **النمط التقليدي**، حيث نجد المرأة التي تعمل قبل الزواج تتوقف عن العمل، إما عند الزواج أو لدى وضعها طفلها الأول، ولا تعود إلى استئناف العمل إطلاقاً. الثاني هو **النمط المتقطع**، الذي تتوقف فيه المرأة عن العمل عند الزواج أو لدى وضعها طفلها الأولى، ثم تعود إلى العمل بعد فترة من إنجاب ولدها الأخير. الثالث هو **النمط المزدوج**، ومنه **المزدوج التام**، حيث تستمر المرأة في العمل طوال حياة الإنجاب، أو **المزدوج غير التام** حيث تعود المرأة للعمل قبل وضعها طفلها الأخير. وأخيراً **النمط غير المستقر**، الذي يُظهر دور المرأة التي تتنقل في سوق العمل وخارجه في فترات مختلفة.

إن النمط المزدوج التام لا يتماشى إجمالاً مع القيم العربية التي تشجع بقاء المرأة في المنزل خلال فترة الإنجاب والعناية بالأطفال، وقد يولد عبئاً ثقيلاً على المرأة في مراحل الإنجاب وتربية الأطفال. وقد تختار المرأة ذات الاختصاص هذا النمط،

(١٨) A. Sorenson, «Women's Employment Patterns after Marriage,» *Journal of Marriage and the Family*, vol. 45 (1983), pp. 113-121.

وبذلك فإن مثل هذه المرأة تستحق دعم المجتمع ومؤازرة العائلة. وقد يكون النمط المفضل بصورة عامة، هو النمط المتقطع أو النمط المزدوج غير التام. ولا يكفي إطلاقاً مجرد الكلام بتفضيل هذا النمط أو ذاك. فإذا كانت غايتنا تشجيع النمط المتقطع والنمط المزدوج غير التام اللذين يوازنان بين الأدوار، وجب علينا أن نحدد وسائل تدعيم عمل المرأة المنزلي وعملها الاقتصادي بشكل لا يعارض أحدهما الآخر، بل يتمّمه. وهذا يتطلب قيام التزام سياسي حقيقي دافع، يطور استراتيجيات وسياسات تحقق الغايات والأهداف المنشودة. ونحدد أهم وسائل تدعيم هذا الدور المزدوج المتوازن المنصف للمرأة العربية والمعزّز لتنمية المجتمع بما يلي:

١ ـ الاعتراف بقيمة العمل المنزلي

لقد تعرّضنا في قسم سابق من هذا البحث، لعدم الاعتراف الصحيح بتقدمة المرأة للاقتصاد الوطني، وذلك نتيجة استثناء إنتاجها المستهلك في المنزل من مفهوم النشاط الاقتصادي، ونتيجة سوء تقدير نشاطاتها الداخلة ضمن هذا المفهوم. وانه من الضروري، من أجل تدعيم دور المرأة في المنزل، أن نتوصل إلى قياس صحيح لمساهمة المرأة في المجال الاقتصادي في نشاطاتها المنزلية والزراعية وغير المنتظمة، وبخاصة لما في ذلك من أثر في حياتها. ومن ذلك مثلاً، أن أخذ هذه النشاطات بعين الاعتبار يصحّح الصورة الخاطئة للمرأة الناتجة من اعتبارها غير ناشطة اقتصادياً، وعالة على والدها أو أخيها أو زوجها. والحقيقة أن الاعتراف بالجهد العسير والوقت المديد، اللذين تتطلبهما نشاطات المرأة في الشؤون المنزلية، يؤدي إلى تحسين نظرتها إلى ذاتها وإلى رفع شأنها في المجتمع، بل ويجب أن يؤدي كذلك إلى مطالبة المرأة بحقها في المشاركة بالتصرف في موارد دخل العائلة، وإلى إفادة المرأة من بعض التقديمات التي ترافق العمل، كالتأمين وتعويضات نهاية الخدمة. ويؤدي هذا الاعتراف أيضاً إلى تصحيح نظرة المجتمع إلى الأعمال المنزلية بالذات، وعدم اعتبارها سهلة ومفروضة على المرأة(١٩). كل هذه الأمور قد تثبت خيار النساء للعمل المنزلي في مرحلة الإنجاب وتربية الأطفال، وتحسن وضعهن ضمن هذا الخيار. وقد تشجع هذه الأمور نزول المرأة تدريجيا إلى سوق العمل، مما يتناسب مع تطوير فرص الاستخدام.

٢ ـ تغيير نظام ممارسة العمل

إن إسهام المرأة الاقتصادي في البلدان النامية، ومنها العربية، تركز في معظمه في القطاع الزراعي والقطاع غير المنظّم، ويرجع ذلك جزئياً إلى المرونة التي تترك لها

(١٩) J. Valadez and R. Clignet, «Household Work as an Ordeal: Culture of Standards Versus Standardization of Culture,» *American Journal of Sociology*, vol. 89, no. 4 (1984), pp. 812-835.

ذلك في تقسيم وقتها بين العمل المنزلي، والعمل خارج المنزل[٢٠]. على أن للمرأة طاقات تسمح لها بالمشاركة في القطاع المنظم، كما أن هذا القطاع بحاجة إلى قدراتها. إضافة إلى ذلك، فإن اقتصار اشتراك المرأة على القطاع الزراعي والقطاع غير المنظم يعني عدم استقرارية دخلها، وعدم حصولها على تأمينات العمل، واستمرار تبعيتها للرجل. لذلك، يجب تشجيع دخول المرأة إلى قطاع العمل المنظم. ولكنّ نظام هذا القطاع يفرض العمل على أساس الدوام الكامل، مما يشكل ضغطاً على المرأة بالنسبة لإمكانية القيام بوظيفتها وبعملها المنزلي.

إن أهم وسائل تدعيم عمل المرأة الاقتصادي، بشكل يؤمن التوازن مع عملها المنزلي، يكون بتغيير نظام ممارسة العمل في القطاع العام، والضغط على أرباب الأعمال في القطاع الخاص، لاعتماد التعاقد على أساس الدوام الجزئي. وقد جرت بعض المحاولات في البلدان الغربية بخصوص «العقد المشترك»، حيث يعطي عقد واحد يشمل ساعات العمل العادية لامرأتين في وقت واحد، تتفقان فيما بينهما على التعاون في تغطية ساعات العمل بشكل متناسب مع متطلبات عائلتيهما. وقد نجحت هذه المحاولات وغيرها بالتوفيق بين الأهداف العائلية والاقتصادية[٢١]. وحري بنا في الوطن العربي، أن نحاول الاستفادة من محاولات كهذه، وأن نكون السبّاقين في تطويرها وتنفيذها على نطاق واسع. وميزة أخرى مهمة لنظام ممارسة العمل على أساس الدوام الجزئي، أنه يؤمن عملاً لعدد من النساء أكبر مما هو ممكن ضمن نظام ممارسة العمل على أساس الدوام الكامل.

ومن وسائل الدعم الأخرى في هذا المجال تغيير النظام الذي يفضل الرجل في الوظائف على المرأة، وتأمين المساواة بين الرجل والمرأة بالنسبة للدخل في الوظيفة الواحدة. وقد بيّنت الدراسات التي أجريت في هذا المجال أن دخل المرأة هو على وجه العموم دون دخل الرجل، ليس لأنها تقوم في معظم الأحيان بوظائف ثانوية فحسب، بل حتى عندما تكون الوظائف متشابهة. ومن المهم أيضاً، فتح مجالات التدريب أمام النساء، وهي في أكثر الحالات محصورة بالرجال، لكي تتقدم المرأة في وظيفتها وتصل إلى مراتب أعلى في العمل.

٣ ـ الخدمات والتسهيلات

إن تشجيع التوازن بين دوري المرأة في المنزل وفي العمل خارج المنزل، يتطلب

---

(٢٠) A. Hill, «Female Labor Force Participation in Developing and Developed Countries: Consideration of the Informal Sector,» *Review of Economics and Statistics*, vol. 65 (1982), pp. 459-468.

(٢١) هنري عزام، «المرأة العربية والعمل: مشاركة المرأة العربية في القوى العاملة ودورها في عملية التنمية،» **المستقبل العربي**، السنة ٤، العدد ٣٤ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١)، ص ٧٦ ـ ٩٨.

وعي المجتمع عامة وأرباب العمل خاصة، بضرورة تقديم الخدمات والتسهيلات للمرأة، ضمن نظام مطور لممارسة العمل. وتقدم هذه الخدمات والتسهيلات الفرصة للمرأة للمزج بين دوريها، ضمن أي نموذج تختاره. إن المرأة التي تختار النموذج المزدوج، بحاجة إلى إجازة أمومة مطولة، تستطيع فيها أن تتفرغ للعناية بطفلها دون سن السنة، وأن تؤمن له الرعاية الصحية المطلوبة في هذه الفترة المهمة من حياته. وهي بحاجة إلى وجود حضانات ذات مستوى جيد تقدم الرعاية والعناية لأولادها، عند عودتها إلى العمل. أما المرأة التي تختار النمط المتقطع، فمن الضروري تنظيم «دروس تذكيرية» وتأمين منح دراسية لها، تساعدها على استرجاع مهاراتها واكتساب المهارات الجديدة التي فاتتها في الفترة التي اختارت أن تقضيها في المنزل لتربية أطفالها وأولادها، وخصوصاً إذا امتدت هذه الفترة عبر سنوات عدة.

إن خدمات وتسهيلات كهذه، هي بمثابة اعتراف بأهمية تقدمة المرأة للمجتمع من خلال عملها المنزلي، ومردود ضمني له، وخصوصاً بالنسبة لقيمة عملها في رعاية وتربية الأطفال والأولاد الذين يشكلون المورد البشري للمجتمع في المستقبل. وهي أيضاً، بمثابة مشاركة يقدمها المجتمع للمرأة مساعدة لها وتشجيعاً لها في دورها المنزلي، فلا يكون هذا الدور على حساب محافظتها على حقها في العمل المريح والمثمر والمبدع، في الفترة التي تختارها من حياتها.

٤ ـ تنظيم العمل المنزلي

هناك نظرة في المجتمع عامة مؤداها، أن العمل المنزلي برمّته هو من اختصاص المرأة. وهذه النظرة ناتجة من أن وظيفة الإنجاب ورعاية الأطفال الخاصة بالمرأة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمنزل، كما أن هذه النظرة عائدة إلى تفرّغ المرأة للعمل المنزلي في معظم المجتمعات. والواقع أن هناك كثيراً من الوظائف المنزلية يستطيع الزوج والأولاد البالغون أن يقوموا بها، أو أن يشاركوا فيها، ومنها ما يشكل اختصاصاً للرجل في المجالات السوقية خارج المنزل، كالطبخ مثلاً. ونذكر هنا بالتحديد وظيفة تربية الأولاد، حيث إن الأب في المجتمعات العربية عامة لا يصرف الوقت الكافي في العناية والتربية وملاعبة الأولاد، بل تعتبر وظيفته أن يكون المرجع الكابح لطلبات الأولاد. وهذا مما يقيد دوره ويمنعه من التمتع بالطفولة والأبوية كما هو واجب.

إن مشاركة البالغين في المنزل من الجنسين في تحمّل الأعباء المنزلية، يحرر المرأة من بعض الأعمال الروتينية، ويساعدها في تحقيق التوازن بين دوريها، خصوصاً في الفترة التي تكون قد انتهت فيها من الإنجاب. كما أن مشاركة كهذه تولد إحساساً بالمساواة بين الذكر والأنثى، في الحقوق والواجبات في شتى المجالات، وتغرس هذا الإحساس في الأولاد منذ الصغر. ويكون هذا الوضع على عكس ما هو حاصل في الكثير من المجتمعات العربية، حيث للصبي منزلة خاصة، وحيث تدرب الفتاة من

صغرها على خدمة إخوتها وأبيها في المنزل. وحتى في المجتمعات المتقدمة، فقد بيّنت دراسات «حساب استعمال الوقت»، أن المرأة العاملة تقوم بنفسها بالأعمال المنزلية على حساب وقت فراغها[٢٢].

إن تشجيع مشاركة البالغين من الذكور، في الأعمال المنزلية، يتطلب تغييراً في العادات والنظرة المجتمعية إلى العمل المنزلي. وهذا ما لنا عودة إليه في الجزء الأخير من هذا القسم.

٥ ـ تحسين وضع المرأة التعليمي ومهاراتها الإنتاجية

لقد تبيّن لنا في عرضنا لوضع المرأة نسبة للرجل (في القسم «أولاً» من هذا البحث)، أن الأمية لا تزال منتشرة بين النساء في البلدان العربية، وأن المستوى التعليمي الذي توصلن إليه من دخلن المدرسة لا يزال متدنياً. والوضع التعليمي للمرأة يؤثر في نوعية عملها المنزلي وخصوصاً بالنسبة لرعايتها للأطفال، كما يؤثر في إمكانية دخولها سوق العمل وتوصلها إلى وظائف مبدعة خلاّقة تساعدها على تحقيق الذات، وتجني لها الربح المعقول.

وموقع المرأة مركزي بالنسبة للعمل المنزلي، وإليها يعود القرار الأول في أكثر الأحيان في كيفية العناية بالأطفال والأولاد ورعايتهم، بل في كيفية العناية بالأسرة جميعها من ناحية الغذاء والنظافة والملبس. وقد بينت الدراسات في العالم أجمع العلاقة الوثيقة بين مستوى تعليم المرأة، ومستوى وفيات الأطفال، حيث إن ارتفاع مستوى تعليم المرأة يترافق مع تدني نسبة وفيات الأطفال. كما بيّنت الدراساتُ الترابطَ بين مستوى تعليم المرأة واستعمالها للخدمات الصحية الوقائية والعلاجية، التي تتطلبها المحافظة على صحة أطفالها وأولادها، ومن ذلك، العناية الطبية بنفسها خلال الحمل، وتطعيم الأطفال، وعرضهم للكشف الطبي بانتظام خلال السنة الأولى من حياتهم، ومعالجة الإسهال والأمراض الأخرى للأطفال والأولاد، وتأمين الغذاء الملائم لهم تبعاً للموارد المتوافرة. وقد أظهرت الدراسات أيضاً تأثير مستوى تعليم المرأة في مستوى خصوبتها. فكلما ارتفع مستوى تعليمها، انخفض عدد ولاداتها، وطالت فترة التباعد بين ولادة وأخرى، مما له مردود مفيد بالنسبة لصحة الأولاد وصحة الأم وصحة الأسرة. وإضافة، فإن هذا النمط من الخصوبة يؤدي، على النطاق المجتمعي، إلى الحد من نسبة النمو السكاني، وهي غاية منشودة بالنسبة للمجتمعات النامية، والمجتمعات العربية بشكل خاص.

كما أن عمل المرأة الاقتصادي، وخصوصاً في القطاع المنظم، يتأثر تأثراً مباشراً بمستوى تعليمها. ويمكننا أن نبرز هذا الترابط بواسطة معلومات تم الحصول عليها

---

(٢٢) Robinson, «The Time Cost of Children and Other Household Production».

من دراسة بالعيّنة شملت ٢٧٥٢ عائلة، في مدينة بيروت عام ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤[٢٣]، وتظهر هذه العيّنة، كما يبدو في الجدول رقم (٤ ـ ١١) أن نسبة مشاركة المرأة ترتفع مع ارتفاع مستوى تعليمها، وذلك على اختلاف عمرها، وسواء أكانت عازبة أم متزوجة أم منفصلة أم مطلقة أم أرملة. ويبين الجدول رقم (٤ ـ ١٢) أن نوعية وظيفة المرأة تتحسن بارتفاع مستوى تعليمها.

الجدول رقم (٤ ـ ١١)
نسبة الإناث في بيروت ذوات النشاط الاقتصادي في فئات العمر والحالة الزوجية والمستوى التعليمي

العمر	المستوى التعليمي	الحالة الزوجية					
		عزباء		متزوجة		منفصلة: مطلقة/ أرملة	
		نسبة الناشطات اقتصادياً	العدد الإجمالي	نسبة الناشطات اقتصادياً	العدد الإجمالي	نسبة الناشطات اقتصادياً	العدد الإجمالي
١٥ ـ ٢٤	أمي أو ابتدائي	٢٢,٩	٢٢٣	٤,٨	١٠٤	(١٤,٣)	٧
	ثانوي	١٤,٣	٩١٨	٥,٧	١٥٧	(١٦,٧)	٦
	جامعي	١٩,٣	٣٠١	١٧,٦	٣٤	-	-
٢٥ ـ ٣٤	أمي أو ابتدائي	٥٠,٩	٥٧	١,٨	٢٢١	٢٩,٤	١٧
	ثانوي	٦٤,٨	١٢٢	١٢,٩	٢٧٨	(٥٧,١)	٧
	جامعي	٧٦,٩	١٣٤	٣٥,٤	٩٩	(٣٣,٣)	٣
٣٥ ـ ٤٤	أمي أو ابتدائي	٣٩,٥	٤٣	٢,٤	٣٦٧	٢٢,٢	٢٧
	ثانوي	٥٩,٥	٣٧	١٣,٨	٢٣٢	٥٢,٩	١٧
	جامعي	(٩١,٠)	١١	٤٢,٢	٧١	(٧٥,٠)	٤
٤٥ ـ ٥٤	أمي أو ابتدائي	٣٠,٠	٣٠	٢,٨	٣٨٩	١٠,٢	٧٨
	ثانوي	(٧٦,٩)	١٣	١٥,٤	١٤٩	١١,٨	١٧
	جامعي	(٧٥,٠)	٨	٢٢,٢	٣٦	(٦٦,٧)	٦
٥٥ ـ ٦٤	أمي أو ابتدائي	٣١,٦	١٩	٢,٩	١٧٢	١,٩	١٠٣
	ثانوي	(١٠٠,٠)	٦	٩,١	٦٦	٩,٧	٣١
	جامعي	-	-	٥,٩	١٧	(-)	٥

ملاحظة عامة: النسب داخل الهلالين مستخلصة من مجموعة هي أقل من ١٥ امرأة.

المصدر: Huda Zurayk and Haroutune K., Armenian, eds., *Beirut 1984: A Population and Health Profile* (Beirut: American University of Beirut, 1985).

(٢٣) Huda Zurayk and Haroutune K. Armenian, eds., *Beirut 1984: A Population and Health Profile* (Beirut: American University of Beirut, 1985).

الجدول رقم (٤ ـ ١٢)

التوزيع النسبي للإناث (١٥ سنة وأكثر) النشيطات اقتصادياً بحسب المستوى التعليمي في فئات العمل

المستوى التعليمي	نوع العمل							
	مهنيات		محترفات		غير محترفات		المجموع	
	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد
أمي أو ابتدائي	١٠,٦	١٠	٨,٦	٤٤	٦٥,٥	٩٥	١٩,٩	١٤٩
ثانوي	٢٩,٨	٢٨	٥٣,٥	٢٧٢	٣٤,٥	٥٠	٤٦,٨	٣٥٠
جامعي	٥٩,٦	٥٦	٣٧,٩	١٩٣	-	-	٣٣,٣	٢٤٩
المجموع	١٠٠,٠	٩٤	١٠٠,٠	٥٠٩	١٠٠,٠	١٤٥	١٠٠,٠	٧٤٨

يبدو إذاً أن نوعية أداء المرأة لعملها المنزلي، وإمكانية دخولها وتقدمها في عملها الاقتصادي خارج المنزل، تعتمدان بشكل رئيسي على مستوى تعليمها. وهذا مما يدعو إلى تكثيف الجهود من أجل توسيع مدى تسجيل الفتيات في المدارس، ومنع تسربهن منها، وتأمين نوعية تعليمية جيدة لأمهات المستقبل وعاملاته. ومن حيث التركيز على معالجة الواقع الحالي من جهة وضع المرأة التعليمي المتدني، فإنه من الضروري تنظيم برامج محو أمية، وبرامج تدريبية تكسب المرأة مهارات مرتبطة بعملها المنزلي والرعائي منه بشكل خاص، وبعملها الاقتصادي خارج المنزل، كما أنه من المهم، توفير فرص عمل للمرأة تتناسب مع وضعها التعليمي المتدني، وتدريب المرأة للتقدم في وظيفتها.

٦ ـ برامج للمرأة في الريف وفي مناطق الدخل المتدني في المدن

إن المرأة في الريف وفي مناطق الدخل المتدني في المدن، تشكو بشكل رئيسي من وضع تعليمي منخفض، ومن قلة الفرص للعمل الاقتصادي المنظم والمربح. وقد لخصت الباحثة ز. أحمد[٢٤]، القيود المجتمعية المفروضة على عمل المرأة المربح في القطاع الزراعي بنقاط ثلاث: **أولاً**، إن الحق في امتلاك الأراضي يعود في معظم الأحيان إلى الرجل، نتيجة قوانين الوراثة السارية. وفي الواقع حتى برامج الإصلاح الزراعي ركزت توزيعها للأراضي على أرباب الأسر، وهم في معظم الأحيان من الرجال، لا بل إن هذه البرامج شملت مكننة للإنتاج الزراعي وحملات تدريبية

---

(٢٤) Z. Ahmad, «Rural Women and their Work: Dependence and Alternatives for Change,» *International Labour Review,* vol. 123, no. 1 (1984), pp. 71-86.

توجهت إلى الرجال فزادت من هامشية دور المرأة في الأعمال الزراعية(٢٥). وقد توجهت برامج الإرشاد الزراعي أيضاً إلى الرجل دون المرأة. **ثانياً**، ليس للمرأة في الريف عامة سلطة التصرف بقدرتها الإنتاجية وبربحها من إنتاجها الاقتصادي، بل إن التقاليد والعادات المسيطرة في هذه المجتمعات تعطي الرجل والعائلة والمجتمع حق تقرير مصيرها، وخصوصاً بالنسبة لاشتراكها في الأعمال الاقتصادية. وقد بيّنت الكثير من الدراسات أن أي دخل تجنيه المرأة يقدم عادة لرب الأسرة ولا يكون للمرأة قدرة التصرف فيه. **ثالثاً**، إن المرأة مقيّدة في قابليتها للتحرك، مما يحدد إمكانات العمل. فهي لا تستطيع السعي للعمل خارج نطاق الأراضي المحيطة بالمنزل أو التفكير بالعمل خارج القرية، أو الهجرة إلى المدينة كما يفعل الرجل. وهذا مما يعزلها عن طلب السوق لليد العاملة ويمكّن تبعيتها للرجل وللعائلة.

إن المرأة في مناطق البؤس حول المدن، لا تختلف كثيراً عن مثيلتها في الريف، من حيث تقييد فرص عملها، ومن حيث تبعيتها للرجل. فإن المرأة المتزوجة، وحتى الفتاة ذات المسؤولية في المنزل، قد تجد صعوبة في الولوج في الأعمال الصناعية المنظمة، كالعمل في مصانع النسيج أو الخياطة أو التعليب أو غيرها، وذلك لساعات العمل الطويلة التي تتطلبها هذه المصانع من عمالها. وتجد المرأة أن تدني مستوى تعليمها ومهاراتها تحصر فرص عملها في القطاع غير المنظم، مما يعني تدني مستوى دخلها وعدم استقراريته(٢٦).

لقد حدا واقع المرأة هذا، في الريف وفي مناطق الدخل المتدني في المدن، بعضاً من المؤسسات القطرية والاقليمية والدولية المهتمة بالمرأة، على تشجيع إقامة مشاريع تتوجه إلى المرأة وتؤمن لها فرص العمل المربح ضمن واقعها التعليمي والحيوي. وقد نجحت هذه المشاريع إلى حد ما، بتنظيم قوة المرأة الإنتاجية وإعطائها بعض الاستقلالية المادية. ولكن معظم هذه المشاريع أخذت طابع الإنعاش والخدمة الاجتماعية ولم تهتم بتطوير قدرات المرأة للعمل المثمر والمستقر. وقد توجهت في معظمها إلى مهارات المرأة المرتبطة بعملها المنزلي مثل تحضير الطعام، والأعمال الحرفية والتطريز منها بنوع خاص، مما كرّس التصاق المرأة بالمنزل وهامشيتها. كما أن هذه

---

(٢٥) J. Bryson, «Women and Agriculture in Sub-Saharian Africa: Implications for Development,» in: *African Women in the Development Process.*

(٢٦) Marianne. Schmink, «Women in the Urban Economy of Latin America,» in: Schmink, Bruce and Kohn, eds., *Learning about Women and Urban Services in Latin America and the Caribbean: A Report on the Women, Low-Income Households, and Urban Services Project of the Population Council: With Selected Contributions from the International Center for Research on Women, The Equity Policy Center, The Development Planning Unit of University College*, pp. 1-29.

المشاريع لم تهتم، كما يجب، بناحية تسويق الإنتاج، مما قلّل من إمكانية استمرارها، واستقرارها، ومنافستها لإنتاج القطاع المنظم[٢٧].

وقد أدت هذه النتائج السلبية للتوجه الإنعاشي (Welfare)، الذي تبنته في المراحل الأولى مشاريع دعم عمل المرأة المربح في الريف ومناطق الدخل المتدني في المدن، إلى تغيير نظرة بعض المؤسسات الفاعلة إلى هذه المشاريع، وتحويلها إلى برامج اقتصادية قابلة للتطبيق والنمو ومرتبطة بالقطاعات القائمة للإنتاج وبشبكات التسويق. كما توجهت هذه المشاريع بشكل أفضل إلى تنمية مهارات المرأة، وإلى تحميل النساء مسؤوليات تنظيم العمل، مما يرفع من ثقة المرأة بنفسها، ويساعدها على المطالبة بحقها، والتعبير عن رأيها، وفرض إرادتها، في المجالات الأخرى من حياتها[٢٨].

إن مشاريع كهذه قد طبقت بشكل واسع في أمريكا اللاتينية وفي الهند وفي بعض بلدان آسيا الجنوبية، ولكن انتشارها في البلدان العربية لا يزال في بدايته. وهناك حاجة وضرورة في وطننا العربي إلى دعم هذه المشاريع، ودفعها لتصل إلى الشرائح الكبيرة من النساء اللواتي هن بحاجة ماسة إليها.

٧ ـ نظرة المجتمع نحو عمل المرأة

ننتقل الآن إلى النظر في التوقع المجتمعي في البلدان العربية لدور المرأة في عملها المنزلي والاقتصادي. والواقع أن النظرة السلبية التي كانت تسود المجتمعات العربية بالنسبة لعمل المرأة بدأت تتحول[٢٩]، ولكنها لا تزال متحفّظة، إذ تعتبر أن الأفضلية في عمل المرأة المتزوجة تكمن في انصرافها إلى واجباتها نحو عائلتها، وتفضل بعض مجالات العمل للمرأة على غيرها. وقد تدفع حاجة بعض الأسر الفقيرة والمتدنية الدخل المادي نحو تقبّل عمل المرأة، حتى المتزوجة منها. ولكن عمل المرأة هذا يصبح ثقلاً عليها، إذ تقوم به إضافة إلى مسؤوليتها الكاملة في الأعمال المنزلية، ولا تجني من ورائه الربح، إذ يتحكم زوجها بدخلها في معظم الأحيان. فالنظرة السائدة لا تعترف إجمالاً بالعمل الاقتصادي كحق للمرأة بل تبيح به في بعض

---

(٢٧) Moser, «Women's Needs in the Urban System: Training Strategies in Gender Aware Planning».

(٢٨) Ahmad, «Rural Women and their Work: Dependence and Alternatives for Change»; N. Youssef, «Issues in Programming for Women's Economic Activities: The UNICEF Experience,» paper presented at: The Joint UNICEF/ILO Head Quarters, 1983, and Schmink, Bruce and Kohn, eds., Ibid.

(٢٩) عزام، «المرأة العربية والعمل: مشاركة المرأة العربية في القوى العاملة ودورها في عملية التنمية».

الحالات. وهناك الكثير الذي يجب عمله من أجل تعديل نظام المبادئ والقيم ليتماشى مع سياسات تشجيع عمل المرأة الاقتصادي، تفادياً للتعارض والتوتر بين نتائج هذه السياسات وتوقع المجتمع لدور المرأة فيه.

وتشكل العائلة والمدرسة ووسائل الإعلام، أهم المؤسسات التي يمكن فيها التأثير في القيم السائدة بالنسبة لعمل المرأة العربية. والمسؤولية الكبرى داخل العائلة ترتكز على المرأة نفسها التي تقوم بالنشاط الأكبر في تربية الأطفال والأولاد، وغرس القيم المجتمعية في ذهنهم، مما يعطيها المدخل الأكثر فعلاً في تغيير نظرة المجتمع إلى دورها فيه(٣٠). ويدعو ذلك إلى إقامة برامج توعية للمرأة، تخرجها من تسلط أفكار الرجل والمجتمع، في ما هي حقوقها وواجباتها. ونجد أن المرأة تتقيد حالياً، من خلال تربيتها للأولاد، بهذه الأفكار، لأنها تجد فيها نوعاً من الأمان المجتمعي، ولا بد من أن تؤدي النظرة الجديدة إلى مثل هذا الشعور بالأمان والاطمئنان، بشكل أكثر إنصافاً للمرأة.

أما بشأن المدارس ووسائل الإعلام، فإنها تستطيع التأثير في أعداد كبيرة من أبناء المجتمع. ولكن الدراسات قد أظهرت أن هاتين المؤسستين لا تزالان تواصلان إظهار الدور التقليدي المقبول بالنسبة لنشاطات المرأة(٣١)، فإننا في معظم الأحيان، سواء في الكتب المدرسية، أم عبر وسائل الإعلام والبرامج الأدبية والترفيهية، نرى أن المرأة تظهر عموماً كأم وربة منزل، كما أنها تظهر في بعض الأحيان، في الوظائف المقبولة تقليدياً كمعلمة وممرضة. وهناك حاجة ماسة إلى تكثيف الجهود بواسطة هذه المؤسسات وغيرها، كالأحزاب السياسية مثلاً التي تبغي التطور الاجتماعي، لصيغ صورة متطورة لدور المرأة في المجتمع تتماشى مع التوازن المنشود لها بين إمكاناتها التوالدية والرعائية والإنتاجية.

خلاصة

لقد ركّز بحثنا عن دور المرأة في التنمية، على أوضاع المرأة في الوطن العربي، وعلى كيفية تطوير دورها للوصول إلى مشاركة لها أكثر فعالية في عملية التنمية. وقد

---

(٣٠) هدى زريق، «دور المرأة في تعبئة الموارد البشرية،» ورقة قدّمت إلى: الحلقة الدراسية الاقليمية المشتركة حول السكان والموارد البشرية وتخطيط التنمية، القاهرة، معهد الدراسات والبحوث الإحصائية ومنظمة العمل الدولية، ١٩٨٦.

(٣١) الهام كلاب، **هي تطبخ وهو يقرأ** (بيروت: كلية بيروت الجامعية، معهد دراسات المرأة في العالم العربي، ١٩٨٣)، و S. Abdel Khader, «The Image of Women in Drama and Women's Programmes in Egyptian Television,» (Ph. D. Dissertation, Cairo University, Faculty of Mass Communication, 1981).

تطرق البحث بشكل رئيسي إلى دور المرأة المتزوجة، وهي تمثل الأكثرية الساحقة من النساء العربيات البالغات. ويرتكز هذا البحث، في خصوصية موضوعه، على نقاط عامة أربع، هي:

- إن النظم الاجتماعية السائدة في المجتمعات العربية، من نظام الاقتصاد المنزلي ونظام المعيل، إنما تشكل ظاهرة مرحلية تاريخية من الممكن تخطيها، وهي ليست أنظمة ثابتة أبدياً ومفروضة علينا. وكذلك الأمر بالنسبة للصفتين الرئيسيتين لهذين النظامين: سلطة الرجل على المرأة والأولاد، وتخصص المرأة، بل تكريس نفسها، للعمل المنزلي ولرعاية الأولاد.

- إن التطوير الواعي والمبرمج لمجتمعاتنا العربية حق وواجب علينا، على أن يستمد هذا التطوير جوهره واتجاهاته من العوامل الإيجابية في تراثنا العربي، وفي التجارب العالمية، وفي المضمون العصري.

- إن عمل المرأة المنزلي ذو قيمة اجتماعية رفيعة، ولقد أسهم بشكل أساسي في المحافظة على ترابط العائلة العربية وسعادتها. غير أنه ليس من المعقول في عصرنا وواقعنا الحالي أن يحصر خيار المرأة في الحياة في عملها المنزلي فقط.

- إن العمل الاقتصادي المربح والمثمر والمبدع، هو حق لكل إنسان بالغ في المجتمع، ذكراً وأنثى، وهو يرفع من شأنه ويؤمن استقلاليته المادية ويشارك في تحقيقه للذات. كما أن العمل واجب على كل إنسان، من أجل دفع عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع.

وانطلاقاً من هذه النقاط، ومن عرضنا لوضع المرأة نسبة للرجل ولواقع تقدمتها في عملها المنزلي والاقتصادي، توصلنا إلى ضرورة تطوير نظام اجتماعي يؤمن للمرأة العربية، توازناً أفضل بين دوريها في العمل المنزلي والعمل الاقتصادي. وقد حددنا التوجهات المهمة لهذا النظام، في تدعيم الدور المزدوج المتوازن المنصف للمرأة العربية، فدعونا إلى تغيير نظرة المجتمع إلى عمل المرأة، وإلغاء تسلط الرجل على المرأة والأولاد، وإلى تحقيق مشاركة المجتمع في تحمل مسؤولية ما تطلبه الأعمال التوالدية والرعائية من المرأة، وإلى فتح فرص وتطوير إمكانات عمل المرأة وتقدمها الوظيفي.

ويتطلب تطوير نظام كهذا، خطوات عملية تؤدي تدريجياً إلى التغيير المنشود، وأهم هذه الخطوات هي:

- قيام التزام سياسي حقيقي بتطوير النظام الاجتماعي، من أجل تحقيق الدور المنشود للمرأة العربية في المجتمع، وبالعمل على صياغة السياسات المناسبة وتحويلها إلى استراتيجيات عمل وبرامج تنفيذية تطبق على المدى القريب والبعيد، مما يؤمن وسائل الدعم لهذا الدور.

- العمل على إشراك المرأة في عملية التخطيط لهذا التغيير، وفي جميع مراحل التنفيذ، على أنها العنصر الأكثر كفاءة في تحسس وإدراك حاجات المرأة ومتطلبات الوصول إلى الغاية المنشودة.

- توعية المجتمع وتعبئته، وقطاع المرأة فيه بنوع خاص، للإسهام في تحقيق وسائل تدعيم دورها المنشود بأسرع وقت ممكن.

- اللقاء والتفاعل والتعاون بين المهتمين بتطوير دعائم التغيير المنشود في دور المرأة، من مفكرين وباحثين وسياسيين ومسؤولين في الوزارات والمؤسسات المعنية، من أجل دفع وتوجيه هذا التغيير.

الفصل الخامس

المرأة في العمل الأهلي العربي(*)

دلال البزري(**)

أولاً: نقاط استدلال عامة وإشكاليتان

أن نلج موضوع المرأة في العمل الأهلي العربي بمقدمة يغلب عليها ما هو «سياسي»، فعل إرادي غايته الاستمرار بما سبقنا إليه العديدون في رفع الحجر عما هو خاص ـ هنا المرأة ـ ومحاولة ربطه بما هو عام ـ المجتمع والدولة ومسائلهما الكبرى... سبيلاً إلى بدء فهم القوانين المتحكمة بالعلاقة بين الاثنين، أو، على الأقل في المدى المنظور، بتأثير الثاني في الأول. ونحن لم ننعم هنا بالخيار الأسهل: فهذا الثاني العام تشتبك فيه الصلات، تتشرد، تتيه في ضباب الخطاب المزيّف، لولا... جهود بحثية مشتركة لم تستطع الكشف إلا عن بعض مكامنه «الخفية». لنا إذاً أن نتصور ما يجب أن نلتزم من تواضع ـ حقيقي ـ وموقف نقدي مستمر تجاه موضوعنا، حيث الخاص أشد تعقداً من العام، فما بالك بعلاقتهما؟

١ ـ الدولة والمجتمع المدني

في الوطن العربي المعاصر، قبضت الدولة على المجتمع المدني وطلقته في آن. اختلفت «شرعيات» القبض، من سلالية إلى عسكرية إلى حزبية... غير أنها توحدت في المضمون والشكل، وهو التسلط. فالاحتكار الفعال لمصادر السلطة والقوة، رغم

(*) نشر هذا البحث في: المستقبل العربي، السنة ١٣، العدد ١٣٦ (حزيران/يونيو ١٩٩٠)، ص ٦٥ ـ ٨٣.

(**) أستاذة في كلية الآداب والعلوم الإنسانية ـ الجامعة اللبنانية.

ثنائية «السلطة الظاهرة والسلطة الخفية» في بعض البقع، ترجم من المحيط إلى الخليج كالتالي: اختراقاً حاداً للمجتمع المدني ومصادرة أشكاله التمثيلية الأولية ومنع تبلور أي تكتل متميز بداخله، وتعميم وإقصاء المحكومين عن الحكم... الخ، فجاء وصف الباحثين العرب لهذه العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني: «دولنة المجتمع»، «إقصاء المجتمع المدني»، «مأسسة القبلية والطائفية»[1]، ... ليعبّر عن جدلية الطلاق والتسلط بين الاثنين: طلاق لأن الهوة الفاصلة بين الاثنين لا تردعها تلك الأعداد الكبيرة من المنظمات والهيئات الأهلية «الناشطة» إلا إذا احتكمت هذه الصلة إلى شيء آخر غير التسلط، ثم تسلط ضمن الطلاق لأن الدولة، كما سنرى لاحقاً، رغم أزمة العلاقة، أو ربما بسببها، لا تستطيع تأمين استمرارية بقائها بإلقاء المجتمع الأهلي جانباً... فأبقت عيناً على «مطلقتها» ـ المجتمع الأهلي ـ وأخرى على أسباب هذا الطلاق ـ أي التسلط ـ... ماذا كانت النتيجة على مستوى المجتمع الأهلي المتروك يتخبّط بنفسه؟ إن ردة فعله الاجماعية اللافتة، أيضاً من المحيط إلى الخليج، أنه «سيَّس المقدس» بعدما كانت دولته قد «قدّست السياسي». إلا أن هذا التسييس للمقدس ربما يعود إلى: تحجيم المجتمع الأهلي وحرمانه من القدرة على التعبير والإبداع وتركه يعيد إنتاج العنف بمفرده، ويدور في حلقة عدم الفعالية واللاجدوى الفارغة، ليتحول «إلى مجموعة من الأفراد المتنابذين الفاقدين لكل أرضية للتفاهم والعمل المشترك» وإلى «شتات ولمامة من الناس»[2].

٢ ـ أزمة التنمية

تقف خلف هذا التدهور للعلاقة بين الدولة والمجتمع أزمة ذات وجه آخر تخص معيشة المجتمع الأهلي وتلتف حولها معظم أنشطته، إنها أزمة التنمية. فالنماذج التنموية المتعددة المشارب بلغت مع بداية العقد الماضي طريقاً مسدوداً، سواء توهمت حلاً بانفتاح اقتصادي منذ ذلك التاريخ أو منذ سنتين أو ثلاث، وسواء كانت موسرة أو فقيرة. فإذا وضعنا جانباً المنظور الاستهلاكي للتنمية، المنحصر في الشراء دون الإنتاج، يبدو مشهد التنمية العربي العام غير مؤذن بالسوية: تشريك متزايد لرأس المال الأجنبي في عمليات الاستثمار أو تصدير ما يفيض من رساميل وإفقار الريف

(١) وهي عبارات اقتبسناها على التوالي من: محمد عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ١٢٧؛ غسان سلامة، **المجتمع والدولة في المشرق العربي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ٩٣، وخلدون حسن النقيب، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية: من منظور مختلف**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ١٥١.

(٢) برهان غليون، **مجتمع النخبة**، ط ٢ (تونس: دار البراق للنشر، ١٩٨٩)، ص ٢١٣.

وتفريغه، استقرار حجم الملكيات الكبيرة، ظهور مكثف للمهمشين المبعدين عن دائرة الإنتاج، تزايد الاستيراد من الأسواق الغربية، تخريب القطاعات الاقتصادية التقليدية، مزيد من التفاوت في الدخل العام، تضخم وزيادة نسبة السكان تحت خط الفقر، المديونية الخارجية. . . الخ؛ كلها مظاهر مختلفة لأزمة شاملة سماتها العامة:

«إن الدول العربية الميسورة وبخاصة النفطية، رغم معدلات نموها الاقتصادي الملحوظ، إلا أن هذا النمو صاحبه كثير من تدهور الموارد المالية، ولم يؤد إلى تنويع القاعدة الإنتاجية أو إلى زيادة كفاءتها بشكل ملحوظ خلال العقدين الأخيرين. إن الدول العربية الأقل حظاً في مواردها الطبيعية والمالية، ورغم معدلات نموها المتواضعة، إلا أنها بدورها لم تحسّن إدارة اقتصادها، ولا هي سعت أو نوّعت أو رفعت كفاءة قاعدتها الإنتاجية بالدرجة المطلوبة خلال العقدين الأخيرين. إن الدول الميسورة والدول المعسرة، على السواء، قد زادت درجة تبعيتها وتعريضها للخارج»[٣].

٣ ـ أزمة التنمية والمرأة

بغية الانتقال اليسير إلى المفهوم الذي نعتقده مفيداً للتنمية، نرى ضرورة التوقف عند ظاهرة اسمها التحديث في عالمنا. ففي الجانب الذي يهم موضوعنا، نرى أن التحديث ـ كان له أثر على بعض نواحي البنى الفوقية بحكم استقلاليتها النسبية ـ لم يطل الجوانب الاقتصادية ـ الاجتماعية إلا بالقدر الذي خدم منطق الاستهلاك[٤]. فبقدر ما نشتري البضائع المستوردة، نحتل مكانة. . . وهمية، تبطن تهميشاً واقعياً للدور والموقع والوظيفة، وهنا نأتي إلى واقعة التنمية والمرأة. فاللواتي «يظهرن» من النساء وقد اقتنين أبهى ما يمكن اقتناؤه وملأت صورهن صفحات زوايا «المجتمع» وطالت نماذجهن فئات أقل قدرة على الإنفاق. . هل هن الصورة الأمينة لواقع المرأة العربية؟ بل قل لواقعهن الفعلي، لأنفسهن؟ هل ساهمن بالتطور الحضاري الشامل للإنسان والقضاء على الفقر وتصحيح البنى الاقتصادية المهتزّة والحد من التبعية وتطوير موارد الدخل وتحقيق الذات الإنسانية. . . الخ؟

فإذا اتفقنا على مشروعية المفهوم الذي يقف خلف التساؤلات لأنه يفترض اعتماداً محورياً على المورد الإنساني والعمل الإنساني كبديل لرأس المال والقروض

---

(٣) سعد الدين ابراهيم، **مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي**، ط ٢ (عمّان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٨)، ص ٣٣٦.

(٤) أما على الصعيد الفكري ـ الثقافي، فما زال الإنتاج البحثي محدوداً في دراسة مدى تسرّب مفاهيم تحديثية إلى عالمنا الذهني، تتزاوج مع البنى الاجتماعية القائمة أو تتعارض معها ـ جزئياً أو كلياً ـ أو هي طليقة منها.

الخارجية والتقانة المستوردة والعمالة الوافدة في حالة دول اليسر . . . وسلّمنا تالياً بأن المورد الإنساني هو عطاء يشمل الرجل والمرأة في آن، ليس من منطلق مجرد «تحقيق أو اقتراب أو مساواة لوضع الرجل»، بل على قاعدة وضع «قضية المرأة (. . .) في قلب التنمية ومعاناتها وممارستها»(٥)، يصبح واجباً علينا التوقف عند ثلاثة مؤشرات رئيسية تطال الممارسة قبل الوعي وتتكلم عن الموقع الراهن والمرتقب للمرأة في الصيرورة التنموية لوطننا العربي:

ـ **أولها**: التعليم، حيث تشير المستويات الأولية منه، أي الأمية، إلى بلوغها نسبة دون الـ ٥٠ بالمئة في أربعة بلدان عربية (صغيرة) هي لبنان والكويت والبحرين والأردن، وبلوغها ما فوق الـ ٨٥ بالمئة في موريتانيا والسودان والصومال واليمن العربية، وحيث ما زالت النسبة المئوية لانخفاض الأمية أعلى عند الذكور منها عند الإناث. وهذا التفاوت ينطبق أيضاً على نسبة المسجلين والمسجلات في المراحل الابتدائية والمتوسطة والتسرب في المرحلتين الابتدائية والثانوية(٦).

ـ **ثاني** هذه المؤشرات يتعلق بالعمل حيث لا تتخطى نسبة المنخرطات به ٢٠ بالمئة في الأكثرية الساحقة من البلدان العربية، فيما تقدّر بحوالى ٥ بالمئة في اليمن الديمقراطية ومصر والسعودية والإمارات العربية(٧).

ـ أما المؤشر **الثالث** والأخير فيخص المشاركة في الحياة السياسية: فبين الدول التي لم تمنح حتى الآن لنسائها الحق الأدنى بالممارسة السياسية (أي حق الانتخاب والترشيح) وتلك التي منحتها هذا الحق معتمدة في المقام الأول «على القاعدة القانونية كأداة لتغيير النظم ولصنع تصورات فكرية جديدة»(٨) . . . هناك مروحة من الممارسات والقيود هي الأبعد عن إتاحة الفرص ذات التأثير المتوسط والبعيد في العملية التنموية الشاملة.

---

(٥) حامد عمّار، «الإطار العام لمشاركة المرأة العربية في التنمية في ضوء استراتيجية العمل الاجتماعي في الوطن العربي،» **شؤون عربية**، العدد ٣١ (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٣)، ص ٢٥.

(٦) هدى زريق، «دور المرأة في التنمية الاقتصادية الاجتماعية في الوطن العربي،» ورقة قدّمت إلى: **تنمية الموارد البشرية: بحوث ومناقشات ندوة تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي، الكويت، ٢٨ ـ ٢٩ نوفمبر ١٩٨٧** (بيروت: دار الرازي، ١٩٨٩)، ص ١٧٤، ١٧٦ و١٧٩.

(٧) المصدر نفسه، ص ١٨٠. لم نتناول هنا العمل الزراعي، الذي تمارسه حوالى ٨٠ بالمئة من نسائنا، بسبب كونه غير مرئي، إذ إنه يدور ضمن نطاق العائلة، ودوامه جزئي وفصلي وغير منتظم، وفي بعض الحالات لا يمكن تصنيفه بسهولة على أساس مصطلحات العمل المتعارف عليها. انظر: المصدر نفسه، ص ١٨٨.

(٨) سهير لطفي، **رؤية لايديولوجية الحركات الإسلامية المعاصرة في مواجهة المشكلات النوعية** (تونس: مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، ١٩٨٢)، ص ١٨٦.

هنا نأتي إلى إشكاليتين:

ـ **الأولى** تتعلق بالعمل الأهلي العربي عموماً في مواجهته لأزمة التنمية، وهي تخص المرأة بالقدر الذي يبقي الاعتبار القائل بأنها «تشكل نصف المجتمع».

ـ أما **الثانية** فموضوعها المرأة بصفتها إحدى القنوات الضرورية والمعيقة في آن للعمل الأهلي العربي.

فيما يتعلق **بالإشكالية الأولى**، فآيتها أن الدولة العربية المعاصرة، بكل أنماطها السياسية المختلفة، سواء وعت ذلك أم لم تع، باتت بحاجة ملحة إلى المجتمع الأهلي بغية الخروج من أزمتها التنموية أو على الأقل تصحيح مسارها. إلا أن منطقها وبناها الداخليين يحولان دون ازدهار هذه المنظمات ونموها بصورة طبيعية(٩). ونعني بالـ «طبيعية» هنا التعبير الفعلي عن مشكلات المجتمع وتقديم بدايات الحلول المناسبة لثقافته ودرجة تطوره، وحقيقة تعقيداته الاقتصادية والاجتماعية... الخ. فليس من المستغرب ـ على سبيل التدليل عن هذا المنظار ـ أن تحتل الجمعيات الأهلية الرياضية حصة الأسد في الدعم والتوسع، إذ إن وهمية تمثيليتها للمجتمع الأهلي لها فعالية أكيدة في غضّ الطرف عن مشكلاته التنموية الكبرى...

أما **الإشكالية الثانية**، فتدور حول كون المرأة تشكل المعبر الحتمي إلى الأطر الواسعة للمجتمع الأهلي، وذلك بواسطة قناتين: **الأولى** بوصفها مربية أجيال، تضخ إلى هذا المجتمع مادته الحية... أما **الثانية** فبوصفها قائمة على النواة الأولية للمجتمع الأهلي، تعرف تفاصيله بالتمام، وقادرة بالتالي على أن تكون حلقة وصل بين الخاص ـ هنا ما يهم التنمية من زاوية المعاش اليومي ـ والعام ـ أي ما يهم التنمية من زاوية الربط بين المعاش اليومي والمعاش العام والمستقبل.

---

(٩) نعطي هنا تونس مثلاً، بسبب التعديلات الكبيرة التي طرأت على عملها الأهلي منذ السابع من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧، والتي رغم/وبسبب شوائبها التي تلخص تلك السائدة في بلدان عربية أخرى، تعتبر من أقل النظم تشدداً في هذا المضمار. ففي المؤتمر الوطني الأول للمنظمات الأهلية التونسية الذي عقد عام ١٩٨٨، ذكرت المعوقات السياسية والقانونية والمؤسسية والمالية والتنظيمية والنفسية ـ الاجتماعية التي تقف بوجه تطور العمل الأهلي التونسي. وهذه المعوقات يتعلق معظمها بالبنى الدولتية، نورد منها القانونية والمؤسسية لأنها الأكثر خضوعاً لوعي المشرفين عليها. ففي باب المعوقات القانونية يذكر: «١ ـ البطء المحبط للعزائم في المعاملات الإدارية (...) ٢ ـ احتكار وزارة الداخلية لمنح الرخصة (...) ٣ ـ اقتصار القوانين المتعلقة بالعمل الأهلي على مجموعة من الواجبات والممنوعات والشكليات والعقوبات». أما المعوقات المؤسسية فتتلخص «بعدم استشارة المنظمات الأهلية إلا بالملفات التي تخصّ نشاطها مباشرة وعدم إشراكها في أية من الهيئات ذات السلطة التنفيذية الهامة». انظر: *Premier séminaire national sur les ONGs et le développement* (Tunis: Ministère du plan tunisien, 1988), pp. 56-58.

إلا أنه ضمن هذا الموقع الممتاز ـ ووسط أطر أخرى سنتناولها لاحقاً ـ تتعرض المرأة لشتى أنواع الممارسات التي تحول دون اضطلاعها بهذه المهمة العظيمة، أي ضخ الروح والجسد إلى العمل الأهلي. هنا لن نتناول بأكثر مما تناولنا تفاصيل الإشكالية الأولى، لأن آخرين أخذوا على عاتقهم هذا الجانب من البحث. أما الإشكالية الثانية فستكون محور ما تبقى من بحثنا الذي سينقسم إلى قسمين، فضلاً عن الاقتراحات: **الأول** سيدور حول نشاط المرأة العربية الأهلي: طوائفه الكبرى، الإشكاليات التي تطرحها كل واحدة من هذه الطوائف، السمات المشتركة التي تجمعها... أما **الثاني**، فسيحاول إلقاء الضوء على البُنى التي ساهمت ـ وما زالت ـ بصوغ هذا العمل على النحو الذي وصفناه في القسم الأول، والذي تتحمل الدولة المسؤولية الكبرى في عدم المس بها وإبقائها على وضعها السابق والراهن، والسكوت عن الدعوة إلى العودة عن بعض ما أدخل عليها من إصلاحات...

ثانياً: النساء العربيات في العمل الأهلي: الفصائل، السمات

على الرغم من تفاوت مستويات العمل الأهلي النسائي بين قطر عربي وآخر، لجهة عراقة بعضه وحداثة بعضه الآخر... فإنه يمكننا رصد ملامحه العامة بغرض تصنيف طوائفه الكبرى والصغرى. لقد أشرنا إلى قِدمه في بعض الأقطار، المصري تحديداً، حيث ارتبط في بداية القرن بأسماء لامعة مثل مي زيادة وباحثة البادية وعائشة تيمور... وهي أسماء ذات أصول أرستقراطية وسمت بدايات نشاطها بالطابع الخيري العام ومساعدة الفقراء ورعاية بعض فئات المعوقين. لكنها في فترة لاحقة، رغم احتفاظها بطابعها النخبوي ـ مع هدى شعراوي ونبوية موسى ـ اشتركت في السياسة واستفادت من أجواء النهوض الوطني التي سادت البلاد، ثم حاولت ـ مع سيزا نبراوي ـ الربط بين المرأة والسياسة والقضية الوطنية، لتعود إلى اللاسياسة خلال الفترة الناصرية ـ درية شفيق وسيزا نبراوي وعايدة نصرالله اللواتي عدن إلى العمل الخيري بعد إقصائهن من الاتحاد النسائي المصري[١٠] ـ وتأطير نشاطها ضمن أجهزة الدولة. هذا المسار المصري ـ المتعرج ـ للعمل النسائي يختزل ملمح ـ أو ملامح ـ العمل النسائي العربي، ويفسّر، ولو جزئياً، خصائصه وتنوعه. لنبدأ بالنقطة الأخيرة، أي الفصائل الكبرى لهذا العمل:

---

(١٠) Akram Khater and Cynthia Nelson, «Al-Haraka Al-Nissa'iyah: The Women's Movement and Political Participation in Modern Egypt,» *Women's Studies International Forum*, vol. 2, no. 5 (1988), p. 476.

١ ـ الجمعيات الخيرية النسائية

هي أكثر أصناف الجمعيات رواجاً وعراقة[١١]. هي تارة جمعيات خيرية «مختلطة» تساهم فيها نساء، وتارة أخرى جمعيات خيرية نسائية صرفة لا تعمل فيها إلا نساء. ليس لدينا طوبوغرافية تفصيلية عن عمل هذه الجمعيات في أرجاء الوطن العربي كافة[١٢]، لكن يمكننا الزعم بأن هذا النمط من النشاط رغم فضيلته في الإحسان، يعبّر عن أزمة تنمية أكثر مما يحاول المساهمة في حل بعض معضلاتها؛ وحجتنا في ذلك أنه يحاور النتائج ـ العوز ـ غير طارح وسائل الوقاية منه. فضلاً عن ذلك، هناك ظاهرة لم نتأكد من درجة تعمّمها، لكنها جديرة بالالتفات: هي ظاهرة الجمعيات النسائية الخيرية التي تحاول وراء ستار المساعدة والتقديمات المختلفة أن تبث أيديولوجيا (وأحياناً أفكاراً سياسية معيّنة) هي غير ما تعلنه على الملأ.

٢ ـ الجمعيات أو الاتحادات النسائية التابعة لأحزاب

أو الدائرة ضمن فضائها الايديولوجي، سواء كانت خارج السلطة أو داخلها. فبالنسبة إلى الصنف الأول، أي المنظمات النسائية التابعة لأحزاب أو تدور ضمن فلكها الايديولوجي ومعارضة للسلطة، مثل الاتحاد النسائي السوداني، الذي ارتبط صعوده بالصعود الوطني ضد البريطانيين في العشرينيات والأربعينيات، أو مثل المنظمات النسائية الأكثر حداثة التي تعاين واقع المرأة من منظور معاينتها الايديولوجية لواقع مجتمعاتها (وقد كثرت في الستينيات وأواسط السبعينيات)... إن هذا الصنف من التنظيمات، رغم إنجازاته العديدة (تحقيق مطالب حول المساواة في العمل وتحريك مطالب المشاركة السياسية والتعليم والأحوال الشخصية... الخ) ورغم بلوراته الفكرية العامة التي استفاد منها الكثير من النساء وإن على نطاق ضيق وضمن رؤية تحتاج إلى المراجعة... ورغم أن فصائله الكبرى «استطاعت (...) أن تقوم بدور ملحوظ في خدمة قضايا المرأة الإنمائية، وفي التوعية بقضايا التنمية ومسؤولياتها

---

(١١) هذا ما تبينه الدراسات التالية: باقر سلمان النجار، معدّ، **العمل الاجتماعي التطوعي في الدول العربية الخليجية: مقوماته ـ دوره ـ أبعاده**، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية؛ ١١ (المنامة: مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية، مكتب المتابعة، ١٩٨٨)، ص ٣٦ و٣٩؛ الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة، **دراسة سياسية للعمل الاجتماعي الأهلي في مصر** (١٩٨٣)، ص ٢٤؛ **دليل الهيئات والمؤسسات الاجتماعية** (القاهرة: مطبعة المركز النموذجي بالجيزة، ١٩٨٠)؛ حبيبة البورقادي، «شؤون المرأة والأسرة في جامعة الدول العربية،» ورقة قدّمت إلى: ندوة المرأة في المجتمع العربي، طرابلس الغرب، ١٩٨٩، و *Premier séminaire national sur les ONGs et le développement.*

(١٢) البورقادي، المصدر نفسه، ص ١٣، وهو شامل للوطن العربي بأسره، ولم يتوصل استبيانه الخاص بالمنظمات النسائية إلاّ إلى الكشف عن معلومات حول ٣٤ تنظيماً عربياً فحسب.

(. . .) واستطاعت أن تضع قضية المرأة في المنظور السياسي والإنمائي وفي الإطار المجتمعي الأوسع، مع خصوصية موقع المرأة في المجتمع»(١٣) . . . فإنها احتجبت مع احتجاب الأحزاب والتيارات التي عززت وجودها؛ وفيما عانى بعضها من الهيمنة الايديولوجية وأحياناً التنظيمية لهذه الأحزاب (وهي هيمنة تفسّر جزئياً الاستتباع في الاحتجاب. . .)، حاول بعضها الآخر التفلّت من هذه الهيمنة بتبني أكثر الصيغ الايديولوجية ـ والتنظيمية ـ عداء للرجل، والمتمثلة بما درج على تسميته بالجنسوية (Sexisme)، فراح يحلّل أزمة المجتمع على أنها صراع أنثوي ـ ذكوري، الأول خير والثاني شر، ذاهباً إلى حد المناداة بتشكيل حزب نسائي يخرج الجميع من أسر الذكورية الشريرة(١٤).

تبقى الإشكالية العامة التي يثيرها عموماً هذا الصنف من المنظمات، ولو بصورة متفاوتة الحدة، وتدور حول جدلية الانتماء والوعي: فالنساء العاملات فيه، هن من المثقفات أو المتعلمات عموماً، يعانين الاضطهاد أكثر مما يعانين الاستغلال، يكتسبن أدوات رفضهن لهذا الاضطهاد من ثقافة ـ جلّها غربي ـ تبعدهن عن المجموعة التي ينتمين إليها. إلا أنهن في الوقت نفسه لا يرغبن بالانفصال عن مجموعتهن لالتزامهن ونضاليتهن(١٥).

---

(١٣) عمّار، «الإطار العام لمشاركة المرأة العربية في التنمية في ضوء استراتيجية العمل الاجتماعي في الوطن العربي،» ص ٢٠.

(١٤) انظر: نوال السعداوي، «نحو استراتيجية لإدماج المرأة العربية وتعبئتها في الحركة القومية العربية،» ورقة قدّمت إلى: **المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ط ٢ (بيروت: المركز، ١٩٨٦)، ص ٤٧١ ـ ٤٩١. فضلاً عن العديد من كتاباتها الأخرى، سيما: **الأنثى هي الأصل** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٢).

(١٥) يأخذ بعض الباحثين على هذه المنظمات «عجزها عن تشكيل جبهة ضد التيار المنادي بإلغاء مكاسب قانون الأحوال الشخصية لعام ١٩٧٩ (. . .) الإخفاق في المشاركة في لقاء فكري عن المرأة العربية (. . .) فشل المحاولات الفردية في تكوين اتحاد نسائي مصري (. . .) فشل في الالتفاف حول زعامة نسائية حقيقية (. . .) لهاث الغالبية (من الأعضاء) إلى تثبيت أقدامهن في الحركة السياسية من أجل ذاتهن في المقام الأول (. . .) توجيه وكَيل الاتهامات السياسية إلى بعضهن البعض». وتضيف عن المنظمات الحديثة العهد «شعبية بالشعار والخطابة وغير شعبية بالممارسات والفعل (. . .) نشأت من أجل أصحابها أو من أجل خدمة أغراض تنظيمات تقدمية تحمل شعار المرأة (. . .) لم تنشأ من أجل غالبية النساء». انظر: سهير لطفي، «قراءة نقدية في أدبيات المشاركة السياسية للمرأة العربية،» ورقة قدّمت إلى: **ندوة الخبراء حول المرأة العربية والتغيرات الاجتماعية والثقافية، القاهرة، ١٣ ـ ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧: بحوث ومناقشات الندوة** (بغداد: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ١٩٨٨)، ص ١٦٣. من جهة أخرى، قابلت في مصر وتونس ممثلات لمنظمات نسائية جديدة النشأة («رابطة المرأة العربية» في مصر و«النساء الديمقراطيات» في تونس) فيها دماء شابة بعض الشيء وتحمّسها فكرة آخذة بالتبلور، تعرف حدودها وقدراتها، لكنها تحتاج ربما إلى المزيد من الوقت. . . أي الممارسة.

أما الصنف الثاني من المنظمات، أي تلك التابعة لأحزاب داخل السلطة، فمقبوض عليها تماماً من قبل هذه الأحزاب: ليس لها ديناميتها الخاصة، مثقلة بالعبء البيروقراطي، يندرج برنامجها ضمن خطط السلطة القائمة، تابعة حزبياً وتنظيمياً للحزب الحاكم، لا بل تقوم مهمة بعضها على دعم «الحزب والحكومة» اللذين دشّنا مشروعيتها، يشرف على هيئاتها الدنيا والصغرى جهاز الدولة المركزي... ليس من البسيط إلغاء إنجازات هذه المنظمات، رغم ما يعتريها من التحاق. فنساؤها، رغم الجوانب الاحتفالية الطاغية على نشاط بعضهن ساهمن بجدية في مشاريع إنمائية وتنفيذ خطط بلادهن وبرامجها، وشاركن في انتخابات هيئات السلطة، وبعضهن حقق إنجازات في العمل وفي قوانين الأحوال الشخصية. خلاصة القول، إنهن ضحّين بالكثير من أجل البقاء على/وفي أوطانهن، وتبقى سيرتهن موضوعاً غنياً للتأريخ. إلا أن هذا الصنف من المنظمات أخذ النصيب الأوفر من الإقصاء عن سلطة القرار؛ صحيح أن المجتمع المدني عندهن صودر بأكمله من قبل الأحزاب الحاكمة عبر هيئاته العمالية والفلاحية والشبابية... الخ، إلا أنه بقي، على الأقل لممثلي هذه الهيئات «المنتخبين» مواقع معينة في سلطة الحزب لم تنعم به المنظمات النسائية فضوعف بذلك تهميشها.

٣ ـ الهيئات النسائية التابعة للمنظمات المهنية أو الحرة

مثل لجنة المرأة في اتحاد المحامين، أو لجنة المرأة في منظمة حقوق الإنسان. لهذه الهيئات سيف ذو حدين:

ـ **الأول**: انه بعدم الإدماج النهائي والكامل للمرأة في هيئات هذه المنظمات المهنية ونشاطاتها، لا يدخل الوعي الجديد، لا من جانب المرأة بقضايا مجتمعها الكبرى ولا من جانب الرجل بقضايا المرأة الصغرى والكبرى. هذا الوعي اللازم لالتحام «العام» و«الخاص» ضمن مخاض يأتي برؤية مجتمعية حضارية هي أحد الشروط اللازمة للنهوض بمجتمعاتنا، هذا فضلاً عن الطرح المنفصل لكلا المستويين... الأمر الذي يبقي الانفصام، ليس على المستوى النظري فحسب (رغم الشعارات)، بل أيضاً على المستوى المفهومي والسلوكي...

ـ **الحد الثاني**: وهو إيجابي، يكمن في إبقاء الانتباه على قضايا المرأة إلى حين... وهذا «الحين» شرطه الأساسي وعي الحدين، وعدم إغفالهما حقيقة ـ لا خطاباً ـ تناول جوانب الأنشطة كافة، العملية منها والذهنية.

٤ ـ النساء في العمل النقابي

إن مساهمة المرأة في العمل النقابي العربي ضعيفة حتى في الأقطار التي اعترفت بحق التنظيم النقابي منذ فترة بعيدة، إذ «لا يتجاوز متوسطه عام ١٩٧٩ في سبعة من

الأقطار العربية ذات التنظيمات الأكثر فاعلية نسبياً عن ١٤,٥ بالمئة»؛ هذا بشهادة خبير عربي يعزو سبب هذا الوهن إلى مسؤوليات المرأة الأسرية وعدم توافر الوقت اللازم لتحمل أعباء العضوية أو المسؤوليات القيادية، إلى جانب عدم إتاحة الفرص الكافية لها للتدريب والممارسة للأعمال النقابية[١٦].

استبقت الأمر وذكرت «الأسباب»، رغم أنني سأعود إليها لاحقاً بالتفصيل، لأنها تضع يداً على جرح آخر: **هو علاقة المرأة بالعمل المنتج**. فإذا أردنا مواصلة سلسلة الإشكاليات التي بدأناها، يمكننا القول بأن محور إشكالية مشاركة المرأة في العمل النقابي يعود بصورة رئيسية إلى الذهنية التي تأتي بها إليه ويتعاطى بها المجتمع مع هذا العمل. إنه عمل تنقصه الاستمرارية والنمو الكافي، ويشوبه التوزع بين المهام المختلفة والوحشة والشعور المتزايد ـ مؤخراً ـ بالذنب.

٥ ـ النوادي النسائية

لست أعرف الكثير عن هذه النوادي، إلا أنني أدرجها ضمن اللائحة بصفتها آتية ـ على الأقل من جانب الحاجة، ولو المفتعلة، إليها ـ من صميم المجتمع ومعبّرة تالياً عن شيء من اهتماماته؛ هذا فضلاً عن وجود نظير تاريخي لها يقوم بوظيفة مجتمعية مشابهة، وإن لم تكن متطابقة تمام التطابق، مثل الحمامات الجماعية الشعبية التي ما زال بعضها يعمل في العديد من بقع الوطن العربي. أشير إلى بعضها كما أوردها باحثان عربيان، إذ يلاحظان في دول الخليج والإمارات العربية، «انتشار عشرات النوادي النسائية بإدارات أجنبية لإقامة معارض الأزياء في الفنادق ونشر المجلات المغرية والأفلام، وافتتاح صالونات الحلاقة وتصفيف الشعر ونوادي السونا والرشاقة الجسمية وحمامات البخار والتدليك»[١٧].

٦ ـ المجموعات الأهلية الصرفة

وهي ليست بالمنظمة ولا النادي ولا الاتحاد، لكنها عفوية الاستجابة لمشكلات مطروحة عليها مباشرة ولا تغفل في الآن نفسه عملية التنظيم العقلاني. تدرج باحثة عربية إحداها ضمن «جماعات الادخار» وتصف عملها على الوجه التالي: تقوم الفكرة الأولية على أساس حاجة إحدى النساء إلى مبلغ معيّن من المال لغرض ما فتتفق مع

---

(١٦) عمّار، «الإطار العام لمشاركة المرأة العربية في التنمية في ضوء استراتيجية العمل الاجتماعي في الوطن العربي،» ص ١٩.

(١٧) الزرّاد وياسين، **دراسة تشخيصية لظاهرة الطلاق في دولة الإمارات العربية المتحدة** (دبي: دار القلم، ١٩٨٧)، ص ١٢٢.

غيرها من النساء، اللاتي لديهن الحاجة نفسها أو يردن مساعدتها على تكوين جمعية (. . .) تنحصر أحياناً في عدد محدود (فيما) تتسع أحياناً أخرى لتشمل ٥٠ أو أكثر(. . .). تتولى المرأة التي قامت بالمبادرة الاتصال فردياً بأعضاء الجمعية وقد تكون الوحيدة التي تعرفهن جميعاً بينما هن لا يعرف بعضهن بعضاً. وما يربطهن ببعض «رغبتهن في الادخار وثقتهن بالمرأة التي تقوم بدور القيادة»(١٨).

إن خير هذه المجموعات يعود إلى أصالتها والتصاقها الحقيقي بالمشكلات اليومية. لكنها لو تمكنت من حماية نفسها من قوانين التضخم المتسارع ومن الاحتقانات الاقتصادية، لجنّبت نفسها خطر التسربات الايديولوجية «الآتية» تلقائياً والمستعينة بالعصبيات المذررة والآخذة في الانتشار في الآونة الأخيرة.

دون الدخول في التلاوين الدقيقة لشخصية كل هذه التنظيمات سواء اعتمدنا الصنف أو المنطقة الجغرافية، فإنه يمكننا رسم سمات وخصائص عامة لنوعية نشاط هذه المنظمات وعملها وسلوكها:

أ ـ **عدم الاستقلال**: ولا نضمر بهذا القول نزوعاً انفصالياً كالذي وصفناه أعلاه فيما يخص التنظيمات النسوية «الجنسوية»، بل نعني بالاستقلال الصلاحية في تحديد المشكلات الفعلية للمرأة، ثم ربطها بمشكلات المجتمع الكبرى ومحاولة حلّها وفقاً لمصلحة الاثنين وليس بتغليب مصلحة على أخرى. فلو أخذنا، مثلاً، سياسات تنظيم النسل التي تنشط فيها المنظمات الأهلية النسائية، لوجدناها تتفاوت تبعاً لحاجة البلد الديمغرافية. ومع ذلك تبقى نتيجتها واحدة: غربة المرأة عن جسدها، أي العجز عن التحكم بوظائفها وتالياً بمصيرها. إنه وجه من أوجه الاستتباع لأنه غير مصحوب بالحجة المقنعة، أي بالرؤية الاندماجية التنموية الشاملة التي تدرج عقل المرأة قبل جسدها ضمن مشروعها العام. هذا الجانب من اللااستقلال في عمل النساء الأهلي هو الأسطع، لكنه ليس الأشمل ولا الأخطر؛ فالجوانب الأخرى أتينا على ذكر بعض معالمها في سياق تصنيفنا للجمعيات النسائية الأهلية العربية، وتتجسد في غياب رؤية نسوية تجمع بين الانطلاقة الذاتية والالتصاق بالمجتمع.

ب ـ **المشاركة**: فهناك إجماع، بين الباحثين ومختلف القيادات النسائية التي قابلناها، على قلة مشاركة النساء في المنظمات المعنية بشؤونها، فلا يكاد يمر بحث أو دراسة أو مؤتمر. . . إلا وفيه توصيات «الدراسة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السائدة (. . .) بغرض الوقوف على العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تعوق تقدم المرأة وتحول دون قيامها بدورها الفعال في النهوض بأسرتها ومجتمعها»، وتدعو إلى

---

(١٨) هدى بدران، **دليل العمل في مجال الأنشطة والمجهودات الذاتية للمرأة في المجتمعات الحضرية** (بغداد: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، [د.ت.])، ص ٢٢.

حث «وتشجيع العناصر النسائية والقيادية المثقفة على الاشتراك في العمل الاجتماعي الشعبي بحيث تنمو باستمرار الجهود التي تبذلها المرأة في هذا المجال كماً وكيفاً»[١٩]. أما في النقابات، ففضلاً، عن النسبة الضئيلة من النساء المشاركات فيها، فإنهن متناثرات فقط ضمن المواقع القاعدية، إذ لا ذكر لهن في المواقع القيادية: «النساء قليلات العدد في الاجتماعات (النقابية) وهن ينسحبن غالباً قبل الانتهاء، وهن قليلات أيضاً في الجمعيات العامة حيث يشكلن الأقلية الصامتة. و(كذلك) في التظاهرات حيث تغمرهن جمهرة الرجال»[٢٠]. وإذا صح أن نخرج بانطباع عام عن استكشاف أولي قمنا به مع ممثلات لهيئات أهلية نسائية وأعضاء فيها، يمكننا القول بأن المشاركة فيها ليست ضيقة فحسب، بل تكاد تقتصر على نساء من فئة اجتماعية محددة يغلب عليها اليسر والمدينية، ومن أعمار محددة تفوق غالباً الأربعين. . . وهذا إن دلّ على شيء، فعلى غياب أجيال وفئات اجتماعية بأكملها عن المشاركة في العمل الأهلي النسائي العربي[٢١].

ج ـ **الفعالية والنجوع**: يمكننا القول، مع بعض التحفظ حول بقع معينة، دون أن نجني على الحركة النسائية العربية والتنكر بالتالي لخطى التاريخ، ودون أن نفصل مسار هذه الحركة عن محيطها العام[٢٢]: إن العمل الأهلي النسائي العربي لم يكن على

---

(١٩) **دليل الهيئات والمؤسسات الاجتماعية**، ص ١٦ ـ ١٧، مثال بالأرقام عن منظمة نسائية يدعمها كل من الدولة والحزب، إنه «الاتحاد العام لنساء اليمن»، حيث النساء يشتركن بنسبة ١,٦ بالمئة. انظر: محمد عبد الله باشراحيل وأحمد عبد القادر بافقيه، **موقع المرأة في خطط التنمية في اليمن الديمقراطية**، سلسلة دراسات عن المرأة العربية في التنمية؛ ٥ (بغداد: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ١٩٨٥)، ص ٩٢.

(٢٠) Dorrah Mahfouz, «La Syndicalisation des femmes en Tunisie,» *Peuples méditerranéens,* nos. 44-45 (juillet-décembre 1988), p. 33.

(٢١) تخفي الأسباب المعلنة لعدم المشاركة حيثيات غير تلك المصرّح بها. على سبيل المثال: في دراسة على عيّنة من النساء وسبب عدم مشاركتهن في العمل التطوّعي، أجابت نسبة ٤١,٩ بالمئة أن السبب يعود إلى عدم توافر الوقت. إلا أنه في مكان آخر من الدراسة نفسها، بين من يعملن من النساء ومن لا يعملن، أجابت الفئة الأولى، اللواتي يعملن، بأن ٧٠,٦ بالمئة منهن تشارك في العمل الأهلي، و٢٠,٤ بالمئة لا تشارك، فيما نسبة ٢٩,٤ بالمئة من الفئة الثانية (اللواتي لا يعملن) تشارك في العمل الأهلي و٧٩,٦ بالمئة لا تشارك، فأي من الفئتين لديها الوقت الأوفر للقيام بهذا النشاط: العاملة أم غير العاملة؟ انظر: الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية، **الاحتياجات الاجتماعية للأسرة المصرية** (القاهرة: وزارة الشؤون الاجتماعية، ١٩٨٤ ـ ١٩٨٦)، ج ١، ص ١٠٣ ـ ١٠٥.

(٢٢) لاحظ أنه حتى على المستوى العام ـ أي السياسي ـ لم تتغير البرامج إلا بالأسماء. فقد تضمن الشق السياسي من برنامج الاتحاد النسائي المصري «مطالب شاملة (تتعلق) باستقلال مصر والسودان وحياد قناة السويس حتى لا تستخدم في الحروب وضد مصالح مصر، كما يوكل لمصر حق الدفاع عنها ورفض تحمّل ديون تركيا القديمة، وطالب بإلغاء الامتيازات الأجنبية كما نادى بوضع قاعدة للمفاوضات مع =

مستوى طموحه المعلن. لنقم بمقارنة بسيطة بين برنامج ـ أو نقاط برنامج ـ لأي منظمة أهلية نسائية عربية راهنة وبرنامج منظمة نسائية يعود نشاطها إلى أربعة أو خمسة عقود خلت. تقول هدى شعراوي، رئيسة الاتحاد النسائي المصري عام ١٩٢٣، في الجانب النسائي من برنامجها: «في مجال التعليم المطالبة بجعل الوظائف الإشرافية للمرأة والمطالبة بحقوقها المهضومة وقانون الانتخاب والسعي لحل المشاكل الأسرية بطريقة عادلة تضمن للمرأة حريتها وإنسانيتها، وضع قانون يمنع تعدد الزوجات والمطالبة بجعل الطلاق أمام القاضي وإلزام المطلق بالنفقة وزيادة سن الحضانة للأطفال. . .»[٢٣]. أما منظمة بنت النيل التي كانت رئيستها درية شفيق عام ١٩٤٥، فكان محور برنامجها: محو الأمية، تعديل قانون الأحوال الشخصية، مشاركة المرأة في السياسة، تحسين الجانبين الصحي والتعليمي من حياة المرأة[٢٤]. هل بوسع أية سيدة منخرطة في العمل الأهلي العربي القول: إن برنامجها يتخطى، بصورة عامة، هذه النقاط؟ بغية الإجابة عن هذا التساؤل يكفي أن نحيل إلى أدبيات التنمية والمرأة بأرقامها بالمهمات التي ترى وجوب الهيئات الأهلية النسائية الاضطلاع بها[٢٥]. والأمثلة كثيرة عن عدم استفادة النساء من جهود منظماتهن الأهلية، منها ما شاهدناه بالعين المجردة ومنها ما يحمل دليلها بالأرقام. ففي دراسة عن مدى الاستفادة من برامج محو الأمية، تقول إحدى الدراسات: «إنه من أصل ٦ ملايين امرأة أمية في مصر، فقط ٥ آلاف واحدة أنجزن برامج محو الأمية وبلغن القراءة والكتابة»[٢٦]. وفي إحصاء آخر عن مدى استفادة أهل القرى من برامج تقدمها رائدات متطوعات

= بريطانيا ثم طالب بإدخال تغييرات على دستور مصر أهمها وضع الديمقراطية السياسية موضع التنفيذ بأن تمنح المرأة حق الانتخاب. . .». انظر: أمل كامل بيومي السبكي، **الحركة النسائية في مصر ما بين الثورتين ١٩١٩ و١٩٥٢** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦)، ص ١٠٥.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ١٠٦.

(٢٤) Khater and Nelson, «Al-Haraka Al-Nissa'iyah: The Women's Movement and Political Participation in Modern Egypt,» pp. 469-470.

(٢٥) زريق، «دور المرأة في التنمية الاقتصادية الاجتماعية في الوطن العربي»؛ الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية، **الاحتياجات الاجتماعية للأسرة المصرية**؛ البورقادي، «شؤون المرأة والأسرة في جامعة الدول العربية»؛ رشاد محمد الصفتي، معدّ، **المرأة والتنمية: دراسة عن أوضاع المرأة في جمهورية مصر العربية**، سلسلة دراسات عن المرأة العربية في التنمية؛ ٣ (بغداد: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ١٩٨٥)؛ محمد جابر مراد، **تقويم وضع المرأة في الخطة الوطنية السورية**، دراسات عن المرأة العربية في التنمية؛ ٤ (بغداد: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ١٩٨٥)؛ اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، **خطة العمل الاقليمية لإدماج المرأة في التنمية في دول منطقة غربي آسيا** (بيروت: اللجنة، [د.ت.])، و Goethe Institute, Seminar on «Women in Development Projects in Egypt», Fayoum, 1988, Report by Ann-Gela Opperman.

(٢٦) Goethe Institute, Ibid., p. 4.

في البحرين، أجابت نسبة ٢١,٥ بالمئة من أفراد الأسر بأن البرامج مفيدة، بينما أجابت نسبة ٧٨,٥ بالمئة بعدم استفادتها من هذه البرامج(٢٧). وتفيد إحدى الباحثات بأنها تجد أعداداً «لا يستهان بها من الأسر الحضرية لا تزال تستخدم الدايات في عملية الولادة على الرغم من وجود مراكز رعاية الأم والطفل في كثير من الأحياء»(٢٨). أما فيما يخص برامج التأهيل المهني، فتقول الباحثة نفسها: «إن التدريب المهني المتاح للمرأة العربية لا يتضمن الكثير من الجوانب النظرية، الأمر الذي يجعله أقل فنية مما يحصل عليه البنون في تدريبهم، إذ إن مستوى التدريس لا يمكّن المتدربة عادة من الإنتاج بشكل جيد يسمح لها بتسويق ما تنتجه بسهولة للحصول على دخل معتدل»(٢٩).

من جانب آخر، وفيما يخص **العلاقة بالريف**، فلا حاجة إلى تكرار ثقل الريف الكمي والنوعي؛ فقط نذكر بأن الجمعيات الأهلية النسائية العربية «ظلت في معظم الأحيان مركزة في نساء المدن، ولم تمتد جذورها إلى البيئات الريفية، إلا عن طريق ما كانت تقدمه بعض الجمعيات الحضرية من خدمات رعاية لبعض المناطق الريفية القريبة من المدن»(٣٠). وبما أن نشاط هذه المنظمات لا يشمل عموماً الأرياف، فمن الطبيعي ألاّ تستفيد هذه من برامجها الإنمائية والإنتاجية والتعليمية... فتبقى الاستفادة من هذا النشاط محصورة ضمن دائرة تنتظر أبحاثاً أخرى لمعرفة دقائقها وأسبابها. ونزعم، في هذا الخصوص، أن تشرذم هذه المنظمات يقف على رأس هذه الأسباب فيحول دون فعاليتها ودون انغماسها إلى مستوى شقاء المجتمع الأهلي العام.

د ـ ننتقل، الآن، إلى **شفافية** هذه المنظمات والصورة التي كوّنها المجتمع الأهلي عنها: جميع الاستبيانات التي تمكّنا من الحصول عليها تشير إلى عدم معرفة المستفيدين المفترضين من البرامج التي تقدم إليهم(٣١). فإذا وضعنا جانباً الطابع المظهري للعمل

---

(٢٧) جمعية نهضة فتاة البحرين، **دراسة عن أوضاع المرأة في الأسرة البحرينية** (البحرين: الجمعية، ١٩٨٣)، ص ٩٧.

(٢٨) بدران، **دليل العمل في مجال الأنشطة والمجهودات الذاتية للمرأة في المجتمعات الحضرية**، ص ٩، ويفيد كتاب آخر عن الملاحظة نفسها: Lilia Labidi, *Cabra-Hachma, Sexualité et tradition,* collection «les essais»; 1 (Tunis: Dar Annawras, 1989).

(٢٩) بدران، المصدر نفسه، ص ١٥.

(٣٠) عمّار، «الإطار العام لمشاركة المرأة العربية في التنمية في ضوء استراتيجية العمل الاجتماعي في الوطن العربي،» ص٢٠.

(٣١) الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية، **الاحتياجات الاجتماعية للأسرة المصرية**؛ الصفتي، معدّ، **المرأة والتنمية: دراسة عن أوضاع المرأة في جمهورية مصر العربية**، وجمعية نهضة فتاة البحرين، **رؤيا لواقع المرأة في قضايا الأحوال الشخصية** (البحرين: الجمعية، ١٩٨٧).

الذي يقتصر بالأصل على بروز «شخصيات» نسائية «مرموقة» لا يزيد معرفتنا بها معرفة أفضل للعمل الأهلي الذي يفترض بها أن تقود بعض فصائله... بل هو يفيد بأوجه أخرى في المعرفة... فإن نشاط وأفق العشرات، بل المئات من النساء العاملات يومياً في العمل الأهلي العربي ضائع في ذاكرة «المحجوب» والنسيان. يكفي أن نذكر الفلسطينيات اللواتي ينشطن منذ عقود في سبيل إبقاء مجتمعهن الأهلي حياً، وقد احتجن إلى جهود مضنية للملمة الأجزاء المتناثرة عن عمل منظماتهن الأهلية. «فإذا راجعنا الأدبيات «الرسمية» يهيأ إلينا وكأن هناك فراغاً تاماً بين الأعوام ١٩٤٨ و١٩٦٥، وهي السنة التي عقد فيها المؤتمر العام الأول للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية في القدس»[٣٢]. وقد لاحظنا من جهة أخرى أن هناك مستويات عدة من الحجب: منه ما تمارسه السلطة القائمة ـ عن قصد أو عن عادة قديمة ـ ومنه ما تقوم به المرأة نفسها اعتقاداً منها بأن نشاطها غير أساسي، ومنه ما يشوه حقيقة العمل الأهلي النسائي، ومنه ـ ربما ـ ما لا يستأهل الكلام عنه لأنه ليس له نشاط غير ذاك الذي يظهر به أمام الناس...

هـ ـ تتجسد **السمة الأخيرة** للعمل الأهلي النسائي العربي **في الهامشية** التي استطعنا أن نحصر لها **وجهين**:

الأول هو الانتقال بالتقسيم الجنسي للعمل من المنزل إلى نشاط هذه الجمعيات؛ أي أنه، لو قصرنا كلامنا على أرقى أنشطتها ـ الإنتاجي والتطويري ـ نرى أنه يكرس وظيفتها كربة أسرة فحسب. في تقرير لإحدى الباحثات أن التدريب المهني الذي تشرف عليه المنظمات الأهلية والخاص بالبنات «يقتصر على الأمور الأسرية والتدبير المنزلي أو ما يطلق عليه عادة بالحرف النسائية التقليدية»، بينما مشاريع الأسر المنتجة «غالبية مراكزها يقتصر التدريب المهني فيها على تعليم الخياطة والتفصيل»[٣٣]؛ وفي مناطق أخرى، الريف مثلاً، لم تهتم هذه الجمعيات بتطوير قدرات المرأة للعمل المثمر والمستقر «فقد توجهت معظمها إلى مهارات المرأة المرتبطة بعملها المنزلي مثل تحضير الطعام والأعمال الحرفية والتطريز منها بنوع خاص، مما كرس التصاق المرأة بالمنزل وهامشيتها. كما أن هذه المشاريع لم تهتم كما يجب، بناحية تسويق الإنتاج، مما قلل من إمكانية استمرارها واستقرارها ومنافستها لإنتاج القطاع المنظم»[٣٤].

---

(٣٢) Rosemary Sayigh, «Femmes palestiniennes: Une histoire en quête d'historiens,» *Revue d'études palestiniennes*, no. 23 (printemps 1987), pp. 15-16.

(٣٣) بدران، **دليل العمل في مجال الأنشطة والمجهودات الذاتية للمرأة في المجتمعات الحضرية**، ص١٥.

(٣٤) زريق، «دور المرأة في التنمية الاقتصادية الاجتماعية في الوطن العربي،» ص ٢٠٥.

أما الوجه الثاني فهو إقصاء هذه الجمعيات عن مراكز القرار، وذلك حتى لو كانت ذات صفة رسمية ـ كما ذكرنا ـ وحتى لو كانت نشأتها وصيرورتها قائمة بإشراف الحزب الذي تواليه. فأحد الاتحادات النسائية الرسمية ما زال دوره «في صنع السياسات وصياغة وتقديم خطط التنمية على مستوى القطر، يعتبر محدوداً جداً ما خلا تلك الخطط المتعلقة بالنشاطات التي تمارسها(. . .)، ففي حين نجد أن رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال ورئيس الاتحاد العام للفلاحين عضوان في المجلس الأعلى للتخطيط الذي يقوم برسم سياسات التنمية وأهدافها، فإن رئيسة الاتحاد العام النسائي ليس لها هذا الدور»[٣٥].

ثالثاً: عوائق أمام العمل الأهلي النسائي العربي

قبل الدخول في تفاصيل العوائق، لا بد لنا من التوقف عند مكونات العمل الأهلي وشروط تعزيزه وازدهاره، فإذا اتفقنا على أن العمل الأهلي «وسيلة أو مجموعة من العمليات والأنشطة الاجتماعية والاقتصادية التي تضمن كفاءةً في أداء مشروعات التنمية وبرامجها وخططها، وتخلق تفاعل الأفراد والجماعات لمزيد من الاندماج والمشاركة في تحمل مسؤوليات التنمية»[٣٦]. . . يصبح ممكناً الإقرار بأن العمل الأهلي ينبغي أن يكون نابعاً من واقع المجتمع ومكوناته ـ تنسيقاً، تنظيماً وبرامج ـ وبأن تكون وحداته مستقلة عن الهيمنة المباشرة لأجهزة الدولة. غير أن هذه الشروط الأولية وشبه التلقائية ليست كافية؛ فالعمل الأهلي يفترض أيضاً «مجتمعاً أهلياً معتاداً على تنظيم نفسه بصورة مستقلة (. . .) تنتشر فيه روح المواطنة (. . . وتقر الدولة فيه) أنظمة وقوانين تسهل عمله»[٣٧]. . . وهذا ما يستتبع، بصورة أكثر تفصيلاً «مشاركة المجتمع الأهلي في أي نشاط (أهلي)، واعتماد اللامركزية في القرار»[٣٨]، أي إطلاق الخيال والمبادرة والالتزام والشعور بالمسؤولية وتطوير المهارات والقدرة على التنظيم الذاتي والتعاون ومعاينة المشكلات الفعلية. . .[٣٩] إذاً نموذج الحرية هو المحور، وهو ليس تمام الغربة عن مجتمعاتنا ولا عن بعض بقعنا الجغرافية. فـ «الدلّالات» السودانيات اللواتي نشطن في الخمسينيات والستينيات، وهن الوسيطات في عمليات البيع والشراء

(٣٥) مراد، **تقويم وضع المرأة في الخطة الوطنية السورية**، ص ٧٣.

(٣٦) النجار، معدّ، **العمل الاجتماعي التطوعي في الدول العربية الخليجية: مقوماته ـ دوره ـ أبعاده**، ص ٣.

(٣٧) *Premier séminaire national sur les ONGs et le développement*, p. 48.

(٣٨) Piers Campbell, *North South NGO Relations* (Geneva: International Council of Voluntary Agencies, 1989), p. 3.

(٣٩) Berthold Pilz, in: Goethe Institute, Seminar on «Women in Development Projects in Egypt», Fayoum, 1988, pp. 4-6.

ويتعاملن بحرية مع تجار الجملة والمفرق، تقول عنهن باحثة عربية «اكتسبت الدلالات وضعاً مميزاً في المجتمع، فهن أسهمن في العمل الاجتماعي والعمل الخيري بنصيب كبير، كما أنهن قوة هامة في التنظيمات النسائية وفي التنظيمات السياسية»[٤٠].

لننتقل الآن إلى العوائق نفسها التي تحول دون تطور العمل الأهلي النسائي العربي؛ وقد استخلصنا أربعة منها، لا نعتقدها شاملة، إذ إن غيرها يفعل فعله أيضاً، لكننا نعتقد أن التوقف عندها الآن مفيد:

المحور الأول: داخل المنظمات الأهلية نفسها. وهو بدوره ينقسم إلى **مستويين**: **الأول** يخص العلاقة القائمة بين المنظمة ومموّلها. وبما أننا بلدان متخلفة، أي فقيرة، فمن الطبيعي أن يكون المموّل «الدولي» لهيئاتنا الأهلية غربياً. من هنا تبدأ علاقة اللامساواة بين وكالات التمويل الغربية وبين الممولين، والتي تتجسد، باعتراف الغربيين أنفسهم، هيمنة: «برأيي، ليس هناك حوار حقيقي بين الخبراء ونظرائهم المحليين، ذلك لأن علاقة اللامساواة هي لمصلحة من لهن الكلمة الأخيرة»[٤١]. وقد تجد أحياناً تعبيراً لهذه الصلة بأن هذه الوكالات «تنتظر من النساء أن يقمن بالعمل، لكن الفريق يجب أن يكون بقيادة الرجال»[٤٢]، بينما يرفض بعضها الآخر النساء كمخططات ومقوّمات للعمل وقياديات[٤٣]، فالتحرر النسائي الغربي ليس بضاعة للتصدير إلى البلدان المتخلفة... أما **المستوى الثاني** فيخص علاقة المنظمة بأعضائها «المحليين»، ففضلاً عن عدم إتاحة الفرص الكافية للمرأة للتدريب والممارسة في الأعمال النقابية[٤٤]، وعن استبعادها المسبق عن الممارسات النقابية الفعلية وهيئاتها التمثيلية[٤٥]... هناك تساؤل مطروح على الجمعيات النسائية برمتها: هل تمارس ما تدعو إليه من ديمقراطية داخل إطارها؟ هل تسمح بشيء من التطابق بين قولها وعملها، ولا سيما من زاوية العلاقات بين أعضائها؟ لنأخذ مثلاً معبراً وإن اعتبره

---

(٤٠) بدرية كاشف، **الحركة النسائية في السودان** (الخرطوم: دار جامعة الخرطوم، ١٩٨٤)، ص ٧٦ - ٧٧.

(٤١) Ilse Schimpt, *Effects of Development Projects on Women in Rural Areas* (Berlin: Herken, [n. d.]).

وفي وصفه للعلاقة بين المنظمات الأهلية الشمالية والجنوبية، يقول بيار كامبل بأن الشراكة بينهما تقتصر على الكلام فحسب، وبأن المستفيدين يذعنون لرؤى الممولين الإنمائية بغرض «الحصول على التمويل». انظر: Campbell, *North South NGO Relations*, p. 5.

(٤٢) Goethe Institute, Seminar on «Women in Development Projects in Egypt», Fayoum, 1988.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ٤.

(٤٤) عمّار، «الإطار العام لمشاركة المرأة العربية في التنمية في ضوء استراتيجية العمل الاجتماعي في الوطن العربي،» ص ١٩.

(٤٥) Mahfouz, «La Syndicalisation des femmes en Tunisie,» p. 35.

البعض «استثناء». فقد لاحظت خلال استكشافي الأولي، ضيقاً فعلياً من قيادات نسائية عمّرت أكثر من الحكام الذين شهدوا نشأتها ولم تتنح لغيرها، وقد أتى الضيق من أعضاء المنظمة نفسها. وحين اطلاعي على الأنظمة الداخلية لهذه الجمعيات، وجدت بأن بنيتها الداخلية تسمح بالكثير من «الاختراقات» القاعدية، أي أن لها جمعية عمومية تنعقد كل فترة، ولهذه الجمعية العمومية حق في ترشيح أعضاء جدد إلى القيادة، وحق المحاسبة على التقصير... الخ، ولكن ما الذي يحول دون تجديد دماء القيادة وتالياً الانتهاء من تذمر من قيادة «غير صالحة»؟ إنني أحاول تسليط الضوء هنا على الهوة التي قد تكون قائمة بين النص والممارسة، وهي هوة تتيح فرصة بداية تلمس الجواب، قد نأتي إلى بعضه في الصفحات اللاحقة.

المحور الثاني: الأسرة. هنا أيضاً لا بد لنا من تناول مستويين رئيسيين: **الأول** عنوانه تقسيم العمل الجنسي. لن نقول جديداً إن أشرنا إلى انهماك المرأة العربية في عملها المنزلي ـ البيت والأولاد ـ وهو الأكثف في العالم: فنسبة النساء المتراوحة أعمارهن بين ١٥ و٤٥ عاماً ينجبن بنسبة ٣٥ بالمئة، أي أن الزواج مبكر عندنا ومستوى الانجاب هو الأعلى في العالم[٤٦]. وبذلك يكون الجهد الذي توظفه المرأة العربية المعاصرة من أجل بيتها عالي الوتيرة، مضنياً، مستمراً، ولا شراكة فيه من قبل أحد. ففي السابق كانت المرأة تتمتع بكل الخدمات التضامنية التي تقدمها العائلة الممتدة، رغم أنها كانت تدفع حريتها ضريبة لانتمائها إليها. أما اليوم، وقد تغير شكل هذه العائلة ـ من ممتدة إلى نووية ـ دون مضمونها (كما سنرى)، فقد صارت معزولة ومحرومة من هذه الخدمات في حين بقيت تتلقى آثار العائلة الممتدة.

لذا فإن أية امرأة ناشطة في العمل الأهلي، إن لم تتوار بعد الإنجاب، وأبقت على بعض شجاعة الاستمرار، فستكون دائمة التمزق بين ثنائية الداخل/الخارج أو البيت/العمل الأهلي... هذا إذا كانت لا تعمل. أما في حالة العمل فستكون موزعة بين ثلاثية البيت/العمل/النشاط الأهلي[٤٧] مفقدة لأي من الأقطاب الثلاثة الجدية

---

(٤٦) زريق، «دور المرأة في التنمية الاقتصادية الاجتماعية في الوطن العربي،» ص ١٨٢ ـ ١٨٣.

(٤٧) معظم الشهادات ركزت على هذه الناحية: من النساء من حلّ هذه المشكلة بإقناع الزوج بالمساعدة على تحمّل الأعباء المنزلية، ومنهن من استقال تماماً أو جزئياً عن إحدى هذه المهام، ومنهن من اعتمد على النفس بتقسيم ساعات نهارهن بصرامة بين أشكال النشاط الثلاثة... ومنهن من اعتمد على الحلول الثلاثة مجتمعة. من جهة أخرى، هناك قضية أخرى تقف، ظاهرياً، على طرف النقيض للسابقة، إنها «ظاهرة الخدم» في الدول الخليجية العربية. فاستقالة نساء بلدان الرفاه عن الأعباء المنزلية وتربية الأطفال أثار نقاشات حادة، طالت أحياناً الاستراتيجية الاقتصادية برمّتها... لن ندخل في تفاصيلها، بل نكتفي بالتسجيل بأن الوقت المتاح للمرأة العربية نتيجة «إغفائها» ـ وذلك عدا استثناءات ـ موزع بين أنشطة تكرّس غالبيتها التقسيم الجنسي للعمل.

والفاعلية والاستمرار اللازم. **والمستوى الثاني في هذا المحور** يتعلق بالعلاقة داخل الأسرة العربية: إنها ليست علاقة شراكة، بل علاقة هرمية تحتل فيها المرأة موقع المقهور، وإن كانت لهذا المقهور أدوات دفاع ذاتية من مكائد وخبث وتحايل... الخ، إلا أنه يبقى مقهوراً. ينظم هذا القهر، يشرعه، بل أحياناً يمنحه روحاً جديدة في الآونة الأخيرة، وضع قانوني يختزل بالطلاق والتعدد. قيل الكثير عن هذا القانون والإمكانات الفعلية لتبنيه فردياً (ولا سيما الشرائح المتوسطة والفقيرة التي لا تملك «الإمكانات المادية» للسير به قدماً) إلا أنه لا يبقى مسلطاً كقانون معمول به فحسب، بل كحافز سلوكي يملي على ضحيته تصرفاً معيناً ـ دفاعياً أيضاً ـ يمتزج فيه الرعب بالريبة وبالاستكانة والخنوع. ثم إن هذا القانون يستفيد الآن من التفاوت في التطور المجتمعي، فكما أن وطننا العربي عرف تغيرات، إلا أنه أبقى أيضاً على بعض البنى، ومنها بنية الأسرة. لقد قلنا: إن الأسرة العربية المعاصرة نووية شكلاً وممتدة مضموناً، ومن مظاهر امتدادها: «ميل واضح بين الأنسباء للسكن في حي أو منطقة واحدة (...) علاقات قوية بين الأنسباء حتى في حالات تباعد أمكنة الإقامة (...) تكتل عشائري ـ عائلي في بعض البلدان والمدن والقرى القريبة، ويتعدى ذلك إلى حياة البادية (...) التزاوج بين الأنسباء الذي يتناقص تدريجياً غير أنه لا يزال يشكل نموذجاً مفضلاً في بعض الأوساط»(٤٨).

يبدو هذا الوضع كأنه مزدوج الحجة والمنطق، لكنه في النهاية باعث على... الإذعان «العائلي»، وكابح داخلي وأحياناً «خارجي» ـ عميق أمام إمكانات انطلاق المعنيات به إلى رحاب العمل الأهلي.

المحور الثالث: المدرسة، ولها، رغم الأعداد الكبيرة نسبياً من البنات المنتسبات إليها، ثلاث وظائف رئيسية تصب كلها في عدم تشجيع النساء على الانخراط في النشاط الأهلي. **فهي** تمارس «تصفية» تأتي **الجنسية** فيها على رأس لائحتها، بعد **الثقافية والاجتماعية واللغوية**... ولا حاجة إلى تكرار أعداد البنات المتسرّبات في المرحلتين الابتدائية والمتوسطة و... الجامعية... فالنتيجة أن هذه التصفية ذات الجذور المتعددة، لا تحرم قطاعاً بأكمله من المشاركة في العمل الأهلي، بل تضيف إليه أيضاً أعباء جديدة. أما الأعداد المتبقية من البنات في المدرسة فيتعرضن ـ أكثر من أشقائهن الصبيان ـ إلى التعوّد على الطاعة وقلة الثقة بالنفس والتبعية الفكرية والاستعباد العقلي وضبط الفكر وتعليبه... فضلاً عن الصورة التي ترسخها المناهج المدرسية عن المرأة كمخلوق ضعيف، هامشي، غير جدي، متلاعب... الخ. ولنا أن نتصور بعد ذلك

---

(٤٨) حليم بركات، **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي**، ط ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ص ١٩٥.

أشكال المشاركة الحقيقية وليس «التزيينية» للنساء فيما نطالبهن به. فكما أن التعليم الراهن «ما هو إلا زينة، تتحلى المرأة وتتباهى به»[٤٩]، يصبح العمل الاجتماعي ـ وهو أحد ثماره ـ زينة لمن يرغبن في الحلى... للتباهي ونيل الاستحسان والجاه...

المحور الرابع: الثقافة، وهو الأدهى، إذ إن أشكاله هي الأكثر تحكماً بمسالكنا وأقلها قابلية للقبض. علينا الاعتراف، بادئ ذي بدء، بأن فضاءنا الفكري والثقافي الخاص بالمرأة شهد ارتداداً عن الفترة الممتدة من بدايات الخمسينيات حتى بدايات السبعينيات: وقد تجلى في «التراجع من حيث مكانة المرأة وممارستها حقوقها السياسية والاجتماعية (...) والتغير في اتجاهات المجتمع تجاه المرأة وخصوصاً ذلك الدور الذي لعبته في المرحلة الأولى (...) والعدول عن المطالبة بالمساواة في العمل والشؤون الأسرية وربما القصور عن العمل»[٥٠].

ورب معترض على أن هذا ليس بالتراجع، ودليله على ذلك جميع القيم والمسالك الاستهلاكية التي غزت وطننا العربي: فلم ينج منها فن ولا أدب ولا إعلام ولا طعام ولا لهو... حتى انه يتخيل أننا أمام منظومتين من القيم: **الأولى** يسميها **تحديثية** (تجنباً لِـ «الاستهلاكية» التي غضب منها المجتمع الأهلي الغربي، فانتقل هذا الغضب إلى وسائل الإعلام العربية) أو حديثة أو معاصرة... أما **الثانية** فيسميها **تقليدية** مغفلاً الجانب المعاصر من ثقافتنا التقليدية. ولكن لا الأولى منظومة قيم ولا الثانية تعبير دقيق عن إرثنا الثقافي. الأولى أتت علينا ـ رغم صخبها ـ بفراغ ثقافي عظيم اضطرت الدفاعات الأولية الثقافية لمجتمعاتنا أن ترد عليها بما تيسّر من تقليد[٥١]، أي أن فهمها لهذا التقليد حكمته أزمة مجتمعاتنا، فأتى على صورته، وهذا بيت القصيد. فكما حُكمت بالقهر، عادت الثقافة قاهرة، مستمدة القوة من البنية المجتمعية التي أفرزتها وحركت آلية استمرارها على البقاء، أي القمع. وقد استعان هذا القمع في غالبية جوانبه بالتراتبية والهرمية. قلنا في غالبية الجوانب، وليس كلها، لأن التراتبية

---

(٤٩) باقر النجار، «الحقوق الاجتماعية للمرأة،» ورقة قدّمت إلى: **ندوة الخبراء حول المرأة العربية والتغيرات الاجتماعية والثقافية، القاهرة، ١٣ ـ ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧: بحوث ومناقشات الندوة**، ص٩٣.

(٥٠) المصدر نفسه، ص ٨٩. «بلغ الأمر بالجيل النسوي المعاصر وبالتحديد في منطقة الخليج العربي بالعودة لنظام التعدد أو على الأقل تشجيع الأخذ به كأحد أساليب محاربة العنوسة (...)»، وذلك حتى في الأوساط الليبرالية. انظر: المصدر نفسه، ص ٩٨.

(٥١) «الثقافة تبغض الفراغ (...) عندما لا تستبدل القيم القديمة بأخرى جديدة، عندما تتعرّض فقط إلى عملية نسف سلبي، عندما يتم لجمها بكل بساطة، تعود دائماً هذه القيم لتأخذ بالثأر». انظر: Aziz Krichen, «La Fracture de l'intelligentsia,» dans: Michel Camau [et al.], *Tunisie au présent: Une modernité au-dessus de tout soupçon*, collection «connaissance du monde arabe» (Paris: Editions du Centre national de la recherche scientifique, 1987), p. 307.

الصارمة تفترض مجتمعاً أقل انكشافاً على الخارج وأكثر استقراراً وثقة بالنفس. فمن جهة تنقل آلة التفكير الهرمية إلى مستويات العلاقة المختلفة، من أكبرها إلى أصغرها[٥٢]، لتنال الحلقة الأضعف في السلسلة، أي المرأة: هي «الدون» أينما وجدت... هي الأقل طموحاً، والأقل قدرة، والأنقص تكويناً في العقل والنفس والشخصية، والأقل مسؤولية، والأقل رشداً وطهارة، والأقل اهتماماً بقضايا مجتمعها، والأكثر اهتماماً بأمور الجنس والزواج وإرضاء «الرجل»... ومن جهة أخرى، تنفلت إلى داخل هذه الهرمية، وأحياناً تختلط بها أشكال مفهومية أخرى عماداها المتلاصقان: الشيطانية واللذة. فإبليسية النساء ـ الكيد، الكذب، الشر، الخبث... الخ ـ وكونهن رمزاً للذة في آن تدفع إلى تعامل مزدوج الهوية، الانجذاب ـ اللفظ وتسير بلعبة المكشوف/المحجوب إلى نهايتها... وأية نهاية تلك التي تطالب بها المرأة باستبطان كل هذه الأفكار عن نفسها، تجنباً لانسلاخها عن جماعتها؟ وفي هذه الحالة، هل يستعيد المجتمع دَيْنه من المرأة بغير الطريقة التي سلّفها؟ أي نشاطاً أهلياً... إن عظُم ـ بالأشكال التي نعرفها ـ وإن خاب، فعلى حساب هذا النشاط وهذا المجتمع؟ وفي الحالتين خسر كل من المجتمع والنشاط الأهلي...

رابعاً: المقترحات

قلنا في مقدمة هذا البحث إن النشاط الأهلي العام الذي باتت الدولة العربية المعاصرة بأشد الحاجة إليه، يقف دون نموه ما استقرت عليه هذه الدولة من بنى قانونية وإدارية ومؤسسية وايديولوجية... الخ. وفصّلنا فيما تلا تلك البنى التي نعتقدها رئيسية فيما يخص انخراط المرأة في العمل الأهلي، وبات واضحاً أن المهمات التي بوسع الدولة الاضطلاع بها بغية تعزيز هذا العمل لا تقف عند عتبة إطلاق مزيد من الحرية العامة أمام المجتمع الأهلي، وإلا أغرقت هذه الحرية بالعموميات وبات ممكناً تعويم نقيضها، أي القمع. ما نعتقده مفيداً، في ما يخص موضوعنا، البدء بالتشريعات التي تمنح المنظمات الأهلية ـ أولاً ـ الحق بالنشأة ثم التسهيلات اللازمة للتحرك بعيداً عن متاهات البيروقراطية والقوانين المكبّلة. ويجب أن تأتي هذه التشريعات في سياق أجواء من الحرية السياسية، وعلى رأسها: الحق بالمعرفة (حرية الصحافة خصوصاً) والحق في الانتخاب والترشيح. في وسع الدولة أيضاً أن تتابع ما بدأه وزراء العدل العرب بصوغ قانون موحد للأحوال الشخصية يكون أقل تعرضاً

---

(٥٢) وقد وصف سعد الدين ابراهيم مجموعة الترتيبات داخل دول الخليج العربي: بين الوافدين والمواطنين، بين التكوينات القبلية طبقاً لقرابتها ونسبتها للنخبة الحاكمة، وبين قبائل تعود إلى نسبها وأصولها التاريخية وبين من هم من أصل قبلي معروف وآخر غير معروف وبين السنّة والشيعة. انظر: ابراهيم، **مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي**، ص ٢٨٥.

لمزاجية التفسير التقليدي ـ القمعي للشريعة. فتركز على تنظيم شؤون الأسرة العربية بما يتماشى مع متطلبات المرأة والعصر في آن، بأن تلغي قوانين التعدد والحق الأحادي بالطلاق وتضع شروطاً للحضانة غير تلك التي تهدد الأم في صميم وجودها. وفي وسع الدولة أيضاً أن تتدخل في شؤون المدرسة، فتمنحها ـ منهجاً وتنظيماً ـ روحاً تلبي متطلبات المجتمع التنموية، من إطلاق حرية المعرفة والتفكير وتالياً الإبداع وبناء قنوات الاتصال بين مختلف قنوات المدرسة ـ من الوزير إلى التلميذ ـ تتبنى التعاون والانفتاح، لا الهرمية الفظة. هذا فيما يخص الدولة، أما فيما يخص المنظمات الأهلية فلنا ثلاثة اقتراحات:

١ ـ نبدأ من حيث انتهينا في الفقرة أعلاه، أي في الشأن الثقافي. فإضافة إلى كل الجهود البحثية المنصبة على الشأن الثقافي وقضايا المرأة، وقد أثمر بعضها بالقدر الذي التصق بقضايا المجتمع واستقل عن قيمه السائدة في آن... نزعم أن هناك ضرورة لتحريك نقاش تنيره كتابات جديدة، تتبنى الواقع المجتمعي وتراثه الديني خلفية للنهوض بالتقليد من وظيفة تسويغ هذا الواقع ـ بل العودة عن بعضه الإيجابي ـ إلى وظيفة تشريع تغييره. أشير هنا إلى كتابين أصدرهما حديثاً كل من فاطمة المرنيسي **الحريم السياسي** والشيخ محمد الغزالي **السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث وأهل الكتاب**. رغم عدم اتفاقي معهما تماماً، ولا اتفاقهما مع بعضهما، فهما يشكلان بداية جدّية لإعادة صوغ شرعية حرية المرأة استناداً إلى التراث.

فالمرنيسي، بعرضها الدقيق للروحية التي تحلى بها الرسول ﷺ أثناء نزول الآيات المتعلقة بالنساء وبإحاطتها لظروف بعض الأحاديث الشريفة، تستعيد ما صودر لغير صالح المرأة، وتفتح آفاقاً جديدة للتعامل مع هذا النص، قوامه ما خلصت إليه: «إن أي نقاش لا يحسم في الأدبيات الإسلامية الدينية، إذ إن كل جيل يستعيده من النقطة التي بدأها أجداده ليعيد نقاشه... وذلك دون أن يحصل على إنجاز مثمر. لماذا؟ لأن الحضارة التي تدير حياة ملايين من البشر، تحتاج، لكي تحسم، إلى مبادئ عامة، وإلا انزلقت نحو السفسطائية التيولوجية والامبيريقية»(٥٣). أما الشيخ محمد الغزالي، فيصل إلى النتيجة نفسها تقريباً في نقاشه للفهم السائد عن الحديث الشريف القائل «خاب قوم ولّوا أمرهم امرأة»، فيراجعه بوضعه ضمن الظرف الذي أتى به، أي أنه يعني ملكة فارس المستبدة التي هزمتها الجيوش الإسلامية، ليعود متسائلاً عن نموذج نسائي آخر، ملكة سبأ، ورد ذكره في القرآن الكريم هذه المرة، فيقول: «هل خاب قوم ولّوا امرأة من هذا الصنف النفيس؟ إن هذه المرأة أشرف من الرجل الذي دعته ثمود لقتل

(٥٣) Fatima Mernissi, *Le Harem politique: Le Prophète et les femmes* (Paris: Albin Michel, 1987), p. 187.

الناقة ومراغمة نبيهم صالح»[٥٤].

أن تتبنى النساء العاملات في النشاط الأهلي العربي هذه الوجهة الفكرية، تعززه، تبلوره، تدعمه أو حتى تنقده، تنظم له الأبحاث وربما الندوات. . . ليس بالأمر البعيد عن مهماتهن، كما قد يبدو للوهلة الأولى. فكلما تمكّن من استنباط قيم الحرية وإرادة التغيير من الجذور الثقافية ـ البعيدة والقريبة ـ لمجتمعاتهن، أصبح فضاؤهن الايديولوجي أوسع احتمالاً لحركتهن خارج قضبان المنزل.

٢ ـ **الاقتراح الثاني** يمكن وصفه بالمعرفي ـ السوسيولوجي، إذ يبدأ بمسح شامل لجميع التنظيمات الأهلية النسائية ـ ولكل المواقع التي يوجد فيها نساء في عمل أهلي غير نسائي ـ تمهيداً إلى بلورة المشكلات التفصيلية والفعلية فضلاً عن الإيجابيات، التي تلاقيها المرأة العربية في عملها الأهلي: فالتدرّب على المشاركة في التنمية وبناء المجتمع يمرّ بإعداد النساء أنفسهن على معاينة المشكلات المادية والاجتماعية والنفسية المطروحة عليهن في هذا المستوى من تطور مجتمعهن. . . بغية محاولة الإجابة عنها إجابة ناجعة. إن العملية البحثية الكبيرة هذه، العلمية بنهجها والمجتمعية بمرماها لن يكتب لها النجاح المطلوب ما لم تتنشق الحرية اللازمة: «الانطلاق في حرية ضرورة هامة للملاحظة. . . والتساؤل. . . والتفكير. . . والتحرك بشكل علمي. . . للتحليل الأدق، والتفسير الأصح. . . والتنبؤ والضبط واقتراح الحلول (. . .) في تواصل حر، بين الذين يتناولون الموضوع، بما يمكّن من الوصول إلى أحسن إنجاز ممكن في أدب التناول العلمي للموضوع»[٥٥].

٣ ـ **الاقتراح الثالث** تنظيمي: ونرى أنه ذو شقين: **الأول** يتعلق بالوحدة الصغرى في العمل الأهلي النسائي، أي الجمعية أو المنظمة أو الهيئة. . . ومن داخله نرى إمكانية حدوث بداية التعود على السلوك الديمقراطي لينسحب على المستوى الأعمّ: فلو أخذنا مثلاً واحداً، وهو العلاقة بين المنظمة ـ الوحدة الصغرى ـ ومموليها: كيف يمكن لنا تخيل شيء من حرية القرار للأولى إذا كانت علاقاتها الداخلية تحكمها تراتبية قائمة على القمع والقمع الذاتي؟ سبق أن أشرنا إلى «الثغرات» الممكن النفاذ بها نحو الديمقراطية الكامنة في الأنظمة الداخلية لهذه المنظمات. غير أن

(٥٤) محمد الغزالي، **السنّة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث** (بيروت؛ القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٩)، ص ٤٩ ـ ٥٠.

(٥٥) ابراهيم صقر، «أزمة الديمقراطية وإشكالية العلوم الاجتماعية،» ورقة قدّمت إلى: **إشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي**، الندوة السنوية للمركز القومي للبحوث الإجتماعية التي عقدت من ٢٦ إلى ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٣ في القاهرة (بيروت: دار التنوير؛ القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٨٤)، ص ٢٧٩.

هذه «الثغرات» بدت غير كافية لأن التشريع أضعف من العلاقات الاجتماعية. من أين نبدأ إذاً؟ بأنفسنا أولاً وبقبول غيرنا مهما اختلف عنا.

أما الشق التنظيمي **الثاني**، فقد سبقني إليه العديد من الأقلام العربية المهتمة بهذا الشأن. ففضلاً عن الدعم المالي والفني الذي تحتاج إليه كل هذه المنظمات على حد سواء وعن تشجيع إنشائها وتكوينها في الدول التي لم تؤسس فيها، تطرح هذه الأقلام مهمات على المنظمات الأهلية تتفضل بتطورها ودقتها الشديدين(٥٦). غير أننا نرى البدء بالاضطلاع بهذه المهمات ـ أو بالتوازي معها ـ تنسيقاً جدياً بين مختلف الجهود النسائية على المستوى القطري، تجنباً للتذرر الذي بدأنا نشهده في بعض البقع والمبدّد للجهود والأموال. هذا التنسيق هو الخطوة الضرورية لتكوين اتحاد عربي للجمعيات النسائية الأهلية، يتعاون مع الأجهزة الحكومية المختصة والجمعيات والروابط المهنية ويستقوي بكل ذلك لإقامة صلات ندّية مع التنظيمات الدولية الغربية.

كان نهجنا منذ البدء مستنداً إلى تصور العلاقة الحميمة القائمة بين المرأة ومجتمعها. وخلال تحليلنا أحد جوانب أنشطتها ـ العمل الأهلي ـ ظهر تناسب حجم هذا العمل وازدهاره بقدر الحرية التي يمنحها المجتمع للمرأة. فإذا جاز لنا الخروج بنتيجة من هذا البحث نقول: إن النشاط الأهلي ـ النسائي منه قبل الرجالي ـ وهو أرقى تعبيرات المجتمع لأنه أصدقها، لن ينمو ويغتني ويفعل فعله المرتجى إلا بإرساء السلوك والممارسة الديمقراطيين.

---

(٥٦) أذكر على وجه الخصوص: بدران، **دليل العمل في مجال الأنشطة والمجهودات الذاتية للمرأة في المجتمعات الحضرية**، واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، **خطة العمل الاقليمية لإدماج المرأة في التنمية في دول منطقة غربي آسيا**.

الفصل السادس

الحقوق الاجتماعية للمرأة العربية(*)

باقر سلمان النجار(**)

«لا تدعنا حالنا الاجتماعية نبصر كل ما يوجد في إمكانيات المرأة، ويظهر أنهن لم يخلقن لغير الولادة وإرضاع الأولاد، وقد قضت هذه الحالة من العبودية فيهن على قدرة القيام بجلائل الأعمال، ولذا فإننا لا نرى بيننا امرأة مزينة بفضائل خلقية، وتمر حياتهن كما تمر حياة النباتات، وهن في كفالة أزواجهن أنفسهم، ومن هنا أيضاً، أتى البؤس الذي يلتهم مدننا»(1).

ابن رشد

مقدمة

قد يكون من الصعب هنا تناول مشكلة الحقوق الاجتماعية للمرأة العربية كمتغير منفصل عن بنية المجتمع العربي وعلاقات القوة السائدة فيه. كما أنه لا يمكن فصل حقوق المرأة العربية بعيداً عن مضمون وحقوق الإنسان العربي ككل؛ امرأة كان أم رجلاً.

وتفترض هذه الدراسة مسبقاً، أن الفهم الصحيح لمنظومة الحقوق الاجتماعية

(*) نشر هذا البحث في: **المستقبل العربي**، السنة ١١، العدد ١٢٠ (شباط/فبراير ١٩٨٩)، ص ٨٧ ـ ١٠٣، وهو في الأصل بحث قدّم إلى: ندوة الخبراء حول المرأة العربية والتغيرات الاجتماعية والثقافية، القاهرة، ١٣ ـ ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧.

(**) رئيس قسم الدراسات العامة، كلية الآداب والعلوم، جامعة البحرين.

(١) انظر: أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد، **الطبيعيات**، نقلاً عن: هيثم مناع، **المرأة في الإسلام** (بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٠)، ص ٤.

للمرأة في المنطقة العربية لا يستقيم بعيداً عن مجمل التحولات التي أصابت المجتمع العربي خلال العقد ونصف العقد الأخيرين، كما لا يمكن فهمها منفصلة عن دور وتأثير القوة الاجتماعية الجديدة أو الجديدة/ القديمة التي طبعت بصماتها على كل ركن من أركان الوطن العربي. ونحن هنا قد نشارك البعض قوله إن الحقوق الاجتماعية، أو بتعبير أكثر دقة، إن الوضع الاجتماعي للمرأة، أو لنقل بعض المؤشرات التحررية لهذا الوضع، قد شهدت نكوصاً كبيراً خلال الحقبة ونصف الحقبة السابقتين. وما يجب أن نتذكره دائماً أن هذه التغيرات «النكوصية» التي خضعت لها المرأة العربية، والتي سمّيت في بعض الأدبيات مؤشراً للتراجع والنكوص، اعتبرها البعض الآخر دليل «صحوة» وعودة للواقع الصحيح. إلاّ أن هذه «الصحوة» لم تعد تعني الاتجاه ضد التصورات الغربية فقط، وإنما الانحسار أيضاً نحو التشكلات القرابية التقليدية أو لنقل الأطر المرجعية المباشرة؛ العائلة والقبيلة والجماعة المذهبية. إلا أن ما يجب أن نعيه أن هذه «العودة» أو «الصحوة» لا يمكن لها أن تتم في أطرها التقليدية الخاصة من حيث إنها، أي هذه الوحدات أو الأطر، هي الأخرى قد انعتقت ولو جزئياً من تقليديتها بفعل التغير/ التغيرات التي أصابت المجتمع وبالتالي وحداته القرابية والمذهبية(٢).

ومن الحق القول، إنه من الصعوبة بمكان التحدث عن المرأة العربية بعيداً عن التكوينات الاجتماعية العربية التي قد تكون متباينة أحياناً رغم قواسم اللغة والثقافة، وربما الدين، المشتركة. من هنا باتت المرأة ملتحمة بتلك التكوينات الاجتماعية، وبالتالي المنظومات الثقافية القائمة في الوطن العربي. فثقافة المغرب العربي، التي تعتبر أكثر تغريباً، أو التصاقاً بالثقافة الغربية من غيرها، وكذلك ثقافة وادي النيل التي ربما تدخل ضمنها ثقافة الشام وثقافة وادي الرافدين، إضافة إلى الثقافة النفطية الخليجية، قد قادت حتماً إلى أنماط مختلفة من الأوضاع الاجتماعية للمرأة العربية، وبالتالي إلى حصولها وممارستها لما سميناه هنا بالحقوق الاجتماعية للمرأة(٣).

أولاً: المجتمع العربي: نماذج وتشكيلات متباينة

لسنا معنيين هنا بوضع تصور للتشكيلات العربية القائمة، فمثل هذا العمل من الضخامة والتعقيد بحيث يحتاج إلى تضافر الكثير من الجهود على مستوى المنطقة العربية

(٢) Juliette Minces, *The House of Obedience: Women in Arab Society* (London: Zed Press, 1982), p. 24.

(٣) انظر مثلاً: Lois Beck and Nikki Keddie, eds., *Women in the Muslim World* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1978), p. 5.

لبلوغه، رغم بعض المحاولات الفردية والرائدة في هذا المجال[٤]. وما عنيناه هنا هو على وجه التحديد اختبار مدى تفاعل «الأنماط التنموية» المتبناة، وكذلك التشكيلات الثقافية السائدة مع قضية المرأة العربية، أو بالأحرى انعكاساتها ـ أي هذه الأنماط والنماذج ـ عليها. نموذجان من التحديث، ولن أقول «التنمية» خضعت لهما المنطقة العربية منذ الحرب العالمية الثانية حتى الآن.

١ ـ نموذج التحديث أو «التنمية» الوطنية الذي اجتاح المنطقة العربية عقب الحرب العالمية الثانية وبداية حصولها على استقلالها السياسي والذي يمثله بشكل واضح نموذج «التنمية المصرية» في الحقبة التي أعقبت حرب عام ١٩٥٦ حتى حرب عام ١٩٦٧. ويتميز هذا النموذج اقتصادياً، بمحاولات الاعتماد على الذات وتبني تجربة الصناعات الثقيلة والتأميم[٥]، وسياسياً بمرونة محدودة وأوتوقراطية بوليسية، وليبرالية اجتماعية تميزت بانفتاح على الثقافة الغربية وربما تبني بعض أنماط الحياة الغربية، وخصوصاً في أوساط الطبقات العليا و«الانتلجنسيا» المرتبطة بها، وبقبول، لم يُعين إلا أنه مقنّن، بدور ومكانة جديدة للمرأة، تمثلا في حصولها على بعض من حقوقها الاجتماعية في التعليم والعمل والمشاركة السياسية المحدودة. بشكل عام، تميزت هذه المرحلة، وبحكم ليبرالية الفكر الاجتماعي القابض، ولن نقول السائد، بتغير واضح في دور ومركز المرأة في المجتمع العربي وكذلك في ممارستها لبعض حقوقها الاجتماعية، التي يمكن إيجازها على النحو التالي:

ـ حصول المرأة، وخصوصاً الحضرية منها، على قدر وافر من التعليم كمّاً، وبدرجة أقل نوعاً، الأمر الذي انعكس بالتالي على تشكل ما يمكن تسميته بجماعات الضغط النسوية، المطالبة بحقوق أوسع للمرأة العربية. وارتفعت مثلاً في مصر نسبة من يعرفن القراءة والكتابة من ٤ بالمئة عام ١٩٤٧ إلى حوالى ٢٠ بالمئة في نهاية الستينيات، كما ارتفع عدد الحاصلات على مؤهلات جامعية من ١ بالمئة إلى ٤ بالمئة

---

(٤) انظر في هذا المجال: **التكوين الاجتماعي ـ الاقتصادي في الأقطار العربية: محاولة في تصور الإطار الفكري للعمل الاجتماعي العربي** (ندوة) (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ١٩٨٣)؛ حليم بركات، **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)؛ خلدون حسن النقيب، «بناء المجتمع العربي: بعض الفروض البحثية،» **المستقبل العربي**، السنة ٨، العدد ٧٩ (أيلول/سبتمبر ١٩٨٥)، ونادية رمسيس فرح، «مدخل التشكيلات الاجتماعية لتوصيف النظم الاجتماعية العربية،» **المستقبل العربي**، السنة ٩، العدد ٩١ (أيلول/سبتمبر ١٩٨٦).

(٥) لمزيد من التفاصيل حول التجربة الناصرية في التنمية، انظر: سعد الدين ابراهيم، محرر، **مصر في ربع قرن (١٩٥٢ ـ ١٩٧٧): دراسات في التنمية والتغير الاجتماعي**، إسهام السيد يسين [وآخرون]، التاريخ الاجتماعي للوطن العربي (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨١). انظر أيضاً: عادل حسين، في: سعد الدين ابراهيم [وآخرون]، **مصر والعروبة وثورة يوليو**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢).

للفترة ذاتها. أما في التعليم الجامعي، فقد ارتفع عدد الطالبات من ٤٠٠٠ طالبة إلى ٥٠,٠٠٠ طالبة ما بين عامي ١٩٥٢ و١٩٧١. وبالمثل يمكن الحديث عن نوعية التعليم، حيث ارتفع عدد الدارسات في كليات الهندسة من ١١ طالبة إلى ٢٢٨٠ طالبة، وفي كليات الطب من ٧٣٠ طالبة إلى ٧٥٠٠ طالبة في الفترة من عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٧٠(٦).

ـ وبناء على ما سبق، فقد ازدادت معدلات مساهمة المرأة، وبأجر، في سوق العمل الحديث، كما احتلت نتيجة ذلك مناصب تنفيذية عليا. وبشكل عام فإن الإحصاءات المتوافرة حول التجربة الناصرية تشير إلى أن عدد العاملات بأجر خارج المنزل قد ارتفع من أقل من ٣ بالمئة من الإجمالي العام للقوى العاملة قبل عام ١٩٥٢ إلى ٦,٥ بالمئة عام ١٩٦٠، وإلى ٩,٢ بالمئة عام ١٩٧٦. وعلى المستوى القطاعي فإننا نجد ازدياداً في عدد العاملات في القطاع الصناعي ـ على سبيل المثال ـ من ٠,٦ بالمئة عام ١٩٤٧ إلى ٣,٥ بالمئة عام ١٩٦١(٧).

ـ صدور الكثير من التشريعات الاجتماعية السياسية التي أعادت للمرأة بعض حقوقها الأسرية والزوجية بصدور قوانين الأحوال الشخصية في بعض البلدان كالعراق، أو التعديلات التي تم إلحاقها بالقوانين الأخرى (قانون الأحوال الشخصية المصري)، كإلغاء نظام بيت الطاعة... الخ، وكذلك في حصولها على بعض الحقوق السياسية أسوة بالرجل ومنها حق الترشيح والانتخاب وشغل الوظائف العامة على كل مستويات جهاز الدولة.

٢ ـ أما النموذج الآخر فهو الذي يمكن تسميته تجاوزاً بـ «النمط النفطي للتحديث» وهو ما نحن بصدد معالجته بصورة أوسع، من حيث عمق مصاحباته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المنطقة العربية. ورغم أن البعض يذهب لاعتبار هزيمة حزيران/يونيو عام ١٩٦٧ نقطة البدء في تشكل هذا النمط/النظام، إلا أننا مع ذلك نعتقد مع الآخرين أن النفط، وتصاعد أسعاره منذ خريف عام ١٩٧٣، هما المحرك القوي والفاعل ليس في تشكله فقط وإنما في مصاحباته أيضاً. وتمثلت هذه في نموذج العلاقة التي نشأت بين الأقطار العربية من ناحية، والدول الغربية ودول العالم الثالث من ناحية أخرى؛ وكذلك في بروز الكثير من القوى الاجتماعية والسياسية الكامنة أو الجديدة أو الجديدة/القديمة، إضافة إلى تلك العلاقة التي نشأت في المنطقة العربية بين أقطار الأغنياء وأقطار الفقراء(٨) والتي تشبه في بعض سماتها

---

(٦) انظر: سعد الدين ابراهيم، «المشروع الاجتماعي لثورة يوليو،» في: المصدر نفسه، ص ١٤٢.

(٧) المصدر نفسه، ص ١٤٣.

(٨) سعد الدين ابراهيم، **النظام الاجتماعي العربي الجديد: دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢)، ص ١٦ ـ ١٧.

تلك العلاقة التي ربطت بين دول الشمال ودول الجنوب؛ وفي التحولات التي أصابت كل قطر من أقطار المنطقة العربية وغيرت بالتالي من أنماط التفكير؛ وكذلك في سلوك الفرد والجماعات. ولا نود هنا إعادة أطروحاتنا السابقة حول سمات هذه المرحلة[٩]، إلا أن ما نود أن نؤكده هو أن القضية التي نعالجها لا تنفصل عن أنماط التنمية المتبناة في المنطقة العربية، سواء في تلك النجاحات «النسبية» التي حققتها بعض الشيء في نهاية عقد الخمسينيات وحتى منتصف عقد الستينيات، أو في إخفاقاتها وعجزها عن تحقيق أهدافها في التنمية المستقلة كما كشفت عنه الأعوام الأخيرة.

وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن تحولات الحقبة الحالية وارتباطها بالنفط لم تكن محض مصادفة. فكما قاد الفكر الاجتماعي القومي عملية التغيير في العقدين الخامس والسادس، قاد «الفكر النفطي»[١٠] عملية التحول في العقدين السابع والثامن... ولكن إلى أين...؟ فالأحداث السياسية والاقتصادية وربما الاجتماعية التي عاشت غمارها المنطقة العربية في الحقبة السابقة قد تزامنت ولربما ارتبطت بالنظام الجديد لتقسيم العمل على الصعيد الدولي، وكذلك ببروز الملامح العامة للنظام الاجتماعي العربي الجديد التي يمكن تحديدها في ما يلي: (١) انقسام بلدان المنظومة العربية بفعل عامل النفط إلى بلدان اليسر مقابل بلدان العسر، إذ تعاظم تأثيرها في المستوى العربي الإقليمي، وكذلك في مستوى دول العالم الثالث ذات الارتباط المباشر أو غير المباشر بالمنظومة النفطية؛ (٢) ضمور القوى القومية وقوى الستينيات النشطة مقابل البروز القوي للقوى المحافظة والسلفية؛ (٣) الإحباطات التي واجهتها مشاريع التنمية في بلدان الشمال العربية (مصر والشام والجزائر)؛ (٤) تنامي قوة الاتجاه المعتقد بإمكانية فرض الحل السلمي للصراع العربي - الإسرائيلي؛ (٥) تعزيز سياسة الاعتماد على الغرب وبالتحديد الولايات المتحدة الأمريكية.

أما على صعيد المرأة، فإن هذه المرحلة قد شهدت بعض التراجع على صعيد مكانة المرأة وممارستها لحقوقها الاجتماعية والسياسية، وتغيراً في اتجاهات المجتمع تجاه المرأة وخصوصاً فيما يتعلق بذلك الدور الذي لعبته في المرحلة الأولى، متمثلاً في تنامي الاتجاه الداعي إلى التحجب الذي يكاد أن يستقطب قطاعاً واسعاً جداً في أوساط نسوة المدينة كما الريف، وإلى العدول عن المطالبة بالمساواة في العمل والشؤون

(٩) باقر النجار، «المرأة العربية وتحولات النظام الاجتماعي العربي: حالة المرأة العربية الخليجية،» **مجلة العلوم الاجتماعية**، السنة ١٣، العدد ٤ (شتاء ١٩٨٥).

(١٠) أجزنا لأنفسنا إطلاق هذا التعبير للإشارة إلى أن الفكر الاجتماعي النفطي هو «ذلك الفكر السلفي الذي يتميز باتجاهاته السياسية الداخلية وتبعيته الاقتصادية للغرب».

الأسرية، وربما الركون عن العمل اعتقاداً منها أو لربما من أصحاب الاتجاهات السلفية الجديدة بأن العمل والمساواة في الشؤون الأسرية[11] خروج عن تعاليم الدين. ولربما يأتي الرجوع هنا عن قانون الأحوال الشخصية المصري المسمى بـ «قانون جيهان»، رغم كل ما يقال حول ملابسات إصداره، دليلاً على قوة الاتجاهات السلفية المتأصلة في مجتمع المرحلة الأخيرة. هذه القضايا وغيرها سنتناولها بشيء من التفصيل في الصفحات المقبلة. وكما أشرنا سابقاً، فإن تناول مسألة المرأة في الوطن العربي يجب أن يكون في هدي ذلك التنوع والاختلاف في التشكيلات الاجتماعية والاقتصادية القائمة بين وحداته الجغرافية، وكذلك الاختلاف القائم على المستوى القطري، كالاختلافات القائمة، والتي قد تبدو صارخة أحياناً، بين المراكز المدينية ـ الحضرية والمناطق الريفية والبدوية. وفي ضوء ذلك، يمكن تقسيم وحدات المجتمع العربي من حيث مواقفها من المرأة إلى ثلاث مجموعات: **المجموعة الأولى** وتمثلها الأقطار التي تبنت أنظمة اجتماعية متقدمة على صعيد المرأة تماثل في ذلك بعض الأنظمة والتشريعات الغربية، وهي على وجه التحديد التشريعات الأسرية التونسية والصومالية[12] والعراقية وتشريعات اليمن الديمقراطية. وما يمكن الإشارة إليه بخصوص هذه الأقطار، وبالتحديد تونس وهي البلد العربي الأكثر أخذاً بنموذج التغريب هو أنها تواجه بعض المعارضة رغم سياسة التغريب التي ما زالت مستمرة وقائمة. ففي ظل تنامي قوة التجمعات والقوى الإسلامية والسلفية الجديدة واندحار، أو لِنقلْ ضمور، القوى العلمانية سواء نتيجة غياب المناخ المساعد على نموها أو نتيجة عجز أطروحاتها عن مقاربة الواقع، فإنها، أي تونس، هي الأخرى لن تشذ عن الركب العربي الإسلامي العائد إلى الأصول «الصحيحة» والتراث «الأصيل».

أما الجزء الآخر من هذه المجموعة وهو بالتحديد العراق واليمن الديمقراطية، فرغم تقدمية نصوصه التشريعية، إلا أنها عاجزة عن التحقيق، وخصوصاً كلما ابتعدنا عن المدينة، بفعل تخلف البنية القيمية السائدة في المجتمع أو لنقل «تقليديته المغرقة»، أي بمعنى آخر أنه رغم «تقدمية» الأطروحات الأيديولوجية والنصوصية في هذه المجتمعات، فإن دور المرأة ومكانتها وربما ممارستها لحقوقها السياسية الدستورية ما زالت منتقصة ومحددة بالتقسيم النوعي للعمل نتيجة تخلف تحول البنية القيمية وتباعدها عن تحولات البنية المادية. وربما يفسر صراع القوى السياسية الأخير في اليمن

(١١) المسائل الأسرية غير المنصوص عليها في القرآن والتي هي في جلها اجتهادات فقهية قابلة للإصابة والخطأ.

(١٢) ما لدينا من معلومات حول المثال الصومالي يشير إلى أنه رغم التقدمية البالغة للتشريعات الصومالية تبقى نصوصها عاجزة عن التطبيق على أرض الواقع نتيجة الطبيعة القبلية للمجتمع وكذلك نتيجة واقع الفقر والتخلف مقابلة بالكثير من الأقطار العربية الأخرى.

الديمقراطية، كما هو في الكثير من دول العالم الثالث، الذي أخذ في بعض مضامينه أبعاداً قبلية وتقليدية، عجز المنظومات النظرية الجاهزة عن مقاربتها للواقع أو في مساهمتها في حل الكثير من الإشكالات المجتمعية المعاصرة(١٣).

وبشكل عام فإن وضع المرأة في هذه البلدان قد خضع بعض الشيء لتغيرات أقرب إلى «الجذرية» في حصول المرأة على الكثير من حقوقها الاجتماعية، كحق العمل، وحق اختيار الزوج والطلاق... الخ، إضافة إلى الحقوق السياسية المتمثلة في التصويت والترشيح، وتتميز المرأة في هذه المجموعة، وخصوصاً تونس وربما لبنان، بتمثلها للكثير من القيم الكونية الغربية وخصوصاً في المناطق المدينية الحضرية عنها في المناطق الريفية والبادية التي ما زالت علاقاتها قائمة ومستمدة من النسق القيمي التقليدي السائد.

أما **المجموعة الثانية** من الأقطار العربية فيمثلها في ذلك النموذج المصري والأردني والسوري، وتتسم هذه المجتمعات بشكل عام بتنام نسبي للحضور النسائي على المستويين العام والخاص. كما تتميز تشريعاتها ببعض المرونة الاجتماعية، إلا أنها في الكثير من مضامينها متأثرة بقوة النسق الديني السائد. ورغم أنها مثلت طليعة المجتمعات العربية في المرحلة السابقة، التي تبنت فيها سياسات يمكن أن يقال عنها إنها أكثر ليبرالية تجاه المرأة وخصوصاً على صعيد التعليم والعمل والمشاركة السياسية وربما في بعض التشريعات الأسرية، إلا أنها وفي الفترة الأخيرة، بدأت تتخلى، وبفعل تنامي قوة التجمعات الدينية، عن الكثير من أطروحاتها السابقة. وتُمثل خطوة إلغاء قانون الأحوال الشخصية المصري لعام ١٩٧٩، والمعروف بـ «قانون جيهان» ضربة للحركة الحقوقية النسوية في مصر، وكذلك إلغاء مقاعد النساء في مجلس الشعب المصري، وتوجهاً جديداً مغايراً إن لم يكن معاكساً لتوجهات حركة الستينيات، ليس على الصعيدين السياسي والاقتصادي فحسب، وإنما شمل فيما شمل الجانب الاجتماعي. وكما يبدو فإن مجتمعات هذه المجموعة بدأت تتمثل الفكر الوسطي وربما السلفي أحياناً فيما يتعلق بموقفها من المرأة. وعموماً فإن الموقف العام في مجتمعات هذه المجموعة يتميز بنظرة متحررة نسبياً قابلة بعمل المرأة، ولكن وفق الشروط التي يحددها المجتمع(١٤)؛ والقيم والعرف العام، أي في الأعمال التي لا تتعارض مع وضع المرأة كأنثى، إضافة إلى إعطائها بعض الحقوق الاجتماعية الأخرى في التعليم

---

(١٣) هذا لا يعني قبولنا بالنموذج السلفي أو النموذج السلفي ذي الرتوش المعاصرة... وإنما ما ندعو إليه نوع جديد قد يأخذ بعضاً من تعاليم «النموذج السلفي إلا أنه نموذج عصري له خصوصية المنطقة العربية، وهو مشروع حضاري عربي متجاوز للأطر التقليدية السلفية ونابع من واقع الحاجة المجتمعية ومستقل في مضامينه الايديولوجية».

(١٤) انظر: هنري عزام، «المرأة العربية والعمل: مشاركة المرأة العربية في القوى العاملة ودورها في عملية التنمية،» ورقة قدّمت إلى: **المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨٢)، ص ٢٧٠.

والخيار الزواجي. فالمرأة هنا متحررة ونقيض ذلك، ومتساوية بعض الشيء مع الرجل، ولكن في النصوص القانونية. فالتساوي في الحقوق والواجبات يتم وفق القبول المجتمعي، أو لِنقل وفق موقف عنصر الإنتاج الأول في المجتمع: الرجل.

وأخيراً فإن **المجموعة الثالثة** من هذه المجموعات تمثلها مجموعة الأقطار النفطية الخليجية. وبعض هذه المجتمعات (كالبحرين والكويت مثلاً) يلتقي مع المجموعة الثانية في بعض من مواقفها «المتحررة» من المرأة ويلتقي مع الوحدات الجغرافية الأخرى لهذا النظام العربي الفرعي في الكثير من الخصائص الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، أي بتعبير آخر، إنه رغم بعض الاختلافات بين الوحدات الجغرافية المختلفة لهذا النظام، التي قد تبدو صارخة أحياناً، إلاّ أن عناصر التقارب والاندماج فيما بينها أكثر من عناصر التنافر. وينقسم هذا النظام/ المجموعة إلى أغلبية محافظة اجتماعياً وسياسياً، وأقلية مرنة اجتماعياً، وليبرالية نسبياً، من حيث الاتجاه السياسي[15]. ويتميز البعض منها بسيادة الفكر الاجتماعي السلفي الذي ينطلق أو يدعم بالكثير من اجتهادات وأطروحات دينية تتنافر مع الواقع الاقتصادي المعاش الذي يأخذ بالكثير من سمات النظام الرأسمالي الغربي، أو بالأحرى سمات الرأسمالية التابعة، وكذلك يتسم الفكر الاجتماعي السائد في بعض، إن لم يكن كل، وحدات النظام بمعاداته لأي تحول نوعي في واقع المرأة وكذلك في المجتمع. ويضفي هذا الفكر في موقفه من المرأة نوعاً من «القدسية» التي تفسر على أنها مستمدة من «التعاليم الدينية»، أي أن المرأة هنا قد يسمح لها بالتعليم والعمل ولكن في الحدود التي يرتضيها المجتمع و«العرف العام» و«التعاليم». فلها أن تكون ـ أي المرأة ـ ولكن في الحدود التي يرتضيها المجتمع ويجب ألا تحيد عنها، فإن فعلت «فهي من المارقين». وكما قال البعض: «إن قوة الجانب القيمي من الثقافة (في هذه المجتمعات) الضابط للسلوك الاجتماعي، قد استمد أساساً من ارتباطه أو ربطه بالقيم الدينية وبنظام توزيع القوة في المجتمع، أي أن جماعات القوة في المجتمع، الاقتصادية والسياسية والفكرية، تؤثر في الطريقة التي يخضع لها أفراد المجتمع لهذه الثقافة. فالثقافة بشكل عام تتضمن عناصر قيمية «خارقة» تحتكر من قبل فئة اجتماعية أو سياسية صغيرة ـ حيث توظفها بالطريقة التي لا تجلب أي ضرر لنصيبها وقوة تأثيرها في المجتمع»[16].

ومرة أخرى نعيد ونكرر أنه على الرغم من أن التغيرات البنيوية في القاعدة الاقتصادية والاجتماعية تظل شرطاً لا بد منه لتنفيذ التشريعات القانونية ولتغيير أشكال

---

(١٥) باقر النجار، «معوقات الاستخدام للقوى العاملة الوطنية في الخليج العربي وإمكانيات الحل،» ورقة قدّمت إلى: **اجتماع خبراء حول سياسات الاستخدام وانتقال العمالة العربية (الكويت، ٢٥ ـ ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٥)** (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ١٩٨٦)، ص ٦.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٥ ـ ٦.

الوعي من عادات وتقاليد وأعراف وقيم أخلاقية... الخ، إلا أنها في الوقت ذاته ليست شرطاً كافياً، إذ تبقى لأشكال الوعي استقلاليتها النسبية وقوانين حركتها الخاصة، وهذا ما يؤكده واقع المجتمعات العربية. فهناك بلاد قطعت شوطاً في التحولات الاجتماعية - الاقتصادية بينما ظلت الأعراف والتقاليد وأسلوب الحياة اليومية للعامة فيها متخلفة عن ذلك... ومجتمعات أخرى تسبق فيها التشريعات وربما أنماط التفكير والسلوك واقع البنية الاقتصادية - الاجتماعية... أي أن التحولات في البنى الأساسية الهيكلية في المجتمع ليست شرطاً وحيداً لتغيير أشكال الوعي المختلفة وربما تلعب في حالات كثيرة دور المعطل في إنضاج علاقات البنى الهيكلية، أي ما يجب تذكره دائماً أن حركة أشكال الوعي هذه لا تفهم بانفصالها عن حركة التقدم الاجتماعي، بل في وحدتها الجدلية مع هذه الحركة، الأمر الذي يتطلب ربط التغيّرات التشريعية والنصوصية القانونية بالتحولات الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية والثقافية للمجتمعات العربية(١٧).

خلاصة القول إن هذا التشكيل المتباين والمتناقض أحياناً من حيث طبيعته، وكذلك من حيث طبيعة القوى السائدة فيه، قارب حقوق المرأة في بعضها من حقوق الرجل، وساوى بين حقوقها في بعضها الآخر من حقوق الأقنان، أي في نفي حقوقها، لذلك ارتبطت حقوق المواطنية في أغلب المجتمعات العربية إن لم يكن كلها بالرجل، وحجب ذلك عن المرأة.

من هنا جاءت مناقشتنا للتغيرات التي خضعت لها المنطقة العربية، وكذلك تباين تشكيلاتها الاجتماعية والاقتصادية القائمة في علاقتها بالمرأة كشرط أساسي لفهم ما سميناه هنا بمنظومة الحقوق الاجتماعية للمرأة في المنطقة العربية.

ثانياً: المرأة في المجتمع العربي: الحق الضائع

لم تكن الحقبة النفطية، ليس لمسألة المرأة فقط وإنما بالنسبة إلى المسألة العربية ككل، حقبة إنجازات أو انتصارات عظيمة، بقدر ما كانت مرحلة نكوص شامل وتراجع للمجتمع العربي عن تحقيق أهدافه في الاستقلال والتنمية. بعض من ذلك التراجع انطبعت بعض بصماته على علاقة التعليم بالمرأة، وكذلك في حصول المرأة على بعض من حقوقها الأسرية والزواجية، أو في ممارستها لحقوقها، إن وجدت حقاً هذه الحقوق.

١ - المرأة وحق التعليم

البلدان العربية قاطبة تنص سياساتها التربوية، وكذلك نصوص دساتيرها، على

(١٧) خضر زكريا، «عمل المرأة في الوطن العربي: الواقع والآفاق،» **مجلة العلوم الاجتماعية**، السنة ١٤، العدد ٣ (خريف ١٩٨٦)، ص ١١٤.

حق المرأة وتكافؤ فرصتها في التعليم بالرجل. والذي يقال دائماً ان هذه الإقرار بتكافؤ الفرص التعليمية للمرأة قد استمد من التعاليم الدينية و«إيمان شديد» بمبادئ الديمقراطية والعدالة والمساواة..!! ويخضع تعليم المرأة، في حدوده وكيفية ممارستها له وجهة الولاية عليه، لذلك التباين في قوة تأثير النسق القيمي من عادات وتقاليد وأعراف وكذلك لمفهوم الدين وقوته في المجتمع. والاتجاه السائد الآن في المنطقة العربية هو أن تتمتع المرأة بالتعليم في جميع مراحله وليس بالضرورة في كل أقسامه. فللمرأة أن تتعلم وتكتسب المعرفة، ولكن تلك المعرفة التي يقرها «الدين» وتُهيِّئُها لأن تكون أماً ومواطنة صالحة في المجتمع(١٨).

ولم يكن من السهل على المرأة العربية الالتحاق بالتعليم النظامي، إذ وقف الكثير من التقاليد الاجتماعية وبعض رجال الدين ضد التحاق الفتيات بالمدارس، إضافة إلى فقدان الاهتمام الرسمي في بادئ الأمر. لذا فقد بدأ تعليمهن متأخراً عن تعليم الذكور، الأمر الذي انعكس بالتالي على تطور التعليم «النسوي» كمّاً ونوعاً(١٩). وعلى الرغم من ذلك فإن المؤشرات الكمية تشير إلى تزايد أعداد الدارسات مقابل الدارسين، وإلى تساوي فرصهن ـ نسبياً ـ مع فرص الذكور. وقد حققت الأقطار العربية تطوراً كبيراً في مجال تعليم البنات خلال العقد الأخير (١٩٧٠ ـ ١٩٨٣). ففي المرحلة الابتدائية مثلاً قفزت نسب التحاق البنات من ٣٦,٦ بالمئة عام ١٩٧٠ إلى ٤١,٦ بالمئة عام ١٩٨٣. إلا أن معدلات الالتحاق هذه ما زالت منخفضة في بعض الأقطار العربية، حيث إنها لم تتجاوز ١٦ بالمئة من مجموع الملتحقين بالتعليم الابتدائي في اليمن العربية و٢٦ بالمئة في اليمن الديمقراطية (انظر الجدول رقم (٦ ـ ١)). ومن المهم الإشارة إلى أن منظومة البلدان النفطية، والبلدان ذات الارتباط المباشر بها، قد حققت رغم حداثة التعليم فيها ـ وذلك نتيجة العامل الاقتصادي وصغر الحجم السكاني المحلي ـ توسعاً كبيراً في تعليم الإناث، إذ بلغت نسب الملتحقات منهن في التعليم الابتدائي مثلاً في عام ١٩٨٣ في الكويت(٢٠) ٤٩ بالمئة، وفي الأردن ٤٨ بالمئة وفي ليبيا ولبنان وقطر ٤٧ بالمئة وفي دولة الإمارات ٤٨ بالمئة (انظر الجدول رقم (٦ ـ ١)) وفي دولة البحرين ٤٩,١ بالمئة عام ١٩٨٥(٢١). ومن المهم الإشارة إلى أن بعض البلدان

---

(١٨) انظر: شيخة المسند، «تعليم المرأة في العالم العربي وتحديات التقدم العلمي والتكنولوجي،» ورقة قدّمت إلى: ندوة تقييم نمو العلاقات بين العلم والتكنولوجيا والمجتمع في الدول العربية، جامعة قطر، ١ ـ ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦.

(١٩) بدأ تعليم المرأة في عموم المنطقة العربية متأخراً عن تعليم الذكور، ويشير أحد تقارير اليونيسكو إلى أن بعض الدول التي ترعى باهتمام تعليم المرأة كالأردن وتونس قد بدأ فيهما تعليم المرأة سنين بعد تعليم الذكور، وفي قطر بدأ تعليم البنات بشكل رسمي عام ١٩٥٧. انظر: المصدر نفسه.

(٢٠) هي أعلى النسب العربية على الإطلاق.

(٢١) البحرين، الجهاز المركزي للإحصاء، **المجموعة الإحصائية، ١٩٨٥** (المنامة: الجهاز، ١٩٨٦)، جدول رقم (6.03)، ص ١٧٣.

النفطية قد ارتفعت فيها نسب التحاق البنات بالتعليم الابتدائي بشكل كبير، إذ قفزت نسبة التحاق الطالبات بالتعليم الابتدائي في العراق من ٢٩ بالمئة إلى ٤٦ بالمئة، وفي سلطنة عمان من ١٤ بالمئة إلى ٤٢ بالمئة في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٧٠ و١٩٨٣ على التوالي (انظر الجدول رقم (٦ ـ ١)).

الجدول رقم (٦ ـ ١)

نسبة التحاق الإناث إلى المجموع الكلي للطلاب في التعليم الابتدائي في الأقطار العربية في الفترة ما بين ١٩٧٠ ـ ١٩٨٣

(نسبة مئوية)

البلد / السنة	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٣
الأردن	٤٤	٤٧	٤٨	٤٨
الإمارات العربية المتحدة	٣٨	٤٥	٤٨	٤٨
البحرين	٤٢	٤٤	٤٦	٤٧
تونس	٣٩	٣٩	٤٢	٤٤
الجزائر	٣٨	٤٠	٤٣	٤٣
السعودية	٣١	٣٦	٣٩	٤١
السودان	٣٨	٣٦	٤٠	٤١
سوريا	٣٦	٤٠	٤٣	٤٥
الصومال	٢٥	٣٦	٣٦	٣٦
العراق	٢٩	٣٣	٤٦	٤٦
عمان	١٤	٢٧	٣٤	٤٢
قطر	٤٥	٤٨	٤٨	٤٧
الكويت	٤٢	٤٦	٤٨	٤٩
لبنان	٤٥	٤٨	٤٧	٤٧
ليبيا	٤٧	٤٦	٤٨	٤٧
مصر	٣٨	٣٨	٤٠	٤٢
المغرب	٣٤	٣٦	٣٧	٣٨
موريتانيا	٢٨	٣٦	٣٥	٣٦
اليمن الديمقراطية	٢٠	٣١	٢٨	٢٦
اليمن العربية	٩	١١	١٢	١٦
المجموع	٣٦,٦	٣٨,١	٤٠,٤	٤١,٦

المصدر: شيخة المسند، «تعليم المرأة في العالم العربي وتحديات التقدم العلمي والتكنولوجي،» ورقة قدّمت إلى: ندوة تقييم نمو العلاقات بين العلم والتكنولوجيا والمجتمع في الدول العربية، جامعة قطر، ١ ـ ٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٦، ص ٢١.

أما فيما يتصل بنسب التحاق الفتاة بالمراحل التعليمية اللاحقة للتعليم الابتدائي فإنها تظل أقل منها بالنسبة إلى المرحلة الأولى، إذ تتناقص هذه النسب كلما ارتفع المستوى التعليمي. ومع أن المتوسط العام لالتحاق الإناث بالتعليم الثانوي ارتفع من ٢٦,٥ بالمئة عام ١٩٧٠ إلى ٣٧,٢ عام ١٩٨٢ (انظر الجدول رقم (٦ ـ ٢))، إلا أنه بقي مع ذلك أقل من النسب المحققة في حالة التعليم الابتدائي. وبالمثل نجد هنا أيضاً أن البلدان النفطية والبلدان العربية ذات الارتباط بالمنظومة النفطية قد حققت أعلى نسب التحاق في هذه المرحلة، بينما استمرت معدلات التحاق الإناث في هذه المرحلة في اليمن العربية واليمن الديمقراطية منخفضة ومقاربة لمعدلات الالتحاق في المرحلة الابتدائية (انظر الجدول رقم (٦ ـ ٢)). وسجلت معدلات الالتحاق السنوي في التعليم العالي والجامعي ما نسبته ٣١,١ بالمئة من المجموع الكلي لطلبة هذه المرحلة[٢٢]. وعند المقابلة نجد أن المعدل العام لنسب التحاق الإناث في الأقطار العربية في التعليم الثانوي وكذلك في المرحلة اللاحقة له (انظر الجدول رقم (٦ ـ ٣)) أقل منه في حالة «الدول النامية» الأخرى والدول المتقدمة، حيث انها كانت في حالة الأولى ٣٧ بالمئة للتعليم الثانوي و٣١ بالمئة للتعليم العالي والجامعي بينما هي ٤٠ بالمئة و٣٦ بالمئة في دول العالم الثالث، و٤٨ بالمئة و٥١ بالمئة في الدول الصناعية. وبالمقابل كانت معدلات النمو في أعداد الملتحقات بالتعليم العالي في الأقطار العربية في الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٢ أعلى من تلك في الدول النامية، إذ بلغت حوالى ٩,٤ بالمئة في الأولى مقابل ٧ بالمئة في الثانية[٢٣]، الأمر الذي يدل على التوسع الكبير الذي خضع له التعليم العالي، وبالتحديد في البلدان النفطية، وبالتالي زيادة الفرص المتاحة للمرأة.

أما من حيث التوزيع النوعي للدارسات، فإن الأرقام المتوافرة تشير إلى تكدس الدارسات في الأقسام الإنسانية وإعداد المدرسين والعلوم الاجتماعية والسلوكية عنها في أقسام العلوم البحتة والدراسات التطبيقية. وبلغت نسب الملتحقات في هذه التخصصات حتى عام ١٩٨٣ حوالى ٤٠ بالمئة في الجزائر و٤٦ بالمئة في مصر و٤٣ بالمئة في الأردن و٢٦ بالمئة في تونس و٤٠ بالمئة في الكويت. أما الدراسات الطبية المساعدة فهي الأخرى مجال استقطاب نسوي، إذ تصل نسب الملتحقات بها حوالى ٢٢ بالمئة في الجزائر و١٠ في مصر و٨ بالمئة في الأردن و٢٠ بالمئة في تونس و٧ بالمئة في الكويت. وبالمقابل نجد أن نسبة الإناث المسجلات في أقسام الرياضيات والكمبيوتر ضئيلة جداً، إذ تقدر بحوالى ١ بالمئة في الجزائر و٥,١ بالمئة في مصر و٤ بالمئة في تونس و٤ بالمئة في الكويت[٢٤].

---

(٢٢) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٥**، تحرير صندوق النقد العربي، ص ٣٢٤.

(٢٣) انظر: المسند، «تعليم المرأة في العالم العربي وتحديات التقدم العلمي والتكنولوجي،» ص ٨.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ١٠.

الجدول رقم (٦ ـ ٢)

نسبة التحاق الإناث إلى المجموع الكلي للطلاب في التعليم الثانوي في الأقطار العربية في الفترة ما بين ١٩٧٠ ـ ١٩٨٢

(نسبة مئوية)

البلد / السنة	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨١	١٩٨٢
الأردن	٣٤	٤١	٤٦	٤٨
الإمارات العربية المتحدة	١٩	٣٨	٤٥	٤٧
البحرين	٤٤	٥٠	٤٧	٤٨
تونس	٢٨	٣٥	٣٩	٤٠
الجزائر	٢٨	٣٤	١٩	—
السعودية	٢٠	٣٣	٣٨	٣٩
السودان	٢٨	٣١	٣٨	٤١
سوريا	٢٧	٣٢	٣٧	٣٨
الصومال	٢١	٢٤	٢٧	٣٤
العراق	٢٩	٢٩	٣٢	٣٥
عمان	١٨	٢٥	٢٧	٣٢
قطر	٣٣	٤٨	٥٠	٥١
الكويت	٤٢	٤٦	٤٦	٤٧
لبنان	٤٠	—	٥١	٥٢
ليبيا	١٨	٣٤	٤١	٤١
مصر	٣٢	٣٤	٣٦	٣٩
المغرب	٢٨	—	٣٨	٤٠
موريتانيا	١١	٢١	٢١	٢٤
اليمن الديمقراطية	٢٧	٣١	٣٨	٣٥
اليمن العربية	٣	١٠	١٢	١٣
المتوسط العام	٢٦,٥	٣١,٣	٣١,٨	٣٧,٢

المصدر: المصدر نفسه، ص ٢٢.

الجدول رقم (٦ ـ ٣)

نسبة التحاق الإناث إلى المجموع الكلي للطلبة في المراحل التعليمية ما بعد الثانوي في الأقطار العربية ١٩٧٠ ـ ١٩٨٢

(نسبة مئوية)(*)

السنة / البلد	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٢
الأردن	٣٠	٣٢	٤١	٣٩
الإمارات العربية المتحدة	ـ	ـ	٤٨	٥١
البحرين	٥٢	٥٣	٤١	٤٧
تونس	٢١	٢٦	٣٠	٣٢
الجزائر	٢١	٠٠	٢٧	٣٣
السعودية	٨	٢٠	٢٨	٣٢
السودان	١٢	١٦	٢٦	٢٨
سوريا	٢٠	٢٥	٣٠	٣٢
الصومال	١٣	١٠	ـ	ـ
العراق	٢٢	٣٣	٣٢	٣٢
عمان	ـ	ـ	ـ	ـ
قطر	ـ	٥٧	٦٢	٥٧
الكويت	٤٨	٥٦	٥٨	٥٥
لبنان	٢٤	٣٦	٣٧	٣٧
مصر	٢٦	٣٠	٣٢	٣٤
المغرب	١٧	١٩	٢٥	٣٢
موريتانيا	ـ	ـ	ـ	ـ
اليمن الديمقراطية	٢٨	٢٢	٥٢	٥٢
اليمن العربية	١٩	٣١	٣٢	٣١

(*) لا تدخل في عدادها الطلاب الذين يدرسون في الجامعات في الخارج، إذ تتميز جامعات بلدان الخليج بزيادة أعداد الإناث على الذكور حيث تتجه نسبة كبيرة من الطلاب الذكور إلى الدراسة في الخارج.

المصدر: المصدر نفسه، ص ٢٣.

وبتجاوز لعبة الأرقام أو باعتمادها نخرج بمحصلة مؤداها أن التعليم بمستوياته وبتفرعاته النوعية المختلفة ما زال محتكراً من قبل الرجل. وهذا يعود إلى عدة أسباب، بعضها جاء ذكره وبعضها الآخر يعود إلى تخلف تعليم النساء في الريف عنه في المدينة لأسباب قد يكون محورها قوة الأنساق القيمية والدينية السائدة، وكذلك نتيجة طبيعة الأنماط الإنتاجية السائدة في الريف التي رغم الاندماج النسوي الكبير فيها تنفي

الحاجة إلى أي شكل من أشكال التدريب أو التعليم الحديث. أما في بعض المجتمعات النفطية، فإنه رغم تيسر تعليم النساء إلا أن هذا التعليم قد لا يكون ذا أهمية على الصعيد العملي في المرحلة اللاحقة؛ مجالات العمل لهن محددة في نطاقات اتفق على اعتبارها «مقدسة»، الأمر الذي أدى إلى نوع من التكدس الوظيفي وإلى قلة في الإنتاجية.

من ناحية أخرى، فإنه من المهم الإشارة إلى أن تبني قوانين وسياسات تعليمية نسوية تتسم بالليبرالية لم يمنع أن تحدد مجالات التعليم بحدود وقوانين التقسيم النوعي للعلم. ما زال تعليم المرأة في مناهجه وتفرعاته في عموم المنطقة العربية يختلف عن تعليم الأولاد. فتعليم البنات يهدف منه، اعداد «زوجات صالحات». لذلك جاء التركيز في المقررات الدراسية لتعليم البنات في المراحل السابقة لمرحلة التعليم العالي على التدبير المنزلي، أو تلك المقررات التي تعد المرأة للأعمال «الخفيفة»[٢٥]، إضافة إلى ذلك يحجب بعض البلدان النفطية عن طالباته حق الانخراط في بعض التخصصات العلمية في التعليم الفني، وكذلك في التعليم الجامعي. فمثلاً في الوقت الذي يتاح فيه للنسوة في الجامعات البحرينية والكويتية الدخول في كل التخصصات التعليمية المطروحة[٢٦]، تحدد لهن جامعة الإمارات العربية المتحدة الدخول في بعض التخصصات، وخصوصاً على صعيد الكليات العلمية وكلية الهندسة: «فنحن نتيح لهن الدراسة في التخصصات الهندسية التي تكون أقرب إلى وضعهن كأنثى»[٢٧]!! بالمقابل تمتنع الجامعات السعودية وجامعة قطر عن قبول الطالبات في كليات الهندسة وبعض التخصصات العلمية، وربما الدينية الأخرى[٢٨]. فتعليم الفتاة هنا لا تقتضيه الحاجة المجتمعية أو يفرضه دورها، الذي يفترض أن يكون متنامياً في المجتمع، بقدر ما هو ـ أي التعليم ـ زينة تتحلى به المرأة وتتباهى، أي بمعنى آخر أن تعليم المرأة صمم لكي يُهَيِّئَها لأن تصبح ربة بيت وزوجة مطيعة، أكثر مما يهيئها لدخول سوق العمل. كما أن مضامين الكثير من الكتب المدرسية لا تعكس صورة حقيقية للمرأة كإنسان فعّال ونشط اقتصادياً واجتماعياً، إذ غالباً ما تصورها كامرأة ملتزمة بدورها «الرئيسي

---

(٢٥) انظر: هشام نشابة، «نظرة مستقبلية للتربية والتعليم وعلاقتهما بمشكلات المرأة العربية وإسهامها بعملية الانصهار القومي،» ورقة قدّمت إلى: **المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ص ٤٣٧.

(٢٦) يحجب عن المرأة في الخليج حق الدخول في المعاهد الدينية وكذلك في المدارس الصناعية وتؤهل عوضاً من ذلك في مجالات الخياطة والنسيج والطباعة.

(٢٧) من حديث لعميد كلية الهندسة بجامعة الإمارات لوفود الجامعات الخليجية، آذار/ مارس ١٩٨٦.

(٢٨) يقتصر القبول في جامعة البترول والمعادن، وهي من الجامعات المتقدمة تقنياً في السعودية، على الذكور.

والتاريخي»: الإنجاب والأمومة[٢٩].

إضافة إلى ذلك فإن الأرقام المتوافرة حول انخراط المرأة في التعليم العالي في البلدان العربية، وبالتحديد البلدان النفطية التي تفوق أعداد الطلبة الذكور، والتي قدرت بحوالى ٦٧ بالمئة من الإجمالي العام لأعداد الدارسين في الجامعات الخليجية، البحرين والكويت والإمارات وقطر لعام ١٩٨٤/ ١٩٨٥، قد دفعت البعض إلى القول إن عطاء المرأة الخليجية في مجال التعليم أعلى من عطاء الرجل. إضافة إلى ذلك تنخفض في أوساطها نسب التسرب والرسوب، الأمر الذي يؤكد الهدر القليل والإنتاجية العالية إذا ما قورنّ بالذكور من الطلبة[٣٠]، إلا أن التساؤل المطروح هو: هل استطاع هذا الإنجاز أن يغير من ذات المرأة في شيء..؟ أو أن يدفعها بالخروج من دائرة قيم الرجل وأعرافه، وربما تشريعاته ليس في منطقة الخليج فحسب وإنما في عموم المنطقة العربية..؟ البعض يقفز للإجابة والقول إن التعليم قد خلق من المرأة في مجتمعنا العربي إنساناً جديداً، مستقلاً وذا إرادة واعية[٣١]. وقد نشارك البعض هذا الرأي ونضيف أن التعليم قد ساعد الرجل كما المرأة في ولوج سوق العمل الحديث وفي مرونة التحرك، نسبياً، في الموروثات الاجتماعية القائمة، إلا أنه فشل في إحداث تغيير نوعي في ذات المرأة كما الرجل. ما زال الاثنان ولربما المرأة بصورة أكبر، مشدودين لـ «الذات التقليدية» الحافظة لتوزيع القوة في المجتمع، فلا الرجل يرغب في أن يثور عليها، إذ بها تتحقق استمرارية هيمنته، ولا المرأة تتجاسر بالتمرد عليها، أو كما قال البعض قبل أكثر من عقد من الزمان: «رغم أن واقع المرأة في المجتمع العربي الحديث، ودورها قد تغيرا كثيراً عن السابق وخصوصاً مع مطلع هذا القرن، إلا أن هذا التغير لا يزال محدود العمق في ذات المرأة، وذهنية الرجل ومواقفه... ومحدود الانتشار بالنسبة للقطاع النسائي... وما زال المجتمع العربي يسوده الانغلاق فكراً وممارسة»[٣٢].

وخلاصة القول، إن التعليم كنظام اجتماعي، وباستخدام التعبير البارسونزي

---

(٢٩) باقر النجار، **ملاحظات منهجية لدراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمرأة البحرينية** ([د. م.]: وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ١٩٨٦)، ص ٩.

(٣٠) Shaikha Al-Misnad, «The Development of Modern Education in Bahrain, Kuwait and Quatar with Special Reference to the Education of Women and Their Position in Modern Gulf Society,» (Ph. D. Thesis, University of Durham, 1984), p. 498.

(٣١) انظر: علي تقي، «المرأة البحرينية في التعليم والعمل،» في: **دراسات عن أوضاع المرأة في الكويت والخليج العربي** (الكويت: الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية، ١٩٧٥)، و Al-Misnad, Ibid.

(٣٢) سلوى الخماش، **المرأة العربية والمجتمع التقليدي المتخلف**، تقديم ابراهيم بدران (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧٣)، ص ٩.

(الكهنوتي)، جاء «ليتكيف»، إن لم يكن لينسجم، في وظائفه مع وظائف حاجات بنية المجتمع وعلاقاتها ذات الحساسية الشديدة نحو المرأة.

٢ ـ الحقوق الأسرية والزواجية: المشكل التاريخي

أما على الصعيد الأسري، فإن التشريعات العربية رغم تباينها الواضح بين «تقدمية» و«مقننة» للأعراف والقيم السائدة وانتفائها.. إلا أنها مع ذلك بوضعها الحالي تمثل ذلك الإشكال المجتمعي العميق الذي يعيشه المجتمع العربي بين الرغبة في الأخذ بأنماط وقيم «الحداثة» ولكن ضمن الأطر التقليدية، أو لِنقل بتعبير آخر، إن الكثير من هذه التشريعات رغم حداثة بعضها الظاهري إلا أنها، وفي أغلب الحالات، جاءت لا لتغير وإنما لتكرس من قوة الكثير من القيم والأعراف التقليدية السائدة في المجتمع، والمحددة لتوزيع القوة في المجتمع على الأساس (النوعي) الجنسي، وكذلك الأسس الاجتماعية الأخرى (الطبقة، العائلة، الدين... الخ)، ولتعطي الرجل دور السيادة والريادة وللمرأة التبعية والدونية. ومثال على ذلك قانون الأحوال الشخصية التونسي، فرغم عصريته مقابلة بالكثير من القوانين العربية الأخرى من حيث تحريمه لتعدد الزوجات أو تنظيمه للطلاق، إلا أن ذلك لم يمنعه من تكريس وضع قائم في معظم الأقطار العربية، وهو سيادة الرجل وتبعية المرأة في الحياة الأسرية، حيث تنص الفقرة الثانية من المادة (٢٣) من القانون، «.. وعلى الزوجة أن ترعى زوجها باعتباره رئيس العائلة وتطيعه فيما يأمرها به»[٣٣]. أما المشروع الكويتي فيذهب إلى أن «الطاعة من أهم الواجبات التي يلقيها عقد الزواج على الزوجة وإذا امتنعت عن طاعة زوجها يكون من حق الزوج مطالبتها بالطاعة[٣٤]، وإذا امتنعت تعتبر ناشزاً وتسقط عنها النفقة..»[٣٥]. فهذه النصوص وغيرها الكثير في القوانين العربية جاءت لتكرس من سلطة الرجل وتفوق مكانته وعلى دونية المرأة ومن ثم تبعيتها[٣٦].

(٣٣) عزي الشابي، «مداخل حول بعض مكاسب المرأة من خلال مجلة الأحوال الشخصية ومدى مساواتها الحقيقية للرجل،» ورقة قدّمت إلى: المؤتمر الخامس عشر لاتحاد المحامين العرب، تونس، ٣ ـ ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٤.

(٣٤) يصل الأمر في بعض الحالات أن تُؤمر الزوجة بإطاعة زوجها بواسطة الشرطة، إذ وصل الحد في إحدى القضايا المنظورة أمام محاكم البحرين إلى أن يصدر القاضي الشرعي أمراً بإقالة الزوجة من وظيفتها وسحب رخصة سوقها وإلحاقها ببيت الزوجية.

(٣٥) هيا الخليفة، «أحكام الأسرة في الخليج العربي: بين رواسب الجذور ومقتضيات الحاضر،» ورقة قدّمت إلى: المؤتمر الإقليمي الرابع للمرأة في الخليج العربي، مسقط، ١٥ ـ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٦، ص ٢٣.

(٣٦) هنا جاءت القوانين لا لتعطي المرأة جزءاً من حقوقها وإنما لتعزز من التمييز بين الجنس بقوة القانون المستمدة من التشريع.

ويكاد معظم قوانين الأحوال الشخصية العربية أن ينفي عن المرأة الحق المباشر في عقد الزواج بنفسها، إذ تنص المادة (١) مثلاً من قانون الأحوال الشخصية الجزائري على أن «يتولى زواج المرأة وليها وهو أبوها فأحد أقاربها الأولين، والقاضي ولي لمن لا ولي له». كما جاء في الفصل الثاني عشر، المادة (٢) من القانون المغربي أن «لا تباشر المرأة العقد ولكن تفوض لوليها أن يعقد عليها»[٣٧]. ولا يشذ ما هو معمول به في الخليج عن ذلك، إذ تنص المادة (٢٩) من القانون الكويتي على أن «يبرم عقد زواجه بنفسه». أما الزوجة فقد أناط القانون أمر تزويجها إلى الوالي، فالوالي هو الذي يبرم عقد زواج من تحت ولايته. ولم يشترط المشروع الكويتي أن يكون عقد الزواج بقبول ورضا البنت، وإنما أعطى الحق كل الحق للولي في أن يزوجها ولربما دون رضاها. ورغم أن المشروع الكويتي قد أعطى البنت بعد تجاوز سن الخامسة والعشرين حق تزويج نفسها، إلا أن كل حالات الزواج التي تم إبرامها في خارج الكويت قد تم إبطالها لافتقادها لشرط قبول الولي، حيث تنص المادة (٣٠) من القانون الكويتي: «الثيب أو من بلغت الخامسة والعشرين من عمرها الرأي لها في زواجها ولكن لا تباشر العقد بنفسها ولكن ذلك لوليها»[٣٨]. وكما هو معروف فإن حالات كثيرة من حالات الزواج وخصوصاً تلك التي تمت في الخارج قد تم إبطالها وبقوة الشرطة وذلك لافتقادها شرط التكافؤ الاجتماعي (القبلي أو الطبقي) وكذلك التوافق المذهبي. ورغم أن المشروع الكويتي قد فوض أمر تزويج الفتاة للقاضي، إلا أنه في الوقت نفسه قد أعطى القاضي حرية القبول أو الرفض[٣٩]، وفي الغالب فإن الرفض سيكون من نصيبها، إذ ليس له أن يأمر بما لا يرضى به، فالقانون، كنظام اجتماعي بقدر ما هو منظم للعلاقات الاجتماعية، وشرع ليحل الكثير من المشكلات الاجتماعية، فإنه هو كذلك المكرس لقوة بعض الجماعات، وبفعل القانون، على بعضها الآخر.

ويأخذ الوضع في البحرين ـ التي تفتقر إلى قانون الأحوال الشخصية ـ منحىً أبعد من ذلك بكثير، إذ تخول الأحكام الأسرية المعمول بها الولي، وخصوصاً في المحاكم السنية، وربما بالتهديد والإكراه في حالة المحاكم الجعفرية، عقد زواج البنت دون شرط موافقتها: «إنه إذا تم إبرام العقد من قبل الولي دون استئذان البنت فإنه ليس لهذه الأخيرة الحق في المطالبة بإبطال عقد الزواج رغم عدم أخذ موافقتها عليه»[٤٠].

---

(٣٧) ليلى معروف، «المرأة والأسرة في قوانين الأحوال الشخصية العربية: نظرة مقارنة ونقدية،» ورقة قدّمت إلى: المؤتمر الدولي عن المرأة العربية والافريقية والمتغيرات الاجتماعية السياسية، القاهرة، ٢٥ ـ ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٥، ص ٨.

(٣٨) انظر: **قانون الأحوال الشخصية الكويتي**، الباب الثاني، المادة (٣٠).

(٣٩) المصدر نفسه، المادة (٣١).

(٤٠) الخليفة، «أحكام الأسرة في الخليج العربي: بين رواسب الجذور ومقتضيات الحاضر،» ص ١٨.

ويكاد أن يتفق المشروع الجزائري، مع ما هو معمول به في سوريا والبحرين وربما الكثير من الأقطار العربية الأخرى، على حجب حق المرأة في تزويج نفسها، إذ ينص القانونان الجزائري والسوري مثلاً على «حق الأب في منع بنته البكر من الزواج إذا كان المنع في مصلحتها»[(٤١)]. أما في البحرين فهو ليس بأحسن حالاً من الكويت، إذ «لا تمتلك البنت العاقلة الرشيدة الحق في تزويج نفسها إذا امتنع الولي عن ذلك، كما أن المحاكم لا تحكم بتزويجها دون موافقة وليها»[(٤٢)]. وإذا كان لمحاكم الشرع في الكويت الحق في إبطال أي عقد زواج بين زوجين تم عقده في الخارج إذا اعترض الولي على ذلك، فإن محاكم الشرع البحرينية تشهد على تعرض الكثير من حالات الزواج للفسخ، والأزواج للمقاضاة، وربما التنكيل من جراء تجاسرهما والخروج عن «العرف العام» وتحقيق رغبتهما خارج إطار رغبة «الجماعة»، أو لنقل خارج إطار رغبة الجماعة مالكة القوة[(٤٣)]... فللفرد (المرأة) الخضوع، وللجماعة (الرجل) السيادة.

ومن المفيد هنا الإشارة إلى أن الكثير من العائلات العربية الأرستقراطية تتجاوز علاقة الإكراه في الزواج هذه، بتزويج بناتها «المتعلمات» و«العصريات» وخصوصاً عندما يكون الآباء «عصريين» من أزواج تتوافر فيهم «شروط البنت وذوقها»، لكن ليس من المقبول أن تقدم هذه الفتاة لعائلتها شاباً ترغب في الزواج منه. ببساطة ستبحث الأم أو من ينوب عنها، عن عريس أقرب إلى طموحات ابنتها وليس أكثر[(٤٤)].

ورغم أن الطلاق في حد ذاته غير ما يسعى إليه المجتمع، إلا أنه، وفي الوقت ذاته، قد يمثل نهاية وحلاً للكثير من المشكلات التي قد تنشأ بين الزوجين، وهو حق أقرته الشريعة ونصوص بعض التشريعات العربية للمرأة وبالتحديد القانونان العراقي والسوري اللذان نصا على أن الطلاق يتم بإيقاع من الزوج أو الزوجة إن وكلت أو فوضت به[(٤٥)]. وكما يبدو، فإن هذا الحق المنصوص عليه قلما وجد طريقه إلى عالم

---

(٤١) معروف، «المرأة والأسرة في قوانين الأحوال الشخصية العربية: نظرة مقارنة ونقدية،» ص ٨.

(٤٢) الخليفة، المصدر نفسه، ص ١٩ ـ ٢٠.

(٤٣) يرفض قضاة الشرع أو معرقلوه أحياناً تزويج الشابين المختلفين من حيث الأصل الاجتماعي (الوضع القبلي) والمذهب رغم موافقة ومباركة أهلهما ذلك.

(٤٤) Minces, *The House of Obedience: Women in Arab Society*, p. 30.

(٤٥) معروف، «المرأة والأسرة في قوانين الأحوال الشخصية العربية: نظرة مقارنة ونقدية،» ص ١٨.

(٤٦) الكثير من المحاكم هنا توافق على طلب المرأة بالتطليق بشرط أن يتم خلعاً.

التطبيق(٤٦). وبقي حق المرأة في ذلك ضائعاً كما الحقوق الأخرى. فالرجل في هذا الموقف كما في المواقف الأخرى هو السيد وهو صانع القوانين الحافظة لامتيازاته التاريخية، وإن لم يفصحها نصاً فقد أفصحها على أرضية الواقع. ولا يخفى عليكم مدى الإشكال المجتمعي الذي تعيشه كل التشريعات الأسرية العربية. ففي الوقت الذي تتقبل هذه المجتمعات، وربما مرغمة أحياناً، المرأة كقوة عمل أساسية في سوق العمل وتؤكد على دورها الاجتماعي والفكري، وبالتالي قدرتها على المشاركة في صناعة القرار، فإن التشريعات الأسرية العربية تنفي عنها ذلك وتعاملها معاملة المعتوه: فاقد الرجاحة والقدرة على التمييز. هذا الإشكال المجتمعي الذي نعيشه، هو في الواقع تعبير جلي عن المأزق الحضاري الذي تعيشه المجتمعات العربية بشكل عام.

ومن المفارقات العجيبة هنا، أنه في الوقت الذي ناضل فيه جيل من النسوة العربية ـ إضافة إلى تفاعل متغيرات متعددة منها التعليم ـ من أجل تأكيد أحادية الزوجة ورفض تعدد الزوجات، يطالب الجيل النسوي المعاصر وبالتحديد في منطقة الخليج العربي بالعودة إلى نظام التعدد أو على الأقل تشجيع الأخذ به كأحد أساليب محاربة العنوسة. وبالفعل دفع بعض النساء الكويتيات لإنشاء تجمع نسائي ـ سرعان ما فقد القبول المجتمعي ـ سمي بـ «جمعية محاربة العنوسة»، طافت عضواته البيوت محاولة منهن لإقناع الزوجات بقبول زواج أزواجهن من «الأخريات المسلمات» اللاتي لم يتزوجن ويرغبن فيه. إضافة إلى ذلك، فقد لوحظ أن هناك اتجاهاً بقبول ظاهرة التعدد في أوساط البعض، ولن نقول الكثير، من أصحاب الأطروحات الليبرالية، أو الذين يفترض أن يكونوا كذلك، فيما يتعلق بقبول الزواج من المتزوج. هذا القبول على الرغم من ضآلة اتجاهه، فإنه في اعتقادنا ما هو إلا إفراز لذلك النكوص الفكري الذي خضعت له المنطقة العربية، أو لِنقل بالشعور بعدم مصداقية الكثير من أطروحات المرحلة السابقة: السياسية والاجتماعية. فأطروحات مساواة المرأة، وكذلك قد يكون ممارستها لبعض حقوقها السياسية والاجتماعية، كانت، كما التغيرات الأخرى التي أصابت المنظومة القيمية العربية، محدودة الأثر من حيث العمق والممارسة، وسرعان ما تم التخلي عنها في المرحلة التي تلت. وأخيراً فقد جاءت كل التشريعات العربية لتؤكد على عدم المساواة بين الرجل والمرأة في الميراث أكثر ما هي لـ «ترشده»، أو لِنقل لتأخذ في الاعتبار الكثير من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية المعاصرة التي خضع لها المجتمع العربي، وكذلك في تنامي الدور الاقتصادي للمرأة وفي أعبائها الاقتصادية التي تقارب في ذلك أعباء الرجل(٤٧).

---

(٤٧) الشابي، «مداخل حول بعض مكاسب المرأة من خلال مجلة الأحوال الشخصية ومدى مساواتها الحقيقية للرجل».

خاتمـة

لقد اختلفت الآراء في تفسير «الردة» العربية المعاصرة من كونها نتيجة فشل الحركات القومية العربية وعجزها عن مواصلة دورها التاريخي نظراً إلى طبيعتها النخبوية البرجوازية، والتصاقها بالظاهرة التي منحتها النور (أي المجتمع الغربي)[٤٨]، هذا من ناحية، أو إلى كونها محصلة لهذا البروز القوي للقوى العربية المحافظة والسلفية من ناحية أخرى. ورغم أن الظاهرة الأولى قد انعكست في انعتاق المرأة من عزلتها الاجتماعية والاقتصادية وتوجه عام للمشاركة، إلا أن الظاهرة الثانية قد مثلت عودة جديدة للعزلة، والحديث من وراء النقاب وتخلياً واضحاً عن حقوق تم اكتسابها. فالعمل بالنسبة إلى هؤلاء لا يتم إلا بموافقة الزوج، وكذلك على عدم تعارضه مع الدور التاريخي للمرأة كزوجة وأم. وتصرح امرأة شابة أنه لم يحدث لها أن اعتقدت أن النساء كان لهن حق اختيار أزواجهن: «فنحن معشر النساء لا نملك الخبرة التي يملكها الرجال، ويمكن لأبي أن يحكم على رجل بطريقة أفضل مني»[٤٩].

وتكاد معظم الدراسات هنا أن تتفق على اعتبار ظاهرة التزيّي الإسلامي، مؤشر رفض لحالة الانغماس في الفكر والثقافة الغربية[٥٠]، وإن كنا نشاطرها في ذلك بعض ذلك الرأي، إلا أننا نرى ونتساءل، أن «استئناف التزيي به [بالنقاب] اليوم، رغم كل مضموناته التي تدل على التمسك بنظام قانوني وديني، غير واضح، يضع المرأة في مرتبة أدنى، ويقيم تفرقة ضدها، يبدو في بعض وجوهه على الأقل نذير سوء لا تخطئه العين»[٥١]. إن المصاحبات غير المرئية للتوجه النسائي الجديد، ليس فيما سبق ذكره ـ وهي ذات أهمية كذلك ـ «وإنما في الدعم الذي بدأ يحصل عليه النظام الأبوي العربي، وتنازل المرأة الضمني عن أي تحليل واع له باعتباره نظاماً يعم المجتمع كله، قانونياً واقتصادياً وثقافياً من أجل حرمان النساء مما يجب أن يكون حقوقاً إنسانية لهن»[٥٢].

---

(٤٨) فاطمة المرنيسي، **نساء الغرب** (الدار البيضاء: الشركة المغربية للناشرين المتحدين، ١٩٨٥)، ص ٤٤.

(٤٩) ليلى أحمد، «المرأة العربية في العقد القادم،» ورقة قدّمت إلى: **العقد العربي القادم: المستقبلات البديلة** (ندوة)، تحرير هشام شرابي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ص ٢٩٦.

(٥٠) انظر: ابراهيم، **النظام الاجتماعي العربي الجديد: دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية؛** John A. Williams, «A Return to the Veil in Egypt,» *Middle East Review* (Spring 1979), and Farah Azari, *Women of Iran: The Conflict with Fundamentalist Islam* (London: Ithaca Press, 1983).

(٥١) أحمد، المصدر نفسه، ص ٢٩٥.

(٥٢) المصدر نفسه.

ومرة أخرى نعيد ونكرر أن البحث عن المطلب الحقوقي النسوي في مجتمع يفتقر إلى العدالة هو بحث ضائع. فالمجتمع الذي يفتقر إلى المساواة، وفي بعض الحالات إلى شتى أشكال الحرية والديمقراطية، عاجز وسيعجز عن تحقيق المطلب الحقوقي النسوي ما لم يرتبط بتحول نوعي في العلاقة البنيوية للمجتمع العربي. فتحرر المرأة وممارستها لحقوقها الاجتماعية رهن بتحرر الرجل وانعتاق المجتمع من واقع التخلف بكل رموزه الإنتاجية والثقافية. وأمام عجز المنظومات الفكرية السائدة، «القومية» و«السلفية» و«السلفية المعاصرة» عن عتق المجتمع العربي من مأزقه الحضاري، فهل يكون البحث عن البديل اللامعروف مطلباً، أم العدول والركون للخيارات الجاهزة الحل؟

الفصل السابع

تأثير التيارات الدينية في الوعي الاجتماعي للمرأة العربية(*)

ليلى عبد الوهاب(**)

أولاً: ازدواجية الفكر والواقع في المجتمع العربي

إن إشكالية العلاقة بين الدين والمجتمع ليست جديدة على المجتمع العربي، فهي تتوارى من حين لآخر، ولكنها لا تلبث أن تفرض وجودها على الساحة الفكرية والثقافية والسياسية للمجتمع من جديد. وعلى عكس ما حدث في المجتمع الأوروبي الذي مر بتطورات وتحولات اجتماعية واقتصادية وسياسية، ساعدت على طرح القضية وحسمها بشكل عقلاني، في ظل ما سمي عصور التنوير والنهضة، فإن الوضع في المجتمع العربي قد ظل متخبطاً بين أنصار المجددين والمحافظين في الفكر الإسلامي، وبين أنصار العلمانية وذلك منذ منتصف القرن التاسع عشر وحتى الآن.

وعلى الرغم من تأكيد أصحاب الفكر العلماني، من أمثال سلامة موسى ولطفي السيد وطه حسين وغيرهم، على إعمال العقل والمنطق والعلم في التعامل مع مختلف القضايا الفكرية والاجتماعية، فإن حجم التأثير والغلبة، بخاصة في صفوف الطبقات الوسطى والشعبية، ارتبط في المقام الأول بالتيارات الفكرية الدينية، سواء المحافظة أو المستنيرة، أكثر من ارتباطه بالتيار العلماني، بينما أثمرت نفحات التيار العلماني

(*) نشر هذا البحث في: المستقبل العربي، السنة ١٢، العدد ١٣٢ (شباط/فبراير ١٩٩٠)، ص ٢٨ ـ ٤٠، وهو في الأصل بحث قدّم إلى: الجمعية العربية لعلم الاجتماع، ندوة «الدين في المجتمع العربي»، القاهرة، ٤ ـ ٧ نيسان/ابريل ١٩٨٨.

(**) أستاذة علم الاجتماع المساعدة في كلية الآداب في بنها ـ مصر.

بدرجات متفاوتة بين صفوف المثقفين العرب الذين سعوا بدورهم إلى الدخول في حوارات من خلال آرائهم وكتاباتهم مع التيار الديني، أكثر من سعيهم إلى اختراق صفوف الجماهير والعمل على تنويرها ورفع الوعي لديها.

وليس من قبيل المبالغة القول إن تاريخ الفكر العربي الحديث والمعاصر قد تميز بقدر كبير من الازدواجية والانفصام. ونقصد بالازدواجية هنا تعايش التيارات والاتجاهات الفكرية المختلفة سواء في فترة تاريخية واحدة أو على مدى فترات متعاقبة. أما الانفصام فنقصد به ذلك التناقض بين الفعل والقول من ناحية، والتناقض بين الفكر والممارسة من ناحية أخرى.

إن ازدواجية الفكر العربي تعكس في حقيقة الأمر ازدواجية الواقع بأنماط إنتاجه وعلاقاته المتداخلة، حيث يتعايش في تكوينه الاجتماعي الاقتصادي الواحد أو المتعاقب أكثر من نمط إنتاج، فهناك النمط شبه الإقطاعي والنمط شبه الرأسمالي والنمط شبه الاشتراكي، وهناك أيضاً المجتمعات القبلية ذات العصبية الثقافية والاجتماعية. إن ذلك التداخل والتعايش بين أكثر من نمط إنتاج لم يكتمل نضجه الاقتصادي الاجتماعي، قد أنتج وأفرز سمات التخلف التي ساعد على تكريسها النظام الاستعماري القديم، وعلاقات التبعية بالنظام الرأسمالي العالمي الجديد. ومع هذا فإن العلاقة بين الفكر والواقع في المجتمع العربي لم تتخذ شكلاً آلياً خالصاً بل لعبت الظروف السياسية والاقتصادية للمجتمع في مراحل تطوره المختلفة دوراً في تغليب أحد التيارات الفكرية على غيره من التيارات، وإن كانت لا تخرج في معالمها عن الإطار الديني حيث من المعروف تاريخياً أن الثقافة والتعليم الديني إلى وقت قريب كانا المصدرين الأساسيين في تشكيل الفرد والعقل العربيين. وهنا ارتبطت عملية التجديد والمحافظة في الفكر الإسلامي، بمراحل النهوض والإصلاح الاجتماعي أو بمراحل التدهور والانحطاط[1].

فإذا أخذنا حالة مصر على سبيل المثال باعتبار أنها أقدم البلدان العربية إدخالاً لنظم التعليم الحديثة، فسوف نلاحظ أن الطابع الغالب على التعليم كان ينطلق من نظام الكتاتيب وينتهي بعالمية الأزهر. وعلى الرغم من أن محمد علي قد أدخل بعض التعديل على هذا الوضع بإنشائه مدارس عليا للهندسة سنة ١٨١٦، والطب سنة ١٨٢٧، التي ألحق بها سنة ١٨٣٧ مدرسة الصيدلة ومدرسة القابلات والولادة، وغير ذلك من المدارس العليا المتخصصة والمدارس الحربية، كذلك إرساله البعثات العلمية إلى فرنسا وغيرها من الدول الأوروبية، فإن الطابع الديني المحافظ ظل هو المهيمن على

(١) سيد عويس، **الازدواجية في التراث الديني المصري** (القاهرة: دار الموقف العربي، ١٩٨٥)، ص ٩ ـ ١٠.

أنماط التفكير والتعليم والثقافة والسلوك بشكل عام وبخاصة بين أبناء الطبقات الشعبية الفقيرة(٢).

وهذا بدوره يؤكد حالة الازدواجية والانفصام في الفكر العربي الحديث، إذ فيما برزت على الساحة الثقافية أفكار وآراء تدعو إلى التنوير والإصلاح لتواكب النهضة السياسية والعسكرية بكل مستلزمات بنائها الاقتصادي والإداري، تجسدت في كتابات كل من الأفغاني ورفاعة الطهطاوي وعلي مبارك ومحمد عبده وقاسم أمين، ظلت الغالبية العظمى من أبناء الطبقات الشعبية الفقيرة القابع معظمها في قرى مصر تتلقى تعليمها ومعارفها من الكتاتيب عن طريق الفقهاء التقليديين الذين لم يهتموا سوى بتحفيظ القرآن(٣)، إضافة إلى بعض عناصر الثقافة الشعبية التي ساهمت بدورها في تشكيل المفاهيم التي وجهت أنماط السلوك وأساليب الممارسة لدى أبناء هذه الطبقات من الجنسين(٤).

في ظل هذا الوضع، أخذت حركة التجديد في الفكر الإسلامي طريقها في التنامي والانتشار ولاقت ذيوعاً في أوساط المثقفين في المدن بصفة خاصة، وتجسدت في الكثير من الحوارات الصاخبة التي امتلأت بها صفحات الجرائد والمجلات وصالونات الفكر، حول كثير من القضايا الوطنية والاجتماعية، من أبرزها قضية تحرير المرأة التي كانت ترزح في ذلك الوقت تحت عبودية عصر الحريم بكل ما يحمل من ملامح وسمات القهر والاضطهاد. أما عن أهم وأبرز المسائل التي تناولها المجددون الإسلاميون في إطار دعوتهم إلى تحرير المرأة: مسائل الحجاب والانزواء المنزلي والتعليم وتعدد الزوجات والطلاق، إلى غير ذلك من مسائل الأسرة والزواج(٥).

إن قيمة وأهمية الأفكار والآراء التي نادى بها المجددون الإسلاميون كانت تنبع من قدرتها على التحريض على التمرد والثورة على الأوضاع القائمة التي تميزت

---

(٢) عبد الرحمن الرافعي، **عصر محمد علي**، ط ٣ (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥١)، ص ٤٦٥ ـ ٤٦٧.

(٣) علية علي فراج، **التعليم في مصر بين الجهود الأهلية والحكومية** (القاهرة: دار المعرفة الجامعية، ١٩٧٩)، ص ٥٣، انظر أيضاً: أحمد عزت عبد الكريم، **تاريخ التعليم في عصر محمد علي** (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٣٨).

(٤) انظر: سيد عويس: **من ملامح المجتمع المصري المعاصر ظاهرة إرسال الرسائل إلى ضريح الإمام الشافعي** (القاهرة: دار مطابع الشعب، ١٩٦٥)، وحديث عن الثقافة: **بعض الحقائق الثقافية المصرية المعاصرة** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٠).

(٥) ليلى عبد الوهاب، «موقف المرأة بين الوافد والتراث: رؤية سوسيولوجية،» **الحق** (اتحاد المحامين العرب)، السنة ١٥، العدد ٣ (١٩٨٤)، ص ١٥١.

بالتخلف والجمود في ظل علاقات الإنتاج الإقطاعية، فكانت بمثابة الايديولوجية المعبرة عن الطبقة البرجوازية الناشئة(٦)، التي تستهدف التطور بالمجتمع من مرحلة الإقطاع والانتقال به إلى المرحلة البرجوازية بكل ما تعني هذه المرحلة من استنارة ومواءمة بين تدين الشرق وعلمانية الغرب وعقلانيته، مستفيدين في ذلك بما للإسلام من مواقف ومبادئ تنتصر للعقل وترفض الكهنوت والسلطة، وبكل ما تتطلبه هذه المرحلة أيضاً من إعلاء لشأن العمل ونقد لقيم التبطل التي تميزت بها مجتمعات الإقطاع وكبار الملاك، والدعوة إلى إشاعة روح التنافس والطموح وتنبيه الناس إلى أهمية التجارة والصناعة وتكوين الشركات وخوض غمار المنافسة والمخاطرة في هذه الميادين ضد أوروبا التي كانت تزحف لنهب ثروات المجتمعات الشرقية سواء في صورة شركات وجاليات ومغامرين، أو في ظل جيوش وسلطات احتلال تحمي ذلك النهب والاستنزاف(٧).

وعلى الرغم من أن عملية المواءمة بين العقلانية والاستنارة في الفكر الإسلامي التي اتبعها مفكرو التجديد والإصلاح، كانت تمليها الشروط الموضوعية للواقع الاجتماعي الاقتصادي المتغير، فإنها قد أرست في الوقت نفسه مبدأ الازدواجية في الفكر الاجتماعي الحديث. ويؤكد ذلك ما تتسم به الحياة الفكرية المعاصرة من توار للأفكار المستنيرة وصعود للفكر السلفي الرجعي، فالمصدر في كلتا الحالتين هو الفكر الإسلامي، والمحدد لطبيعة الأفكار سواء كانت مستنيرة أو سلفية رجعية هو شروط الواقع الموضوعي، وما يعكسه من ايديولوجية تنظر إليه وتبرر مصالح الطبقات السائدة فيه. فبينما عبرت ايديولوجية المجددين عن البرجوازية الوطنية الناشئة، فإن ايديولوجية الأصوليين التي صعدت وتنامت بشكل لافت للنظر خلال العقدين الأخيرين، إنما تعبر عن مصالح البرجوازية الكومبرادورية التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بعلاقات التبعية للنظام الرأسمالي العالمي. هذا بدوره يطرح تساؤلاً مهماً حول طبيعة تطور البرجوازية العربية وما إذا كانت قد فقدت بالفعل مقومات وشروط نموها الذاتي(٨). إن حدود ما يسمح به البحث لا توفر المساحة الكافية لمناقشة هذا الموضوع ومحاولة البحث عن إجابة له، ولكن نظراً إلى أهميته نرى أنه من الضروري طرحه على بساط البحث والمناقشة.

---

(٦) لويزا شايدولينا، **المرأة العربية والعصر: تطور الإسلام والمسألة النسوية** (بيروت: دار الجيل، ١٩٨٠)، ص ٥٧.

(٧) محمد عمارة، **قاسم أمين وتحرير المرأة** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٠)، ص ٥٨ ـ ٥٩.

(٨) انظر في هذا المجال: مهدي عامل [حسن حمدان]، **أزمة الحضارة أم أزمة البرجوازيات العربية** (بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٥).

ثانياً: ازدواجية الفكر وتأثيره في الوعي عند المرأة العربية

إن جدلية العلاقة بين الفكر والواقع تلعب دوراً مهماً في تشكيل الوعي لدى الأفراد والجماعات، لذلك قصدنا من عرضنا في الجزء السابق تأكيد هذا المعنى لعله يساعد على تفسير ما يتسم به الوعي الاجتماعي للإنسان العربي المعاصر بصفة عامة، ووعي المرأة العربية بصفة خاصة، من تزييف وتخلف.

لقد تميز الخطاب العربي الحديث، ممثلاً في التيار المجدد، في تناوله لمسألة المرأة، بالدعوة إلى التحرر من أغلال عصر الحريم الذي كان يعبر عن طبيعة العلاقات الاجتماعية والإنتاجية السائدة في ذلك الوقت، لذلك فإن دعوتهم قد تركزت على المناداة بالسفور والدعوة إلى تعليم المرأة تعليماً حديثاً مختلطاً، كما أعطوا اهتماماً واضحاً لمسائل الأسرة والزواج، وطالبوا بتقييد التعدد والطلاق، ولم تتوقف دعوتهم عند تناول هذه المسائل فقط، بل طالبوا برفع القيود المفروضة على المرأة في إطار العزلة والانزواء المنزلي، وأكدوا على أهمية خروجها إلى المجتمع ومشاركتها في مختلف أوجه الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

ظهرت الإرهاصات الأولى لحركة المجددين في إطار دعوتهم إلى تحرير المرأة بنشر كتاب: **المرشد الأمين للبنات والبنين**(٩) للعلامة رفاعة رافع الطهطاوي، وفيه دعا إلى التعليم المختلط للفتيان والفتيات واعتبره ضرورة من أجل «تسهيل وتحسين عملية عقد القران». كما أكد على أن «تعليم المرأة يجعلها قادرة على مشاركة الرجل في الأحاديث وتبادل الآراء، ويعزز مكانتها في قلوب الرجال، ويحميها من الهلاك في وهدة الأوهام والطيش وتتحول من امرأة جاهلة إلى متعلمة». ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن الطهطاوي قد أدرك أهمية الدور الإنتاجي للمرأة، وقد ربط بين التعليم والعمل بقوله «إن التعليم يساعد المرأة لأن تحدد لنفسها مكاناً في الحياة، يعودها على العمل، فالعمل في الحقيقة، يصون المرأة ويدنيها من الفضيلة، وإذا كانت بطالة الرجل مدانة فإنها عار كبير بالنسبة للمرأة»(١٠).

وقد خطا قاسم أمين بهذه الأفكار خطوات مهمة عندما أخضع قضية تحرير المرأة وغيرها من القضايا الاجتماعية للمنطق العلمي، فقد كان من المؤمنين بتطبيق مبادئ المنهج العلمي عند تناول قضايا المجتمع والأسرة، متأثراً في هذا بأوغست كونت، فرأى أن «الحضارة تبنى على العلم الطبيعي والرياضي وأن على المفكرين تمثل درجة التقدم العلمي في مجتمعاتهم، لأنه إذا تقدم العلم وظل الفكر على حاله نتيجة لتمسك الناس بقديمهم وتراثهم فهنا تحدث الازدواجية والخلل في المجتمع». وقد أراد قاسم

---

(٩) رفاعة رافع الطهطاوي، **المرشد الأمين للبنات والبنين** (١٨٧٤).

(١٠) أحمد طه أحمد، **المرأة: كفاحها وعملها** (القاهرة: دار الجماهير، ١٩٦٤).

أمين أن يصلح الخلل القائم في مسألة المرأة بناءً على ما أثبته العلم الطبيعي الحديث من أن المرأة مساوية للرجل عقلاً، ومع ذلك يرفض الناس تغيير عاداتهم وتقاليدهم وقيمهم، أي تغيير فكرهم بما يتفق وهذه الحقيقة(١١).

ويتابع قاسم أمين آراءه المتقدمة في مسألة المرأة، ليس قياساً على معاصريه في الشرق والغرب فقط، بل قياساً على ما هو سائد الآن على الساحة الثقافية من أفكار وآراء تحط من شأن المرأة ومن طبيعتها وأدوارها الاجتماعية، فيؤكد على أنه إذا كانت هناك ثمة اختلافات فيزيولوجية وتشريحية بين الرجل والمرأة فإن هذه الاختلافات لا تعني البتة أن الرجل أفضل وأرقى من المرأة، ولا يرجع هذا الاختلاف إلى الفوارق الطبيعية إنما إلى الاختلاف في التربية مما تراكمت آثاره عبر الأجيال، فأدت إلى التباين بين الجنسين، فالفارق قد صنعته في الأساس الظروف الاجتماعية التي استمرت دهراً طويلاً وفرضت على المرأة هذه المكانة المتدنية(١٢).

أعطى قاسم أمين مسألة الحجاب أولوية كبيرة في كتاباته، سواء في **تحرير المرأة**(١٣)، أو **المرأة الجديدة**(١٤)، وقد بين أن الحجاب ما هو إلا طور من أطوار حياة المرأة، وأنه تلاشى في كثير من الأمم المتقدمة. والحجاب عند قاسم أمين لا يعني الحجاب في الملبس فقط بمعنى حجب الجسد، إنما الحجاب عنده يعني في المقام الأول أن «تحتجب المرأة»، أي تقتصر في بيتها وتستر وجهها إذا خرجت. لذا فإن دعوته إلى رفع الحجاب كانت مرتبطة إلى حد بعيد بالدعوة إلى المشاركة الاجتماعية للمرأة في مختلف نواحي المجتمع، بل يذهب إلى أبعد من ذلك عندما يتناول تناولاً علمياً تأثير الحجاب في البناء النفسي والجسدي والعصبي للمرأة، فيقول «إن الحجاب من شأنه أن يخل بنظام الجسد، وهو يضعف الأعصاب مما يجعل القوى النفسانية تختل». وفوق كل هذا فقد رأى أن الحجاب هو بمثابة أثر من آثار الاستبداد الذي كبل الحياة السياسية المصرية لمدة طويلة نظراً إلى كون الأسرة وكل قيمها وتقاليدها تعكس بصدق شكل النظام السياسي الذي تعيش في كنفه. لقد فُرض الحجاب في رأي قاسم أمين قديماً على المرأة لإعلان ملكية الرجل لها واستئثاره بها، أما الآن، وقد مضى هذا الاسترقاق إلى حال سبيله، فكيف نقبل أن يظل مظهره موجوداً في مجتمعنا. إن الخلاص من الحجاب بمعناه الكريه أول خطوة في سبيل حرية المرأة

---

(١١) زينب الخضيري، **قاسم أمين**: **المرأة الجديدة** (القاهرة: سينا للنشر، ١٩٨٧)، ص ١٤.

(١٢) المصدر نفسه.

(١٣) قاسم أمين، **تحرير المرأة** (القاهرة: مكتبة الترقي، ١٨٩٩).

(١٤) قاسم أمين، **المرأة الجديدة: المرأة في حكم التاريخ، حرية المرأة، الواجب على المرأة لنفسها، الواجب عليها لعائلتها، التربية والحجاب، الحالة الآن بالنسبة للنساء... الخ** (القاهرة: محمد زكي الدين، ١٩٢٨).

وتقدم المجتمع[١٥]. ومن اللافت للنظر بالفعل وعيه العلمي الاجتماعي بالعلاقة بين استبداد النظام السياسي وعبودية الرجل للمرأة بقوله «انظر إلى البلاد الشرقية تجد أن المرأة في رق الرجل، والرجل في رق الحاكم، فهو ظالم في بيته مظلوم إذا خرج منه»، ويضيف «إنه لا الإسلام، ولا طبيعة الأشياء، ولا خصائص ضعف المرأة وقصورها، هي التي ميزت بين الرجال وبين النساء وقسمت شؤون الحياة بينهم تلك القسمة غير العادلة، وإنما هو الاستبداد الذي جعل من المرأة إحدى فرائسه، فكبلها بالقيود والأغلال.. ومن ثم فإن تحررها مرتبط بتحرر الرجل من الاستبداد، أي بتحرر المجتمع ككل»[١٦].

هذا، ولم يفت قاسم أمين تناول مسألة من المسائل المهمة في الدعوة إلى تحرير المرأة، ألا وهي مسألة عمل المرأة واستقلالها الاقتصادي، حيث يرى أن الاحتجاب عن المجتمع والبطالة من شأنهما قتل كل فضيلة في النفس، وعلى ذلك «فإن النساء اللاتي يعملن ينظمن وقتهن بحيث ينجحن في أعمالهن ويقمن بواجباتهن تجاه أسرهن على خير وجه». فإذا كانت المرأة المصرية تميل إلى الرذيلة، وهذا ما لاحظه في وقته بين المسلمات المقيدات داخل جدران المنزل والمتخفيات تحت ستار الحجاب، فهو لا يرجع إلى طبيعة المرأة إنما يرجع في الحقيقة إلى ظروف المرأة المصرية. يعود قاسم أمين فيؤكد على أهمية عمل المرأة ودوره في تحريرها، إذ يقول «لو تبصر المسلمون لعلموا أن إعفاء المرأة من أول واجب عليها، وهو التأهل لكسب ضرورات الحياة بنفسها، هو السبب الذي جر ضياع حقوقها، فإن الرجل لما كان مسؤولاً عن كل شيء، استأثر بالحق في التمتع بكل حق، ولم يبق للمرأة حظ في نظره إلا كما يكون لحيوان لطيف يوفيه صاحبه ما يكفيه من لوازم تفضلاً منه، على أن يتسلى به»[١٧].

أثارت آراء ومؤلفات قاسم أمين ردود فعل قوية وحظيت بمقاومة عنيفة وبخاصة من علماء الدين المحافظين وغيرهم من رجال السياسة والفكر من أمثال عبد المجيد خيري ومحمد طلعت حرب وعبد الله جمال الدين (كبير القضاة)، ومختار أحمد فريد، وقد وصل الأمر إلى اتهامه بخيانة مصالح الأمة[١٨].

---

(١٥) الخضيري، **قاسم أمين: المرأة الجديدة**، ص ٢١ ـ ٢٢.

(١٦) عمارة، **قاسم أمين وتحرير المرأة**، ص ١١١ ـ ١١٢.

(١٧) المصدر نفسه، ص ١١٣.

(١٨) تردّ زينب الخضيري على هذا الاتهام بقولها إنه «لا يعيب قاسم أمين أن يكون قد قرأ أجزاء من كتابه على الشيخ الإمام يسأله الرأي ويستفتيه وهو ما يفعله الباحثون في كل زمان وحتى الآن، بل يفعلون أكثر من ذلك وهو أن يرجعوا إلى أهل الثقة ينقلون عنهم جزئيات وبعض الآراء دون أن يتهموا بالسرقة. إن الآراء المأخوذة عن الغير إذا ما أدرجت في بنية فكرية جديدة ووظفت من أجل إحكام بناء هذه البنية، تصبح جزءاً منها تكتسب دلالة جديدة لأنها تلعب فيها دوراً جديداً. وإذا كان الشيخ الإمام قد عاون قاسم أمين فرضاً في الناحية الشرعية، فهو لم يكن يستطيع أن يجعله يطرح قضية المرأة هذا الطرح العلمي المتكامل =

أمام هذا الهجوم الشديد اضطر قاسم أمين إلى أن يصوغ باقتضاب مطالبه في خمسة هي[١٩]:

١ ـ تحريم تعدد الزوجات.

٢ ـ تقييد حق الرجل في الطلاق.

٣ ـ تعليم المرأة.

٤ ـ ضمان حق المرأة في العمل.

٥ ـ إلغاء الحجاب.

وعلى خلاف أولئك المحافظين وجد قاسم أمين الدعم والتشجيع من علماء الدين المجددين من أمثال الشيخ محمد عبده الذي كانت تربطه به علاقة قوية وصلت إلى حد اتهام محمد عبده بتحرير كتاب **تحرير المرأة** لقاسم أمين، حيث إن الأخير كان يلجأ إلى أستاذه ليستنير بآرائه ويقرأ عليه فصولاً من كتبه وأعماله.

وإذا كان قاسم أمين قد أعطى أولوية في اهتمامه بمسائل الحجاب والتعليم والانزواء المنزلي، وقبله رفاعة الطهطاوي، فإن محمد عبده أعطى أهمية وأولوية لمسائل الأسرة والزواج والطلاق والتعدد والنفقة، إلى غير ذلك من الأمور. وعلى عكس قاسم أمين الذي حاول أن يطرح القضية طرحاً علمياً مستنداً إلى المنهج العلمي في دراسة التاريخ والمجتمع، سعى محمد عبده إلى التوفيق بين العلم والدين، ولم يقف عند حد الدعوة بل تجاوزها بإصدار العديد من الفتاوى التي تمتعت بالروح الليبرالية وبالرغبة في إظهار الإسلام كدين يتلاءم ومتطلبات العصر، وذلك خلال الفترة التي شغل فيها منصب مفتي الديار المصرية. حذر من البداية من محاكاة الأوروبيين عن طريق نقل أفكارهم وعاداتهم، ورأى أن السير بشكل أعمى في تقليد الغرب لن يؤتي إلا نتائج سطحية محدودة[٢٠].

في إطار دعوته إلى تحرير المرأة وقف محمد عبده بشكل خاص ضد مسألة تعدد الزوجات وسعى إلى حلها بالشكل الذي يتناسب وروح الشريعة، انطلاقاً من إيمانه

= الذي يدلّ على إحاطة دقيقة بنتائج شتى العلوم الحديثة الطبيعي منها والاجتماعي والذي أتاحته لقاسم أمين ثقافته الغربية. ومن المعروف أن منهج الشيخ الإمام بالرغم من قيمته كان مختلفاً عن منهج قاسم أمين، فمنهج قاسم أمين هو منهج عالم الاجتماع الذي وقف على آخر ما وصلت إليه هذه المناهج، فعلمية قاسم أمين وجدّيته ترجعان للمنهج الذي التزم به وليس إلى بعض الآراء التي يمكن أن يكون قد أخذها عن الشيخ محمد عبده أو غيره.

(١٩) شايدولينا، **المرأة العربية والعصر: تطور الإسلام والمسألة النسوية**، ص ٦٦.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٥٦ ـ ٥٧.

بأن «تخليص العالم الإسلامي من الانحطاط» يتوقف على توجيه الجهود لإصلاح العلاقات الأسرية الزوجية. أراد محمد عبده في هذا المجال أن يوفق بين مصالح الطبقة البرجوازية الناشئة والقوانين الإسلامية. فقد صار واضحاً أن تعدد الزوجات لم يعد يتفق ومصالح المالكين الذين لا يرغبون في تبديد ملكياتهم بين أطفال عديدين من زوجات مختلفات(٢١).

هذا وقد قدم محمد عبده آراءه في مسألتي النفقة وفسخ عقد الزواج في دراسة مستندة إلى الشريعة (المذهب المالكي) وصاغها في إحدى عشرة نقطة، كانت أهمها الفتوى الخاصة بإعطاء المرأة حق فسخ عقد الزواج إذا تصرف معها الزوج بقسوة أو سمح لنفسه بضربها أو شتمها. وقد أثرت هذه الفتوى تأثيراً كبيراً في تشريعات البلدان الإسلامية الأخرى(٢٢).

هذه نماذج من آراء أبرز المجددين الإسلاميين، انطلقت منذ قرن مضى لتواكب التغيرات التي تميز بها الواقع الاجتماعي في ذلك الوقت. والسؤال الذي يفرض نفسه الآن هو كيف انعكست هذه الأوضاع وأثرت في وعي المرأة حينذاك؟

والحقيقة أنه تجدر الإشارة أولاً وقبل الاستطراد في الرد على هذا التساؤل، إلى مفهوم الوعي عند المرأة، وماذا نقصد به.

وفي رأينا أنه يمكن تحديد مفهوم الوعي عند المرأة في الجوانب الآتية:

أ ـ وعي المرأة بذاتها، أي صورة الذات لديها. ونعني بهذا اقتناعها واعتزازها بكونها أنثى وامرأة، وبالتالي التعامل مع جسدها وعقلها بنوع من الثقة والاستقلال، وعدم إحساسها بالدونية نتيجة لوجود فروق تشريحية بينها وبين الرجل.

ب ـ وعي اجتماعي، وينقسم إلى:

(١) وعي يتعلق بعملية تقسيم العمل الاجتماعي بين المرأة والرجل في المجتمع، وفهم المرأة وإدراكها للأسباب والأبعاد الاجتماعية التاريخية لعملية التمييز بينها وبين الرجل في العمل والتعليم والأسرة والمشاركة السياسية إلى غير ذلك من مجالات. كذلك إيمانها بأهمية دورها الاجتماعي ومشاركتها في بناء المجتمع وتنميته.

(٢) وعي يتعلق بعملية تقسيم العمل داخل الأسرة بينها وبين الرجل، وفهم وإدراك أن هذه العملية لا تعود إلى حتمية الفروق البيولوجية كما يدعي الكثيرون، وأن عملية الإنجاب ليست في الحقيقة السبب الرئيسي وراء حصارها في الأدوار

(٢١) المصدر نفسه، ص ٥٨.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٥٩ و٦١.

التقليدية العائلية التي تفرض عليها أشكالاً من القهر والاضطهاد الاجتماعي والقانوني والثقافي والسياسي، بل إن عملية تقسيم العمل والتمييز بين المرأة والرجل داخل الأسرة وما تتميز به من علاقات تقوم على السلطة الأبوية إنما تعود في الدرجة الأولى إلى عوامل وأسباب اقتصادية واجتماعية وثقافية تراكمت تاريخياً وانضوت تحت ما يسمى الحتمية البيولوجية.

(٣) وعي يتعلق بانتمائها الطبقي وقدرتها على فهم وإدراك أبعاد الصراع الاجتماعي والاستغلال الطبقي القائم في المجتمع وانعكاس هذا على وضعيتها في المجتمع والأسرة.

ج ـ وعي سياسي يتعلق بفهم وإدراك طبيعة النظام السياسي القائم بعلاقاته الداخلية وارتباطاته الخارجية، وإلمام واستيعاب أهم القضايا والتحديات السياسية على المستوى الوطني والقومي والدولي. وجدير بالذكر أن تلك الجوانب التي تشكل الوعي عند المرأة لا بد من أن تعبر عن نفسها في إطار حركة ونضال سواء كان نضالاً جماهيرياً أو تنظيمياً، فالحركة بمؤشراتها كفيلة بأن تكشف عن عمق ونضج الوعي أو عن تخلفه وتزييفه.

إن الوعي لا ينمو بعيداً عن المؤثرات الاجتماعية والسياسية والفكرية السائدة، كما أن هذه المؤثرات لا تساهم بالضرورة في نمو الوعي في مختلف الجوانب التي سبقت الإشارة إليها، بل قد ينمو في جانب ويظل متخلفاً في بقية الجوانب، وأحياناً يحدث العكس، أي أنه بفعل مؤثر في المؤثرات قد يكون سياسياً وطنياً، أو اجتماعياً، أو اقتصادياً، يرتفع الوعي في جانب فيساهم بدوره في إنضاج غيره من الجوانب.

وبتطبيق مفهومنا السابق عن الوعي على الحركة النسائية الحديثة والمعاصرة، يمكننا فهم طبيعة هذه الحركة وما تعرضت له من تناقضات بفعل المؤثرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وما تعكسه من أطر ثقافية وفكرية تعبر عنها وعن مصالح الطبقات السائدة، في كل مرحلة من مراحل التطور الاجتماعي للمجتمع.

لقد ساهمت مجمل الأوضاع السائدة في مصر، منذ أوائل القرن وصعود أسهم التيار الفكري الإصلاحي، بقدر وافر في إنضاج وعي الجماهير بشكل عام ووعي المرأة بشكل خاص. وقد أثمر هذا في إطار حركة جماهيرية ذات بعدين تزامنا وتواكبا وأثر كل منهما في الآخر. فبينما أخذ الوعي الوطني بين طبقات المجتمع وفئاته ينمو حتى توج بثورة عام ١٩١٩، أخذ وعي المرأة المصرية في التبلور حتى تجسد في مشاركتها الفعالة في كل مراحل الثورة بشكل لم يسبق له مثيل في التاريخ المصري الحديث. كانت ثورة عام ١٩١٩ بمثابة المخاض الذي خرج من رحمه جنين حركة نسائية وليدة انخرطت فيها النساء بين الجماهير غير عابئات بكل القيود الاجتماعية والثقافية المفروضة عليهن، فخرجن في مجموعات بقيادة هدى شعراوي ورفيقاتها يجبن

أحياء القاهرة هاتفات بحياة الوطن والحرية والاستقلال مطالبات بسقوط الحماية، مواجهات لجيوش المحتل الأجنبي بأسلحته النارية، فاستشهد بعضهن وجرحت كثيرات[٢٣].

منذ تلك اللحظة التاريخية أخذ مسار الحركة النسائية في التشكل وبدأ بتكوين لجنة الوفد المركزية للسيدات، ثم جمعية نهضة السيدات، ثم اللجنة السعدية للسيدات، حتى ١٦ آذار/مارس ١٩٢٣ عندما قررت هدى شعراوي ورفيقاتها تكوين تنظيم نسائي يقوم على أنقاض لجنة الوفد المركزية سمي الاتحاد النسائي المصري، أولى برنامجه أهمية للطابع السياسي الوطني أكثر من المطالب الاجتماعية النسوية[٢٤].

استمر كفاح المرأة ليس في مصر فقط، بل في غيرها من الأقطار العربية، مرتبطاً بحكم الظروف السياسية، بالنضال الوطني بالدرجة الأولى. فدور المرأة الجزائرية في حرب التحرير، وانضمامها إلى صفوف الفصائل الفدائية من أجل الدفاع عن حرية الوطن والذود عنه، يشهد بقدرتها على مواجهة ومقاومة المستعمر الفرنسي المجهز بالعتاد الحديث والمدعم من قبل الدول الامبريالية، حتى استطاعت مع رفقائها الرجال إلحاق أكبر هزيمة بهم وتحقيق الاستقلال الوطني[٢٥].

معروف أيضاً دور النساء العراقيات في الكفاح الوطني من أجل الاستقلال وبخاصة ضد معاهدة «بورتسموث»، حيث كانت المعاهدة سترتبط الأقطار العربية بالدول الامبريالية. وهنا أدرك آلاف النسوة واجبهن الوطني، فاشتركن في تظاهرات ووفود احتجاج إلى القصر الملكي. وقاد نضال الجماهير العريضة، بما في ذلك النساء، إلى إحباط الاتفاقية[٢٦].

والأمثلة كثيرة حول دور ومشاركة النساء العربيات في حركات التحرر العربية، إلا أنه تبقى حقيقة لا بد من التأكيد عليها، وهي أن حركة النساء العربيات بدأت بوعي سياسي وطني فرضته ظروف مرحلة ما قبل الاستقلال، في حين لم يتشكل وعي اجتماعي ناضج بالدرجة الكافية، فظلت حركة النساء في المجتمعات العربية

---

(٢٣) انظر: آمال السبكي، **الحركة النسائية في مصر ما بين الثورتين ١٩١٩ و١٩٥٢** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦)، ص ٢٤. انظر أيضاً: لطيفة سالم، **المرأة المصرية والتغير الاجتماعي، ١٩١٩ ـ ١٩٤٥** (القاهرة: مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر؛ الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٤)، ولويزا شايدولينا، «المسألة النسوية في بلدان الشرق العربي الحديث،» في: شايدولينا، **المرأة العربية والعصر: تطور الإسلام والمسألة النسوية**.

(٢٤) سالم، المصدر نفسه، ص ٢٩ ـ ٣٤.

(٢٥) شايدولينا، المصدر نفسه، ص ٥٦ ـ ٥٧.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٥٦ ـ ٥٧.

مرهونة بالانتصارات الوطنية والانتكاسات السياسية، على الرغم من توجه بعض هذه الحركات نحو العمل الاجتماعي والوعي بالمشاركة الاجتماعية.

إن التوجهات التي سيطرت على مفاهيم العمل والحركة الاجتماعية لكثير من التنظيمات النسائية، سواء في مرحلة ما قبل الاستقلال أو بعده تميزت بأنها ذات فهم وطابع برجوازي اهتمت بالنساء المتعلمات من بنات الطبقات الوسطى في المدن، بينما ملايين النساء في الأحياء الشعبية الحضرية وفي الريف والبادية، ظللن بعيدات عن اهتمام هذه التنظيمات. وفي الواقع ان مثل هذه التنظيمات بتوجهاتها البرجوازية عاجزة عن أن تلعب دوراً حقيقياً من أجل رفع وعي المرأة وتحريرها، فسلامة التوجه للحركة النسائية ومدى اتساعها وجماهيريتها يشكلان عاملاً أساسياً ليس لقضية تحرير المرأة فقط بل لقضايا التغيير الاجتماعي بصفة عامة أيضاً[٢٧].

وهذا ما يدعونا إلى القول إن انتصار حركات التحرر في المنطقة العربية لم يكن انتصاراً للمرأة في مختلف الطبقات والشرائح الاجتماعية. فاستفادة المرأة الريفية والحضرية الشعبية والبدوية ظلت محدودة إذا قوبلت بما حصلت عليه المرأة في الطبقة البرجوازية بشرائحها المختلفة. ففي حين استفادت النساء في تلك الطبقات وحصلن على حقوقهن في التعليم والعمل والصحة والمشاركة السياسية (وإن ظلت غير متكافئة مع الرجل في الطبقات نفسها)، بقيت غالبية النساء في الطبقات الفقيرة محرومات من تلك الفرص، تنتشر بينهن الأمية والخرافة والجهل وغيرها من الأمراض والمشكلات الاجتماعية والثقافية. إن الأوضاع الجديدة التي سادت المجتمعات العربية بعد انتصار حركات التحرر الوطنية، قد غيرت من دون شك أوضاع المرأة في الطبقة البرجوازية الوسطى والصغيرة تغيراً واضحاً، بينما لم تغير من أوضاع النساء في الطبقات الشعبية الفقيرة في الحضر والريف والبادية تغيراً يذكر[٢٨].

وبنظرة إلى الأوضاع السائدة في المجتمعات العربية الآن وموقع المرأة على الخريطة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية[٢٩] نستطيع أن نقرر أنه حتى تلك الإنجازات التي تحققت بالنسبة إلى المرأة البرجوازية بدأت تفقدها، حيث تراجع دورها وانحسرت مشاركتها في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية للمجتمع، بما يؤكد تخلف وعيها ليس الاجتماعي فقط، بل والسياسي أيضاً، حيث ارتبط الوعي السياسي لديها

---

(٢٧) عبد الوهاب، «موقف المرأة بين الوافد والتراث: رؤية سوسيولوجية،» ص ١٥٢.

(٢٨) ليلى عبد الوهاب، **الحركة النسائية العربية والتحديات الاجتماعية والسياسية** ([د. م.]: اليقظة العربية، ١٩٨٧).

(٢٩) ليلى عبد الوهاب [وآخرون]: **تطور أوضاع المرأة في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا** (بغداد: اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، ١٩٨٤)، و«المرأة المصرية والمشاركة الاجتماعية،» **فكر**، العدد ١٣ (١٩٨٩)، ص ٣٥ ـ ٣٦.

كما سبق وأشرنا بمراحل النهوض الوطني والانكسار السياسي.

يتجسد الانكسار السياسي، الذي يسيطر على البلدان العربية في الوقت الراهن، والذي أخذت تشتد وطأته منذ هزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧، في حالة التبعية للنظام الرأسمالي العالمي وفي إعادة إنتاج التخلف الذي يسيطر على الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتزايد حركة القمع والقهر السياسي للجماهير وحركات التحرر المعاصرة.

في ظل هذه الأوضاع التابعة والمتخلفة كان لا بد من ظهور ايديولوجية تفلسف وتبرر هذه الأوضاع. ولما كان العقل العربي ما زال يعيش حالة الازدواجية الثقافية حيث يلعب الدين فيها دوراً بارزاً، فقد أخذ التيار السلفي المحافظ في الصعود والسيطرة خلال العقدين الأخيرين، وأخذ خطابه يوجه جزءاً كبيراً منه إلى المرأة مطالباً بفرض الحجاب عليها، والدعوة إلى عودتها إلى المنزل، والارتداد بتعليمها إلى التعليم الديني، والوقوف ضد أي تعديل في قوانين الأسرة والأحوال الشخصية من شأنه أن يصلح من أمورها ويحقق العدالة والمساواة بين طرفيها.

والواقع أن الخطاب السلفي ليس جديداً على الساحة الفكرية والثقافية والسياسية، وقد ارتبط ارتباطاً قوياً بجماعة الاخوان المسلمين برموزها المعروفة وعلى رأسهم حسن البنا وحسن الهضيبي وسيد قطب الذين لعبوا دوراً في تشكيل العقل العربي باتجاهاته المحافظة منذ الأربعينيات وحتى الآن. وعلى سبيل المثال نورد بعض آراء سيد قطب في مسألة المرأة باعتباره أحد المنظرين الأساسيين لجماعة الاخوان المسلمين، وأحد الأقطاب الذين اعتمدت عليهم التيارات السلفية المعاصرة في تناول مسألة المرأة وغيرها من المسائل الدينية والفقهية. ففي مقاله «العدالة الاجتماعية في الإسلام» يولي سيد قطب اهتماماً كبيراً لمسألة وضع المرأة في الأسرة والمجتمع. وعلى الرغم من إشارته إلى أن الإسلام قد ساوى بين المرأة والرجل، فإن تحليله يقوم على تقرير تفوّق الرجل نظراً إلى ما يتمتع به من خصائص بيولوجية ونفسية، وهذا في رأيه «لا يؤثر على وضع هذين الجنسين في المجتمع». ومن هنا كان تفسيره في مصلحة الرجل وضد المرأة في مسائل الإرث والشهادة والقوامة، حيث إن الرجل قد حررته الطبيعة من متاعب وهموم الأمومة، وهذا يساعده على توجيه قواه الجنسية والعقلية إلى القضايا الاجتماعية، الأمر الذي يساهم في تطوير الجانب العقلاني لديه، بينما تستهلك هموم الأمومة والأعمال المنزلية المرأة، الأمر الذي ينمي الجانب العاطفي لديها. لذا تحتاج المرأة إلى الرعاية والدعم على شكل وصاية من قبل الرجل. وفي مسألة الشهادة في المحاكم يقرر «أن المرأة تحت تأثير العواطف يمكن أن تنسى أو تخفي شيئاً ما»[٣٠].

---

(٣٠) شايدولينا، **المرأة العربية والعصر: تطور الإسلام والمسألة النسوية**، ص ١٣٢ ـ ١٣٥.

يتميز الخطاب القطبي بأنه ذو طابع ايديولوجي وسياسي في الوقت نفسه، أي أنه يتصل بمجالات الفكر والحركة على صعيد الدولة والمجتمع. وقد اتجه بدعوته إلى خلع الانتماء عن المجتمع واستبداله بآخر جديد (ديني سلفي)، وهذا من شأنه أن يفجر لدى الغير توتراً شديداً تجاه الواقع، ويخلق شحنات من الحلم والرفض قائمة على قطع جذري عن الواقع الموضوعي، فتنتفي بذلك كل علاقة بين الفرد وواقعه[٣١].

إن علاقة التوتر والنفي بين الفرد والواقع الموضوعي، بخاصة بين النساء، لم يتضح تأثير الخطاب القطبي فيها إلا من خلال تيارين برزا منذ أواخر الستينيات وخلال السبعينيات والثمانينيات. أحد هذين التيارين وقد تمثل في الدعاة المتأثرين بحسن البنا، وهم من يطلق عليهم الدعاة الرسميين بدءاً بالباقوري وانتهاءً بالشيخ متولي الشعراوي، والتيار الآخر هو التيار المتأثر بسيد قطب الذي يتجه بدعوته إلى خلع الانتماء عن المجتمع وتكفيره واستبداله بآخر جديد، ومن أبرز قادته شكري مصطفى وصالح سرية وعمر عبد الرحمن.

وجدير بالذكر أن التيار الثاني، على الرغم مما تميز به في السنوات الأخيرة من قدرة على التنظيم والفعل، فإن تأثيره لا يزال محدوداً بين الجماهير، ومع هذا فهو من دون شك يمثل خطورة كبيرة وبخاصة بين الشباب المأزوم والمحبط والمستلب نتيجة لمجمل الأوضاع والسياسات القائمة التي تغلق أمامه كل الفرص في التحقق والتعبير عن الذات.

أما التيار الرسمي، ففي رأينا هو الأكثر تأثيراً والأوسع انتشاراً، نظراً إلى مساندة السلطة الرسمية له وإعطائه مساحات واسعة في وسائل إعلامها، وبخاصة المسموعة والمرئية في مجتمعات تشكل الأمية الأبجدية والثقافية نسبة كبيرة بين سكانها. وقد لاحظ أحد الذين كتبوا عن التيارات الإسلامية في مصر، بأن معدل ظهور الشيخ الشعراوي على شاشة التلفزيون خلال عهد السادات، كان يفوق معدل ظهور هذا الأخير، الأمر الذي يبعث على التساؤل حول نوعية الأفكار التي يروج لها وبالأخص منها تلك التي تخص المرأة بالذات على اعتبار أنها المحور الذي نناقشه[٣٢].

ولو تأملنا خطاب الشيخ الشعراوي بخصوص المرأة لوجدنا أنه ينطلق من الأساس نفسه الذي انطلق منه غيره من منظّري التيار السلفي، والذي يرتكز على

---

(٣١) محمد حافظ دياب، **سيد قطب: الخطاب والايديولوجيا** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٨)، ص ١٣٩ ـ ١٤٠.

(٣٢) أزويل فاطمة الزهراء، «الخطاب السلفي المعاصر: الشيخ متولي الشعراوي نموذجاً،» **عيون** (الدار البيضاء)، العدد ٩ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٧)، ص ٦٧.

الفروق الطبيعية الفيزيولوجية والبيولوجية والنفسية في تقسيم العمل بين المرأة والرجل، إلا أن مكمن خطورة الشعراوي يقف عند استخداماته اللغوية وأسلوبه الذي يتميز بالبساطة في التعبير (استخدامه اللغة العامية) فهو كالذي يضع السم في طبق من حلوى. ودعونا نُعطِ مثلاً لتأكيد المعنى السابق، فهو يقول في دعوته إلى عودة المرأة إلى المنزل والاقتصار على دورها العائلي في تربية الأبناء ورعاية الزوج «إن دور المرأة في البيت أشرف من دور الرجل خارجه لأنه يتعامل مع الأجناس الدنيا في الوجود، فإنه إما مزارع يتعامل مع تربية المواشي والحيوانات وإما صانع يتعامل مع المادة الصماء، ولكن المرأة تتعامل مع أشرف شيء في الوجود وهو الإنسان، والمرأة التي لا تريد أن تقتنع بهذه المهمة امرأة فاشلة». وبما أن خطابه يتوجه به إلى المرأة المتعلمة والعامة فهو يرى «أن المنزل وتدبيره يحتاج منها أن تكون مثقفة ثقافة الطبيب وثقافة الاقتصادي وثقافة المعلم»(٣٣).

ونستطيع أن نلمس الفارق الكبير بين الخطاب الإسلامي الحديث كما عرضنا له من خلال آراء وكتابات الطهطاوي ومحمد عبده وقاسم أمين، وبين التيار السلفي المعاصر من خلال موقف كل من التيارين تجاه المسائل نفسها التي كانت مطروحة وما زالت. فبينما يقرر الطهطاوي ضرورة الاختلاط بين الفتى والفتاة في **المرشد الأمين للبنات والبنين** نجد الخطاب السلفي المعاصر يقف موقفاً متشدداً من موضوع الاختلاط في التعليم بين البنات والصبيان ويعتبره مفسداً للأخلاق، كما يشبهون دعاة الاختلاط بالمشركين الذين يتحدثون بمنافع الخمر وينسون إثمه الكبير. ويعارض أصحاب الخطاب السلفي التعليم الحديث باعتباره وافداً غربياً، ويؤكدون على ضرورة التعليم الديني للفتاة تشبهاً بالسيدة عائشة، كما يرون أن التعليم الجامعي غير أساسي، فالأصل في هذه المرحلة أن تكون المرأة قد وصلت بيت الزوجية وأسست أسرة جديدة، عملاً بتوجيهات الإسلام بضرورة الزواج المبكر(٣٤).

وفي العلاقة بين المرأة والرجل في المجتمع يحرم الدعاة السلفيون على المرأة التعامل والتخاطب مع الأجنبي عنها(٣٥)، وقد وصل بهم الأمر في التحقير والتقليل من شأن ومكانة المرأة في الأسرة إلى حد القول إنه «طالما دخل الزوج على المرأة وكشف عورتها، فليس لها الحق في الرفض أو الاحتجاج أو التمرد على أي شيء يأتي به في حقها»، وقد جاء هذا الحديث على لسان الشيخ الشعراوي في برنامج تلفزيوني(٣٦).

---

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٧٣.

(٣٤) حسن البنا، **المرأة المسلمة**، مراجعة محمد ناصر الألباني ([د. م.]: مكتبة السنة، ١٩٨٨)، ص ١٠٨ ـ ١٢٢.

(٣٥) يقصد بالأجنبي عنها كل من لا تربطه بالمرأة صلة دم من الدرجة الأولى.

(٣٦) حديث للشيخ الشعراوي في التلفزيون المصري خلال شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ١٩٨٩، تناول فيه العديد من القضايا السياسية والاجتماعية والفنية وأحدث رد فعل عاصفاً بين الرأي العام =

إن الأمر لم يتوقف عند تزييف وعي المرأة من خلال خطاب دعاة السلفية بكل إنجازاتها التاريخية وأدوارها ومشاركتها الاجتماعية، بل وصل إلى حد تزييف التاريخ حيث يتهمون دعاة تحرير المرأة وقادة الحركة النسائية بالعمالة للاستعمار والصهيونية[٣٧]. لقد لعب هذا الخطاب الذي يعبر في رأينا عن ايديولوجية ومصالح الطبقة البرجوازية الكومبرادورية دوراً في تحجيم دور المرأة وتزييف وعيها، ويدل على ذلك، في حالة مصر:

(أ) انتشار ارتداء زي الحجاب بين أعداد كبيرة من النساء من مختلف الطبقات والشرائح الاجتماعية وفي الريف والحضر، ولو أن الملاحظ أنه يكثر انتشاره بين نساء الطبقة الوسطى. هذا ونشير إلى رأي عدد من الطالبات في تحقيق أجرته صحيفة **الأهالي**، فأجمعن على أن المرأة إذا خرجت سافرة من منزلها استشرقها الشيطان، أي رحب وهلل لها، لذلك كان على المرأة أن تحافظ على وقارها وحشمتها وتتجنب الفتنة. ويستشهدون على ذلك بآيات مثل التي جاءت في سورة الأحزاب **﴿يا أيها النبي قل لأزواجك وبناتك ونساء المؤمنين يدنين عليهن من جلابيبهن﴾**، كذلك سورة النور التي تقول **﴿إذا سألتهن متاعاً فاسألهن من وراء حجاب﴾**. وفي الرد على سؤال حول حكم المرأة ورئاستها للدولة أو الوزارة، تعلن «أن أي دولة تحكمها امرأة هي دولة فاشلة» وفقاً لما جاء في الحديث الذي يقول «ما أفلح قوم ولوا أمرهم امرأة». وحول رأيهن في قاسم أمين وهدى شعراوي، فقد وصفنهما بعبدة الأصنام وأنهما يمثلان النقطة السوداء في تاريخ المرأة[٣٨].

(ب) ارتفاع معدلات البطالة والبطالة المقنعة بين النساء اللاتي وصلن في تعداد عام ١٩٨٦ في مصر إلى ٤٠ بالمئة، يضاف إليه أعداد النساء العاملات والمحسوبات على قوة العمل وهن حاصلات على إجازات تصل إلى ٦ سنوات متتالية لرعاية الأطفال[٣٩].

(ج) انحسار المشاركة السياسية للمرأة، وقد وضحت بشكل كبير في مصر خلال انتخابات عامي ١٩٨٤ و١٩٨٦.

=المصري، بخاصة عند إشارته إلى هزيمة ١٩٦٧ وكيف أنه سجد لله ركعتين شكراً حتى لا ينتصر «الشيوعيون»، كذلك موقفه من نقل الأعضاء بالنسبة للمرضى وقوله إن هذا يعطّل لقاء المرء بربه.

(٣٧) محمد فهمي عبد الوهاب، **الحركات النسائية في الشرق وصلتها بالاستعمار والصهيونية العالمية** ([د. م.]: دار الاعتصام، ١٩٧٩).

(٣٨) انظر: **الأهالي**، ٨/٢/١٩٨٩.

(٣٩) وداد مرقس، **سكان مصر: قراءة تحليلية في تعداد ١٩٨٦**، تقديم نادر فرجاني (القاهرة: مركز البحوث العربية، [١٩٨٨])، ص ٤٣.

(د) رد الفعل السلبي بين جماهير النساء ما عدا بعض الطلائع منهن، بخصوص إلغاء قوانين الأحوال الشخصية التي احتوت بنودها على إعطاء عدد من الحقوق القانونية للمرأة.

هذه بعض المظاهر التي إذا قسنا عليها مؤشرات الوعي السابق عرضها، لأمكن ببساطة التعرف إلى مدى التخلف وتزييف الوعي الذي يميز وضعية المرأة العربية المعاصرة.

يتضح من العرض السابق كيف أن مضمون الخطاب السلفي المعاصر حول المرأة وأبعاده وآثاره في تخلف وتزييف وعيها، قد تبدى في دفاعه عن الخيارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية القائمة في المجتمع العربي، وذلك باقتصاره على رفض الفساد الأخلاقي، وتحويله الأنظار عن فهم التناقضات الاجتماعية والأسباب الحقيقية للتدهور والتخلف والتبعية. إن المطالبة والدعوة إلى عودة المرأة لملازمتها البيت، تشكل في واقع الأمر حلولاً آنية لأزمة البطالة في المجتمع، والرغبة في إيجاد فرص عمل لملايين العاطلين من الرجال الذين قد انسدت أمامهم آفاق العمل[٤٠].

هكذا تبدو الازدواجية في الفكر والواقع وتصل إلى ذروتها فيما تعيشه المجتمعات العربية اليوم من أوضاع، وفيما تعانيه المرأة العربية من تراجع وانحسار.

(٤٠) فاطمة الزهراء، «الخطاب السلفي المعاصر: الشيخ متولي الشعراوي نموذجاً،» ص ٧٧.

الفصل الثامن

المرأة العربية ونظام القيم في الحقبة النفطية(*)

شهيدة الباز(**)

إن التصدي لأي محاولة معرفية لواقع المرأة العربية من أجل تطويره، يستلزم التصدي لواقع المجتمع العربي وقدراته على التطور، فهناك علاقة جدلية تربط بين المرأة العربية ومجتمعها تأثراً وتأثيراً، ومن ثم تعتبر معرفة آليات التغير والتغيير في المجتمع ودور المرأة في هذه العملية، شرطاً أولياً للوصول إلى ما تهدف إليه من تطوير وتحرير للمرأة والمجتمع.

ومما لا شك فيه أن تغيرات كثيرة طرأت على وضع المرأة العربية في الحقبة النفطية. وقد شملت هذه التغيرات البناء المادي لحياتها، كما شملت أيضاً البناء غير المادي. وفي هذا البحث سوف يكون التركيز على الجزئية في نظام القيم الاجتماعية في الحقبة النفطية وإن كان لا يمكن الفصل بينه وبين الهياكل الاجتماعية الأخرى وآليات التفاعل بينهما.

ونبدأ بتعريف ما نعنيه بالقيم الاجتماعية بأنها مجموعة من المعتقدات التي تتّسم بقدر من الاستمرار النسبي، والتي تمثل موجهات للأشخاص نحو غايات أو وسائل لتحقيقها أو أنماط سلوكية يختارها ويفضلها هؤلاء الأشخاص بديلاً لغيرها. وتنشأ هذه الموجهات عن تفاعل بين الشخصية والواقع الاجتماعي الاقتصادي والثقافي.

(*) نشر هذا البحث في: **المستقبل العربي**، السنة ١١، العدد ١٢٠ (شباط/فبراير ١٩٨٩)، ص ١٠٤ ـ ١١٣.

(**) باحثة في الاقتصاد السياسي للتنمية بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ـ مصر.

وتكشف القيم عن نفسها في المواقف والاتجاهات والسلوك اللفظي والفعلي والعواطف التي يكونها الأفراد نحو موضوعات معينة(١)، ونحو الآخرين ونحو أنفسهم، وتسوغ مواقعهم وتحديد هويتهم ومعنى وجودهم؛ وفي جميع الحالات تشكل القيمة مقياساً يوجه سلوكنا فنعتمده في عمليات إصدار الأحكام والمقارنة والتقويم والتسويغ والاختيار بين البدائل في المناهج والوسائل والغايات(٢).

وتميز العلوم الاجتماعية عادة بين القيم ـ الوسيلة، والقيم ـ الغاية. وفي الحالتين توجه القيم سلوك الإنسان وتنظم علاقاته بالآخرين وبالواقع وبالزمن وبنفسه. وفي علاقته بالواقع تحثه القيم على السعي والجهاد في سبيل السيطرة على الواقع وتغييره، أو على العكس على القبول به كما هو والتلاؤم معه(٣).

والقيم الاجتماعية التي سوف نتعرض لها هي التي يتبناها أشخاص مجتمع ما في نطاق منظومة أو نسق يظهر ترتيباً معيناً للقيم. ويتأثر هذا النسق ـ حيث ينتظم مع غيره في سياق اجتماعي ـ بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تحدث في المجتمع.

وليس بالضرورة أن يشارك كل الأفراد أو الجماعات في القيم نفسها، فقد تفاضل جماعة معينة بين أنواع القيم الثقافية طبقاً لمصالحها الاجتماعية؛ وعلى ذلك يمكن ملاحظة ورصد القيم الظاهرة في هذه العلاقات الاجتماعية كانعكاسات مركزة للمصالح المتباينة والمتناقضة التي تخص كل جماعة. فمثلاً في مجتمع طبقي يبرز وجود قيمة الكفاءة الموروثة للبعض دون الآخر، يصبح هذا الاعتقاد أساساً للمفاضلة بين مصالح فئات عن أخرى أو تميز طبقة دون طبقة بهذه المصالح، رغم أنها ملك للجميع، مثل الثروة النفطية، التي دعمت العوامل الاقتصادية والسياسية التي صاحبت نشأتها ببعض القيم التقليدية من أجل استفادة بعض أفراد العائلات الممتدة من عائدات الثروة النفطية لزيادة قوتهم وسلطتهم ونفوذهم، الأمر الذي أدى إلى تراكم في ثروات هذه العائلات وتراكم في قوتهم ونفوذهم(٤).

---

(١) انظر: محمد علي محمد، «مفهوم القيم الاجتماعية: الأسس النظرية والمؤشرات الإجرائية،» في: **أثر تدفق الثروة النفطية على القيم الاجتماعية في المجتمعات العربية: المفاهيم الأساسية ومنهج البحث** (القاهرة: المركز الاقليمي للبحوث والتوثيق في العلوم الاجتماعية، ١٩٨٢)، ص ٤٣.

(٢) حليم بركات، **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي**، ط ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ص ٣٢٤. انظر أيضاً في تعريف القيم: ملك زعلوك، «القيم الاجتماعية والثقافية وأثرها على دور المرأة في عملية التنمية،» **اليقظة العربية**، السنة ٣، العدد ٤ (حزيران/ يونيو ١٩٨٧).

(٣) بركات، المصدر نفسه، ص ٢٢٤.

(٤) انظر: صلاح عبد المتعال، «مدخل عام لمشروع البحث،» في: **أثر تدفق الثروة النفطية على القيم الاجتماعية في المجتمعات العربية: المفاهيم الأساسية ومنهج البحث**، ص ١٨.

كذلك هناك البعض الذي ينظر إلى القيم على أنها مطلقة أكثر منها نسبية، فهي بحسب المفهوم الغيبي، منزلة وتصلح لكل زمان ومكان وليست منبثقة عن أوضاع اجتماعية محددة، ومن ثم تتغير بتغير هذه الأوضاع. وقد تمتد هذه النزعة عند الغيبيين إلى المجالات غير الدينية فتظهر أيضاً في السلوك والمعتقدات السياسية والتربوية وغيرها، حيث يلاحظ الميل إلى عدم التمييز بين الوسائل والغايات، فيسود الجمود والشكلية وعدم المرونة وعدم التسامح تجاه المواقف الأخرى، كذلك عدم التمييز بين الأفكار والواقع المعاش. فيفكرون في عالم ويعيشون في عالم آخر، وتنشأ فجوات بين القول والفعل وبين طرق التربية وحاجات المجتمع، وبذلك تصبح الأفكار السياسية أثراً مطلقاً مثلها مثل الأفكار الدينية[٥].

ويتميّز هذا النوع من القيم بأنها سلفية أكثر منها مستقبلية، ويظهر ذلك في شغف السلفيّ بأمجاد الماضي، وعودته إليه في الأزمات، فيستمد منه اكتفاء نفسياً ينسيه الواقع ويحول فشله إلى انتصار؛ ويظهر أيضاً في عدم الميل إلى التخطيط للمستقبل البعيد، وإلى تحديد الأولويات وتقييم الأمور بحسب مدى تطابقها مع الأعراف والتقاليد والنصوص، وليس بحسب تحليل دقيق لعناصرها ومسبباتها ونتائجها التي نتوصل إليها من خلال البحث الموضوعي المستقل.

وتسود أيضاً القيم القدرية بين هذا النوع من التفكير، وهي القيم التي تتصارع مع القيم التي تؤمن بالإرادة الإنسانية الحرّة. وهذه القيم القدرية تشجع على الاستسلام والقناعة والقبول، فلا يواجه الإنسان التحديات التاريخية بالإنكار والحذر، بل يتمسك بفضائل القناعة والصبر وراحة البال واستمرارية العيش والمبايعة والتبعية. كذلك تلجأ هذه الأوساط إلى التعامل مع الفروق الطبقية ومعالجتها باللجوء إلى قيم الرحمة والإحسان، أكثر من اللجوء إلى قيم العدالة التي تنطلق من ضرورة إزالة هذه الفروق واعتبار المواطن مظلوماً وليس موضوع إحسان، الأمر الذي يكرس وضعه الطبقي بدلاً من أن يغيره[٦].

وتشدد القيم الاجتماعية البرجوازية المرتبطة بالتكوين الرأسمالي السلعي على التحديث واقتباس التقنية والاستهلاك الترفي، وتتمسك بمفهوم خاص بالحرية لا يتعلق بتحرر العقل والنفس، بقدر ما يعني عدم تدخل السلطة في شؤونهم، انطلاقاً من مقولة الاقتصاد الحر الذي يؤمن للأغنياء والأقوياء أن يصبحوا أكثر قوة وثراء، ويجعل الضعفاء والفقراء أقل قدرة على المنافسة وتنمية إمكاناتهم، وبالتالي أكثر ضعفاً وفقراً. ويترسّخ عند هذه الطبقات قيمة الملكية الخاصة التي يجب أن يكرس المجتمع

(٥) بركات، المصدر نفسه، ص ٣٢٨.

(٦) المصدر نفسه، ص ٣٢٩.

لحمايتها[٧]. وفي مقابل ذلك تستمد الطبقات الفقيرة من الدين عزاء خاصاً، فتتعلم منه الصبر والإيمان والطاعة والامتثال الخارجي، الأمر الذي يساعد على التعايش مع القوى الخارجية التي تهددها باستمرار، فتصبح حياتها انشغالاً دائماً بسدّ حاجاتها اليومية الأساسية[٨].

وتشغل القيم الاجتماعية مكانها كجزء من البناء الفوقي في التكوين الاجتماعي الاقتصادي للمجتمع وترتبط ارتباطاً جدلياً بالبناء الأساسي الذي تحدده علاقات الإنتاج في مرحلة تاريخية معينة. وقد تتمتع منظومة القيم بقدر من الاستقلال النسبي فلا يتم التغير فيها في الوقت نفسه مع التغير في الأساس المادي، وهي تؤثر بدورها في مدى سرعة تغير هذا الأساس واتجاهه.

ومن هنا يتضح لنا منطق العلاقة بين التغير في منظومة القيم الاجتماعية، والحقبة النفطية، التي كان لها تأثير كبير في التكوين الاجتماعي الاقتصادي للوطن العربي كله. فإذا كان هدف هذه الدراسة هو الوصول إلى معرفة تطور نظام القيم في هذه الحقبة، فإنه من المنطقي أن نعرض للواقع الاجتماعي الاقتصادي لهذا الوطن.

لقد أصبحت للوطن العربي خصوصيته الواضحة إلى جانب السمات العامة لدول العالم الثالث التابعة، منذ الحقبة النفطية التي بدأت بعد سيطرة الأقطار العربية على ثرواتها النفطية في أوائل السبعينيات والارتفاع في أسعار النفط بعد اندلاع الحرب عام ١٩٧٣.

لقد أحدثت هذه الحقبة تحولات نوعية اقتصادية واجتماعية وسياسية في الأقطار العربية النفطية وغير النفطية، وأصبحت الطفرة في عائدات النفط عاملاً حاسماً في تشكيل هيكل الاقتصاد العربي وعلاقاته الاقتصادية في الداخل والخارج، وأصبح النفط ضابطاً لأنماط التنمية داخل الوطن العربي كله؛ فقد انتقل جزء من الموارد المالية النفطية الهائلة إلى البلدان العربية غير النفطية عن طريق حركات العمالة ورأس المال. كما أحدثت الطفرة تغيرات اقتصادية واجتماعية سريعة وواسعة النطاق في الوطن العربي كله. فلقد انفتح الاقتصاد العربي أمام رأس المال الأجنبي والمحلي، وانتقل رأس المال العربي لأول مرة للتصدير إلى السوق المالية العالمية، وقامت صناعات حديثة وضخمة مرتبطة بأنماط التكنولوجيا المستخدمة في الاقتصاد العالمي.

ورغم ذلك فقد ظلت أغلبية القوى العاملة مشغولة في الزراعة، التي تستوعب ٦٠ بالمائة منها، بينما لم تستوعب الصناعة التحويلية سوى ٩,٨ بالمائة من قوة العمل.

---

(٧) المصدر نفسه، ص ١٠٠.

(٨) المصدر نفسه، ص ١٠٢.

ورغم هذه النسبة العالية من العمالة في الزراعة فقد تخلفت الزراعة العربية، وتفاقمت الفجوة الغذائية، وزاد اعتماد الأقطار العربية على الاستيراد والمعونات من أجل توفير الغذاء.

وهكذا أسفرت الحقبة النفطية عن أشكال جديدة من التبعية، وصار اقتصاد المنطقة العربية أكثر اقتصادات العالم الثالث اندماجاً في الاقتصاد الرأسمالي العالمي من خلال الشركات والبنوك المتعددة الجنسية، وانغمس في تنمية روابط التكامل مع السوق العالمية عن طريق التنمية القطرية المنعزلة عربياً. وانقسمت الأقطار العربية في الحقبة النفطية إلى مجموعتين، مجموعة مصدرة لرأس المال ومجموعة مصدرة للعمالة. ونشأ تقسيم عمل اقليمي هو أقرب إلى التقسيم الاجتماعي بين العمل ورأس المال في المجتمع الواحد. ووصلت هجرة العمالة إلى أعلى نسبة في العصر الحديث، حيث بلغت في بعض البلدان العربية غير النفطية نسبة تصل إلى ٧٢,٤ بالمائة من حجم القوة العاملة فيها. لقد أصبح الاقتصاد العربي في الحقبة النفطية أكثر طفيلياً وريعياً منه في أي وقت مضى، وأصبح طابع الإنتاج فيه طابعاً عارضاً. وأصبح كذلك مرتبطاً بالأسواق التي يصرف فيها النفط والتي تنفق فيها أموال النفط دون أي قدرة على استقلالية الحركة والقرار(٩).

لقد كان لظهور النفط العربي ودوره في تبني سياسات تنموية تابعة للنموذج الغربي الرأسمالي وسياسات الانفتاح الاقتصادي، أثر كبير في أوضاع المرأة العربية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. وكان لوقوع الاقتصاد العربي في أسر قانون الاقتصاد السلعي دور كبير في خلق منظومة القيم السلعية التي تحكم وتنظم وتقوم وتبرر العلاقات الاجتماعية السلعية السائدة فيه. وسوف نتعرض في هذه الدراسة لبعض المتغيرات الأساسية التي لعبت دوراً كبيراً في تشكيل منظومة القيم الاجتماعية السلعية المعبّرة عن هذه الحقبة التاريخية، مع إشارة خاصة إلى وضع المرأة في علاقتها بهذه القيم.

تتمثل هذه المتغيرات في:

١ ـ هجرة العمالة من الدول غير النفطية إلى الدول النفطية.

٢ ـ سياسات الانفتاح الاقتصادي.

---

(٩) هذا الجزء عن واقع الوطن العربي كمثال عن المرأة العربية والتنمية كتبته الباحثة كجزء من ورقة أعدتها للجنة أوضاع المرأة في الوطن العربي بالأمانة العامة لاتحاد المحامين العرب وقدّمت إلى: المؤتمر السادس عشر للمحامين العرب بعنوان: «حول استراتيجية للنهوض بالمرأة العربية»، الكويت، ١٩٨٧، وهي منشورة في وثائق المؤتمر.

٣ ـ ظاهرة المد الإسلامي السياسي.

ومن المهم أن نوضح هنا أن هذه المتغيرات مرتبط بعضها ببعض، وترتبط جميعها في علاقة جدلية بالطفرة في عوائد النفط وبزيادة اندماج الاقتصاد العربي في السوق الرأسمالي العالمي. وإنه وإن كان يمكن ربط بعض القيم الاجتماعية الجديدة بأحد هذه المتغيرات، إلا أنه لا يمكن الجزم بعلاقة السببية بينهما بانتفاء تأثير المتغيرات الأخرى، وبخاصة أن القيم الاجتماعية ترتبط بمتغيرات أخرى تاريخية ومذهبية وسياسية وتكنولوجية وغير ذلك من المتغيرات المجتمعية.

كان لهجرة القوى العاملة والسكان من البلدان العربية وإليها ـ بخاصة بعد ارتفاع أسعار النفط بعد حرب تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣ ـ آثار عديدة في الوطن العربي بشكل عام، وفي المجتمعات المصدرة والمستوردة لقوى العمل بشكل خاص، وتختلف الآثار الاجتماعية لظاهرة هجرة وانتقال العمالة فيما بين الأقطار العربية، من قطر لآخر، بسبب اختلاف حجم الهجرة النسبي من بعض هذه الأقطار وإليها، واختلاف البنيان الاجتماعي، ومستوى التعليم والثقافة؛ كما تتأثر أيضاً باختلاف القوى العاملة الوافدة سواء من الناحية المهنية أو التعليمية، ونوعية النشاط الذي تمارسه أو التركيب الاثني لها[١٠]. وفي بداية انتقال القوى العاملة من البلدان المصدرة للعمالة إلى البلدان المستوردة لها، سادت النظرة الإيجابية باعتبار أن التبادل بين عناصر الإنتاج بين البلدان ذات الفائض المالي إلى البلدان ذات الفائض العمالي يوفر الظروف الملائمة لتنفيذ خطط التنمية التي تبنتها معظم البلدان العربية بعد ارتفاع أسعار النفط[١١]. ولكن بعد فترة من تطبيق هذه السياسة، اتضح أن الخروج من بلد المنشأ ليس خيراً كله وأن هناك آثاراً سلبية، كما سرت شكوك حول ما إذا كانت المحصلة النهائية للهجرة إيجابية أم سلبية من وجهة النظر المجتمعية. إن الهجرة وانتقال العمالة تتم من وإلى مجتمعات لها أنماطها الحياتية والثقافية وعاداتها وقيمها الاجتماعية وتركيبها الطبقي وتنظيماتها السياسية المختلفة، وقد تتصف البنى الاجتماعية والسياسية فيها بدرجة عالية من المحافظة والجمود، وقد تتمتع بدرجة عالية من المرونة والقدرة على استيعاب التغيرات المستخدمة وخلق توافق جديد بين العلاقات التي ستحدث وتلك التي كانت قائمة[١٢]. ولذلك فإنه من الصعوبة بمكان الفصل بين آثار الهجرة وانتقال العمالة والسكان من ناحية، وتأثير بعض العوامل الأخرى التي يمكن أن

(١٠) ابراهيم سعد الدين ومحمود عبد الفضيل، **انتقال العمالة العربية: المشاكل ـ الآثار ـ السياسات** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ١٣١.

(١١) المصدر نفسه، ص ١٦٤.

(١٢) المصدر نفسه، ص ١٣٤.

تكون قد حدثت في الفترة الزمنية نفسها.

وكذلك فإن المتغيرات الاجتماعية التي تفاعلت وشاركت في إنتاج وتشكيل ثمار الحقبة النفطية، سلباً أو إيجاباً، ارتبطت وتداخلت في حدوثها وآثارها ونتائجها مع المتغيرات الأخرى. ومثال ذلك، سياسة الانفتاح الاقتصادي في مصر. ففي نهاية الحقبة الناصرية، ومع تزايد النفقات العسكرية، تراجع معدل الاستثمار ومن ثم معدل الزيادة في الفرص الجديدة للعمالة. وبعد وفاة عبد الناصر بدأت الدولة في التراجع عن التخطيط الاقتصادي وعدلت عن السياسات الناصرية الخاصة بالقوة العاملة، وبدأ الإلغاء التدريجي للقيود المفروضة على الهجرة. وفي أعقاب ارتفاع أسعار النفط عام ١٩٧٣ بدأت الحكومة في تشجيع الهجرة بهدف التخفيف من حدة البطالة من ناحية، وزيادة موارد الدولة من العملات الأجنبية من ناحية أخرى. وهكذا مورست سياسة انتقال العمالة كجزء لا يتجزأ من سياسة الانفتاح.

كذلك بالنسبة إلى المد الإسلامي السياسي، أي استخدام الإسلام لتحقيق أغراض سياسية؛ فقد أدى اكتشاف النفط وارتفاع أسعاره إلى تضخم ثروة بعض البلدان الإسلامية التي رأت، في سبيل توطيد زعامتها في المنطقة، اتخاذ الدين الإسلامي سلاحاً لخدمة هذه المصلحة، واستعملت في سبيل ذلك وسائل كثيرة منها شراء الكفاءات والعقول والذمم والأقلام، وتأسيس الجرائد والمجلات الدينية الآنية الفاخرة الطباعة، واستدعاء مفكرين أكفاء للكتابة فيها، على أن تكون كتاباتهم في الإسلام متماشية مع الخط الذي تحدده لهم الدولة التي تستخدمهم[١٣]. وقد لجأت كذلك إلى التأثير في العمالة الوافدة لتبنّي الأفكار التي تخدم أهدافها السياسية ونشرها في البلد الأصلي بعد عودتهم، وترويج قيم معينة بشكل منتظم قد يأخذ شكل الحركات السياسية المنظمة المتخفية تحت ستار الدين. ومحصلة ذلك كله أن هذه المتغيرات المتشابكة والسياسات المنبثقة عنها، تعكس موقفاً متكاملاً يخدم ويكرّس علاقات الإنتاج السلعية وما يرتبط بها من قيم يحكمها قانون الإنتاج السلعي - أي القيم التي تخدم هدف تحقيق الحد الأقصى للربح في إطار تقسيم العمل الدولي - والذي يتحول فيه كل شيء إلى سلعة لها ثمن وصولاً إلى الإنسان، السلعة الرئيسية في النظام الرأسمالي. وينطبق ذلك بطبيعة الحال على المرأة في الوطن العربي، فقد أصابها ما أصاب غيرها سواء بالسلب أو الإيجاب: وما يعنينا هنا هو محاولة معرفة العلاقة الجدلية بين منظومة القيم في الحقبة النفطية وبين المرأة العربية، آخذين في الاعتبار تداخل وتشابك المتغيرات الرئيسية الثلاثة كما ذكرنا سابقاً. وتكون الفرضية

(١٣) حسين أحمد أمين، **دليل الحزين إلى مقتضى السلوك في القرن العشرين**، ط ٣ (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٧)، ص ٣٥٤.

الأساسية للدراسة هي أن الحقبة النفطية قد كرست العلاقات السلعية وأنتجت نظاماً سلعياً للقيم، أثر في وضع المرأة العربية ومنظومة القيم التي تحكمها، إلى أن أصبحت سلعة في حد ذاتها.

فبالنسبة إلى عمل المرأة كقيمة، نجد أن التطور الإنتاجي والتحديث في البلدان العربية النفطية أدى إلى زيادة الطلب على العمالة. وقد لجأت بعض البلدان بعد فترة من فترات التطور إلى تشجيع مشاركة النساء في قوة العمل. وعلى الرغم من ذلك فإنه في البلدان النفطية العربية لا تزال قيمة عمل المرأة خارج البيت بشكل عام مرفوضة، ويفسر ذلك على أساس الوفرة المادية التي لا تجعل عمل المرأة مهماً بالنسبة إلى دخل الأسرة(١٤). ويبدو ذلك من تحليل أرقام العمالة المحلية والوافدة في البلدان المستوردة للعمالة ومدى مشاركة المرأة في القوى العاملة، وتوضح بيانات التعداد في الكويت عام ١٩٨٠ أنه بينما كانت نسبة مشاركة الرجال الكويتيين في قوة العمل ٣١,٨ بالمائة، فإن نسبة مشاركة المرأة الكويتية كانت حوالى ٤,٨ بالمائة فقط، مقارنة بنسبة ١٦ بالمائة لغير الكويتيات. وكذلك في البحرين، حيث توضح بيانات تعداد السكان والمساكن في عام ١٩٨١ أن مشاركة الذكور من البحرينيين كانت ٤٣,٧ بالمائة بينما كانت نسبة مشاركة البحرينيات ١٠,٣ بالمائة و٢٦ بالمائة لغير البحرينيات. ومن الملاحظ أن الكويت والبحرين هما أكثر البلدان تطوراً فيما يتعلق بالعلاقات الاجتماعية بصفة عامة، وبتعليم المرأة بصفة خاصة؛ وعلى الرغم من ذلك فقد استمرت نسبة مشاركة المرأة في الكويت في الحدود التقليدية لمشاركة المرأة العربية والتي تتراوح بين ٣ ـ ٥ بالمائة. وإذا كانت هذه الظاهرة تعود أصلاً إلى الموقف الفكري التقليدي في المجتمعات العربية وتحيزها ضد عمل المرأة خارج البيت فإن سهولة استجلاب الأيدي العاملة الرخيصة في هذه الحالة أيضاً تدعم النظرة التقليدية وتساعد على استمرار هذا التوجه(١٥). وبشكل عام فقد أدت الثروة النفطية في البلاد المستوردة للعمالة إلى تدهور قيمة العمل. فنظراً إلى الوفرة المادية والاعتماد على الاستيراد، والاتجاه إلى منح مخصصات دون عمل بالنسبة إلى كثير من المواطنين في إطار توزيع عوائد النفط، تدهورت قيمة العمل في حد ذاته وانعدمت أخلاقياته(١٦).

ويضاف إلى ذلك ما يعكسه اعتماد المرأة في السعودية وبلدان الخليج على العمالة الآسيوية في الأعمال المنزلية وتربية النشء، من موقف ليس نحو مشاركتها في العمل

---

(١٤) محمد الرميحي، «أثر النفط على وضع المرأة العربية في الخليج،» **المستقبل العربي**، السنة ٤، العدد ٣٤ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١)، ص ١١٥.

(١٥) سعد الدين وعبد الفضيل، **انتقال العمالة العربية: المشاكل ـ الآثار ـ السياسات**، ص ١٦٠.

(١٦) انظر: حيدر ابراهيم علي، «إدماج المرأة في خطة التنمية: مشاكل وإمكانيات،» ورقة قدّمت إلى: المؤتمر الاقليمي الثاني للمرأة في الخليج والجزيرة العربية، ٢٨ ـ ٣١ آذار/مارس ١٩٨١، ص ٥٤.

المدفوع الأجر فقط، وإنما أيضاً نحو أي جهد يمكن أن تبذله في المنزل أو في تنشئة أطفالها، وإلقاء هذا العبء على مربيات أجنبيات من طبقة أخرى يتعرض كثير منهن للاستغلال الجنسي من أرباب العائلات(١٧). ولا يمكننا أن نتجاهل في هذا المجال تأثير العمالة الآسيوية الوافدة، التي ارتفعت معدلاتها عن معدلات العمالة العربية الوافدة، في القيم الاجتماعية والثقافية والتوجه القومي لهذه المجتمعات، حيث انها تنتمي إلى ثقافات مختلفة تماماً عن الثقافة العربية. وتظهر خطورة ذلك بشكل أوضح بالنسبة إلى تنشئة الأطفال، الأمر الذي يسمح بالتأثير في الصفات الشخصية والتكوين النفسي والثقافي للأجيال المقبلة، ويدعم هذا التأثير انتشار الأفلام الهندية والباكستانية في تلفزيون وسينما الخليج. ففي البحرين من ١٩٧٥ إلى ١٩٧٩ عرض ٨٠١ فيلم هندي في مقابل ١٠٨ أفلام عربية(١٨). ورغم أن الاحتكاك الاجتماعي بين العمالة المهاجرة إلى بلدان النفط والسكان المحليين محدود، إلاّ أن ذلك لا يعني أن العمالة المهاجرة لا تؤثر في القيم الاجتماعية في البلدان النفطية. فمن المؤكد أن كل البلدان النفطية تتعرض لدرجة من النقل الحضاري، أي لإدخال أنماط سلوكية وعادات وتقاليد عن طريق الوافدين. وتتوقف أبعاد هذه العملية وآثارها على مدى التعددية السكانية ومدى تجانس تكوين مجتمع الوافدين ودرجة اختلاط المواطنين مع الوافدين(١٩).

أما بالنسبة إلى تأثير الحقبة النفطية في النظرة إلى عمل المرأة في البلدان غير النفطية، فقد تداخلت فيه عوامل عدة. لقد أدت هجرة القوى العاملة المصرية بشكل عام إلى تدهور قيمة العمل والإنتاجية في مصر بعد العودة، فالعامل في مصر ـ وينطبق ذلك على المرأة أيضاً ـ لم يستطع التكيّف بعد العودة بسهولة مع وضعه الجديد الذي يعني مرتباً أقل، ومن ثم كان يركّز جهده على الهجرة من جديد(٢٠). ويفسّر ذلك بأنه نتيجة لتعود العامل الحصول على دخول لا تتناسب مع العمل الذي يؤديه وإلى تراجع قيمة العمل والاجتهاد قبل الهجرة. وكما يقول سعد الدين إبراهيم «إن حلم الكسب السريع وبريق السلع الاستهلاكية التي يمكن لهذه الأموال أن تشتريها، قد أصبح في السنوات الأخيرة جزءاً من الحلم الشعبي المصري»(٢١).

---

(١٧) عبد الباسط عبد المعطي، «في التكلفة الاجتماعية للعمالة الآسيوية في الخليج،» **المستقبل العربي**، السنة ٤، العدد ٣٧ (آذار/مارس ١٩٨٢)، ص ٤٣.

(١٨) سعد الدين وعبد الفضيل، **انتقال العمالة العربية: المشاكل ـ الآثار ـ السياسات**، ص ١٥٣.

(١٩) نادر فرجاني، «العمالة الوافدة إلى الخليج العربي: حجمها ـ مشاكلها ـ والسياسات الملائمة،» **المستقبل العربي**، السنة ٣، العدد ٢٣ (كانون الثاني/يناير ١٩٨١)، ص ٦٣.

(٢٠) انظر: محمد السيد سليم، «أنماط هجرة العمالة إلى البلاد النفطية العربية،» في: **أثر تدفق الثروة النفطية على القيم الاجتماعية في المجتمعات العربية: المفاهيم الأساسية ومنهج البحث**، ص ٧٤.

(٢١) سعد الدين ابراهيم، **النظام الاجتماعي العربي الجديد: دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢)، ص ١٣٩.

وقد تأثرت النظرة إلى عمل المرأة في مصر في هذه الحقبة أيضاً بأزمة النظام الرأسمالي؛ فبعد إجهاض وضرب المشروع القومي الناصري، وعقد الصلح مع إسرائيل، وتدهور إمكانات التنمية الوطنية المستقلة الشاملة، عجزت الحكومة عن تدبير غذاء الشعب، وعجز الهيكل الإنتاجي عن استيعاب طاقات العمل، وظهرت طوابير العاطلين من الرجال والنساء. حينئذٍ ارتفعت دعوات عودة المرأة إلى البيت. ولقد واكب الإسلام السياسي الأزمة الاقتصادية للرأسمالية المصرية ليدعمها لحظة إفلاسها، بخلق نماذج للمرأة بعيدة عن الواقع المطلوب تغييره، وخلق جزئية لحرف النضال عن الطريق الصحيح(٢٢).

وقد أدى ذلك إلى عودة إلى الوراء فيما يتعلق بقيمة عمل المرأة، حتى من وجهة نظر المرأة نفسها؛ فقد وقع كثير من النساء، نتيجة للضغوط الاقتصادية في النظام السلعي، في خطأ الخلط بين الظروف غير المؤاتية المحيطة بعمل المرأة ومبدأ العمل في حد ذاته، كما جنح المجتمع إلى تهميش عملها وجعله نشاطاً احتياطياً. وتبنت الكثيرات هذه النظرية التي لم تقتصر على غير المتعلمات فقط، بل انتشرت بين كثير من المتعلمات اللاتي فصلن بين التعليم والحصول على الشهادة وممارسة العمل بعد ذلك.

أما بالنسبة إلى القيم الاجتماعية الخاصة بمكانة المرأة بشكل عام في تلك الحقبة، فقد تطورت إلى الأسوأ؛ فالقيمة الأساسية في مجتمعات الخليج ما زالت أن الرجل هو الوصي على ملكية النساء؛ ولا تزال هذه المجتمعات تنظر إلى المرأة على أنها حامل شرف العائلة، وقد مورست عليها أشكال من العزل بسبب ذلك. وإذا كان شكل العزل قد اختلف نتيجة للتغير الاقتصادي الحديث، إلا أن مضمونه ما زال كما كان، ويفسر البعض ذلك بأن ارتباط المجتمع بالسوق الغربية واعتماده على السلع المستوردة قد قلل من أهمية المرأة في الإنتاج والخدمات، لذلك أصبح عزل النساء التقليدي أكثر عمقاً(٢٣).

وما زال تعدد الأبناء قيمة أساسية، وتفضيل الأبناء الذكور على الإناث شائعاً، ولا تستطيع المرأة أن تأخذ وضعها الاجتماعي والنفسي إلاّ بعد إنجاب الابن الوارث. وتقاس قوة الأسرة عن طريق أبنائها من الذكور.

وفي إطار سيطرة هذه القيمة السلعية خضعت المرأة نفسها لديناميات السوق، فتصاعدت قيمة المهور ثمن المرأة ـ وبخاصة في الطبقات العليا ـ مما أوجد اتجاهاً نحو

---

(٢٢) صابر أحمد نايل، «قضية المرأة العاملة والرأسمالية المصرية،» **اليقظة العربية**، السنة ٢، العدد ١١ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦)، ص ١١٤ ـ ١٢٨.

(٢٣) الرميحي، «أثر النفط على وضع المرأة العربية في الخليج،» ص ١٠٩.

تأخر سن الزواج لدى الرجل والمرأة في المجتمعات الخليجية، حتى اضطرت الدولة للتدخل في بعض الأحيان ـ في الكويت ـ لوضع حد قانوني للمهور[٢٤].

أما بالنسبة إلى دور ومكانة المرأة وقيمة الارتباط الأسري في الدول المصدرة للعمالة، فقد تأثرت بأشكال متعددة نتيجة تغير وظائف الأسرة. فحيث إن الجزء الأكبر من العمال المهاجرين يتألف من فئة الذكور من ٢٠ إلى ٤٠ سنة، فإن ذلك يعني انفصال عدد كبير من العائلات العربية عن عائلها لفترة قد تطول أو تقصر. ويظهر ذلك بشكل أوضح في الطبقات الفقيرة من العمال والفلاحين، حيث ان البلدان النفطية المستوردة للعمالة لا تسمح باصطحاب العامل لأسرته إلاّ إذا زاد دخله عن حد معين، وفي هذه الحالات تضطر النساء إلى القيام بدور أساسي في الإنتاج (الفلاحة) وفي الإشراف على شؤون الأسرة وتصريف أمورها بما في ذلك تربية الأطفال وتنشئتهم في غياب الأب. وقد دعا ذلك عدداً من الباحثين العرب إلى الإشارة إلى ما سمي بتأنيث العائلات العربية في البلاد المصدرة للعمالة مما يتيح للمرأة مزيداً من السلطة وإثبات الذات.

وفي دراسة قام بها «خطاب والضعيف» على الأسرة الريفية المصرية عن «تأثير هجرة العمال على بناء الأسرة ودور المرأة» انتهى الباحثان إلى أن هجرة العمال من الرجال، في الحالات التي اضطر فيها الزوج إلى الاعتماد على زوجته وتحملت فيها الزوجة مسؤوليات جديدة، أدت إلى قيام علاقة أقرب إلى المساواة بين الزوجين[٢٥].

كذلك أشار الباحثان إلى حدوث تغيير في العلاقة بين الزوجة الريفية وحماتها، فقد أدت زيادة دخل الزوج المهاجر وتمتع الزوجة بالاستقلال الاقتصادي والسيطرة على التحويلات التي يرسلها زوجها، إلى تحرر الزوجة من السيطرة التقليدية للحماة[٢٦]. وقد أدى الدور الاقتصادي الاجتماعي الجديد الذي أخذت تلعبه زوجات المهاجرين إلى قيامهن بأعمال مختلفة كانت تعتبر دائماً من مسؤوليات الرجال، وأدى ذلك إلى اكتسابهن تصوراً جديداً لأنفسهن تزيد فيه الثقة بالنفس، وبالكفاءة الشخصية، وإلى تمتعهن بمكانة أعلى نسبياً في نظر الزوج وعائلته. ومع ذلك ترى اليزابيث تايلور في دراستها عن «الهجرة المصرية وزوجات الفلاحين» أن سلطة الزوجة في هذه الشؤون غالباً ما تكون مؤقتة بعودة الزوج واستعادته لدوره[٢٧].

---

(٢٤) المصدر نفسه، ص ١١٢.

(٢٥) جلال أمين واليزابيث تايلور عوني، **هجرة العمالة المصرية: دراسة نقدية للبحوث والدراسات الخاصة بهجرة العمالة المصرية إلى الخارج**، تقرير بحثي؛ رقم ١٠٨ ـ أ ([كندا]: مركز البحوث للتنمية الدولية، ١٩٨٦)، ص ١٧٦ و١٨٥.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ١٧٦.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ١٨٧.

ومن الناحية الأخرى يرى البعض أن هجرة العمالة، سواء أكانت الزوج فقط أم الزوجين تاركين أولادهما في البلد الأصلي، تؤدي إلى حدوث تشوهات في المسلك الاجتماعي للأسرة، وإلى شيوع ظاهرة التفكك الأسري، وزيادة حالات الطلاق والانحراف وتعدد الزوجات، وفشل الأبناء في الدراسة وربما انحرافهم(٢٨).

وقد أشارت بعض البحوث التي تمت في الاقليم الشمالي في السودان إلى التأثير السلبي في العائلة السودانية لغياب العائل، وإلى ارتفاع نسبة الطلاق في هذا الاقليم بسبب هجرة الزوج، وأنه في عام ١٩٨٢ كان ٤٠ بالمائة من حالات الطلاق في المحاكم قد تم بسبب الخوف من الفتنة لغياب الزوج(٢٩). وليس ببعيد عنا ما حدث من ظواهر جديدة في المجتمع المصري من جرائم قتل الأزواج والزوجات والآباء والأمهات. وقد كان القاسم المشترك في معظم هذه الجرائم الهجرة إلى بلدان النفط، الأمر الذي يعكس سيادة القيم الفردية التي تعتبر عاملاً في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية للنظام الرأسمالي السلعي.

وقد أدت سياسة الانفتاح الاقتصادي متضافرة مع نمو هجرة العمالة في الحقبة النفطية إلى هجرة عدد كبير من النساء للعمل في بلدان النفط، الأمر الذي كان له تأثير ملحوظ في قيمهن في الحياة، فتحولن إلى ساعيات وراء الأغراض الشخصية المادية الضيقة على حساب الروابط الاجتماعية والطموحات المتعلقة بالمجتمع ككل(٣٠).

وفي رأيي أن الحقبة النفطية مع سياسات الانفتاح الاقتصادي وسيادة الأفكار السلفية قد أدت إلى تراجع قيمة المشاركة السياسية والاجتماعية بشكل عام، حيث سادت القيم الفردية وقيم التغرّب عن المجتمع وقضاياه والإغراق في تحقيق الطموحات الشخصية القصيرة الأجل.

ومن القيم الاجتماعية التي برزت بشكل واضح في المرحلة النفطية، والتي تعد انعكاساً للعلاقات السلعية التابعة، الإغراق في الأنماط الاستهلاكية الجديدة. فإن هجرة العمالة تتم من بلدان ينخفض فيها الدخل الفردي إلى بلدان يرتفع فيها هذا

---

(٢٨) ليلى الشال، «الأسرة المصرية وهجرة العمالة: الآثار الاقتصادية والاجتماعية،» ورقة قدّمت إلى: المؤتمر الدولي للمرأة العربية والافريقية، القاهرة، ٢٥ ـ ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٥، ونشرت أيضاً في مجلة: **الحق**، السنة ١٦، العددان ٢ ـ ٣ (١٩٨٥)، ص ١٢٦ ـ ١٤٣.

(٢٩) سعد الدين وعبد الفضيل، **انتقال العمالة العربية: المشاكل ـ الآثار ـ السياسات**، ص ١٦٩.

(٣٠) انظر: إنعام عبد الجواد، «هجرة النساء إلى الدول النفطية، الدوافع والآثار: دراسة استطلاعية على عينة من المهاجرات إلى الكويت،» ورقة قدّمت إلى: المؤتمر الدولي التاسع للإحصاء والحسابات العملية والبحوث الاجتماعية والسكانية، ٢٠ آذار/مارس ـ ١٠ نيسان/ابريل ١٩٨٤، ونقلاً عن: أمين وعوني، **هجرة العمالة المصرية: دراسة نقدية للبحوث والدراسات الخاصة بهجرة العمالة المصرية إلى الخارج**، ص ١٩٨.

الدخل نتيجة لارتفاع أسعار النفط وليس نتيجة لزيادة الإنتاج والإنتاجية، ويستخدم جزء كبير من الدخل في هذه البلدان في الاستهلاك الترفي الذي يعتمد بشكل يكاد يكون كاملاً على الاستيراد من الدول الصناعية المتقدمة، ويترتب على الهجرة وارتفاع الدخول الحقيقية في البلدان المستوردة للعمالة عنها في البلدان المصدرة لها، اتجاه الوافدين إلى تبني هذه الأنماط التي تتسم بالبذخ الشديد والمظهرية ومحاولة حيازة أحدث ما تقدمه البلدان الصناعية من مستحدثات. وتقوم العمالة المهاجرة بدور الوسيط المحلي في نقل النمط الاستهلاكي الترفي للمجتمعات المصدرة للعمالة، الأمر الذي يؤدي إلى مزيد من التغريب للمواطن العربي وعزله عن وسطه الاستهلاكي والإنتاجي والمعيشي الطبيعي، ومن ثم التشويه المستمر لقيم المجتمع العربي[٣١].

وفي رأيي أننا نصل هنا إلى قمة منظومة القيم السلعية في الحقبة النفطية، وهي أنه نتيجة للضغوط الاقتصادية أو تنامي الاتجاهات الاستهلاكية، وإثارة الرغبات في الحصول على السلع والطموحات إلى الانتقال إلى طبقات أعلى، وسيادة قيم الفردية والسطحية ومبدأ الغاية تبرر الوسيلة، وسيادة قيمة المال على كل قيمة أخرى، فقد وصلت نظرة المجتمع إلى المرأة ونظرة المرأة إلى نفسها في كثير من الأحيان إلى أنها سلعة يمكن أن تباع وتشترى. وتحققت قمة المأساة في الحقبة النفطية والانفتاح الاقتصادي، في ظاهرة الزواج التجاري، الذي بمقتضاه يبيع الزوج ابنته أو المرأة نفسها إلى أزواج ليس هناك ما يربط بينهم إلا وجود سلعة بيولوجية تباع لمن يدفع أكثر، سواء أخذ ذلك شكل زواج مقيد الأجل أو الوقوع في شرك عصابات منظمة لتجارة الرقيق وعلى المستوى المحلي والدولي. ومن المحزن أن هذه الظاهرة قد اتسعت لتشمل نساء متعلمات وعلى قدر من الثراء، ولكن تحكمهن علاقات السوق في مجتمع يعرف ثمن كل شيء ولا يعرف قيمة أي شيء.

---

(٣١) محمود عبد الفضيل، **النفط والوحدة العربية: تأثير النفط العربي على مستقبل الوحدة العربية والعلاقات الاقتصادية العربية**، ط ٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص٦٢ ـ ٦٣.

القسم الثاني

حالات قطرية:
السعودية.. الإمارات.. لبنان

الفصل التاسع

أثر النفط في مسألة المرأة في المجتمع السعودي(*)

فوزية أبو خالد(**)

يبدو أن موضوع هذا البحث يأتي في فترة مفترقية مهمة بين لحظة ارتفاع موجة النفط ولحظة ما بعد انحسار هذه الموجة... وبين لحظة موجة الارتفاع ولحظة الموجة المضادة التي لا تزال إرهاصاً أولياً[1]، يكون لا بد ـ كما في معظم اللحظات التاريخية المنعطفية ـ من وقفة مراجعة ومساءلة، وإعادة تحديد للذاتي والموضوعي والخيط الرفيع ما بينهما لتحديد أين نحن الآن، وما المفترق المحتمل أو المفترق البديل، وما العمل في ضوء علاقة ما تقدم بما سيأتي؟

هذه الوقفة على صعيد علاقة النفط بمسألة المرأة وبموقع الأسرة في المجتمع العربي وفي أجزائه المحلية، مثلها مثل وقفات أخرى على صعيد القضايا المجتمعية المتعددة تحتاج إلى تأسيس نظري، منهجي وأداتي، لإقامة حوار علمي، أو يطمح إلى العلمية، من خلال تحديد العلاقة بين الرؤية والنظرية منهجاً ووسائل عمل، وبين الواقع الموضوعي المعطى ليضيف كل منهما إلى الآخر بنى يعمل على تطويرها معاً.

(*) نشر هذا البحث في: **المستقبل العربي**، السنة ١٣، العدد ١٣٦ (حزيران/يونيو ١٩٩٠)، ص ٨٤ ـ ١٠٢.

(**) باحثة في قسم الاجتماع، كلية الآداب ـ جامعة الملك سعود ـ الرياض.

(١) ابراهيم ابراهيم، «أثر هبوط أسعار النفط على اقتصاديات الدول العربية،» **النفط والتعاون العربي**، السنة ١٣، العدد ١ (١٩٨٧)، ص٣٣، ٣٥ و٤٥، وعلي خليفة الكواري، «قراءة أولية في الأوضاع النفطية الراهنة،» **المستقبل العربي**، السنة ١٠، العدد ١٠١ (تموز/يوليو ١٩٨٧)، ص٨٦ و١٠٠.

ويعنيني بدءاً في هذه الورقة «المختصرة»، أن أحدد بعض المنطلقات التي أرى ضرورة التأسيس عليها في تناول العلاقة بين النفط (تأثير النفط) وبين أي من قضايانا المجتمعية بما في ذلك **مسألة المرأة**، وبما يخص المجتمع **المحلي السعودي**، كجزء من المجتمع العربي، وكواحد من أكبر وأهم الأطراف ذات العلاقة المباشرة بهذا القطاع، نظراً، إلى كمية إنتاجه، وحجم إيراده، والطبيعة المحددة التي وظف ويوظف فيها هذا القطاع، وعلاقته بالأجزاء الأخرى من الوطن العربي. هذه **المنطلقات** هي:

١ ـ إنه إذا كان يمكن أن يقال (مجازاً) ان مصر هبة النيل، نظراً إلى الارتباط التاريخي بين نمط أو أنماط الإنتاج المعيشي في مصر وبين النيل، فإنه لا يصح أن نقول ذلك ولو مجازاً عن النفط، ولا حتى في المجتمع المحلي (السعودي) أو أي جزء آخر من أجزاء المجتمع العربي. وهذا لا يرجع إلى كون النفط تهمة تدفع أو شرفاً يدّعى أو لا يدّعى وإنما إلى محددات موضوعية.

أ ـ طبيعة الواقع المعطى في بعده التاريخي والاجتماعي.

ب ـ طبيعة الكيفية التي تم بها ظهور النفط، وتوظيفه في إطار طبيعة الواقع تلك.

ج ـ علاقة قطاع النفط بالأنماط المعيشية التقليدية.

د ـ علاقة قطاع النفط بحتمية حركة التغير الاجتماعي، في سياق حركة التاريخ الاجتماعي للمجتمع.

هذه المحددات، وبعض آخر منها في علاقة بعضها بالبعض الآخر، تشكل المنطلق الأول الذي نرى أنه الإطار الذي يتحدد به حجم وبعد تأثير النفط في مجتمعاته المنتجة (المجتمع السعودي)، وبقية أجزاء الوطن العربي.

ونحن بذلك، لا نقول ان تأثير النفط طارئ وسطحي في مجتمعاته، ولكننا نقول إن تأثيره محدد ومحدود بطبيعة هذا الإطار، ويجب أن نتناوله في ذلك الإطار وبحجمه الذي ينتجه ذلك الإطار، دون تضخيم أو تحجيم. إننا نسمع اليوم مقولات ونعوتاً مثل المجتمعات النفطية... وعندما يقال إنسان من السعودية أو من الخليج، فالرديف المضمر أو الإعلامي، هو «إنسان النفط»، وهذا في رأينا اختزال وإخلال بصورة إنسان تلك المجتمعات، وبالتاريخ الاجتماعي لتلك المنطقة، ولحركة التغير الاجتماعي واستشرافاتها المستقبلية، وبقواها الاجتماعية، التي تميع أو تمسخ من خلال مثل هذه النعوت والمقولات، حيث **المرأة** إحدى هذه القوى الاجتماعية التي تضيع ملامحها ومسألتها في مثل هذا الطرح التهليمي أو التضخيمي لتأثير النفط.

٢ ـ إن النفط في إطار المحددات التي ذكرنا وربما بسببها أو بسبب بعضها لعب

وسيلعب لأجيال تأتي، دوراً معيناً، في التدخل في مسار حركة **التغير** الاجتماعي، على مستوى الوطن العربي عامة وعلى مستوى البنى التحتية والفوقية في المجتمعات المنتجة للنفط خاصة. وهذا الدور يتجلى في نموذج التنمية وأطروحاتها التي طرحت في إطار المردود النفطي ونوع توظيفه. كما يتجلى في نوع علاقة نموذج التنمية المطروح بالواقع الموضوعي، من ناحية، وبطبيعة البنى المشكلة لذلك الواقع ونوع استجابتها لهذا النموذج من ناحية أخرى. هذا إلى جانب نوع الموقع الذي صفت في خانته الدول المنتجة للنفط في منظومة العالم الثالث ومنظومة المجتمع العالمي، ليس عشية اكتشاف النفط، بل عشية توقيع عقود امتيازات التنقيب(٢).

٣ ـ إن القول بمنطلقينا الأول والثاني، يفضي إلى منطلقنا الثالث، والذي ينطلق من التشديد على أهمية المسار التاريخي لحركة **التغير الاجتماعي** واستشرافاتها المستقبلية المغايرة، أو البديلة، أو قد تكون النقيضة للمسار الذي تطرحه كيفية معينة لتوظيف قطاع اقتصادي محدود رغم حيويته. والقول بهذا المنطلق يقتضي التشديد على تحديد الشروط الذاتية والموضوعية التي لا بد من نضوجها أو إنضاجها لإنجازه. إننا هنا نستبعد مقولات التطور العضوي، أو الطبيعي، العفوية(٣). ونرى أن بديل ذلك هو وجود قوى اجتماعية غير قابلة للتحييد أو التهميش، قادرة على صنع تاريخها ومستقبلها، وعلى اختبار مصيرها، بالاتجاه الذي يناقض الامتيازات الفئوية أو العرقية أو امتيازات العقيدة والنوع.

بناء على هذه المنطلقات نحاول هنا أن نطرح **تأثير النفط في مسألة المرأة في السعودية**، إلا أنه لا بد من أن نشدد على ما نوهنا عنه تنويهاً، وهو أن تأثير النفط المقصود هنا يأتي داخل إطار محدد هو الإطار الاجتماعي العام؛ نوعية توظيف النفط؛ نوع العلاقات التي فرضها مثل هذا التوظيف على البنى التحتية والفوقية داخل المجتمع وفي المحيط الخارجي العربي والعالمي؛ طبيعة نموذج التنمية الذي يُطرح؛ التشكيلات الاجتماعية والبنية الفوقية واتجاه التغير الاجتماعي الذي يفرزه هذا النموذج؛ **مقابلاته التقليدية** وكيف يتعامل معها **ومقابلته البديلة** وكيف يواجهها، وكيف تواجهه. هذا في الجانب «النفطي» من المسألة، أما في الجانب الآخر وهو مسألة المرأة، فلا بد أيضاً من

---

(٢) David Holden and Richard Johns, *The House of Saud: The Rise and Rule of the Most Powerful Dynasty in the Arab World* (London: Sidgwick and Jackson, 1981), pp. 81-123, and فوزية أبو خالد، «علاقة التغير الاجتماعي بموقع المرأة من الإنتاج الزراعي في منطقة عسير،» (رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، قسم الدراسات الاجتماعية، ١٩٨٥)، ص ٨٩.

(٣) Janet L. Abu-Lughod and Richard Hay, Jr., eds., *Third World Urbanization* (Chicago, IL: Maaroufa Press, 1977), p. 118, and Ankie M. M. Hoogvelt, *The Sociology of Developing Societies*, 2nd ed. (London: Macmillan Press, 1978), pp. 50-54.

التأكيد على أن هذه المسألة ليست مسألة مجردة، بخاصة عندما تطمح إلى تناول طبيعتها في مجتمع محدد مثل «المجتمع السعودي» بل إنها مسألة تقع في صلب الواقع الاجتماعي الذي تنتمي إليه، وهي بالتالي محكومة بأطره الاجتماعية وبمحدداته السياسية والاقتصادية والثقافية واتجاهات وأنماط التغيّر فيه. اتساقاً مع هذه الموضوعية تأتي محاولتي للكشف عن **تأثير النفط في مسألة المرأة في السعودية من خلال مسألة تعليم وعمل المرأة وعلاقتها بالاتجاهات أو بالإطار العام الذي تطرح فيه هذه المسألة في ظل نموذج التنمية «الرسمي» وطبيعة واقع المجتمع السعودي في بعديه التاريخي والاجتماعي.**

١ - لمحة عن تعليم المرأة وعملها في المجتمع السعودي

إن الحديث عن مناخ تعليم وعمل المرأة ومحدوديته الكبيرة ومحدداته الأكثر في المجتمع السعودي مع أنه تخطى حجاب السر الإعلامي، وصار لدى المتابع على المستوى العربي والعالمي صورة ما عن المحدودية التي تعانيها عمليتا التعليم والعمل بالنسبة إلى المرأة السعودية، إلا أن الصورة لا تزال مجللة بكثير من الغموض والسرية، والفنتازيا السوداء أو البيضاء، أحياناً. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن من أكبر الصعوبات التي تواجه أي مجهود بحثي، في مجال دراسة القضايا المجتمعية في «السعودية» مسألة الحصول على المعلومات، مهما كانت هذه المعلومات أولية. ويمكن تصور أن مثل هذه الصعوبة تكون شائكة أكثر، إذا اتصل الموضوع بمسألة المرأة، التي لا تزال بمجملها كمسألة جزءاً من «التابو»، المحرم الاجتماعي... التي لا يتم التعامل معها إلاّ من وراء ستار يكاد يكون حديدياً. وحتى إذا ما كانت الباحثة امرأة فإن هذا لا يخفف الصعوبة إلا بقدر نسبي ضئيل، هذا إذا كان مصدر المعلومات نسوياً بحتاً. ولكن في ظل كون كل مجالات التعليم والعمل، تقع تحت سلطة الإشراف الرجالي البحت، مثل «الرئاسة العامة لتعليم البنات»، المنعزلة والمنفصلة بشكل يكاد يكون شبه تام عن إمكانية التواصل النسائي المباشر معها، فإن صعوبة المجهود البحثي النسائي تصبح صعوبة مركبة. ومع ذلك فلا بد من الإشارة إلى عدد من البحوث والدراسات التي قامت على مجهود نسائي في إطار برنامج الدراسات العليا في الجامعات. أخص بالذكر هنا جامعة الملك سعود، مركز الدراسات الجامعية للبنات، كلية الآداب، قسم الدراسات الاجتماعية، التي عنيت مباشرة بإماطة اللثام عن بعض أبعاد مسألة المرأة في السعودية، وإن كان جل هذه البحوث لم يخرج إلى النور خارج جدران الجامعة نفسها[٤].

---

(٤) نورة العيدان، «أثر الخدم على الأسرة السعودية،» (رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، قسم الدراسات الاجتماعية، ١٩٨٥)؛ فوزية عرفات، «دور المرأة العاملة في التنمية الاجتماعية،» (رسالة =

وفي شأن مثل هذه الصعوبة تقول إحدى الباحثات السعوديات في بحثها المقدم كرسالة ماجستير «. . . إن من أكبر الصعوبات التي واجهت هذا البحث مسألة الحصول على إحصائيات عامة وشاملة توضح عدد السعوديات العاملات في مدينة الرياض في القطاعات المختلفة المتاح للمرأة العمل بها. وذلك لعدم وجود إحصائية شاملة ومتكاملة في جهة معينة. . .»[٥].

مثل هذه الشروط القاسية للقيام بعمل بحثي تنسحب على ورقتنا هذه. لذلك فقد اعتمدت على البحث المكتبي البحت، في إعطاء اللمحة الإحصائية التالية عن تعليم وعمل المرأة.

أنشئت الرئاسة العامة لتعليم البنات، كأول هيئة رسمية لتعليم المرأة النظامي، عام ١٩٦٠. وافتتح خلال ذلك العام خمس عشرة مدرسة ابتدائية وفصل لإعداد المعلمات. بلغ عدد طالباتها ٥١٨٠ طالبة[٦]. وتم إلحاق المرأة بالتعليم الجامعي المنتظم في جامعة الملك سعود عام ١٣٩٤هـ (١٩٧٤م)[٧].

تشير تقديرات العمالة الإجمالية إلى أن حوالى خمسين ألف فتاة يُتوقع أن يدخلن ضمن مفهوم القوى العاملة خلال فترة خطة التنمية الرابعة (١٤٠٥ ـ ١٤١٠هـ) (١٩٨٥ ـ ١٩٩٠م)[٨].

الجدول التالي، يشير إلى إجمالي المواطنين السعوديين الذين كانوا في سن العمل والقوى العاملة المدنية (١٤٠٤/ ١٤٠٥هـ) (١٩٨٤ ـ ١٩٨٥م)[٩]:

المواطنون في سن العمل (بالآلاف)	ذكور	إناث	المجموع
القوى العاملة السعودية (بالآلاف)	١٦٤٩,٢	١٣٦,٨	١٧٨٦,٠
نسبة الالتحاق بسوق العمل	٢٦٨٦,٠	٢٦٥٩,٠	٥٣٤٥,٠

أ ـ مجالات تعليم المرأة

ـ التعليم الابتدائي، الإعدادي، الثانوي.

=ماجستير، جامعة الملك سعود، قسم الدراسات الاجتماعية، ١٩٨٥)، ومها العيدان، «التغير الاجتماعي ودور المرأة في المجتمع السعودي،» (رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، قسم الدراسات الاجتماعية، ١٩٨٥).

(٥) هند خليفة، «القيمة الاجتماعية للعمل في المجتمع النسوي السعودي،» (رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، قسم الدراسات الاجتماعية)، ص ٥ ـ ٦.

(٦) تقرير مقدم إلى منظمة اليونيسكو العربية عن: «تطور نشاطات التربية والتعليم ومحو الأُمية في رئاسة تعليم البنات خلال عامي ١٣٩٦ ـ ١٣٩٧هـ، ١٣٩٧ ـ ١٣٩٨هـ،» ص ١.

(٧) **ربع قرن في حياة جامعة الرياض** (الرياض: جامعة الرياض، عمادة شؤون المكتبة، ١٩٨٢)، ص ٤١٦ ـ ٤١٧.

(٨) **خطة التنمية الرابعة ١٤٠٥ ـ ١٤١٠هـ** (الرياض: وزارة التخطيط، ١٤٠٥هـ)، ص ٨٣.

(٩) المصدر نفسه، ص ١١٩.

- معاهد التعليم المتوسط والثانوي.

- معاهد التمريض.

- معاهد تعليم الخياطة.

- التعليم الجامعي والعالي: يوجد في السعودية سبع جامعات يتاح للمرأة الالتحاق بأربع منها وهي: جامعة الملك سعود، جامعة الملك عبد العزيز، جامعة الملك فيصل، وجامعة الإمام محمد بن سعود، وذلك في معظم كليات العلوم الإنسانية ما عدا الإعلام، الفلسفة والفنون الجميلة (حيث ان المجالين الأخيرين غير متوافرين أصلاً لكلا الجنسين)، علم النفس (افتتح مؤخراً قسم له في جامعة الملك سعود ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م). أما بالنسبة إلى الكليات العلمية فإن المتاح منها للمرأة هو مجالات كلية العلوم، بعض أقسام العلوم الإدارية، كلية الصيدلة والطب، العلوم الطبية المساعدة أو التطبيقية، وإن كان الإقبال على الأخيرة من قبل الطالبات السعوديات لا يزال محدوداً. هذا إضافة إلى كليات الآداب والتربية التابعة للرئاسة العامة لتعليم البنات.

ب ـ مجالات عمل المرأة

- ربما يكون من المفيد، لوضع الإطار الذي تطرح فيه مجالات عمل المرأة، اقتباس ما جاء في الخطة الخمسية الرابعة تحت بند فرص العمالة للنساء: «حقق التوسع السريع في مرافق تعليم البنات نجاحاً ملحوظاً من الناحيتين الكمية والنوعية. وأحد التحديات التي تواجه الخطة الرابعة هو إيجاد الطرق للاستفادة من معرفة ومهارات هذا القطاع من السكان بما يتفق وتعاليم الشريعة الإسلامية السمحة. ان النمو في عدد الفتيات المتعلمات يتطابق مع الحاجة إلى زيادة السعودة على كافة المستويات... إن التطورات الحديثة في تطبيق الحاسب الآلي في الدول الأخرى قد أدت إلى زيادة إمكانية مشاركة المرأة **دون أن تغادر منزلها**. وحيث إن نطاق استخدام الحاسب الآلي في المملكة آخذ في الازدياد، فإن هذا المجال يمثل المزيد من فرص العمل للإناث، مما سيمكن النساء السعوديات من الإسهام في عملية التنمية في المملكة، فضلاً عن زيادة نسبة السعوديين في القوى العاملة. وهناك فرص عمل أخرى تتفق مع تعاليم الشريعة الإسلامية يمكن مساهمة المرأة فيها مثل نشاط المختبرات، ومراقبة العمليات، كما يمكن إيجاد فرص عمل أخرى خلال الخطة الرابعة، وذلك عن طريق اتخاذ الإجراءات الناتجة عن سَعْوَدة مهنة التعليم»[١٠].

هذا هو الإطار العام لدخول المرأة إلى ميدان القوى العاملة في السعودية، فما

(١٠) المصدر نفسه، ص ٨٣.

هي مجالات العمل التي يستوعبها مثل هذا الإطار؟

- مجالات التعليم النسوي، بجميع مراحله.

- بعض المجالات العلمية المرتبطة بالحاسب الآلي، وبعض المجالات الطبية. ويمكننا أن نضيف هنا المجال الإعلامي الذي اخترقته المرأة بمجهود ذاتي في الغالب، مثل الصحافة، حيث لم يقم أول قسم صحافي نسائي رسمي (منفصل وملحق عن المجال الصحافي العام) إلا عام ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م، لمؤسسة الرياض واليمامة الصحافية. كذلك يتعين علينا أن نضيف مجالين آخرين هما مجال الأعمال المصرفية النسائية، حيث تُلحق بعض المصارف فروعاً نسائية بمراكزها الرئيسية. وكذلك مجال الأعمال التجارية الحرة وذلك في إطار نشاط القطاع الخاص، وإن كان المجال الأخير، لا يزال مجالاً غير منظم، والدخول إليه يقع في باب القدرة على حيازة رأس المال الفردي الخاص والدعم الذكوري ضمن دائرة الانتماء الأسري والقبلي.

إلاّ أنه يبقى ذلك المجال الذي لا تشير إليه الإحصاءات الرسمية والنشرات الإعلامية، **وهو مجال عمل المرأة في القطاعين الإنتاجيين التقليديين، وهما النشاط الإنتاجي الرعوي، والنشاط الإنتاجي الزراعي**. وأحد أسباب التعتيم الإعلامي والتجاهل التنموي، والجهل البحثي، بمجالات عمل المرأة هذه، هو تراجع هذين النمطين التقليديين للإنتاج أمام «ثلاثة خيارات» محددة يفرضها العمل بمقتضى نموذج التنمية الذي تفصله خطط التنمية الأربع، وتوضحه تفاصيل الحياة اليومية للقوى العاملة في إطار تلك الأنماط الإنتاجية. وهذه الخيارات هي:

- انهيار هذه الأنماط، واتجاه قواها العاملة إلى المدن، أو اتجاه المدن ونمطها المعيشي إليهما.

- تهميش النمطين الرعوي والزراعي، وانعزالهما عن مد نمط التغير السائد في الحاضرة، وضمور قواهما العاملة واقتصارها على النساء والشيوخ والصبية قبل سن الحلم وبعده بقليل.

- ترسمُل هذين القطاعين وبخاصة الزراعي في إطار المشاريع الرأسمالية الصناعية (التابعة)، وبالتالي تصفية القوى العاملة التقليدية في هذا الإطار أو تسريحها في الأعمال (الخدمية) المتاحة في الحاضرة خاصة، واستبدالها بالزراعة المكننة والأيدي العاملة الأجنبية(١١).

---

(١١) أبو خالد، «علاقة التغير الاجتماعي بموقع المرأة من الإنتاج الزراعي في منطقة عسير،» ص ١٣٨.

هذا فيما يخص (كمياً) مجالات تعليم وعمل المرأة في السعودية. ومقابل هذه اللمحة أرى أنه لا بد من إعطاء ولو لمحة مختصرة عن نموذج التنمية المطروح في السعودية كبديل للبنى التحتية (أنماط الإنتاج التقليدية)، ليتسنى لنا فيما بعد تحليل الأطر أو توجهات عمل المرأة في الإطار المجتمعي القائم، والأطر المحتملة أو البديلة.

٢ ـ لمحة عن النموذج التنموي في المجتمع السعودي

لم تشذّ السعودية عن معظم دول العالم الثالث والدول المنتجة للمواد الخام (مثل النفط)، في الاعتماد على النشاط الاستخراجي لهذه المادة، وتوظيفه في السوق الرأسمالي العالمي، وتوظيف جزء من مداخيل إنتاجه السخي، رغم احتمالات نضوبه السريع، في إحداث النقلة التحديثية في المجتمع، الأمر الذي حول المجتمع من مجتمع يعتمد على أنماط إنتاجية تقليدية كفافية في معظمها، تقوم علاقاته الاجتماعية وأطره الفكرية والسياسية على أساسها، إلى مجتمع يباهي بكثير من مظاهر الدولة العصرية(١٢).

وفي هذا الإطار، جاء النموذج التنموي التحديثي محكوماً بعدة محددات:

١ ـ ارتباط نموذج التنمية بالنظام الرأسمالي العالمي وشروطه تجاه دول العالم الثالث عموماً.

٢ ـ عدم القدرة على بلورة قاعدة إنتاجية خارج إطار الاستجابة لهذا النظام ومتطلباته.

٣ ـ ارتباط قرارات وخطط مشاريع التنمية المحلية بذبذبات العرض والطلب في السوق الرأسمالي العالمي (كما ظهر ذلك في تأخر صدور ميزانية العام المالي ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧، على أثر الانخفاض الحاد في سعر النفط).

وقد أعادت هذه المحددات إنتاج نفسها على أرض واقع المجتمع السعودي في الصيغ التالية:

أ ـ تمحور النشاط الاقتصادي حول القطاع الخدمي والوظيفي والقطاع التجاري الاستيرادي.

---

(١٢) Ghassane Salameh, «Political Power and the Saudi State,» *MERIP Reports*, no. 91 (October 1980), p. 16; Fahad Al-Doasary, «Impact of the Oil Sector on the Development of the Non-Oil Economy of Saudi Arabia,» (Ph.D. Dissertation, American University, Department of Economy, 1983), pp. 130-145, and

خليفة، «القيمة الاجتماعية للعمل في المجتمع النسوي السعودي،» ص ٣٨ و٤١.

ب ـ تشظي غالب القوى الاجتماعية القادرة على العمل، التي لا تحوز على رأس مال موروث أو معطى (بشكل أراض أو منح مالية)، وتبددها بين الوظيفة وبين الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة (على هامش النشاط التجاري الرأسمالي الكبير)، وبين أشكال متعددة من البطالة، والبطالة المقنعة.

ج ـ اشتباك العلاقات الاجتماعية التقليدية مع شبكة العلاقات الاجتماعية (المستحدثة) في ظل عاملين موضوعيين، أتاحا إمكانية التهادن بينهما: **أحدهما** تمثل في غياب وجود أساس مادي مستقل تستمد منه هذه العلاقات (الحديثة) هويتها، وإمكانية تبلورها كتشكيلات اجتماعية محددة؛ أما **الثاني** فيتمثل في انهيار أو ضمور الأساس المادي الذي قامت على أساسه تلك العلاقات التقليدية، دون أن يكون هناك بديل مادي يسند العلاقات الجديدة. وهذا ما ألجأ الأخيرة إلى الإغراق في الاعتماد على المردود المادي الكبير ومصادره من ناحية، وإلى الاستظلال بمظلة شبكة العلاقات الاجتماعية التقليدية من ناحية أخرى، بغرض ردم هذه الهوة. عن طريق هذا التهادن غير المتكافئ أمكن قيام واستمرار هدنة المصالح المتضادة، التي لن تستمر طويلاً إذا جزر أو مد النفط مداخيله العالية، وهي التي أتاحت وتتيح التشابك التعايشي بين علاقات اجتماعية تقليدية (نخرة من الداخل)، وبين علاقات اجتماعية ليس عندها ما يدعمها إلاّ المزيد من الارتباط بعجلة النظام الرأسمالي العالمي.

د ـ تجاور الحداثة بمفهومها الغربي الرأسمالي مع التقليدية بمفهومها الغيبي القبلي، على مستوى الأطر الفكرية أو القيمية والسياسية.

هـ ـ انحلال كثير من القيم الاجتماعية التقليدية التي لم تعد تجد على أرضية الواقع ما يساند استمرارها ـ كقيمة ـ (العمل ـ العلم ـ المصير الجماعي...) حيث حل محلها مسار ضبابي، مصلحي فردي انتهازي أو انكفائي، على مستوى الفرد، وآخر اقليمي ضيق على مستوى علاقة المجتمع بغيره من أجزاء المجتمع العربي ومجتمعات العالم الثالث.

٣ ـ العلاقة بين مسألة المرأة (تعليمها وعملها) وبين النموذج التنموي في المجتمع السعودي

إن محددات وتفاصيل العلاقة بين مسألة المرأة وبين النموذج التنموي في السعودية كثيرة ومتعددة، وذات أبعاد متشعبة ومتقاطعة ومتداخلة. ولن يسعني في هذه الورقة تغطيتها، لذلك سأشير إلى ما أعتقد أنه يشكل مفصلاً رئيسياً من مفاصل هذه العلاقة، والذي يتمحور حول **أطر أو اتجاهات، توجهات العمل في** علاقة النموذج التنموي بمسألة المرأة في المجتمع السعودي، هذه المسألة التي هي واحد من أحدّ وأصرح وأحرج أشكال التحدي الذي يواجَه.

إن نموذج التنمية يواجه تحديات رئيسية، بعضها موضوعي وبعضها ذاتي. فالموضوعي منها هو ما يتعلق بطبيعة هذا النموذج؛ نمط التغير الاجتماعي الذي يطرح؛ مدى جذرية طروحاته التغييرية، ومدى استقلاليتها استقلالية اقتصادية واجتماعية ووطنية؛ نوع الطاقات البشرية التي تشملها هذه الطروحات؛ نوعها الجنسي، نساءً ورجالاً؛ ونوعها الفئوي، إلى أي الطبقات تنتمي؛ وأي التقسيمات الجغرافية والسكانية (حاضرة، بادية، ريف) وما نوع الإعداد المطلوب لها؛ وما هو نوع التشكيلات الاجتماعية التي يُراد صياغتها من جديد أو تفادي وجودها أو العمل على خلقها.

أما الذاتي من تحديات نموذج التنمية المطروح، فيرتبط بطبيعة الواقع الموضوعي المُعطى وسياقه التاريخي والاجتماعي الذي يراد تأسيس نموذج التنمية هذه فيه، أي على أساسه أو على أنقاضه. بمعنى، نوع نمط أو أنماط الإنتاج التي كانت سائدة أو التي قام عليها المجتمع، كبنية الإنتاج، نوع الملكية، وسائله، علاقاته؛ وكذلك طبيعة التركيب الاجتماعي، نوع العلاقات الاجتماعية، المؤسسات الاجتماعية، طبيعة الفكر السائد، من قيم وعادات وتقاليد وثقافة رسمية أو شعبية، موروثة أو منتجة، التي سادت في ذلك الإطار، ظرفه التاريخي المتمثل في مواجهة التحدي الخارجي؛ طبيعة الاستجابة الذاتية ومسار ونمط التغير الاجتماعي القائم وطبيعة التحديث.

وباختصار شديد، آمل ألاّ يكون مخلاً، فإن نموذج التنمية المطروح وتحدياته، الذاتي منها والموضوعي، تعبر عن مسألة التبعية والتخلف في أبعادهما المجتمعية الشاملة وعلى جميع مستويات العمل المطروحة. وهنا تكون مسألة المرأة حتى لو خصصنا القول على مجالات تعليمها وعملها، هي أحد أبعاد هذه المواجهة وتحدياتها، ليس على مستوى واقع المجتمع السعودي وحسب، بل على مستوى واقع المجتمع العربي ككل، باعتبار المجتمع السعودي جزءاً منه، رغم الاختلافات النسبية بين هذا الكيان السياسي أو ذاك من الوطن العربي، وذلك بالنسبة إلى أوضاعه العامة وبالنسبة إلى الموقع الاقتصادي والاجتماعي للمرأة فيه.

وهذا، في رأيي، يجعل من غير الممكن دراسة مسألة المرأة، وحتى فيما يخص تعليمها وعملها، أو بالأحرى فيما يخص تعليمها وعملها كمسألة نسوية بحتة، دون تحديد الإطار العام الذي يجعل من مسألة مجالات عمل المرأة، فعلاً، مسألة تحتاج إلى بحوث خاصة كهذه الدراسة، أو الذي يجعل من مسألة المرأة عموماً مسألة خاصة وملحة، على المستوى المحلي والعربي والدولي، تبحث عن الوجهة العملية والنظرية فيما يتجسد من دراسات ومراكز بحوث ومؤتمرات إقليمية أو عالمية، وحيث لا يزال مدى عقد المرأة الذي خصصته هيئة الأمم المتحدة (٧٦ ـ ٨٦) على المستوى العالمي انعكاساً وتعبيراً عن مدى خصوصية هذه المسألة وعن مدى مصيريتها في حياة الشعوب والمجتمعات.

وإذا كنت، التزاماً مني، بمحدودية حيز الوقت والموضوع، وبغرض التركيز، لن أتطرق إلى هذه المسألة في بعدها العالمي، إلاّ بالقدر الذي يعني موضوع مجالات عمل المرأة على وجه الخصوص في المحيط العربي والمحلي، إلاّ أنه يهمني تأكيد الإشارة إلى هذا البعد، وأهميته في دراسة مسألة المرأة عموماً، وفي دراسة أوضاع المرأة في العالم الثالث(١٣) على وجه الخصوص.

وفي محاولة لإنجاز الهدف الأساسي لهذه الورقة (علاقة النفط بمسألة المرأة) سأعمل على تحديد الأسس، التي لا أرى إمكانية للتعرض لمسألة المرأة خارجها في واقعنا المحلي والعربي.

٤ ـ الأسس التي يرتكز عليها طرح مسألة المرأة

هذه الأسس، بحسب رؤيتي للموضوع، التي أشرت إليها في بداية الورقة، تتحدد في أساسين محددين، يتداخل الواحد منهما في الآخر، وتتفاعل مكونات كل منهما مع مكونات الآخر داخل الإطار المجتمعي العام الذي توجد فيه وتطرح من خلاله مسألة المرأة، وأي من المسائل التفصيلية المتعلقة بها.

الأساس الأول: ينبع هذا الأساس من خصوصية وضع المرأة في المجتمع العربي السعودي، ويأخذ صيغته النهائية على شكل محددات تقرر وضع المرأة كإنسان وكمواطنة في المجتمع. وهذا الأساس، بطبيعة الحال، يرتبط بالجذور التاريخية والاجتماعية التي وجهت مسار المجتمع ومسار المرأة فيه.

الأساس الثاني: يتمثل في نوع وطبيعة الطروحات التي توجهت إلى وضع المرأة هذا ووجهته من خلال نوع وطبيعة النموذج التنموي العربي، وشكله العربي السعودي، أي النموذج التنموي السعودي، المطروح كمشروع أو كمقابل بديل لواقع التخلف الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي بدأت محاولات عملية مواجهته في التاريخ الاجتماعي السياسي للمجتمع السعودي على وجه التحديد مع مطلع هذا القرن... وبلورته في اتجاه معين في مرحلة ما بعد اكتشاف النفط وكيفية توظيف هذا النفط.

في البحث على مستوى الأساس الأول، نجد أنه من غير المجدي ترديد الأدبيات الكثيرة والمشاهدات اليومية التفصيلية التي لا تحصى، والتي تكشف عن طبيعة واقع المرأة المتخلف في المجتمع العربي والمجتمع السعودي منه خصوصاً. وإذا كانت عملية البحث ومحاولة الكشف عن الجذور التي أنتجت هذا الوضع قد حظيت

(١٣) Kumari Jayawardena, *Feminism and Nationalism in the Third World,* revised and expanded version of: *Feminism and Nationalism in the Third World in the 19th and Early 20th Centuries,* Third World Books (London: Zed Books, 1986), p. 8.

بعض الجهود العلمية والعملية، فهي لا تزال غير منظمة في معظمها، وهذا ما يطرح المهمة كأمانة علمية وواجب وطني يجب مواصلة جهود إنجازها، إذا ما نحن أردنا تغييراً جذرياً لواقع المرأة هذا. . . ومع التنويه بهذه الجهود وأهميتها وأهمية تجذيرها، فإنني سأكتفي بذكر المحددات الرئيسية الفكرية والعملية السائدة التي يتحدد بها واقع المرأة كإنسان وكمواطنة في المجتمع العربي، والمجتمع العربي السعودي.

يتحدد وضع المرأة العربية منذ لحظة ولادتها في الواقع العربي وفي إطاره المرجعي الفكري بأن المرأة كائن ضعيف جسماً وعقلاً، ومزاجاً(١٤)، وهذا الضعف كما يقول د. بدران يُقرّر على أنه ضعف جوهري وليس ضعفاً عرضياً. وعليه تؤسس محددات دورها الاجتماعي وموقعها كمواطنة في عمليتي الزواج بمفهومه الخضوعي، وإعادة إنتاج النوع البشري (الأمومة) بمفهومها التوالدي الرعوي.

ومن خلال هذه المحددات نستطيع أن نرى أن مسألة المرأة في مجالات تعليمها وعملها أو أي من القضايا الأخرى المتعلقة بها، هي مسألة اجتماعية وسياسية واقتصادية وفكرية وليست مسألة نسوية بحتة يمكن أن يحلها تزايد أعداد النساء على جداول العلم والعمل(١٥).

إن المسألة في بعدها المجتمعي الشامل ليست مساواة المرأة بالرجل فقط (إذ أي الرجال تريد المرأة المساواة به؟). كما أنها ليست مسألة فتح أو إغلاق مجالات عمل معينة (إذ أي عمل منتج يملك الرجل قراره الاقتصادي والإداري؟). والمسألة في هذا الإطار ليست مسألة تتصل ببعض التنازلات المعطاة هنا وهناك. إنها مسألة، مقياسها الحقيقي هو مدى ما إذا كانت الممارسات النظرية والعملية المتاحة للمرأة والرجل، أو التي يهدف إلى إتاحتها، تعمل على تغيير هذا الموقع الهامشي للمرأة كإنسان وكمواطنة ـ سواء أكان عملها في المنزل أم في خارجه ـ وتعمل على تغيير الإطار المجتمعي العام الذي يساند ويكرس هذا الموقع(١٦).

٥ ـ اتجاهات الطرح لمسألة المرأة: عملها وعلمها في المجتمع السعودي

إن ما تقدم يأخذنا مباشرة إلى محور رئيسي من محاور هذه الورقة، المعني بأطر طرح مسألة المرأة في المجتمع السعودي، أي نوع الاتجاهات أو «التوجهات» (الأطر)، التي طرحت مسألة المرأة، ومنها مجالات علمها وعملها، من خلالها؛ والكيفية،

---

(١٤) سلوى الخماش، **المرأة العربية والمجتمع التقليدي المتخلف**، تقديم ابراهيم بدران (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧٣)، ص ب (المقدمة).

(١٥) حامد عمار، «الإطار العام لمشاركة المرأة العربية في التنمية في ضوء استراتيجية العمل الاجتماعي في الوطن العربي،» **شؤون عربية**، العدد ٣١ (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٣).

(١٦) عبد الباسط عبد المعطي، «المرأة في السياق البنائي للقرية العربية،» **شؤون عربية**، العدد ٣١ (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٣)، ص ٥٤.

والقدر الذي استطاع به كل اتجاه من هذه الاتجاهات أن يمس أو لا يمس هذه المسألة في أساسها الجذري الذي ذكرنا وذلك في المجالين العربي والسعودي.

تطرح مسألة المرأة (محلياً وعربياً) في إطار أربعة اتجاهات هي:

- الاتجاه التقليدي الماضوي.
- الاتجاه الغربي الرأسمالي (التابع).
- الاتجاه النسوي الغربي (التنسوي العربي السعودي).
- الاتجاه العربي المستقل.

سأعمل على تناول كل اتجاه من هذه الاتجاهات، الكيفية التي يؤسس بها لنفسه على المستوى النظري، والكيفية التي يتجسد فيها أو يتغلغل من خلالها، في صياغة توجهات مسألة المرأة وتوجهات علمها وعملها، ومجالاته على وجه التحديد في المجتمع السعودي. وسيتضح لنا من خلال ذلك أي من هذه الاتجاهات يطرح على أنه توجه، أي أنّ له بعداً تطبيقياً قائماً، وانعكاسات عملية ملموسة على واقع المرأة والمجتمع معاً.. وأي منها لا يزال يطرح كاتجاه نظري محتمل.

أ ـ الاتجاه التقليدي الماضوي

ينطلق هذا الاتجاه في تأسيسه النظري لمسألة المرأة من القول بطبيعة خلقية معطاة للمرأة، يؤسس عليها رؤيته لموقع المرأة ومكانتها وفعاليتها الاقتصادية والاجتماعية والفكرية، وهذا الاتجاه يبلور هذا القول إلى مقولة ثابتة في إطار رؤية ماضوية جاهزة، أو بالأحرى في إطار نوع معين من الفهم لها. من خلال هذه الرؤية، يجري سلخ المرأة عن المجتمع، كما يجري سلخ المجتمع عن واقعه (العيني) القائم، وعن سياقه التاريخي(١٧).

وإذا أردنا كشف موقف هذا الاتجاه من مسألة تعليم المرأة، عملها ومجالاته كجزء من مسألة المرأة عموماً، فسنرى أن موضوعية التحدي الحضاري والوطني الذي عاشه ويعيشه المجتمع العربي على مدى قرن ونصف القرن من الزمان، قد فرض على هذا التوجه التقليدي تقديم بعض التنازلات في منظوره المغلق (ماضوياً)، إلاّ أن التنازلات التي اضطر إلى تقديمها لا تمس جوهر منطلقاته، إذ اكتفى هذا الاتجاه بمحاولة تكييف الواقع لأسسه وليس العكس. فهو إذ يسلم بتعليم المرأة وعملها، يسلم به على شرط تكييف علم المرأة وعملها ومجالاته بما لا يخرج على منظومة الزواج والأمومة كأساس يعتبره المبرر الوحيد لخلق المرأة أصلاً ولغرض وجودها في هذا

---

(١٧) الخماش، **المرأة العربية والمجتمع التقليدي المتخلف**، ص ج (المقدمة).

الكون. كما أنه يقبل علم المرأة وعملها بشرط ألاّ يتخطى هذا حدود الفروقات الخلقية بين المرأة والرجل، بل يكرسها باسم فوقية هذه الفروقات لمصلحة الرجل، وباسم المحافظة على فطرة المرأة (الأنوثة)، وباسم العلاقات الغريزية التي يضعها كأساس محدد وحيد للعلاقة بين الرجل والمرأة، وباسم المحافظة على الأسرة ومسؤولية المرأة في تربية النشء التي كما يقول د. عبد الباسط لا تسأل عنها. يدافع هذا الاتجاه عن أسسه ويزاحم بها أي اتجاهات أخرى قد تفرزها متغيرات الساحة الاجتماعية، دون التساؤل أو حتى مجرد إتاحته، عن طبيعة هذه الأسرة التي يدافع عنها أو عن حاجاتها؛ مع العلم أن هذه الأسرة التي يريد أن يحمي ليست الأسرة في المطلق، بل إنها، في واقعها الذي يناشد بدعمه، ليست إلاّ تعبيراً عن طبيعة نظام اجتماعي معين، وكيفية توزيع الامتيازات الاقتصادية والاجتماعية فيه(١٨).

ومن هنا فمجالات العلم والعمل التي يسمح بها هذا الاتجاه، ليست هي المجالات التي يطبقها الإنسان والتي تعمل على تشغيل وتفجير طاقاته الإنتاجية والإبداعية المتاحة والممكنة، كما أنها ليست المجالات التي تنبع من حاجات المجتمع وقدراته الذاتية للبناء المستقل الحر. ولكنها تلك المجالات التي لا تناقض مسلمات هذا الاتجاه، والتي لا تتيح تغيير صيغة المجتمع أو صيغة الامتيازات القائمة فيه.

ونحن هنا لا نريد أكثر من التساؤل، مع كثير من الباحثين العرب الذين تساءلوا ما الذي يجعل من عمل الفلاحة الشاق أو عمل البدوية المضني، بين البيت والمزرعة أو بين الرعي والمرعى، مجالاً لا يتعارض مع (فطرة المرأة) طبيعتها الخلقية، التي يؤسس عليها هذا التوجه، بينما تتعارض طبيعتها مع مجالات أخرى، مثل المجالات العلمية والعملية كالمجال الطبي، أو المجالات الصناعية أو أي مجال من المجالات الأخرى التي يجري إغلاقها في وجهها، أو تحريمها عليها حتى وإن كان هناك حاجة اجتماعية ملحّة إليها.

إن هذا الاتجاه (التوجه) في طرحه لمسألة علم المرأة، عملها ومجالاته، لا يغفل فقط الجانبين الموضوعي والتاريخي في حياة المرأة والمجتمع معاً، بحبسهما في مجال زمني ماضوي، فقط، بل إنه يتجاهل طبيعة الواقع القائم، واختلافاته الحضرية والريفية والبدوية، كما يغفل تباين المجتمع الفئوي.

إن متطلبات عمل المرأة الرعوي في بادية المجتمع السعودي اليوم، وفي

---

(١٨) انظر تعقيب عباس مكي على بحث: هنري عزام، «المرأة العربية والعمل: مشاركة المرأة العربية في القوى العاملة ودورها في عملية التنمية،» ورقة قدّمت إلى: **المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨٢)، ص ٣٠٥.

الظروف الحالية لهذا النشاط الاقتصادي، تفرض على المرأة كثيراً من المتطلبات ـ أكثر مما كان قائماً في الماضي ـ التي تتعارض مع أساس هذا التوجه مثل: الاعتماد المباشر على النفس لاستمرار هذا النشاط في غياب الذكور بالمدن؛ قيادة السيارة، بعد أن أدخلت كآلة حديثة على هذا النشاط؛ الاختلاط وهذا كان قائماً تاريخياً بالشكل الذي فرضته ظروف المعيشة؛ اتخاذ القرارات اليومية في ما يخص تسيير هذا النشاط وحمايته من الانقراض، وحماية الجماعة التي تعيش عليه من التهميش أو الذوبان. ومثل هذا المثال يمكن أن يقال عن النساء في الريف أو في البيئات الفقيرة حيث مجالات العمل أقسى وأكثر انفتاحاً في مجالات محرمات هذا الاتجاه (التوجه). ومع ذلك فإن عمل المرأة هذا لا يثير هذا التوجه.. ولا يقع في دائرة اهتمامه[19].

ب ـ الاتجاه الغربي الرأسمالي (التابع)

يستند هذا الاتجاه إلى الأفكار والفلسفات التنموية المصدرة إلى المجتمع العربي والمجتمع السعودي من النظام الرأسمالي الغربي في إطار النموذج التنموي الرسمي وفي إطار طبيعة علاقة المجتمع به. وهو ينطلق في تناوله لمسألة المرأة من طبيعة السوق الرأسمالي وعلاقاته وسوق العمل فيه. ولذلك فمنظوره يخضع لمفاهيم اقتصاد السوق، كالعرض والطلب والربح والعمل بأجر[20]. وهو في تنظيره لمسألة المرأة سواء انطلق من خلال تحديد الفروقات بين الجنسين أو من خلال الاهتمام بالمعايير والأدوار التي تحكم علاقة المرأة بالرجل في المجتمع، أو من خلال النظر إلى المرأة كعضو في جماعات الأقليات أو إحدى الجماعات السياسية، أو من منظور سيكولوجي جنسي؛ يؤكد أن تقسيم العمل بين الجنسين يقوم على أساس طبيعي ووظيفي في الوقت نفسه[21]. وتتجه طروحات هذا التوجه فيما يخص علم المرأة وعملها ومجالاته، إلى تركيزه على الإنجاز الكمي وفي المجالات التي تخدم حاجات ذلك النوع من السوق، وذلك في سنه لمجالات معينة من العلم والعمل كمقياس وحيد يقيس به درجة تصحيح وضع المرأة كإنسان ودرجة مساهمتها في العمل في مجتمعها. وفي إطار هذا الاتجاه تجدول الجداول الإحصائية في الوطن العربي والعالم الثالث عموماً لتصبح مؤشراً على واحد من مظهرين لا ثالث لهما: مؤشراً يفخر ويباهي بمظهر التقدم والازدهار الذي لحق بأوضاع المرأة من خلال تقديم النسب العالية لتعليمها ولدرجة

---

(١٩) Helen Lackner, *A House Built on Sand: A Political Economy of Saudi Arabia* (London: Ithaca Press, 1978), p. 175, and Mohammed Al-Oteiby, «The Participation of Women in the Labor Force of Saudi Arabia,» (M.A. Thesis, Department of Sociology, 1982), pp. 37-38.

(٢٠) عبد المعطي، «المرأة في السياق البنائي للقرية العربية،» ص٤٣.

(٢١) ليلى عبد الوهاب، «موقف علم الاجتماع من قضايا المرأة،» **الوحدة**، السنة ١، العدد ٩ (حزيران/يونيو ١٩٨٥)، ص ٥٦.

«إدماجها»، وليس فعاليتها في برامج التنمية(٢٢)، وتعديد بعض الوظائف والمناصب التي وصل إليها نفر قليل من النساء؛ أو أن المؤشر نفسه يستخدم ليباهي أيضاً بالمظاهر المتاحة للمرأة، ولكنه ينحي باللائمة على سلبية المرأة وبيئتها (ارتباطها بالزوج والأسرة)، وتفضيلها لهما على المتاح لها من فرص ذهبية للعلم والعمل.

وفي الحالتين، أي حالة التضخيم لازدهار أوضاع المرأة، أو في حالة التحجيم لقدرة المرأة على العلم والعمل ومدى جديتها وإيجابيتها، فإن هذا الاتجاه يقيس عمل المرأة بمقاييسه الخاصة المرتبطة أولاً وأخيراً بنموذجه المستورد الجاهز، لا بمقاييس الجذور التاريخية والاجتماعية لأوضاع المرأة العربية والعربية السعودية، أي واقعها الفعلي في المجتمع، الواقع الاجتماعي نفسه، نوع حاجاته ونوع حاجات المرأة فيه... إمكاناتها الفعلية وإمكاناتها المتاحة. وينتج من هذا الطرح، الانفصال الحاد بين العلم والعمل ومجالاته بأطره وشروطه المتاحة، وبين حاجات المجتمع وتطلعاته؛ وبينه وبين أوضاع المرأة التي لا يحرص هذا الاتجاه على أكثر من تغييرها تغييراً شكلياً، لا يمسّ وربما لا يريد أن يمسّ جوهر مسألتها التي لا تتحقق فقط بتكديس مزيد من النساء في هذا المجال أو ذاك من قطاع الخدمات العامة، ولا تتحقق بمجرد خروج المرأة من مجال العمل المستغل والمهمش في البيت إلى مجال مستغل ومهمش آخر خارجه.

إن هذا الاتجاه لا يؤدي إلى تكريس ذلك النوع من الانفصال فقط بين العلم والعمل ومجالاته، وبين أوضاع المرأة ومسألتها ككل، ولكنه في إطار ذلك يكرس أيضاً الانفصال بين علم المرأة ومجالات عملها وبين المجتمع وحاجاته الحقيقية كما يكرّس الانفصال بين المرأة في فئة اجتماعية والمرأة في فئة اجتماعية أخرى، وكذلك بين الحضر والريف والبادية في المجتمع الواحد، في إطار نموذج فريد هو نموذج المرأة في المجتمعات المصدرة لهذا الاتجاه، الذي يتجسد مثاله (المستورد) في مراكز الحضر وكبريات المدن.

ج ـ الاتجاه النسوي الغربي (التنسوي العربي السعودي)

وإن كان هذا الاتجاه كاتجاه نظري نسوي غربي، لظروف ذاتية وموضوعية، هو أضعف التيارات التي تطرح من خلالها مسألة المرأة، علمها، عملها ومجالاته، في المجتمع السعودي، وإلى حد كبير، يظل هذا التيار هو الأضعف في كثير من الأقاليم الأخرى في الوطن العربي، إلاّ أنه يظل أحد الاتجاهات المطروحة في ظل الاتجاه الرأسمالي الغربي للتعامل مع مسألة المرأة، والذي لا بد من أن ينعكس على الواقع

(٢٢) انظر: خضر زكريا، «ملاحظات حول واقع المرأة العربية ودورها في التنمية،» **شؤون عربية**، العدد ٣١ (أيلول/سبتمبر ١٩٨٣)، ص ٥٥ ـ ٥٦، وعمار، «الإطار العام لمشاركة المرأة العربية في التنمية في ضوء استراتيجية العمل الاجتماعي في الوطن العربي،» ص ٢٥.

العربي وواقع المرأة فيه من خلال وجود الاتجاه الرأسمالي التابع (الرئيسي). **ومن المفارقات أن وضع المرأة خاص في المجتمع السعودي، وبخاصة فيما يتعلق بواقع العزلة وكيفية التعامل معه في إطار الاتجاه الرأسمالي العربي التابع من خلال النموذج التنموي السعودي، حيث واقع العزلة هذا قد يؤدي إلى نتائج مشابهة لنتائج طروحات هذا الاتجاه**، ذلك على الرغم من أن الوعي بهذا الاتجاه، كاتجاه نظري، غير وارد في هذه اللحظة من تاريخ المجتمع السعودي وغير مؤاتٍ. هذا إضافة إلى أن الشروط الموضوعية التي انتجته في مجتمعاته هي ما دون النضج بمراحل كبيرة في المجتمع السعودي حتى في ظل تبني المجتمع للنموذج التنموي الرأسمالي (التابع)، بل إن واقع العزلة الذي تعانيه المرأة في السعودية، يرتبط أساساً بجذور نقيضة لهذا التوجه. هذا الاتجاه يؤسس افتراضاته لمسألة المرأة على أساس الوضع الأبوي والعلاقة التناسلية بين المرأة والرجل، باعتبار أنها الوسيلة التي بواسطتها، تم تثبيت وضع المرأة الأدنى اجتماعياً، وبهذا ينفي هذا الاتجاه كل التناقضات الاجتماعية الأكثر جذرية في إنتاج مثل هذا التمايز ضد المرأة. ويركز هذا الاتجاه، فيما يخصّ عمل المرأة ومجالاته، على الحقوق الفردية للنساء، وعلى خلق تجمعات نسوية مغلقة بهدف كسب مجالات عمل مقابلة للمجال الرجالي، تبرز فيه قدرة المرأة وكفاءاتها كمنافس لقدرة الرجل وكفاءته[٢٣]، الأمر الذي يضيّق المسألة برمّتها ويحوّلها إلى حلبة صراع بين المرأة والرجل، بمقياس غلبة أحدهما على الآخر، وليس بمقياس الالتقاء في الوسيلة والأهداف من خلال هذه الخصوصية، لإنجاز وضع أفضل بمشاركة كل من المرأة والرجل، مشاركة تكون على قدم المساواة وليس على أساس التفاضل مع تبادل المواقع فقط.

وما يجعلني أقول إن من المفارقة وجود نتائج مشابهة لنتائج هذا الاتجاه الناتج من الوضع الخاص للمرأة في المجتمع السعودي وبعض أساليب التعامل معه، رغم أن الاتجاه ـ أصلاً ـ غير مطروح على المجتمع كتيار، هو وجود مقابلات نسوية بحتة في المجتمع السعودي أمام النشاطات الاجتماعية التي ظلت لفترة من الزمن وبعضها لا يزال مجالاً لنشاط الرجل فقط. فنحن نجد في المجتمع السعودي، مجالات لنشاطات اجتماعية كاملة قائمة على أساس النشاط النسوي البحت، أهمها النشاط التعليمي النسائي (حتى وإن كانت على مستوى الإدارة العليا والقرار والصلاحيات تحت إشراف أو تحت سلطة الرجل). وفي إطار هذا الاتجاه النسوي أو «التنسوي» البحت، تقوم مصارف نسائية، أسواق نسائية، مكاتب صحفية نسائية... وهناك توجه ومطالبة إلى «نسونة» كثير من مجالات العمل أو إيجاد ملاحق نسوية فيها مثل بعض الوزارات والإدارات الحكومية. والحقيقة أنه رغم تشديدنا الشديد على اختلاف جذور الاتجاه

---

(٢٣) عبد الوهاب، المصدر نفسه، ص ٦٠.

النسوي في حل مسألة المرأة كما هو في المجتمعات الغربية، ونتيجة تطورها الخاص، وتطور قوى التغير فيها، عن جذور وأسباب ظاهرة «النسونة» لمجالات العمل وأطر التفكير في المجتمع السعودي، إلا أننا نرى المفارقة في التوجه نحو خلق «امبراطورية نسوية» أو «مجال نسوي» مقابلة ومنافسة لـ «الامبراطورية الرجالية»، أو «المجال الرجالي»، في المجتمع الواحد. هذا مع ملاحظة أن «الامبراطورية النسوية»، المفترضة، المشار إليها في المجتمع السعودي، تخضع، في النهاية، في التوجيه، والإشراف، للرجل، كرمز لسلطة اجتماعية معينة، وكذلك يفترض في مقابلها بالاتجاه النسوي الغربي باعتبار الأخير لا يمسّ رموز وجوهر النظام الاجتماعي الذي يعمل من خلاله ولمصلحته، بل هو يكتفي بتطعيم هياكله السلطوية بالعنصر النسائي أو إيجاد مقابل سلطوي نسائي لها. هذا مع العلم، أنه بينما يأتي الاتجاه النسوي الغربي كنتيجة لتطور القوى الاجتماعية في تلك المجتمعات باتجاه معين، فإن الاتجاه «التنسوي» في المجتمع السعودي يرتبط بعجز القوى الاجتماعية المعنية في المجتمع السعودي عن تطوير اتجاهات خاصة بها في المعطى القائم، نظراً إلى ضيق هوامشه من ناحية، ونظراً إلى اتكالية هذه القوى على مردود مالي عالٍ من ناحية أخرى، أو تدخل هذا المردود العالي في صوغ تشكلها الذاتي، الذي يجعل من حل التناقضات المحتملة حلاً مسالماً، أمراً ممكناً. إذ دون المداخيل العالية، نتيجة لتوظيف النفط توظيفاً تجارياً في السوق الرأسمالي العالمي، سيكون من المستحيل على مجتمع نام، وفي موارده البشرية على الأخص، تشييد عالمين منفصلين، عالم المرأة، وعالم الرجّل، ونرى هذا واضحاً في توظيف التقانة المستوردة، والأيدي العاملة المستقدمة لسد ثغرات مثل هذا الاتجاه التنسوي. ويكفي أن نشير هنا إلى مثال واحد بهذا الصدد، وهو أن تكاليف الشبكة التلفزيونية المغلقة التي شرعت جامعة الملك سعود في تنفيذها في سياق الحفاظ على وجود عالمين منفصلين: عالم الطالبات وعالم الطلاب، قد فاقت الخمسة ملايين دولار. . . ولنا أن نتخيّل مجرد التخيل، أن مثل هذا المبلغ كافٍ لميزانية مجتمع كامل برجاله ونسائه. . . وليس لميزانية «امبراطورية نسائية» فقط.

د ـ الاتجاه العربي المستقل

وهو الاتجاه الذي ينطلق من النظر إلى مسألة المرأة على أساس أنها جزء من القضية الاجتماعية والحضارية والوطنية في أبعادها المجتمعية الشاملة، اقتصادية اجتماعية فكرية وسياسية. وهذا الاتجاه، وإن كان يقول بخصوصية واقع المرأة، الناتج من طبيعة التطور التاريخي لمسألة المرأة، في سياق تطور التاريخ الاجتماعي في المجتمع، إلاّ أنه يرى أن العمل عليها وحلها يجب أن يمشي جنباً إلى جنب مع العمل على القضية الاجتماعية ككل وعلى المسائل المجتمعية الأخرى، حيث ان حل مسألة المرأة في تحليله النهائي لن يتم إلاّ في إطار التغير الاجتماعي الشامل والجذري، حيث

يتم تغيير الإطار العام الذي ساند ويساند الموقع الهامشي والمعطل للمرأة كإنسان وكمواطنة، وحيث لا يكون حلاً موجهاً للبيئة الحضرية على حساب الريف أو لمدن الأسمنت على حساب أحزمة الصفيح أو لمصلحة المرأة في فئة اجتماعية دون أخرى، بل يكون لمصلحة الوجود النوعي لأفراد المجتمع رجالاً ونساء، الأمر الذي يمكنهم على المدى البعيد من رفع إهانة التهميش والتعطيل عن طاقاتهم في العمل المبدع المنتج.

وعلى هذا الأساس فإن أطروحة هذا الاتجاه الأساسية بالنسبة إلى تعليم وعمل المرأة ومجالاته، تقوم على أن العلم والعمل هما وسيلة وغاية في الوقت نفسه، لانعتاق الإنسان والمجتمع من كل أشكال التخلف والتعطل والاستغلال[٢٤]. وبهذا لا يكون العلم والعمل مجرد استجابة لحيثيات طارئة أو دائمة ترتبط بحاجة السوق، أو بضرورات العصرنة، ولكنه يكون حقاً من حقوق الإنسان بشروط إنسانية غير مشروطة بالنوع أو الفئة أو اللون أو الملة أو المذهب أو القبيلة، وإنما شرطها الجوهري تشغيل وتفجير طاقات الإنسان (امرأة ورجل) المتاحة والكامنة، بما يحقق بناء مجتمع مستقل، يحول اتجاه التغير الاجتماعي إلى اتجاه منتج مستقل على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والفكري والسياسي، يبنى بسواعد النساء والرجال عن طريق التلاحم والعمل المشترك.

والحقيقة أن هذا الاتجاه وإن كان قد بدأ يُطرح، كخيار في مسألة المرأة، على بعض مجتمعات العالم الثالث وعلى أجزاء من الوطن العربي في إطار طرح خيار اجتماعي عام مختلف جذرياً عن الخيارات التنموية التي سادت بعد مرحلة الاستقلال السياسي عن الاستعمار في تلك المجتمعات، وارتبطت في حينها بمؤثرات التحديث في المجتمعات الغربية الرأسمالية في إطار التحديث للمؤسسات والبنى الأساسية وقطاع الخدمات العامة، إلاّ أنه لم يؤخذ به بعد كتوجه عام في المجتمع العربي لا في مسألة المرأة، ولا بطبيعة الحال، في القضايا المجتمعية بوجه عام. وظل يطرح كاتجاه نقيض، في معظم الحالات، للتوجهات الأخرى السائدة ويحارب بها ومن قبلها. وإذا كان هذا هو حال هذا الاتجاه في المجتمع العربي بأجزائه التي كانت طليعة مد الحركة الوطنية العربية في مطلع هذا القرن وحتى ما بعد منتصفه، فإنه بالإمكان تصور إمكانية طرحه أو التحليل في ضوئه في أجزاء أخرى من هذا الوطن، بخاصة في ظل سياسات تمنع حتى على الأكاديميين والمتخصصين الاطلاع على المعلومات المتعلقة بالمرأة وما سواها في شكلها الإحصائي الخام، خارج المصرح به في الإعلام الرسمي.

إن القول بوجود عدة اتجاهات يجري في إطارها طرح مسألة المرأة في المجتمع

---

(٢٤) عمار، المصدر نفسه، ص ٢٤.

السعودي يقتضي تحديد كيفية وجودها، وتأثيرها المتبادل بعضها في البعض الآخر وفي المسألة التي بين أيدينا، عمل المرأة ومجالاته في إطار علاقة النفط بمسألة المرأة.

وقد حاولت هنا أن أصوغ بعض الأسئلة التي أعتقد أننا من خلالها ومن خلال المزيد منها... قد نتوصل جميعاً إلى إجابة... إجابة جماعية قد لا ترضي الجميع. ولكن أهميتها أن تؤسّس على الحوار ويُتاح للجميع من خلال الحوار، فرصة تشكيلها، وربما إعادة تشكيلها بشكل مغاير في ضوء معطيات المستقبل.

ونحن نصوغ هذه الأسئلة من منطلق أن الحرة منها هي أهم من الإجابات الجاهزة في مرحلة ما من مراحل تطور المجتمعات.

والسؤال الذي يتوالد عما تقدم من عرضنا لأهم الاتجاهات التي تطرح في إطارها مسألة المرأة، هو: ما هي المحصلة العملية لهذه الاتجاهات في مسألة المرأة عموماً، وفي علمها وعملها ومجالاته على وجه التحديد، في المجتمع السعودي؟ خصوصاً وأننا مثلنا لوجود ثلاثة منها على ساحتنا الاجتماعية.

ما هي كيفية وجود هذه الاتجاهات؟ بمعنى، هل تتداخل أو تتجاور... هل تتناقض؟ هل يطرح كل منها على حدة؟ ما هي طبيعة علاقة بعضها ببعض؟ ما هي طبيعة علاقة هذه الاتجاهات بعمل المرأة ومجالاته؟ هل يؤدي إلى مزيد من هذه المجالات وعلى أي أساس؟ هل تؤدي هذه الاتجاهات إلى نقلة نوعية في موقع المرأة على المستوى الاقتصادي والمكانة الاجتماعية والفعالية الفكرية والمشاركة السياسية أم أنها لا تفعل أكثر من إعادة إنتاج الموقع الهامشي للمرأة في صور جديدة ترتبط بنوع التحديث الذي حققه المجتمع السعودي، والذي لا يتجاوز تحديث المؤسسات الاجتماعية، والتجهيزات الأساسية وقطاع الخدمات العامة، بحسب مواصفات نموذج التنمية القائم؟

هل يمكن قياس عمل المرأة ومجالاته الحالية بمقياس الإنتاجية، بمعنى المساهمة في اعتماد المجتمع على موارده الذاتية، الطبيعي منها والبشري، وبمقياس تحقيق مكتسبات نوعية للمرأة والمجتمع من خلال التحاق أو إلحاق المرأة بالقوى العاملة الرسمية.. وذلك أن عملها في الريف والبادية لا يخضع لخصائص إحصاء هذه القوى أم أن مقاييس الإحصاء الكمي لا تزال هي المؤشر الوحيد؟ مع ملاحظة أن حتى هذا المقياس لا يشير إلاّ إلى مشاركة كمية محدودة (نسبة النساء من القوى العاملة العامة ١٨ بالمائة، بحسب الإحصاء الرسمي لعام ١٩٨٧).

ولو كانت الإجابة في السؤال الأخير هي عن شقه الأخير، ما هي طبيعة هذا العمل وما هي مجالاته وما هي فعاليته الإنتاجية في تكوين مجتمع منتج ومستقل؟ **وهل يشذ وضع المرأة في هذا، أي في نوعية عملها، طبيعته وكميته، عما هو متاح من**

عمل للرجل السعودي؟ أي هل عمل الرجل ومجالاته أكثر إنتاجية؟ أم أن الفارق هو كمي يقتصر على نسبة تعداد القوى العاملة من الرجال في المجتمع؟ وهذه الأسئلة تولد أسئلة أخرى سأقصرها على التالي:

ـ ما هي طبيعة الأزمة التي يكشفها تكديس أعداد كبيرة من خريجات المدارس والمعاهد والكليات والجامعات على لائحة ديوان الخدمة المدنية؟

ـ ما هي علاقاتها بالاتجاهات أو بالتوجه العام الذي تطرح من خلاله مسألة المرأة علمها، عملها، ومجالاته، وما علاقته بها؟

ـ ما هي علاقة هذه الاتجاهات بعزوف المرأة عن التوجه إلى مجالات معينة من مجالات العلم والعمل (كمجالات كلية العلوم الطبية المساعدة، مثلاً)، ما هي علاقاته بضيق مجالات عمل المرأة أصلاً وتحديد مجالات عملها؟

ـ ما هو الإطار الذي يمكن من خلاله طرح مسألة المرأة، علمها، عملها ومجالاته، على أنها حق إنساني وفعالية إنتاجية ترتبط بالمصير المجتمعي الشامل وتخص المجتمع ككل برجاله ونسائه، حضره وريفه وباديته، وبفئاته الاجتماعية المختلفة والمتعددة، التقليدي منها والحديث؟

ـ ما هو المطلب المجتمعي الأساسي للخطة في سبيل مشاركة كل القوى الاجتماعية في تحديده وصياغته؟

لن أدّعي حتى مجرد محاولة الإجابة عن سيل الأسئلة هذا... فهذه الأسئلة، كما قلت، تحتاج بلورتها أولاً وإجابتها ثانياً إلى عمل اجتماعي منظم، يشارك في التفكير فيه والعمل عليه وصنعه، المجتمع ـ برجاله ونسائه ـ من خلال ربطه بالحاجات الفعلية للمجتمع، التي يخبرها كل منهم من خلال موقعه المحدد وتجربته الحياتية اليومية في ذلك الموقع، ومن خلال رؤية المجتمع السعودي كجزء من الوطن العربي يواجه التحديات والمصير نفسه. لهذا سأكتفي هنا بمحاولة صياغة تصور عام للكيفية التي تعمل بها هذه الاتجاهات التي ذكرت في إنتاج واقع معين للمرأة في علاقتها بالعمل ومجالاته.

وسأطرح هذه المحاولة من خلال تحليل الكيفية التي تعمل بها هذه الاتجاهات، والكيفية التي تتدخل بها في صياغة إطار عام لمسألة المرأة يحدد علم المرأة، عملها ومجالاته.

وهنا أراني مضطرة إلى أن أغضّ الطرف، على الأقل في هذه الورقة نظراً إلى حيزها المُعطى، عن تناول نوع الوعي الذي يتكون، لدى المرأة بنفسها وبعملها، ولدى المجتمع بالنسبة إلى المرأة وعملها على رغم أن مسألة الوعي هذه هي جزء لا

يتجزأ من طبيعة هذا الواقع، وانعكاس لكيفية تفاعله مع هذه الاتجاهات.

في رأيي أن ثلاثة من الاتجاهات الأربعة التي ذكرت (الاتجاه التقليدي الماضوي، الاتجاه الرأسمالي التابع، الاتجاه التنسوي السعودي) تُطرح باعتبارها أطر عمل يجري طرح مسألة المرأة من خلالها، إلاّ أن كلاً منها لا يعمل على حدة. كما أنها ليست بالاستقلالية التي قد تفهم من خلال تقديمها، اتجاهاً، اتجاهاً. كما تقدم، إن هذه الاتجاهات على رغم ما بينها من اختلافات في الجذور المنتجة لها، وفي التوجه وفي النتائج، إلاّ أنها، كما رأينا، تطرح في إطار اجتماعي واحد وكخيار لجميع فئات المجتمع وقطاعاته المختلفة ـ حضر، بادية، ريف ـ أضف إلى ذلك الأهم، وهو أن لكل اتجاه من هذه الاتجاهات شرعيته الاجتماعية، التي وإن تناقضت تناقضاً داخلياً، فيما بينها، فإنها تتحد في ظل **توحد أو تحالف الشرعية الدينية والشرعية السياسية والاقتصادية كمكونات لشرعية النظام الاجتماعي القائم**. لذلك فنحن نجد أن **التوجه العام الذي تطرح في إطاره مسألة المرأة علمها، عملها ومجالاته في المجتمع السعودي، هو مزيج من الاتجاه الأول** المطروح كتوجه موروث، **والاتجاه الثاني المطروح كتوجه تنموي بديل، متداخلاً مع أو ممزوجاً بما أشرنا إليه ببعض مظاهر التوجه الثالث** (النسوي الغربي) **(التنسوي السعودي)** الناتج من الواقع الخاص لعمل المرأة في المجتمع السعودي، وليس بفعل التطور الموضوعي لهذا الاتجاه في مصدره في المجتمعات الغربية، كما أوضحنا عند تناوله.

والاستنتاج الرئيسي من مقولة ـ المزج بين اتجاهات ثلاثة ـ في تناول مسألة المرأة، علمها، عملها ومجالاته في المجتمع السعودي، أن طرح هذه الاتجاهات الثلاثة في مجتمع واحد وفي مرحلة تاريخية واحدة، مع تمتع كل منها بالشرعية الاجتماعية، يخلق **توجهاً محصلاً عاماً** هو ليس أحدها بحسب التعريف العلمي الدقيق لكل منها. إن هذا التوجه المحصل العام هو مزيج **توفيقي منها جميعاً**، مع التشديد على سيطرة الاتجاهين الأول والثاني في خلق هذا التوجه التوفيقي للمحصل العام.

وإذا رجعنا إلى أصول الاتجاهين الرئيسيين (التقليدي الماضوي، الغربي الرأسمالي التابع) وهما الأكثر حضوراً في الصيغة التوفيقية للتوجه العام، فإننا سنواجه بسلسلة من التناقضات بينهما، ترتبط بما يسميه حامد عمار بفائض القيمة التاريخية بين طبيعة وواقع المجتمع الذي أنتج وينتج الاتجاه التقليدي الماضوي (الأول) وبين المجتمع الذي يصدر الاتجاه الثاني في شكله الرأسمالي التابع. وهذا الفائض ذو الأصل الاقتصادي هو ـ بالطبع ـ لمصلحة الأخير، نظراً إلى أن تراكم فائضه هذا قد جرى لديه في عصور الاستعمار، ولا يزال يتراكم بفعل طبيعة العلاقة القائمة بينه وبين المجتمع المعني باستيراد أنماطه المعيشية واتجاهاته الفكرية والنظرية، ومنها الاتجاه المعني بالتعامل مع مسألة المرأة.

إذاً كيف تجري مصالحة هذه التناقضات والمزج بينها للتوصل إلى صوغ توجه توفيقي محصل تطرح في إطاره مسألة المرأة، علمها، وعملها ومجالاته، في المجتمع السعودي؟

لتحديد هذه الكيفية أحاول هنا تحليل ما أرى أنه يشكل بعض مظاهر أهم تحديين، تجد المرأة السعودية نفسها في مواجهتهما في اللحظة الراهنة من تاريخ المجتمع السعودي. وأقصر التحليل هنا على الجزء الحضري من بيئة هذا المجتمع المتعددة، نظراً إلى أن المناطق الحضرية هي المجال الحيوي والاستراتيجي للنموذج التنموي العام والطروحات المرتبطة به أو المتوافقة معه.

التحدي الأول: أن تكون المرأة، زوجة وأمّاً مثالية بالمفهوم التقليدي، وأن تكون ربة بيت (تقليد عصرية) بالمفهومين التقليدي والاستهلاكي معاً.

التحدي الثاني: أن تكون المرأة عصرية تتمتع بامتيازات العلم والعمل، التي تنحصر في الحصول على شهادة وفي الحصول على عمل بأجر.

ونستطيع أن نلاحظ الاختلاف الجذري في أرضية كل من التحديين، وإن كان التحدي الحقيقي والمركب الذي تعانيه المرأة في المجتمع السعودي، والذي يؤدي إلى تكريس مزيد من حالة الاستغلال والاستنزاف لطاقاتها، هو تحدي التوفيق بين هذين التحديين النقيضين، حيث تبدد معظم طاقات المرأة التي يمكن تشغيلها وتفجيرها في عمل مبدع منتج، في محاولة المرأة توزيع نفسها على هذه الأدوار. فهي من ناحية مطالبة بأن تكون أماً وزوجة مثالية، بما يتطلبه هذا الدور من الإغراق في الأنوثة ومظاهرها، وبخاصة في ظل انفتاح المجتمع على كل مظاهر نمط الاستهلاك الغربي، وبما تتطلبه مظاهر الأنوثة ونموذج الزوجة الصالحة، من عاطفية في التفكير، ولطف مبالغ فيه في المعاشرة وإرضاء للزوج وأهل الزوج، وإقامة شبكة من العلاقات الاجتماعية التقليدية، ومع ما يتطلبه هذا من قدرة على إرضاء جميع الأطراف والمسايرة والطاعة.

وهي من الناحية الأخرى مطالبة بأن تكون امرأة عصرية تعمل خارج المنزل، وتساهم في ميزانية الأسرة، وتشارك في تحسين المظهر الحضري العمراني لمجتمعها، بما يتطلبه ذلك من شروط نقيضة لشروط الأول، حيث تكون المرأة مطالبة بأن تكون عملية في مظهرها ومخبرها، ناضجة في تصرفاتها ومسؤولة عنها، علمية في تفكيرها وغير معتمدة على الآخرين أو منقادة لهم.

وفي اعتقادي أن ظاهرة الطلاق في المجتمع، التي يُهمس بها همساً، رغم استشرائها، ما هي في أغلبها إلا تعبير عن الصراع الاجتماعي الطبيعي بين هذين التحديين. وهو الإطار الأكثر شمولية الذي يمكن أن تُناقش فيه الحوارات الدائرة على

صفحات صحف ومجلات الساحة المحلية عن ظاهرة عنوسة الفتاة الجامعية. ولذلك يكون من الطبيعي أن تنصرف المرأة إلى مجالات العلم والعمل التي تخفف من وطأة هذا التحدي، وتجعل معايشة التناقض ممكنة. ويدفعها هذا إلى التعدد في مجالات عمل معينة هي أقل من القليل المتاح، وفي هذا القليل تصبح نسبة تعداد وجودها كجزء من القوة العاملة الرسمية في هذا القطاع أو ذاك من قطاعات العمل المرتبطة في معظمها بقطاع الخدمات العامة، على ضآلتها، نسبة متفوقة على نسبة فعاليتها الحقيقية في تلك الوظائف، أي أنها تصبح نسب إحصاء إعلامي أكثر منها نسب انتماء حقيقي إلى قوة العمل المتاح.

وهنا يمكن الاستنتاج أن المسألة فيما يخص علم المرأة، عملها ومجالاته، ليست مسألة مجالات مفتوحة وأخرى مغلقة، أو مجالات تناسب المرأة أو أخرى لا تناسبها، أو مجالات هي في طاقتها أو فوق طاقتها، ولكنها مسألة **نوع هذه المجالات وعلاقتها بوجود أو عدم وجود قاعدة اقتصادية** مستقلة تقوم على نشاطات إنتاجية تعتمد تشغيل كل القوى الاجتماعية القادرة على العمل، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فالمسألة ترتبط بالإطار المجتمعي ككل، وموقع المرأة فيه كإنسان وكمواطنة، سواء داخل البيت أو خارجه. وهذا هو جوهر تحدي المرأة والمجتمع في اللحظة الراهنة.

إن حق الإنسان في العمل المنتج الكريم، لا بد له من مصداقية ما، ومصداقية هذا الحق بالنسبة إلى المرأة في المجتمع السعودي، يجب ألا تقتصر على زيادة الأجور، ووضع بعض المغريات والمحفزات المالية التي لا تعمل في الغالب إلاّ على تعميق الامتياز بين امرأة وأخرى ولا تغير من طبيعة واقع الكل. إن المصداقية المطلوبة يجب أن تتخطى ذلك إلى مزيد من المجالات التي هي أكثر إلحاحاً وأكثر ارتباطاً بحياة المجتمع رجالاً ونساءً. ومن هنا تأتي أهمية بحث المعوقات الحقيقية لعمل المرأة، وتحديد النسوي منها والاجتماعي العام. وفي المجالات المتاحة يجب أن يُعطى للمرأة فعاليات نوعية (لا تكتفي بنقلها من الهامش المنزلي إلى الهامش خارج المنزل). إن خبرة اتخاذ القرار أو المشاركة في اتخاذه، وخبرة العمل، لا يحققها التعليم وحده، ولا تحققها الوظائف المكتبية فقط، وإنما يحققها الانتماء لعمل فعلي منتج، والممارسة للمسؤولية والصلاحيات. ولا أعني بأي حال من الأحوال أن يتم هذا في إطار الانفصال عن الرجل، ولكن أن يكون العمل معه في إطار التلاحم والزمالة، لا في إطار الإشراف والوصاية.

الفصل العاشر

المرأة والتنمية في دولة الإمارات العربية المتحدة(*)

موزة غباش(**)

أولاً: مشكلة الدراسة وأهدافها

شاركت المرأة منذ القدم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مجتمع الإمارات العربية المتحدة، واليوم تعاود الظهور على خريطة العمل التنموي، ولكن بصور جديدة وبمعدلات إنتاج مختلفة، فهل تُعَد هذه الأدوار وهذه المشاركات استكمالاً لأدوارها التاريخية، أم استحداثاً لأدوار لم تخضها من قبل؟

تتوجه هذه الدراسة نحو البحث عن الأدوار المتاحة للمرأة في التنمية في مجتمع الإمارات، متلمسة الصورة الحقيقية لهذه الأدوار على المستويات كافة، حيث إن تناول قضية التنمية ونحن في عقد التسعينيات يختلف تماماً عما كان يقال في السبعينيات عقب ولادة الدولة، وإرهاصة التشكل الجديد للمجتمع الإنساني فيه. ففي السبعينيات، كنا جميعاً نعيش حالة الميلاد بكل متاعبها ومحاذيرها، وكنا نولد في ظل متغيرات دولية وعربية جديدة، منها مرحلة انحسار الاستعمار، وبناء الدولة الحديثة،

(*) نشر هذا البحث في: **المستقبل العربي**، السنة ١٨، العدد ٢٠٥ (آذار/مارس ١٩٩٦)، ص ٧٣ - ٨٦، وهو في الأصل ورقة قدّمت إلى: الندوة الثالثة لحقوق الإنسان تحت شعار «حقوق المرأة»، التي نظّمتها جمعية الحقوقيين والاتحاد النسائي العام في الإمارات العربية المتحدة بتاريخ ٧ ـ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

(**) رئيسة رواق عوشة بنت حسين الثقافي، دبي ـ الإمارات العربية المتحدة.

فكنا في ذلك الوقت نبحث عن مكان لنا على خارطة عالم جديد يتشكل. لقد كانت تلك المرحلة حقبة تحول تمثلت على الصعيد السياسي بإعلان دولة الاتحاد للإمارات السبع: أبو ظبي، دبي، الشارقة، عجمان، أم القيوين، رأس الخيمة، والفجيرة. أما على الصعيد الاقتصادي، فلقد سبقت التحولات التحول السياسي بعشر سنوات، وذلك بظهور النفط في أبو ظبي ودبي في الستينيات من هذا القرن. ويعد ظهور النفط المؤشر الاقتصادي الجديد الذي غيّر من معالم مجتمع الإمارات العربية المتحدة.

ثانياً: مجتمع الإمارات: نظرة عامة

نستطيع، بدايةً، أن نقول إن ظهور النفط غيّر من وجه تاريخ دولة الامارات، واستطاع أن يترك أثرين متضادين في المجتمع: الأثر **الأول** أنه بجانب عوامل أخرى، استطاع أن يعجل في حركة التغيير في النظام الاقتصادي، أما الأثر **الثاني** فهو تعطيل التغير في الأنساق الأخرى، كالنسق الاجتماعي/الأسري على وجه الخصوص، والنسق الثقافي. وبعبارة أخرى، إن التغيير لم يحدث للإنسان بشكل منتظم ومتزامن، الأمر الذي خلّف وراءه العديد من الظواهر والمشكلات، كان أبرزها زعزعة موقف المرأة من عملية التنمية، وهذا ما سيتضح من خلال هذه الدراسة.

إن تعجيل النفط في تغيير النسق الاقتصادي وتحويله من نسق تقليدي إلى نسق حديث، يعني التحول من اقتصاد بسيط يبلغ دخل الفرد فيه مستوى شديد الانخفاض (نسبةً إلى معدل الدخل حالياً، إذ لم يكن يتجاوز ٢١ دولاراً سنوياً طبقاً لتقديرات تمت في الستينيات)، إلى حركة إقلاع نحو تشكل جديد ونظام اقتصادي حديث ودولة ذات ثراء، ومكانة دولية متميزة.

إن خطة التنمية التي بادرت إلى تنفيذها دولة الإمارات ارتكزت على مصدر وحيد للدخل هو النفط، وهو ما خلق جوًا من عدم الاستقرار، وبالتالي أصبح التفكير الجديد نتيجة ذلك هو تنويع المصادر وتنمية الصناعة والزراعة والحرف التقليدية، والتجارة والسياحة، مع ارتكاز ذلك كله على نظام السوق المفتوحة.

أسهم النفط إذاً في تعجيل النمو الاقتصادي، لكنه في الوقت نفسه استطاع تعطيل الأنساق الأخرى عن مسايرة التغير بالسرعة نفسها. فماذا نعني بالدور التعطيلي هذا؟ إنه إعاقة نمو الإنسان وتطوره في المجالات الأخرى المرتبطة بالنسق الاقتصادي. فلقد واجه النفط قوة النسق القرابي والقيمي المتجذر في بناء مجتمع الخليج العربي بشكل عام، والإمارات على وجه الخصوص، فلم يستطع اختراق هذا النسق أو الالتفاف حوله أو إخضاعه له، لذلك أدى دوره في تحديث الحياة العامة للمجتمع، لكنه لم يُخضع النسق الاجتماعي للدرجة ذاتها في التغير الاقتصادي. وعلى العموم، فإن مؤشرات التحديث التي نلاحظها في مجتمع الدراسة تتمثل بما يلي:

١ ـ تحول البنية الاجتماعية من الوحدة القبلية إلى الوحدة المحلية (الجيرة).

٢ ـ تعايش النظام البيروقراطي مع النظام القبلي في إدارة المؤسسات الرسمية.

٣ ـ خروج المرأة للعمل خارج الدار في مؤسسات رسمية.

٤ ـ الانتقال من السلطة المغلقة إلى المشاركة في السلطة عبر الوظائف الحكومية العليا.

٥ ـ نظام تعليمي حديث، ووسائل إعلام متطورة.

٦ ـ اهتمام الصحافة بقضايا المرأة وترويج القيم الاستهلاكية.

٧ ـ اختزال نمط الأسرة من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية.

٨ ـ تحول نمط الزواج من الداخل (من الأقارب) إلى الخارج (الأباعد والغرباء).

٩ ـ تزايد عدد منظمات العمل التطوعي.

١٠ ـ التعددية السكانية.

ثالثاً: الأدوار المتاحة ومشاركة المرأة في التنمية في دولة الإمارات

تتحدد الأدوار المتاحة للمرأة في التنمية في مجالات عديدة، نستطيع إلقاء الضوء على أهمها، وهي: الانخراط في سوق العمل، والمشاركة الأسرية، والمشاركة الثقافية، ثم المشاركة المجتمعية في المساهمة في صياغة السياسات التنموية.

١ ـ مشاركة المرأة في سوق العمل: المحددات والمؤشرات

لا شك في أن الواقع السكاني يعكس مدى الضرورة الملحة لمشاركة الإناث في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم حتمية وجودها في سوق العمل. ومن ناحية أخرى، تنعكس هذه المشاركة على المرأة في معدلات دخول الإناث في سوق العمل التي تتوقف بدورها على عوامل عدة، لعل أهمها حجم السكان الإناث في المجتمع، والسياسات التعليمية والتدريبية، والعادات والتقاليد الاجتماعية. ونعرض في الفقرات القادمة لهذه العوامل، على أن نقدم في ما بعد عرضاً مفصلاً لحجم المشاركة الفعلية في سوق العمل مدعمين عرضنا بالإحصاءات المتاحة.

بالنسبة إلى **حجم السكان** تشير البيانات السكانية إلى أن المرأة في مجتمع الإمارات شكلت من الناحية العددية نسبة ٣١ بالمئة، زادت إلى ٣٥ بالمئة، ثم إلى نحو ٤٠ بالمئة من جملة السكان في الأعوام ١٩٨٠، و١٩٨٥، و١٩٩٠ على التوالي، وعلى الرغم من تزايد هذه النسبة، لا زالت مشاركتهن ضئيلة، كما سنوضح في ما بعد.

أما عن **السياسات التعليمية**، فإن الدولة أتاحت الفرصة كاملةً ومتكافئةً في

مجالات التعليم والتدريب لكل من الذكور والإناث، كما كان للطفرة الاجتماعية والاقتصادية أثر كبير في تغيير المناخ الاجتماعي في البلاد، والتخلص من كثير من الممارسات القديمة، ومن أهمها الإحجام عن تعليم البنات. فقد أظهرت النتائج الإحصائية عام ١٩٦٨ أن نسبة الأمية في صفوف المرأة في دولة الإمارات بلغ ٩١,١ بالمئة، وبين النساء في الفئة العمرية ٦١ سنة فأكثر ٩٩,٤ بالمئة، إلا أن هذه النسبة قد انخفضت إلى ٣٦,٩٧ بالمئة عام ١٩٨٠، وإلى أقل من ٣٠ بالمئة عام ١٩٨٥. ولقد فتحت المدارس أبوابها لتستقبل آلاف الطلاب من الجنسين، ويلاحظ أن نسبة الإناث الطالبات في تزايد مستمر، فكانت تلك النسبة ٣٩,٢ بالمئة في العام الدراسي ١٩٧٢ ـ ١٩٧٣، وارتفعت إلى ٤٦,٨ بالمئة في العام الدراسي ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤، وإلى ٤٨,٩ بالمئة في العام الدراسي ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦، وقد وصلت هذه النسبة إلى أقصى معدلاتها، وهي ٥١,٥ بالمئة في العام الدراسي ١٩٩٢ ـ ١٩٩٣. كذلك فقد أظهرت الإحصاءات أن هناك زيادة في نسبة فصول الإناث المختلفة من ٣٦,٣ بالمئة عام ١٩٧٠ ـ ١٩٧١ إلى ٤٨,٨ بالمئة عام ١٩٩٢ ـ ١٩٩٣، وزيادة في نسبة الفصول المختلطة من ٣,٦ إلى ٦,٩ بالمئة بين العامين المذكورين، وزيادة في نسبة مساهمة المرأة (مواطنة ووافدة) في الهيئة التعليمية من ٢ بالمئة إلى ٥٩ بالمئة في العامين المذكورين ١٩٩٢ ـ ١٩٩٣.

هذا وقد شكل افتتاح الجامعة في دولة الإمارات قفزة نوعية بالنسبة إلى تعليم المرأة، حيث كانت العادات والتقاليد تحول أحياناً دون إرسال الفتيات للتعلم في الجامعات العربية والأجنبية، وقد شهد عام ١٩٨٠ ـ ١٩٨١ تخرج أول دفعة من طالبات الجامعة، إذ بلغ عدد الخريجات ١٩٤ خريجة يمثلن ٤١,١ بالمئة من إجمالي خريجي تلك السنة، ولقد وصل عدد الخريجات إلى ٦٧٠ خريجة في العام الدراسي ١٩٨٨ ـ ١٩٨٩، أي بنسبة ٦٤,٣ بالمئة من مجموع الخريجين.

وفي العام الدراسي ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠ بلغ عدد الملتحقين بالجامعة ١٥٠٠، منهم ٤٥٠ طالباً، أي بنسبة ٣٠ بالمئة، و١٠٥٠ طالبة، أي بنسبة ٧٠ بالمئة. والسؤال هنا إلى أي مدى أثر التعليم في مشاركة المرأة في سوق العمل؟ نؤجل الإجابة عن ذلك حتى نستكمل بقية العوامل الاجتماعية المؤثرة في مشاركة المرأة في سوق العمل[(١)].

تُعَد **العوامل الاجتماعية والثقافية** من أهم العوامل المحددة لانخراط المرأة في سوق العمل، وتتمثل أهم هذه العوامل في الرغبة في الاستقلال وتأكيد الذات واكتساب الخبرات، والتأكيد على الحق في العمل، والإيمان بعدم وجود التفرقة في

---

(١) قارن في ذلك: **النشرة الاحصائية السنوية للتعليم** (منطقة العين التعليمية، قسم التخطيط والتقويم، ١٩٩٢)، و Linda Usra Soffan, *The Women of the United Arab Emirates* (London: Croom Helm; Totowa, NJ: Barnes and Noble Books, 1980), p. 62.

العمل بين الذكور والإناث، وقناعة المرأة العاملة بأنه لا يقع أي ضرر من العمل على المستوى الفردي أو الأسري أو الاجتماعي.

أ ـ حجم قوة العمل النسائية

يُعتبر مجال الاستخدام وقوة العمل من أهم المجالات المتصلة بتنمية الموارد البشرية لارتباطها الوثيق بعملية الإنتاج والتقدم الاقتصادي والاجتماعي. وتتم معرفة مساهمة المرأة في قوة العمل من خلال دراسة خصائص قوة العمل وتوزيعاتها المختلفة، ويتضمن ذلك رصد نسبة عدد المشتغلات في كل قوة العمل، وتوزيعهن بحسب النشاطات الاقتصادية والمهنية التي يساهمن فيها. ومع بداية الثورة التعليمية عام ١٩٧٥ في مجتمع الإمارات، كان متوقعاً إمكان تزايد أعداد النساء في القوى العاملة بشكل ملحوظ، إلا أن البيانات الاقتصادية تكشف وتوضح عكس هذه التوقعات. فعلى الرغم من أن الإناث يشكلن ٤٠ بالمئة من جملة السكان في عامي ١٩٨٠ و١٩٩٠، فهن لـم يشكلن سوى ٣,٤ بالمئة من جملة قوة العمل عام ١٩٨٠، ارتفعت إلى ٥,٩ بالمئة عام ١٩٨٥، ثم وصلت إلى ١١,٤ بالمئة عام ١٩٩٠ بين العاملات في النشاط الاقتصادي، وهي نسبة متدنية جداً، وظلت النسبة الباقية من الإناث متفرغة للأعمال المنزلية (أي ربات بيوت)، ونسبة قدرها ٢٠,٥ بالمئة ما زالت في التعليم. وهناك فرق معنوي بين نسبة المواطنات وغير المواطنات داخل قوة العمل، حيث وصلت نسبة غير المواطنات داخل قوة العمل إلى ٢٤,٤ بالمئة، زادت إلى ٣٥,٣ بالمئة ما بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٥، ويمكننا أن نلاحظ ذلك من الجدول رقم (١٠ ـ ١).

لكن ما هي أنواع الأنشطة الاقتصادية التي تمارسها الإناث؟

ب ـ النشاط الاقتصادي للإناث

من الملاحظ أن الأنشطة الاقتصادية في مجتمع الإمارات تتنوع وتختلف بسبب التغييرات الاقتصادية والاجتماعية التي سبقت الإشارة إليها، وتختلف المساهمة في تلك الأنشطة بحسب المستوى التعليمي والتركيبة العمرية والحالة المهنية للأفراد. هذا وتتضح قطاعات الأنشطة الاقتصادية التي تساهم فيها المرأة من الجدول رقم (١٠ ـ ٢)، إذ يلاحظ أن الإناث يعملن في جميع الأنشطة الاقتصادية تقريباً، ولكن بنسب متفاوتة أقلها في قطاع الزراعة، حيث بلغ عددهن ٢٣، زاد إلى ٣٨، ثم إلى ٤٨ أنثى في السنوات ١٩٨٠، و١٩٨٥، و١٩٩٠ على التوالي، كما تتركز أعلى نسبة منهن في قطاع خدمات المجتمع العامة والخدمات الاجتماعية والشخصية، حيث تصل نسبة العاملات في هذا القطاع إلى ٧٦ بالمئة، زادت إلى ٨٤ بالمئة، ثم إلى ٨٨ بالمئة في السنوات ١٩٨٠، و١٩٨٥، و١٩٩٠ على التوالي، وهذه النسبة بين الإناث المواطنات أعلى من مثيلتها الخاصة بغير المواطنات، حيث تصل إلى ٩٤ بالمئة مقابل ٨٨ بالمئة على التوالي.

الجدول رقم (١٠ ـ ١)

توزيع القوة البشرية الوطنية من الإناث

(١٥ إلى ٦٥) بحسب موقعهن داخل قوة العمل أو خارجها

الجنسية	السنة	داخل قوة العمل			خارج قوة العمل			مجموع
		مشتغلات	متعطلات	جملة قوة العمل	متفرغات للأعمال المنزلية	طالبات	جملة خارج قوة العمل	القوة البشرية للإناث
مواطنات	١٩٨٠	١٨٢٤	٥٢	١٨٧٦	٥٤١٠٣	٧٩٤٨	١٥٠٢٦	٧٢٩٣٦
(النسبة المئوية)				٢,٩			٩٧,١	١٠٠,٠
مواطنات	١٩٨٥	٣٨٥٤	١٤٣	٣٩٧٧	٥٦٤٩٩	٧١٩٥١	٨٣٤٥٠	٧٨٤٤٧
(النسبة المئوية)				٤,٦			٩٥,٤	١٠٠,٠
غير مواطنات	١٩٨٠	٢٥٥١٣	٨٧٨	٢٦٣٩١	٧٦٨٨٠	٤٧٦٧	٨١٦٤٧	١٠٨٠٣٨
(النسبة المئوية)				٢٤,٤			٧٥,٦	١٠٠,٠
غير مواطنات	١٩٨٥	٦٠٢٢٢	١١٩٦	٦١٤١٨	١٠٢٧١٠	٩٨٠٥	١١٢٥١٥	١٧٣٩٣٢
(النسبة المئوية)				٣٥,٣			٦٤,٧	١٠٠,٠
جملة الإناث	١٩٨٠	٢٧٢٣٧	٩٣٠	٢٨٢٦٧	١٣٠٩٨٣	١٢٧١٥	١٤٣٦٩٨	١٧١٩٦٥
(النسبة المئوية)				١٦,٤			٨٣,٦	١٠٠,٠
جملة الإناث	١٩٨٥	٦٤٠٧٦	١٣٣٩	٦٥٤١٥	١٦٨٢٠٩	٢٧٧٥٦	١٩٥٩٦٥	٢٦١٣٨٠
(النسبة المئوية)				٢٥,٠			٧٥	١٠٠,٠

المصدر: الامارات العربية المتحدة، وزارة التخطيط، **المجموعة الاحصائية السنوية**، ١٩٩٢.

أما باقي الإناث، فتوزع على الأنشطة الأخرى، إذ تبلغ ٢ بالمئة في قطاع الصناعة والكهرباء، كما تبلغ ١٠ بالمئة في قطاع خدمات البيئة الأساسية (التشييد ـ النقل ـ المواصلات ـ التجارة ـ البنوك والتمويل). ويلاحظ أن هناك تركيزاً شديداً بين الإناث في قطاع الخدمات، يأتي من قبل المواطنات بسبب عدم القدرة على مواجهة التحديث، إما بسبب العادات والتقاليد التي تفضل عدم الاختلاط بين الجنسين، أو بسبب عدم القدرة على مواجهة متطلبات التحديث نفسه، ومن ثم يتجهن إلى ممارسة الأنشطة الحكومية التقليدية التي لا تحتاج إلى مهارات عالية. أما زيادة نسبة الإناث الوافدات في قطاع الخدمات، فهي نتيجة كون عدد كبير منهن يعمل في قطاع الخدمات العائلية كمربيات وخادمات لدى الأسر الخاصة.

الجدول رقم (١٠ ـ ٢)

توزيع قوة عمل الإناث على القطاعين الحكومي والخاص في السنوات ١٩٨٠، ١٩٨٥ و١٩٩٠

السنوات / القطاع	مواطنات			غير مواطنات			الجملة		
	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠
حكومة أو قطاع عام	٨٦,٢	٩١,٤	٩٤,١	٤٥,٠	٢٦,٩	١٦,٥	٤٧,٧	٣٠,٩	٢١,٤
منشآت خاصة	٤,٣	٥,٦	٥,٠	٢٦,٣	١٩,٣	١٤,٩	٢٤,٨	١٨,٥	١٤,٢
من دون منشأة	٩,٣	٣,٠	٠,٩	٢٨,٧	٥٣,٨	٦٨,٦	٢٧,٥	٥٠,٦	٦٤,٤
الجملة	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
قوة العمل (الإناث)	١٨٣٥	٣٨٨٥	٨٧٩٨	٢٦٠٢٣	٦٠٩٦٧	١٣١٨٢٤	٢٧٨٥٨	٦٤٨٥٢	١٤٠٦٢٢

المصدر: المصدر نفسه.

نلاحظ من الجدول رقم (١٠ ـ ٢) أن الإناث ينتشرن في جميع قطاعات العمل الحكومية وغير الحكومية، ونستخلص من هذا الجدول بالنسبة إلى مجموع قوة العمل أن الغالبية تعمل في قطاع الخدمات من دون منشأة، وأن نسبة العاملات منهن في هذا القطاع في زيادة مستمرة، حيث زادت من ٢٧,٥ بالمئة إلى ٥٠,٦ بالمئة، ثم إلى ٦٤,٤ بالمئة خلال السنوات ١٩٨٠، و١٩٨٥، و١٩٩٠ على التوالي، تليها نسبة المشتغلات في قطاع الحكومة والقطاع الخاص، والتي شهدت انخفاضاً معاكساً من ٤٧,٧ بالمئة إلى ٣٠,٩ بالمئة، ثم إلى ٢١,٤ بالمئة خلال الفترة نفسها، كما انخفضت نسبة العاملات في القطاع الخاص من ٢٤,٨ بالمئة إلى ١٤,٢ بالمئة. وهذا الانخفاض في النسبة لا يعني بالضرورة انخفاضاً في حجم قوة العمل من الإناث في هذا القطاع أو ذاك، وإنما هو انخفاض نسبي صاحَب الزيادة الكبيرة في قوة العمل، ومن ثم فهو تغيير في هيكل توزيع الإناث على قطاعات العمل. أما حجم قوة العمل، فقد شهد زيادة كبيرة خلال السنوات العشر السابقة. نلاحظ أيضاً من الجدول وجود اختلاف في هيكل توزيع الإناث المواطنات عن مثيله الخاص بغير المواطنات، حيث نجد أن الغالبية العظمى من الإناث المواطنات تعمل في القطاع الحكومي، وأن نسبة العاملات منهن في هذا القطاع قد زادت من ٨٦,٢ بالمئة إلى ٩٤,١ بالمئة، وأن نسبة قدرها من ٤,٣ بالمئة إلى ٥ بالمئة تعمل في المنشآت الخاصة، وأن نسبة قليلة جداً تعمل من دون منشآت.

إن الجدولين رقمَي (١٠ ـ ١) و(١٠ ـ ٢) أوضحا لنا مساهمة القوة العاملة النسائية في قوة العمل وتوزعها على القطاعات، وأوضحا كذلك مدى تواضع نسبة

مساهمة الإناث المواطنات في قوة العمل، وذلك على الرغم من زيادة هذه النسبة إلى ثلاثة أضعاف ما كانت عليه خلال الفترة من عام ١٩٨٠ حتى عام ١٩٩٠، وهذا نتيجة انخفاض نسبة المتعلمات، وتأثير العادات والتقاليد الاجتماعية التي لا تشجع انخراط المرأة في سوق العمل، الأمر الذي أدى إلى تواجدها بنسبة ١١,٤ بالمئة فقط من جملة قوة العمل البالغة ٧٨٢٨٢ في عام ١٩٩٠[٢].

إن هذه الزيادة في حد ذاتها توضح الجهود التي تبذلها الدولة، كما يؤكدها تطور ميزانية التنمية خلال الأعوام ١٩٨٥ حتى ١٩٨٩، وكذلك في التسعينيات، كما سبق أن أوضحنا في الجزء السابق من هذه الدراسة. فقد وصلت هذه الميزانية إلى ٤٩٠٤ ملايين درهم في عام ١٩٨٩ موزعة على القطاعات التالية: الإدارة العامة والدفاع والتعليم والصحة. كما يلاحظ كذلك مساهمة لا بأس بها من جانب المرأة في العديد من الأعمال المهنية، ويأتي على رأسها مهن الطب والتدريس والهندسة، وشكلت نسبهن نحو ٢٤ بالمئة من جملة العاملين عام ١٩٧٥، ثم ٤٥,٩ بالمئة عام ١٩٧٨، وانخفضت إلى نحو ٤٠,٨ بالمئة عام ١٩٨٠.

كما يلاحظ أن عدداً قليلاً يمثل نسبة ٢ بالمئة منهن، يشغل مهناً من مواقع اتخاذ القرار، في فئة المديرين ومديري الأعمال، وهذه النسبة ارتفعت من ١ بالمئة إلى ٢ بالمئة خلال السنوات العشر السابقة (١٩٨٠ ـ ١٩٩٠). كما يلاحظ أيضاً تركز الموظفات والعاملات في هذا القطاع العام ـ في الوزارات الاتحادية بنسبة ١١ بالمئة من مجموع الموظفين في القطاع. كما تتركز أيضاً المرأة العاملة في الوظائف المهنية والفنية التي زادت من ٥٠ بالمئة في سنة ١٩٨٠ إلى نحو ٨٠ بالمئة في سنة ١٩٩٠. أما العاملات المواطنات في الدولة فتصل نسبتهن إلى ١١,٤ بالمئة فقط وعددهن ١٠٠٤٩ امرأة، ويتركزن في مجال الخدمات العامة، إذ تشكل نسبة العاملات في هذا المجال ٨٩,٥ بالمئة من إجمالي الإناث المواطنات العاملات، أما الإناث العاملات في هذا المجال، من غير المواطنات، فتصل نسبتهن إلى ٧٨,٨ بالمئة من إجمالي العاملات غير المواطنات. يلي نسبة الإناث في قطاع الخدمات العامة نسبتهن في قطاع البنوك التي تبلغ ٦٣ بالمئة، ثم في قطاع التجارة التي تبلغ ٤,٩ بالمئة، ثم في قطاع النقل والمواصلات التي تبلغ ٣,٤ بالمئة[٣].

---

(٢) شمة محمد بن خالد، «الرضا الوظيفي والمرأة العاملة بدولة الإمارات العربية المتحدة،» (رسالة ماجستير، ١٩٩٤)، ص ٧٩.

(٣) المصدر نفسه، ص ٩٣.

الجدول رقم (١٠ ـ ٣)

قوة العمل النسائية بحسب القطاعات الرئيسية للنشاط الاقتصادي

(نسبة مئوية)

السنوات / النشاط الاقتصادي	مواطنات			غير مواطنات			الجملة		
	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠
الزراعة والصيد	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الصناعة التحويلية									
الكهرباء/ الماء	٢,٠	٢,٠	٣,٠	٤,٠	٢,٠	٢,٠	٣,٠	٢,٠	٢,٠
خدمات البيئة الأساسية	٤,٠	٤,٠	٣,٠	٢١,٠	١٤,٠	١٠,٠	٢١,٠	١٤٠	١٠,٠
خدمات المجتمع العامة والخدمات الاجتماعية والشخصية	٩٤,٠	٩٤,٠	٩٤,٠	٧٥,٠	٨٤,٠	٨٨,٠	٧٦,٠	٨٤,٠	٨٨,٠
الجملة	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
قوة العمل	١٨٣٥	٣٨٨٥	٨٧٩٨	٢٦٠٢٣	٦٠٩٦٧	١٣١٨٢٤	٢٧٨٥٨	٦٤٨٥٢	١٤٠٦٢٢

المصدر: المصدر نفسه.

ج ـ مشاركة المرأة في أعمال الشرطة والأمن العام

تشارك المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة في أعمال الشرطة والأمن العام، وتُعتبر الشرطة النسائية من أهم تنظيمات وزارة الداخلية في الدولة، كما أنها تمارس أعمالها في مجالات الأمن التي تخص المرأة.

وتتدرج المرأة في وظائف الشرطة وتصل إلى رتب عسكرية متقدمة. ويبين الجدول رقم (١٠ ـ ٤) عدد النساء ورتبهن في هذا المجال للعام ١٩٩٣.

وتجدر الإشارة إلى أن المرأة في ممارستها عملها في مجال الشرطة قد وفرت لها كل العوامل التي تساعدها على أداء دورها بكفاءة، فهي تجد الأمن والحماية وجهات الشكوى التي يمكن اللجوء إليها عند الحاجة، بالإضافة إلى حرية اختيار المرأة الجنسَ الذي ترغب في التعامل معه لوجود التفاهم المشترك، خصوصاً في بعض الأمور الحساسة الخاصة بالنساء[٤].

(٤) الإمارات العربية المتحدة، وزارة الداخلية، التقرير السنوي، ١٩٩٣.

الجدول رقم (١٠ ـ ٤)

توزيع الشرطة النسائية بحسب الرتبة العسكرية

الرتبة	العدد	الرتبة	العدد	الرتبة	العدد
رائد	١	مساعد أول	٥	عريف	٤٧
نقيب	٧	مساعد	٦	شرطي أول	٧٢
ملازم أول	٩	رقيب أول	١٣	شرطي	٦٧
ملازم	١٢	رقيب	٨٤	المجموع	٣٢٣

المصدر: الإمارات العربية المتحدة، وزارة الداخلية، **التقرير السنوي**، ١٩٩٣.

بناء على ما تقدم من عرض لمساهمة المرأة في مجتمع الإمارات في سوق العمل، يمكننا أن نورد الحقائق التالية:

ـ إن عمل المرأة يُعَد هامشياً، وإن نسبة المساهمة تعد ضئيلة جداً بالقياس إلى جملة القوى العاملة الوطنية.

ـ إن عمل المرأة يدخل في الأعمال الوظيفية كالتدريس والطب وأعمال السكرتارية والأمن، ويبعد عن القطاعات الانتاجية.

ـ إن حجم النساء العاملات لا يتناسب مع عدد النساء القادرات على العمل (١٥ سنة فأكثر).

ـ إن هناك مجموعة من العقبات تواجه المرأة في أدائها مهامها أو عند الارتقاء إلى وظائف ذات مسؤولية في المجتمع، من بينها أن كثيرات منهن لسن في المستوى الثقافي المطلوب ولم يحصلن على التدريب الكافي المستمر، ويكتفين بما وصلن إليه من تعليم، يضاف إلى ذلك الأوضاع التقليدية التي تؤثر في العلاقة بين كل من الرجل والمرأة في المجتمع، وكذلك الأوضاع السائدة في الوسط العائلي التي تجعل دور المرأة يقتصر على ممارسة مسؤوليتها كأم ومعلمة لأولادها.

٢ ـ أدوار المرأة الحضرية

أ ـ الأدوار الأسرية والمشاركة الاجتماعية

لقد أُجريت مجموعة من الدراسات لدولة الإمارات اهتمت بقضايا متعددة عن المرأة العاملة، ولكن ندرت الدراسات الخاصة بالمرأة، ربة المنزل، أو المرأة التي تجمع بين الدورين كموظفة أو عاملة ومديرة للمنزل كذلك.

من نتائج هذه الدراسات سنحاول تقصي هذا البعد الجديد لدراستنا لنستوفي الأدوار كافة التي تقوم أو تساهم بها المرأة في الإمارات. ومن أحدث هذه الدراسات

الميدانية دراسة وزارة العمل التي أجريت بهدف التعرف إلى الأوضاع المعيشية للأسر التي تستخدم خدماً، التعرف إلى الأدوار التي يقوم بها الخدم داخل الأسرة، إلى جانب مجموعة أخرى من الأهداف أهمها التعرف إلى العلاقة بين عمل المرأة وعمل الخدم. وما يهمنا من هذه الدراسة أن نخرج بمؤشرات لدواعي استخدام الخدم، والتبدل والتغير الذي يحدث في أدوار جميع أفراد الأسرة وليس الأم فقط. إن وجود الخدم من فئات المربيات، والسائقين، والمزارعين، والخدم، يؤدي بالضرورة إلى هذا التحول في الأدوار. لكن كيف يتم هذا التحول؟

إذا أخذنا في الاعتبار أن عدد الأسر المواطنة في الدولة يكاد يبلغ ٨٠ ألف أسرة، فإن عدد الخدم قد وصل إلى ما يقرب من ١٤٦٤٠٠ خادم وخادمة لدى الأسر المواطنة فقط.

وتشير الإحصاءات إلى أن عدد تأشيرات الخدم يبلغ ما يقرب من ٦٥ ألف تأشيرة سنوياً، أي ان أعداد الخدم في تزايد مستمر، وان الخدم من الإناث هن من الجنسيات السري لانكية والفيليبينية والهندية، ويقمن بالخدمة المنزلية والطبخ، وقيادة السيارات. وأظهرت نتائج تلك الدراسة أن هناك استقراراً في عمل بعض الخدم لدى الأسر، إذ إن هناك خدماً بلغت سنوات خدمتهم لدى الأسرة ما يزيد على عشر سنوات، وهذا مؤشر على أن العلاقة قد تعمقت بين الخدم وأفراد الأسرة، ولا سيما الصغار منهم، من جراء المعايشة الطويلة، إذ انتقلت العلاقة بين الخادمة والطفل من علاقة الخادمة إلى علاقة العاطفة والارتباط النفسي، ومثل هذه العلاقة تتم على حساب علاقة الطفل بأمه، حيث إن فترة بقاء الطفل مع الخادمة تفوق المدة التي يقضيها مع الأم والآخرين من أفراد الأسرة[٥].

فماذا تعني كل تلك الحقائق الواقعية؟ إنها، ببساطة، تعني اختلال الأدوار الأسرية، ليس الخاصة بالمرأة فقط، بل الخاصة بأدوار الرجل كذلك، سواء كان الزوج أو الأب، وكذلك أدوار الأبناء، وهو ما يؤكد حقيقة أن الكثافة العالية للعمالة داخل الأسرة الإماراتية أدت إلى الإخلال في بنية هذه الأسر، والتغير الشامل في الأدوار الأسرية للمرأة والرجل على السواء.

وفي دراسة ميدانية أجريت حول موضوع «الوعي الاجتماعي ودور المرأة»[٦] في التنمية في دولة الإمارات، كان من بين استجابات المبحوثات في هذه الدراسة ما جاء

---

(٥) محمد عيسى السويدي، عبد الله بوشهاب وطه حسين، **خدم المنازل في الإمارات: دراسة ميدانية** (الإمارات: وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ١٩٩٤).

(٦) إجلال اسماعيل حلمي، «الوعي الاجتماعي ودور المرأة في التنمية في الإمارات (بحث ميداني)،» **شؤون اجتماعية**، السنة ٩، العدد ٣٥ (خريف ١٩٩٢).

فيه أن التعليم له أهمية كبيرة في إنجاح الحياة الأسرية والمشاركة في القرارات الأسرية، ولكن من حيث درجة الموافقة على هذا الرأي، تحفظ الرجال «من العيّنة». إلا أن النساء يرين أن لتعليم المرأة آثاراً إيجابية في كل من المرأة والرجل والأسرة والمجتمع، فالمرأة المتعلمة تشارك زوجها وتتعاون معه في تنظيم الإنفاق على الأسرة وفي تربية الأبناء وتنشئتهم التنشئة الاجتماعية التي تتفق مع مبادئ المجتمع وثقافته، ومع استراتيجية الدولة في التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

وهناك اتجاهات متعددة نحو عمل المرأة ودورها الأسري. وثمة كثير من الباحثين من ربط بين صفة الأداء في الدور الأسري للمرأة بعمل المرأة، غير أن دراسات أخرى أثبتت عدم صحة هذه النتيجة، إذ رأت دراسة خلفان مصبح حول مساهمة المرأة في سوق العمل أن العينة التي أُخذ رأيها في عمل المرأة، ٣٥ بالمئة منها وجدت أن أثر العمل في الأبناء مفيد، في حين رأت نسبة ١٤ بالمئة أن أثر العمل ضار في الأبناء، أما ٥١ بالمئة من العينة فقد رأت أنه لا يوجد أثر لعمل المرأة في الأبناء(٧).

أما مصاحَبات تخلي المرأة والرجل عن أدوارهما الأسرية، وتركها لعمال المنازل والمربيات، فهي كثيرة، ففي دراسة سابقة للباحثة(٨) حول آثار العمالة الوافدة في مجتمع الإمارات، جاءت أهم هذه النتائج كما يلي:

- تضعف علاقة الطفل بأمه بنسبة ٩١,٤ بالمئة.
- يضعف اكتساب الطفل اللغة العربية بنسبة ٨٩,٥ بالمئة.
- يكسب الطفل لغة المربية بنسبة ٧٧,١ بالمئة.
- تُغرس في الطفل قيم المربية وعاداتها بنسبة ٧٢,٣ بالمئة.
- تُسبِّب اضطرابات في جو الأسرة بنسبة ٧٦,٣ بالمئة.
- سلب الأسرة فضيلة الاعتماد على النفس بنسبة ٨٤,٨ بالمئة.
- إدخال قيم وعادات غريبة على الأسرة بنسبة ٧١,٤ بالمئة.
- خلق اضطرابات في جو الأسرة بنسبة ٦٦,٧ بالمئة.

---

(٧) خلفان علي مصبح، «المرأة المواطنة العاملة في الحكومة الاتحادية: دراسة تحليلية،» ورقة قدّمت إلى: ندوة مساهمة المرأة الإماراتية في سوق العمل التي نظّمها الاتحاد النسائي بالتعاون مع معهد التنمية الإدارية، ١٩٩١، ص ٣٣.

(٨) موزة عبيد غباش، **الهجرة الخارجية والتنمية بدولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة للآثار الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للعمالة الأجنبية** (دبي: دار القراءة للجميع للنشر والتوزيع، ١٩٨٥).

ـ الحد من استخدام اللغة العربية في إطار الأسرة بنسبة ٦٢,٩ بالمئة.

ـ إفقاد أعضاء الأسرة وجود تعاون متبادل بينهم بنسبة ٥٩,١ بالمئة.

ب ـ المشاركة والأدوار الثقافية والمجتمعية

يمكن القول بأن انخراط النساء الحضريات في التنظيمات الثقافية والاجتماعية يعد في حد ذاته دوراً ثقافياً واجتماعياً مهماً، إذ تُمنح النساء فرصة مناسبة للحصول على مكاسب متعددة، أولها اكتساب الخبرة في مجال المشاركة واكتساب القدرة على إدارة الأعمال، وقيادة التنظيمات، وتحقيق النجاح، ومن ثم إثبات الذات وفرص الانطباع بأن المشاركة والمساواة وضع طبيعي بين الرجل والمرأة، كما يعطي للأجيال الجديدة القدرة على تفهم ماهية المشاركة في مجالات الحياة المختلفة.

من المعروف أن هناك في دولة الإمارات العربية المتحدة نمواً لحركة تعاونية نفعية وخيرية، تبرز في أشكال الجمعيات القائمة حالياً، وقد قمنا بدراسة لهذه الجمعيات، فاتضح لنا أن العمل المهني هو الذي أدى إلى زيادة الجمعيات المهنية والنفعية، كما لاحظنا أن عدد الجمعيات بلغ الآن ٩١ جمعية بأنواع مختلفة، فهناك الجمعيات غير الحكومية، والحكومية، والجمعيات التي تمثل الجاليات الأجنبية، والجمعيات ذات الأهداف الدينية والخدمية والمهنية والتعاونية، وكذلك جمعيات الوعي العام، والجمعيات ذات الأهداف البحثية كجمعية الدراسات الإنسانية.

تقدم هذه المنظمات ٢٢ نوعاً من الإنجازات الأساسية، كما يتضح من الجدول رقم (١٠ ـ ٥)، إذ يحتل «نشر الوعي الثقافي» المرتبة الأولى بين هذه الانجازات، وقد تحقق ذلك في ٢٤ مؤسسة تمثل ٤٦ بالمئة، كما مثلت «المشاركة في المناسبات الوطنية والمهرجانات» العنصر الثاني من الإنجازات الأساسية، حيث كان من أهم إنجازات ١٠ مؤسسات تمثل نسبة قدرها ١٩ بالمئة، ويأتي عنصرا «تنمية المواهب» و«المساعدات في النكبات والكوارث» بعد ذلك، حيث كان كل واحد من هذين العنصرين من أهم إنجازات ٩ مؤسسات.

تتعدد بعد ذلك الإنجازات الأساسية لهذه الجمعيات، الأمر الذي يعطي انطباعاً عن تعدد النشاط في الجمعية الواحدة والإنجاز الواحد المشترك بين عدد من أنواع الجمعيات.

وقد كشفت الدراسة أن مثل هذه الجمعيات تقوم ببعض الأنشطة المتعددة ومن بينها أنشطة ثقافية، وتعلم كبار، وتوظيف، وتعليم حرف يدوية، وتقديم بعض المساعدات القانونية. إلا أن هذه الأنشطة لا تتفق مع حجم هذه الجمعيات أو مع الهدف المنشود من وراء جهود هذه الجمعيات عموماً، وأهداف التنمية خصوصاً. ولعل هذا يرجع إلى وجود العديد من العقبات التي توصلت الدراسة إليها، والتي وصلت حسبما يوضح الجدول رقم (١٠ ـ ٦) إلى عشر معوقات أهمها: المعوقات

المالية (٤٥ بالمئة)، قلة المتطوعين (٢٣ بالمئة)، عدم توفر أو ضيق المقر الخاص بالنشاط (١٠ بالمئة)، عدم توفر الوعي العام بأهمية جمعيات النفع العام (٨ بالمئة)، وعدم توفر مساهمة الجانب الحكومي في عملية التوعية الجماهيرية (٤ بالمئة)(٩).

الجدول رقم (١٠ ـ ٥)

الإنجازات الأساسية للمؤسسة

الإنجازات	العدد	النسبة المئوية
١ ـ نشر الوعي الثقافي	٢٤	٤٦
٢ ـ المشاركة في المناسبات الوطنية والمهرجانات	١٠	١٩
٣ ـ تنمية المواهب	٩	١٧
٤ ـ مراكز صيفية للشباب	١	٢
٥ ـ تحفيظ القرآن	٥	١٠
٦ ـ دورات رياضية	٥	١٠
٧ ـ مراكز محو الأمية	٦	١٢
٨ ـ مراكز تعليم الأطفال	٣	٦
٩ ـ نشر الوعي المهني	٤	٨
١٠ ـ نشرات دورية وبحوث علمية	٣	٦
١١ ـ الدفاع عن حقوق الأعضاء	٢	٤
١٢ ـ دورات متخصصة	٢	٤
١٣ ـ إحياء حفلات الزواج	٤	٨
١٤ ـ صرف الزكاة والمعونات للمستحقين	٢	٤
١٥ ـ المساعدة في النكبات والكوارث	٩	١٧
١٦ ـ جمع شمل أبناء الجالية وتعاونهم	٣	٦
١٧ ـ إقامة أسواق خيرية	٤	٨
١٨ ـ إقامة مؤتمرات عالمية	٢	٤
١٩ ـ رعاية المعوقين	٣	٦
٢٠ ـ نشر الوعي الصحي	٢	٤
٢١ ـ تأهيل الشباب	١	٢
٢٢ ـ كفالة الأيتام	١	٢
المجموع	١٠٥	

المصدر: Mouza Ghubash, *Non Governmental Organizations in the United Arab Emirates* ([n. p.]: UNDP, 1994).

(٩) Mouza Ghubash, *Non Governmental Organizations in the United Arab Emirates* ([n. p.]: UNDP, 1994).

الجدول رقم (١٠ ـ ٦)

العقبات التي تعترض تحقيق الهدف

نوع المعوقات	العدد	النسبة المئوية
١ ـ معوقات مالية	٢٨	٤٥
٢ ـ قلة المتطوعين	١٣	٢٣
٣ ـ عدم توفر المقر أو ضيق المقر الخاص بالنشاط	٦	١٠
٤ ـ عدم توفر الوعي الكافي بأهمية جمعيات النفع العام	٥	٨
٥ ـ عدم مساهمة الجانب الحكومي في عمليات التوعية الجماهيرية	٢	٤
٦ ـ عدم كفاية المنشآت اللازمة للأنشطة المختلفة	١	٢
٧ ـ قلة الأموال المخصصة للمصاريف الإدارية	١	٢
٨ ـ غياب التشريعات	١	٢
٩ ـ عدم وجود قضاة متخصصين	١	٢
١٠ ـ ارتفاع الإيجارات	١	٢
المجموع	٥٩	١٠٠

المصدر: المصدر نفسه.

أما بالنسبة إلى الجمعيات النسائية فهي الأكثر نشاطاً وعدداً من بين تلك الجمعيات، وتقوم بأدوار تنمية المرأة وتطويرها، والمساهمة في حل مشكلاتها الأسرية والمادية والتعليمية. وفي دراسة خصصت للبحث في مساهمة المرأة في هذه الجمعيات وجدنا العديد من المفارقات في تأدية هذه الأدوار.

وتعكس نتائج الدراستين موقفاً سلبياً بشأن المشاركة الفعلية للمرأة الحضرية في الجمعيات وفي العمل التطوعي، وهذا يدل بوضوح على تقاعس الأدوار النسائية في مجالات مجتمعية أخرى، إلى جانب المجالات التي أشرنا إليها بما فيها الأدوار المنزلية.

٣ ـ المرأة الريفية وأدوارها الأسرية والمجتمعية

تكتمل جوانب هذه الدراسة بإلقاء بعض الضوء على الأدوار المتاحة للمرأة الريفية للمساهمة في عملية التنمية في مجتمع الإمارات، باعتبار أن نساء الريف يشكلن

قطاعاً كبيراً في دولة الإمارات، إذ يصل عددهن إلى ١٠٢٠٠٠ امرأة، وبالتالي نتوقع أن تكون لهن مشاركة كبيرة على مستوى التنمية في المناطق الريفية لهذه الدولة.

ففي دراسة حديثة عن أثر التقانة في تغيير أدوار المرأة الريفية وجدنا نتائج لا تختلف كثيراً عن تلك النتائج التي استعرضناها لأدوار المرأة الحضرية، فدور المرأة الريفية الزراعي والإنتاجي ضئيل جداً، وكذلك الحال بالنسبة إلى أدوارها الأسرية والمجتمعية(١٠). فالأسرة الريفية أسرة أبوية، ويبرز ذلك في تنظيم ميزانية الأسرة أو في شراء الأجهزة المنزلية واحتياجات الأسرة كافة، الخ.

لكن إذا كان الأزواج يمارسون عملهم للحصول على دخل، كما أنهم مسؤولون عن ميزانية الأسرة، فماذا تفعل الزوجات؟ وما هي الأدوار التي يقمن بها؟ توضح البيانات أن معظم السيدات يشاركن في أنشطة الأسرة اليومية، إذ أجابت نسبة ٦٩,٩ بالمئة من أفراد العينة أنهن مسؤولات عن إعداد الطعام، وفي بعض الأحيان يساعدهن الطباخون، وفي أحيان أخرى يؤدي الطباخون تلك المهمة (بنسبة ٢٣ بالمئة)، وفي حالات أخرى نادرة، تقوم البنات (بنسبة ٢,١ بالمئة) بهذه المهمة، كمعدات للطعام أو مساعدات في إعداده، وهذه هي الأدوار التقليدية التي لم تستطع أدوات التحديث تغييرها، بل عززت من استمراريتها.

من أهم المؤشرات الدالة على تغير مكانة المرأة في مجتمع ما، هو مدى مشاركتها في الأنشطة المختلفة، اقتصادية أكانت أم اجتماعية أم ثقافية، وتعد هذه المشاركة، في الوقت نفسه، انعكاساً لمستوى المرأة التعليمي، وزيادة وعيها وتأكيداً لأدوارها الرسمية في المجتمع الذي تنتمي إليه. ولقد توجهنا بسؤال أفراد العينة في مجتمعات الدراسة عن مدى مشاركتهن في الجمعيات المتاحة، فجاءت إجابتهن أن ١٦ بالمئة منهن يشاركن في جمعية القرية، بينما لا تشارك نسبة تصل إلى أكثر من ٥١,٥ بالمئة في هذه الجمعية، وفي الوقت نفسه، أدلت ١١,٦ بالمئة من أفراد العينة أنها لا تعرف شيئاً عن تلك الجمعية، وبالتالي فإن مشاركتها معدومة تماماً(١١).

أيًا كانت نسبة المشاركات في الجمعيات، ضئيلة أو كبيرة، فإن الحقيقة التي لا جدال حولها هي أن معظم هذه الجمعيات يقدم العديد من الأنشطة. وتوضح البيانات أنواع الأنشطة التي تقدمها الجمعيات في القرى المدروسة، فقد أعلنت نسبة ١٣,٩

---

(١٠) موزة عبيد غباش، **أثر التكنولوجيا الحديثة على أدوار المرأة الريفية بدولة الإمارات العربية المتحدة** (١٩٩٥)، الفصل ١٢. قمنا بدراسة عشر قرى من قرى الإمارات، وطبقنا استمارة من ١٠٥ أسئلة لعيّنة مكونة من ١١٠٠ إمرأة ريفية، وكانت الدراسة الأولى التي تتوجه إلى القطاع الريفي في دولة الإمارات.

(١١) المصدر نفسه، ص ٢٧٠.

بالمئة من أفراد العينة أن الجمعيات تقدم أنشطة للمرأة، بينما أوضحت نسبة ٧ بالمئة منهن أنها تقدم نشاطاً خيرياً، ونسبة ١,٥ بالمئة أوضحت أنها تقدم نشاطاً ثقافياً، ونسبة ١,٦ بالمئة أوضحت أنها تقدم نشاطاً اقتصادياً، أما نسبة قليلة منهن (٠,٢ بالمئة) فقد أوضحت أنها تقدم نشاطاً سياسياً، بينما أكدت نسبة ١٢,٣ بالمئة أن هناك أنشطة أخرى، لكنها لم تحدد نوعيتها.

وليس هناك جدال في أن تعدد الأدوار قد يخلق نوعاً من الصراع، لكن المسألة تنطوي على مدى الاستعداد لأداء هذه الأدوار، الذي من شأن المساندة الحقيقية من قبل المجتمع بشتى الطرق أن تدعمه، والذي ينبغي فيه على المؤسسات الرسمية أن تلعب دوراً مهما لتغيير الصور النمطية المتعلقة بالمرأة، وعدم قدرتها على أداء هذه الأدوار، فهذه من أهم الخطوات التي ستعطي المرأة دفعة قوية للمساهمة ليس فقط في الجمعيات العامة، بل في مجالات التنمية بشكل عام.

ذكرنا في بداية هذه الدراسة أن هناك معوقات حالت دون أن تساهم المرأة مساهمة متساوية مع الرجل في التنمية في دولة الإمارات. فما هي هذه المعوقات؟ نجزم، منذ البداية، أن هذه المعوقات هي أيضاً من نواتج ظهور النفط وآثاره في مجتمع الإمارات، ففي حين كان لهذا النفط أثر إيجابي، إلا أنه في تغييره الأنساق الاجتماعية والثقافية وقف حائلاً دون التنمية المنشودة. ومما يوضح هذا الأمر، تنافر دور الفرد مع موقعه التنظيمي وتغريب أدوار المرأة في التنمية التنظيمية والإدارية التي تطلبتها التنظيمات الرسمية كالوزارات والدوائر لتشغل المناصب فيها، حيث لم تكن بالكفاءة العلمية والتدريبية المطلوبة، وبالتالي سادت العلاقة القرابية والقبلية في مجالات التوظيف. ولقد دخلت المرأة سوق العمل في هذه التنظيمات الرسمية الحديثة، خصوصاً تلك التي بحاجة إلى نساء متدربات على الأعمال التقنية والإدارية والفنية والتربوية والصحية والعلاجية والقضائية والعلمية، وكان دخول المرأة الإماراتية إلى هذه القطاعات من دون خبرة ودراية، وما كان لديها فقط هو الرغبة في العمل والاستعداد الفطري لاكتساب الخبرات، وبالتالي نجد أن غربة النظام الاقتصادي وعدم ملاءمته النظام الاجتماعي في دولة الإمارات ساهم في الوقت نفسه في خلق دور مغترب للمرأة في عملية التنمية، في حين كان دورها نشطاً وفاعلاً في الحياة الاقتصادية والتجارية والزراعية والأسرية قبل ظهور النفط في مجتمع الإمارات، وهذا التعطيل في أدوار المرأة يعني تعويق نصف المجتمع عن المساهمة في التنمية الحديثة، أي ان نصف التنمية الوطنية جمّد دور المرأة ومسؤوليتها، فأصبح دورها هامشياً.

ولعل التزاوج بين النظامين، أي النظام الاقتصادي القديم، والنظام الحديث الذي انفتح بكل مجالاته على النظام الغربي، ترك بصماته على أدوار المرأة في التنمية، فلم تكن إنتاجيتها بالقدر المطلوب نظراً إلى الصراع ما بين الثقافة التقليدية ومحدداتها

بالنسبة إلى المرأة والثقافة الحديثة، وعدم اتساق معاييرها مع النسق الثقافي التقليدي. ولم يستطع النسق الاقتصادي كذلك زحزحة النسق الاجتماعي في ما يخص دور المرأة، ويخرجها من عاملة في المنزل إلى سوق العمل خارج المنزل. وعلى رغم أن عدد المنخرطات في سوق العمل قد وصل إلى ٨٧٩٨ امرأة، كما أشرنا إلى ذلك في الجدول رقم (١٠ ـ ٢)، فهذا العدد لا يمثل سوى ١١ بالمئة من القوى العاملة المواطنة، وبالتالي لا يعكس مساهمة عالية في العمل بالنسبة إلى المرأة. فالأدوار المتاحة للمرأة في تنمية مجتمع الإمارات قد تكون عديدة ومتنوعة، ولكن مساهمة المرأة فيها تتراجع باستمرار. وتعيش المرأة الإماراتية حالة من الصراع بين الرغبة في تحقيق أدوار عالية، وبين عدد من المعوقات الثقافية والاجتماعية التي تحول دون تحقيقها أدوارها، أو تأكيدها ذاتها، الأمر الذي يؤثر، في نهاية الأمر، في مكتسباتها ووضعها على خريطة المكانة الاجتماعية لمجتمع الإمارات العربية المتحدة، فتعود لتعيش في دائرة الظل، ما عدا بعض الرائدات من فتيات ونساء الإمارات اللاتي استطعن المواءمة بين الحلم والواقع، بين الطموح ومصداقية التحقيق.

الفصل الحادي عشر

المرأة والتنمية المستدامة في ظروف لبنان(*)

فهمية شرف الدين(**)

مقدمة

تحتل قضايا النساء أهمية مركزية اليوم في الرؤى النظرية لعمليات التنمية: هذه الرؤى التي تأسست في معظمها على المراجعة النقدية للمفاهيم التي أفرزها الفكر التنموي ما بعد الحرب العالمية الثانية، كما أنها صاحبت الأزمات التي نرى ونتلمس نتائجها اليوم في النماذج المختلفة لعمليات التنمية.

ولقد أدت هذه المراجعة إلى إعادة الاعتبار للفرد، الإنسان، باعتباره محوراً للتنمية وهدفاً لها في آن. وأدت بالتالي إلى إعادة نظر فعلية في العناصر المكونة لعملية التنمية والبيئة المساعدة لها لجعلها فاعلة ومستدامة.

هكذا ظهر إلى الوجود مفهوم التنمية البشرية مركزاً على تنمية الإنسان عن طريق زيادة مهاراته وتوسيع خياراته وتمكينه من السيطرة على حياته والتحكم بمصيره.

وبهذا المعنى تجاوزت التنمية البشرية الحدود الكمية لمسألة النمو التي كانت تعتبر هدف التنمية ومحورها. فالتنمية البشرية لا تكتفي فقط بتوليد هذا النمو، بل تعنى

(*) نشر هذا البحث في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٠، العدد ٢٢٩ (آذار/مارس ١٩٩٨)، ص٦٦ - ٧٧. وهو في الأصل أعد كورقة خلفية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي «ملامح التنمية البشرية المستدامة في لبنان». وقد استفاد التقرير الخاص بالتنمية المستدامة والذي صدر حديثاً من هذه الورقة في مجال «المرأة والتنمية المستدامة».

(**) أستاذة في معهد العلوم الاجتماعية، الجامعة اللبنانية.

بتوزيع عائداته بشكل عادل، وهي لا تكتفي بتوسيع حدود الخيارات المتاحة أمام أفراد المجتمع، نسائه ورجاله، بل تعمل على تأهيلهم للمشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم وتمكنهم من السيطرة على مصائرهم.

هذا التطور في معنى مفهوم التنمية المستدامة واستهدافاته يطمح إلى الإسهام في تعديل منظومة القيم الناظمة لحياة البشر وعلاقاتهم الاجتماعية عبر إعطاء مفهوم المشاركة بعداً نظرياً يحل محل مفهوم الصراع الذي يستولد النزاع، وربطه بآليات الديمقراطية، التي تتيح المشاركة لجميع أفراد المجتمع، وبعداً إجرائياً يساهم في تضمين مفهوم المساواة بعداً اجتماعياً وإنسانياً كاملاً.

هكذا احتلت قضية المرأة موقعاً مهماً في عمليات التنمية البشرية المستدامة وأصبح إدماجها في هذه العمليات شرطاً أساسياً للنجاح، إذ إن تجاهل «البعد النسائي في التنمية البشرية يعيق تقدمها»، كما يقول **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥**. على أن شروط هذا الإدماج لا تقتصر على وجود المرأة وحضورها كقوة عمل فقط، بل يستلزم إتاحة الفرص المتكافئة لها للمشاركة بفعالية في صياغة القرارات ورسم السياسات. ونستطيع أن نقرأ المؤشرين الجديدين اللذين اقترحهما **تقرير التنمية البشرية** لهذا العام: المؤشر الجنسي للتنمية البشرية (I.S.D.H.) الذي يعكس البعد السوسيولوجي بين الجنسين، ومؤشر مشاركة المرأة في الحياة العامة (I.P.F.)[١] الذي يقيس درجة التطور في درجة المشاركة، نستطيع أن نقرأهما في علاقتهما بهذا الفهم لقضية التنمية البشرية المستدامة التي عدلت ليس فقط في عناصر التنمية وقضاياها، بل أيضاً في المقاييس التي تقاس بها درجات التطور والتقدم.

من داخل هذه الرؤية، نحاول في هذه الورقة أن نتعرف على حضور المرأة ومشاركتها في الحياة الوطنية في المستويات كافة، وأن نقرأ هذه المشاركة في بعديها: **الستاتيكي**، أي حضورها كمستفيد فقط، من فرص التحصيل العلمي، والخدمات الصحية، وفرص العمل والدخل. وهذا ما ينطبق على قياس عدم المساواة بين الجنسين الذي يقترحه **دليل التنمية البشرية لعام ١٩٩٥**، وفي بعدها **الدينامي**، أي قدرتها على المشاركة بنشاط في الحياة الاقتصادية والسياسية، وهذا يعني قياس حصتها في الأعمال المهنية والإدارية، وحصتها في المقاعد البرلمانية والسلطة التنفيذية، ومدى ارتباط ذلك بمعنى التمكين (I.P.F.) الذي يعتبر الإضافة النوعية لقياس عدم المساواة بين الجنسين.

ولا شك في أن ربط مؤشر التنمية المرتبط بنوع الجنس بمؤشر التمكين يؤدي إلى طرح التساؤل الأساسي عن الخلل بين قدرات المرأة ومهاراتها من جهة، والموقع الذي تحتله في الحياة الوطنية من جهة ثانية، أي إلى طرح مسألة الحقوق وتكافؤ

---

(١) انظر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥** (نيويورك: البرنامج، ١٩٩٥).

الفرص، كما يطرح مسألة أخرى، لا تزال مغفلة في التحليلات الاجتماعية لقضية المرأة وفي الأدبيات النسائية على السواء، وهي التساؤل عن مسألة الهدر الناتج من عدم استثمار المجتمع لقدرات المرأة ومهاراتها.

أولاً: المرأة والفرص التعليمية[٢]

يقدم **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥** المنطقة العربية باعتبارها المنطقة الأولى في العالم التي حققت قفزة نوعية في سد الفجوة بين الجنسين في المرحلة الثانوية، إذ ضاقت هذه الفجوة من ٥٤ بالمئة إلى ٣٢ بالمئة في المرحلة الثانوية، وفي التعليم العالي من ٦٥ بالمئة إلى ٣٠ بالمئة. ويبين التقرير ان ٣٠ بالمئة من النساء المسجلات في التعليم العالي يدرسن العلوم الطبيعية والتطبيقية[٣].

فما هو موقع لبنان في هذه اللوحة؟

منذ الستينيات، وتحت تأثير تعميم المدارس الابتدائية في جميع القرى اللبنانية، حقق التعليم في لبنان قفزات نوعية، وبخاصة في تعليم الفتيات، وتبين الأرقام الرسمية لسنة ١٩٩٣ أن الفتيات يشكلن ٤٧,٢٧ بالمئة من مجمل المتعلمين في المرحلة ما قبل الابتدائية في لبنان، وهن ٤٧,٥ بالمئة في المرحلة الابتدائية، وفي المرحلة المتوسطة شكلت الفتيات نسبة ٤٩,٧٥ بالمئة في إحصاءات عام ١٩٩٤، وتزداد هذه النسبة في التعليم الثانوي لتتفوق على الذكور وتصبح ٥٢,٧٦ بالمئة. ولعل اللافت للنظر هو نسبة الفتيات في التعليم العالي، حيث بلغت نسبة المسجلات في مختلف الجامعات ٤٨,١ بالمئة، ونسبة الخريجات ٤٩,١ بالمئة. أما في الجامعة اللبنانية فقد بلغت نسبة المسجلات من الإناث ٥٣,٦ بالمئة، ونسبة المتخرجات ٦٢,٣ بالمئة، كما يبين الجدول رقم (١١ ـ ١).

وفي قراءة تحليلية للأرقام، نرى أن تفوق الفتيات في المراحل الثانوية والجامعية، يعود في الأساس إلى تحسن شروط المساواة وتكافؤ الفرص في لبنان في بعديها: القانوني والاجتماعي، ولكنه يرتبط أيضاً بالحالة الاقتصادية والاجتماعية التي تجعل من تسرب الذكور في المراحل الثانوية والجامعية، والهجرة إلى الخارج بدافع العلم أو العمل، أسباباً مضافة لتفوق الإناث.

ولكن، هل تنعكس نسب التعليم هذه في تحسين الشروط الخاصة بتوسيع خيارات المرأة وتمكنها من التحكم بمصيرها؟ كيف ينعكس ذلك في خيارات العمل؟

---

(٢) تمت مقارنة الأرقام بتلك الواردة في: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦** (نيويورك: البرنامج، ١٩٩٦). ونرى أن المعطيات لم تتغير كثيراً، ولا تغيرت النتائج المتحصلة سابقاً.

(٣) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥**، ص ٢٤.

الجدول رقم (١١ ـ ١)

نسبة تسجيل الفتيات في مرحلة التعليم الجامعية

	مجموع المسجلين	عدد الإناث	نسبة الإناث (بالمئة)	مجموع الخريجين	عدد الخريجات	نسبة الخريجات (بالمئة)
الجامعة اللبنانية	٣٦٥٠٣	١٩٥٨٥	٥٣,٦	٣١٨٧	١٩٨٥	٦٢,٣
مختلف الجامعات	٧٤٨١٠	٣٦٠٤٩	٤٨,١	٩٧٥٨	٤٨٠٥	٤٩,٢

ثانياً: المرأة والعمل

مشاركة المرأة اللبنانية في العمل تبدو ملحوظة إذا قيست بالبلدان العربية، حيث النسبة هي ١٧ بالمئة[٤]، لكنها ليست كذلك إذا قورنت بإمكانات المرأة اللبنانية وقدراتها، فهي لا تزال دون الثلث من السكان الناشطين اقتصادياً، أي ٢٧,٨٠ بالمئة، كما يبين الجدول رقم (١١ ـ ٢).

الجدول رقم (١١ ـ ٢)

جدول السكان الناشطين اقتصادياً، ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠

الجنس	١٩٧٠		١٩٨٠		١٩٩٠	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
ذكور	٥٣٣٠٠٠	٨٠,٩٦	٥٧١٠٠٠	٧٦,٩٦	٦٦٠٠٠٠	٧٢,٢٠
إناث	١٢٥٠٠٠	١٩,٠٤	١٧١٠٠٠	٢٣,٠٤	٢٥٤٠٠٠	٢٧,٨٠
المجموع	٦٥٨٠٠٠	١٠٠	٧٤٢٠٠٠	١٠٠	٩١٤٠٠٠	١٠٠

المصدر: United Nations [UN], *World Demographic Estimates and Projections, 1950 - 2025: Total Population, School-age Population, Economically Active Population, Agricultural and Non-agricultural Population, Urban and Rural Population: AReport* (New York: UN, Dept. of International Economic and Social Affairs, 1988), p. 288.

وهي نسبة تقديرية على ما نظن نظراً لغياب المسح الشامل للقوى العاملة في لبنان حتى الآن، ولكنها نسبة تبدو معقولة في ظل تزايد انخراط المرأة في القطاعات الحديثة كالإعلام والاتصالات والمصارف والخدمات: ويشير تقرير اللجنة الوطنية للتحضير والمشاركة في مؤتمر بكين إلى أن المرأة قد تقدمت في الوظائف الإدارية، حيث بلغت نسبتها في قوة العمل في هذه الوظائف ٣٠ بالمئة بعد أن كانت ١٠,٣٠

(٤) المصدر نفسه، ص ٢٤.

بالمئة سنة ١٩٧٠، وفي القطاع التجاري والمبيعات أصبحت النسبة ٢١ بالمئة بعد أن كانت ٣,٢ بالمئة سنة ١٩٧٠.

الجدول رقم (١١ ـ ٣)
توزع القوى العاملة في لبنان بحسب الجنس وقطاعات العمل
(نسبة مئوية)

السنة / المهنة	ذكور		إناث		المجموع	
	١٩٧٠	١٩٨٧	١٩٧٠	١٩٨٧	١٩٧٠	١٩٨٧
عمال زراعيون ـ تربية مواشٍ وأسماك	١٨,١	١٣,٢	٢٢,٨	٦,١	١٨,٩	١٢
مهن تقنية وعلمية	٧,٤	٣٢,٦	٢١,٢	١٢,٧	٩,٨	٢٩,٤
مدراء ووظائف ذات رتب عالية	٢,٣	٤,٤	٠,٢	٣,٣	٢	٤,٢
موظفون إداريون	٧,٩	٦,٩	١٠,٣	٣٠,٥	٨,٣	١٠,٨
موظفون في القطاع التجاري والمبيعات	١٤,٢	٩,١	٣,٢	٢١	١٢,٣	١١
عمال غير زراعيين وسائقو نقليات	٣٧,٢	١٨,٨	١٩,٦	١١,٩	٣٤,١	١٧,٧
عمال خدمات	٩,٤	٦,١	٢٢,٥	١١,٨	١١,٧	٧
مهن عسكرية ومهن أخرى	٣,٥	٨,٩	٠,٣	٢,٧	٢,٩	٧,٩
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

ويشير **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥** إلى أن حصة النساء في قطاع الخدمات هي ٥٩ بالمئة سنة ١٩٩٤. أما في المصارف حيث يتطلب العمل مهارات تقنية ودرجات علمية عالية نسبياً، فقد بلغت نسبة العاملات ٣٧,١ بالمئة سنة ١٩٩٣، كما يبين الجدول رقم (١١ ـ ٤).

وفي العمل الإعلامي الذي عرف تطوراً ملحوظاً في لبنان في العقدين الماضيين، تشكل النساء الأكثرية العظمى من الطلاب المسجلين في الاختصاصات الإعلامية، فقد شكلن حوالى ٨٠ بالمئة من مجمل هؤلاء[(٥)]، ويشير **تقرير التنمية البشرية** إلى أن حصة المرأة من الدخل المكتسب تساوي ٢١,٨ بالمئة، وهذا الدخل أقل من حصتها في العمل، ذلك لأن المرأة في لبنان، كما في كل العالم، لا يعترف بقيمة عملها كاملاً، فالمرأة تعمل ساعات أطول من ساعات عمل الرجل، ولكن هذا العمل الذي ينفق على الأسرة والبيت لا يعطي قيمة اقتصادية نقدية.

(٥) انظر: «تقرير اللجنة الوطنية للتحضير والمشاركة في مؤتمر بكين،» (بيروت: اللجنة الوطنية، ١٩٩٥)، ص ٨٥.

الجدول رقم (١١ ـ ٤)

توزع العاملين في المصارف بحسب الجنس

من العام ١٩٨٠ إلى العام ١٩٩٢

في آخر عام	ذكور	نسبة مئوية	إناث	نسبة مئوية
١٩٨٠	٧,٣١٢	٧٠	٣,١٩٨	٣٠
١٩٨١	٧,٧٧٢	٦٨	٣,٦٧٠	٣٢
١٩٨٢	٨,٢٦٦	٦٧	٤,١٠٠	٣٣
١٩٨٣	٨,٨٣٨	٦٦	٤,٤٨٦	٣٤
١٩٨٤	٩,٠١٧	٦٦	٤,٥٧٩	٣٤
١٩٨٥	٩,٠٢٨	٦٦	٤,٧٨٥	٣٤
١٩٨٦	٩,٧١٠	٦٦	٥,١٠٩	٣٤
١٩٨٧	٩,٩٧٢	٦٥	٥,٤٥١	٣٥
١٩٨٨	١٠,٢٠٨	٦٤	٥,٧٣٤	٣٦
١٩٨٩	١٩,٧٥٤	٦٤	٥,٤٦٥	٣٦
١٩٩٠	٩,٥٨٩	٦٤	٥,٤٧٣	٣٦
١٩٩١	٩,٦٢٥	٦٣	٦,٥٦٩	٣٧
١٩٩٢	٨,٨٦٠	٦٣	٥,٢١٥	٣٧

ثالثاً: المرأة والفقر

خصوصية العلاقة بين المرأة والفقر، تنتج من الميل الدائم في المجتمعات لتحميل الفئات الأكثر ضعفاً نتائج المشاكل الاقتصادية المأساوية. وتأتي في طليعة هذه الفئات النساء والأطفال. وبالرغم من أن النساء العاملات ينتجن نصف الكمية الغذائية العالمية، فهن يشكلن ٧٠ بالمئة من فقراء العالم البالغ عددهم ١,٣ مليار(٦). ومع أن النساء يعملن ثلثي ساعات العمل العالمي، لكن ملكيتهن لا تتجاوز ١ بالمئة فقط من الأملاك في العالم.

ويورد **تقرير التنمية البشرية** «أنه حيثما تتوفر بيانات نجد أن متوسط أجر المرأة لا يتجاوز ثلاثة أرباع أجر الرجل خارج قطاع الزراعة»(٧). والأسباب المختلفة لهذا التفاوت هي بشكل أساسي، وجود الإناث بشكل مركز في الأعمال المخفضة الأجر، وافتقارهن إلى القدرة على المشاركة عن طريق عمل نقابي، وافتقارهن إلى تشريعات تمنح

---

(٦) Vivene We and Noelen Keyzer, *«Gender», Poverty and Sustainable Development* ([n. p.]: UNDP,1995), p. 36.

(٧) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥**، ص ٤.

إجازة أمومة كافية، وتصور أن تغيب النساء عن أعمالهن أكثر من تغيب الرجال، كما أن الأعراف الثقافية التي تحصر نوعية الأعمال المناسبة للمرأة في دائرة ضيقة وتمنع عليها الأعمال التي تستلزم الاختلاط بالرجال، كل ذلك يؤدي إلى حرمان المرأة من الفرص الاقتصادية. ومنذ سنة ١٩٧٠ لغاية ١٩٩٠، ارتفع عدد النساء العاملات في العالم ٣ بالمئة فقط، فأصبح ٤٠ بالمئة بعد أن كان ٣٧ بالمئة. ويعود ذلك ليس إلى تقاعس المرأة أو إلى عدم أهليتها، بل إلى غياب الفرص الاقتصادية وحرمان أكثرية النساء من هذه الفرص.

النتيجة المفجعة للتفاوتات في إمكانية حصول المرأة على الفرص الاقتصادية هو ما ينتج ما يسمى اليوم حالة «تأنيث الفقر». وهذا الوضع يزداد سوءاً. ويشير **تقرير التنمية البشرية** إلى أن عدد النساء الريفيات اللواتي يعشن في فقر مدقع ارتفع ٥٠ بالمئة في العقدين الماضيين، حتى اننا نستطيع أن نقول إن للفقر وجهاً واحداً هو وجه المرأة[٨].

هل ينطبق هذا الاستنتاج على المرأة في لبنان؟

في ظل غياب مسوحات حقيقية عن وضع الفقر في لبنان نميل إلى القول: نعم، فالبطالة بين النساء أكبر بكثير من البطالة بين الرجال. وإذا كان الرقم الذي يورده «التقرير الوطني ـ لبنان» المقدم إلى القمة العالمية حول التنمية الاجتماعية يشير إلى أن نسبة البطالة هي ٢٠ بالمئة، فإننا نعتقد أن بطالة النساء هي ضعف ذلك، فالفصل في حالات الانتكاس الاقتصادي يطال النساء بالدرجة الأولى، وفي ظل نظام ثقافي إجمالي لا يتيح تملك النساء أو الحصول على قروض الائتمان، فإن الفقر لا بد من أن يطال المرأة بصورة أكبر مما يطال الرجال.

وفي دراستين ميدانيتين لكلية الصحة في الجامعة الأميركية في بيروت شملتا مدينة بيروت، يتبين أن ارتفاع نسبة المعيلات لأسرهن سجلت تطوراً ملحوظاً، فأصبحت ٢٠ بالمئة عام ١٩٩٢ بعد أن كانت ١٥,٢ بالمئة عام ١٩٨٤[٩]. ونميل إلى الاعتقاد بأن هذه العينة ليست دالة على وضع النساء بما فيه الكفاية، فنسبة المعيلات لأسرهن تتفاوت من منطقة إلى أخرى وتزداد سوءاً وحدّة في الريف، ونعتقد مثلاً أن نسبة المعيلات لأسرهن في منطقة الجنوب أكبر بكثير من ٢٠ بالمئة، وذلك ارتباطاً مع وضع الجنوب منذ عام ١٩٧٤ وحتى الآن.

---

(٨) المصدر نفسه.

(٩) انظر: «تقرير اللجنة الوطنية للتحضير والمشاركة في مؤتمر بكين».

رابعاً: المرأة والصحة

يتميز الهرم السكاني في لبنان بقاعدة عريضة وارتفاع منخفض نسبياً، حيث يشكل صغار السن الأغلبية، وتشكل الإناث في عمر ١٥ ـ ٢٤ ٢٨,١ بالمئة من السكان (عام ١٩٩٢) ويقدر معدل الوفيات الإجمالي ٧,١ في الألف، وتقدر نسبة التزايد السكاني ٢ بالمئة، ويبين متوسط العمر لدى الولادة تفاوتاً ما بين الرجال والنساء، وهو ٦٦,٦ للرجال و٧٠,٥ للنساء، ومتوسط العمر الإجمالي هو ٦٨,٥ للجنسين[١٠]. أما معدل الخصوبة الإجمالي للمرأة في لبنان فهو ٣,١ في عام ١٩٩٢، ولكن هذا المعدل يتفاوت بحسب الدراسات من منطقة إلى أخرى. وبينما تشير دراسة كلية الصحة في الجامعة الأميركية (عام ١٩٨٧) إلى أن معدل الخصوبة في بيروت الكبرى هو ٢,٤٥، تشير دراسة جمعية تنظيم الأسرة (عام ١٩٨٦) إلى نسب متفاوتة بحسب المناطق، فهي ٤,٩٩ في مناطق الجنوب النائية، و٣,٢٤ في بيروت. ويبدو أن اختلاف التقديرات يتوقف على العينة والفئات الاجتماعية التي تلحظها، ولكن من المرجح، أن معدل الخصوبة في لبنان تراجع في المدن عموماً، ولدى الفئات المتوسطة خصوصاً، ومرد ذلك إلى تطور مستوى الوعي لدى هذه الفئات وتطور أنماط الحياة في لبنان. وإذا ربطنا بين الخصوبة لدى النساء وعمر الزواج، نرى أن ١٠ بالمئة من الأطفال يولدون لأمهات من ١٥ ـ ١٩ سنة، وأن نسبة اللاتي يتزوجن في هذه الفئة العمرية هي ١١ بالمئة فقط، وهي نسبة متدنية قياساً للمحيط العربي. وتؤكد التقديرات لاستخدام موانع الحمل هذا المنحى، إذ تؤكد دراسة الجامعة الأميركية لسنة ١٩٨٤ أن النسب الإجمالية للفئات العمرية ما بين (١٥ ـ ٤٩) سنة هي ٦٠,٢ بالمئة، وفي بعض الدراسات هي ٣٠ بالمئة، واختلاف التقديرات يخضع على ما نظن للعينة وللمناطق التي أجريت فيها. هذه المؤشرات تدل على تطور ملحوظ للشعور بالمسؤولية لدى المرأة وعلى تطور أشكال التوعية والرعاية الصحية؛ والتقديرات تشير أيضاً إلى تطور ملحوظ في نسبة الولادات داخل العيادات وفي المستشفيات. وقد أظهرت دراسة اليونيسف عام ١٩٦١ أن ٨١,١٢ بالمئة من مجمل الولادات تسجل داخل المستشفى، إلا أن هذه النسبة تتفاوت من منطقة إلى أخرى، فهي ٦٠,٨ في البقاع، و٩٥,٧ في شرق بيروت وجبل لبنان. وتشير دراسة محمد فاعور التي شملت عينة في الضاحية الجنوبية إلى أن الولادات على يد القابلة القانونية تشكل ٦٠ بالمئة، وذلك عائد كما نعتقد إلى سيادة تقاليد معينة في هذه المنطقة[١١] في المرحلة الراهنة.

---

(١٠) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المصدر نفسه، ص ١٦٢.

(١١) Muhammad Faour, «Operations Researches in Family Planning in Lebanon: A Study of the Southern Suburbs of Beirut,» (1995).

وتواجه المرأة في لبنان مشاكل صحية مختلفة كالزواج بين الأقارب الذي قدر بما نسبته ٢٦ بالمئة سنة ١٩٩٠[١٢]، وهي نسبة عالية جداً إذا علمنا أن زواج الأقارب يورث أمراضاً خطيرة كالتخلف العقلي وارتفاع الكوليسترول والغدة الدرقية والتلاسيميا.. كما تواجه المرأة انتشار السيدا وهي الآن في وضع سريع التأثر، ففي حين ظلت النسبة منخفضة حتى سنة ١٩٩٤، أي بمعدل ٥ إلى ١ ما بين الرجال والنساء، أصبحت في نهاية عام ١٩٩٣ ٢ إلى ١، وقد تبين أن انتقال العدوى كان في أكثره من الزوج المصاب.. وقد تنبهت وزارة الصحة في لبنان لهذا الموضوع فقامت بتنفيذ برنامج لمكافحة السيدا مع الجمعيات الأهلية.

خامساً: المشاركة

حظي هذا الموضوع بأولوية مطلقة في الوثائق التوجيهية التي أقرتها الأمم المتحدة من أجل الإعداد للمؤتمر العالمي الرابع للمرأة، وأصبح في **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥** أحد المؤشرات النوعية لقياس تطور المجتمعات. وحتى تكون المشاركة فعالة لا بد من أن ترتقي إلى المشاركة في صنع القرارات ورسم السياسات. فما هي نسبة هذه المشاركة في ظروف لبنان[١٣]؟

إن المعطيات الرقمية التي جمعت في إطار التقرير الوطني، لا تقدم الكثير بشأن تعديل التصورات عن موقع المرأة، بل على العكس من ذلك تثبت الإدعاء بأن هناك تميزاً سافراً في حقها إذا تم الربط ما بين التقدم الحاصل في تعلم المرأة من جهة، وانخراطها في العمل من جهة أخرى. وإذا ما استثنينا فترة الحرب ونظرنا في فترة ما بعد دخول لبنان مرحلة السلم الأهلي، ومرحلة إعادة بناء الدولة والإدارة العامة، لرأينا تطوراً بسيطاً لا يتناسب أبداً وحجم قدرات المرأة ونسبة إقدامها على التعلم وانخراطها في العمل.

فعلى مستوى المشاركة في القرار السياسي، نرى أن المرأة غائبة تماماً عن السلطة التنفيذية. وفي مجلس النواب لا تتجاوز نسبة النساء ٢,٣ بالمئة، وهناك امرأة واحدة في منصب رئيس لجنة نيابية، وهي لجنة من أصل ١٣ لجنة.

أما في السلطات المحلية، فليس هناك حتى الآن امرأة تشغل مركز محافظ[١٤]،

---

(١٢) انظر: «تقرير اللجنة الوطنية للتحضير والمشاركة في مؤتمر بكين».

(١٣) لمزيد من التفاصيل حول تطور وضع المرأة في صنع القرار، انظر: فهمية شرف الدين وفاديا كيوان، «تطور وضع المرأة في السلطة واتخاذ القرار في لبنان، ١٩٨٠ ـ ١٩٩٤،» **أبعاد**، العدد ٥ (حزيران/يونيو ١٩٩٦).

(١٤) المحافظ هو موظف من الفئة الأولى يعينه مجلس الوزراء لإدارة دوائر الدولة في إحدى المحافظات الست.

وأما بالنسبة لوظيفة قائمقام، فهنالك نسبة ٤,١٤ بالمئة من إجمالي عدد القائمقامين من النساء، وثمة ٣ نساء رئيسات بلديات من أصل ٣٩٠ بلدية قائمة حتى الآن[١٥]، ونسبة النساء الأعضاء في المجالس البلدية لا تتجاوز ٠,٣٨، أي ٥ نساء من أصل ١٣٠٠ عضو. وهناك امرأتان فقط من أصل ١٨٠٠ مختار، وليس هناك نساء أعضاء في المجالس الاختيارية التي وصل عدد أعضائها إلى ٢٥٠٠ عضو سنة ١٩٩٢ بسبب وفاة أفراد منهم، خصوصاً أن أية انتخابات أو تعيينات لم تجر منذ عام ١٩٦٣.

وفي الإدارة العامة، لا تزال مشاركة المرأة في الوظائف العليا في الدولة ضعيفة جداً، فهناك امرأة واحدة مدير عام من أصل ٩٠ منصباً. وإذا ما إذا أخذنا في الاعتبار وجود امرأتين في منصب سفير في السلك الدبلوماسي، وهو منصب يعادل الفئة الأولى في الإدارة العامة، تصبح نسبة مشاركة النساء في هذه الفئة ٣,٣ بالمئة، وهي نسبة ضعيفة جداً إذا قيست بما حققته المرأة في التعليم العالي. ولا يختلف الأمر كثيراً في الفئة الثانية، لا بل تشهد المشاركة النسائية تراجعاً في بعض الأحيان، كما في وزارة الشؤون الاجتماعية، وقبل أن تنفصل عن وزارة العمل كانت نسبة النساء في الفئة الثانية هي ٣٠ بالمئة سنة ١٩٨٠، فتراجعت إلى ٢٨,٥ بالمئة سنة ١٩٩٢، ثم إلى ١٤,٢ بالمئة سنة ١٩٩٤.

أما على الصعيد الإداري العام، فأرقام مجلس الخدمة المدنية تشير إلى أن نسبة النساء في الفئة الثانية قد ارتفعت نسبياً ما بين عامي ١٩٨٣ و١٩٩٢، فأصبحت ٦ بالمئة، أي ١٦ امرأة من أصل ٢٤٢ موظفاً. لكن هذه النسبة تبقى ضعيفة إذا علمنا أن الدخول إلى الفئة الثانية يتم بالترفيع من الفئة الثالثة، وأن مجموع النساء في الفئة الثالثة بلغ عام ١٩٩٣ ١١٤ امرأة. . . كما يبين الجدول رقم (١١ ـ ٥).

أما في باقي المؤسسات العامة، فليس هناك من تغيير لنسب المشاركة، وتبين دراسة لعينات من الضمان الاجتماعي وشركة كهرباء لبنان، للعام ١٩٩٤، أن حضور المرأة في الفئة الأولى هو امرأة واحدة من أصل ٨١، أي بنسبة ١,٢ بالمئة في الضمان الاجتماعي، وهي صفر في شركة كهرباء لبنان.

---

(١٥) يوجد ٦٩٠ بلدية في الأساس، ٣٠٠ منها منحلة بسبب وفاة الأعضاء.

الجدول رقم (١١ ـ ٥)

النساء العاملات في الفئات الأولى والثانية والثالثة

في كل إدارات الدولة

السنة / المتغير	١٩٧٧	١٩٨٤	١٩٩٢	١٩٩٤
العدد الإجمالي فئة أولى	٨٣	٧٢	٩٠	١٣٥
نساء			٣	١٣٥
النسبة المئوية			٣,٣	١,٤
العدد الإجمالي فئة ثانية	٢٣١	١٦٨	٢٤٢	٢٣٩
نساء	٦	٦	١٦	١٦
النسبة المئوية	٢,٦	٣,٥	٦,٦	٦,٦٩
العدد الإجمالي فئة ثالثة	١١٥٣	٨٧٩	١٤١٤	١٢٣١
نساء	٥٩	٥٩	١١٤	٩١
النسبة المئوية	٥,١	٦,٧	٨	٧,٣

المصدر: لبنان، مجلس الخدمة المدنية، دائرة الملفات.

ولكن اللافت للنظر هو مشاركة المرأة في المهن الحرة، وتشير الإحصاءات المسجلة في النقابات أن هناك تقدماً ملحوظاً في انتساب المرأة لهذه النقابات بين عامي ١٩٨٠ و١٩٩٤. ففي نقابتي الأطباء، في بيروت والشمال، انتقلت من ٦,٩ بالمئة إلى ١٤,٨٥ بالمئة، وفي طب الأسنان وصلت مشاركة المرأة إلى ١٥,٧ بالمئة، وفي نقابة الصيادلة بلغت النسبة ٥١ بالمئة في العام ١٩٩٤. أما في نقابتي المحامين (في بيروت والشمال)، فقد شهدت قفزة نوعية من ٥,٨ بالمئة في عام ١٩٨٠ إلى ٢٤,٣ بالمئة سنة ١٩٩٤، كما يبين الجدول رقم (١١ ـ ٦).

لكن نسبة مشاركة المرأة في المهن الهندسية بقيت ضعيفة، وهي لم تتجاوز ٦,٧٨ بالمئة سنة ١٩٩٤.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن مشاركة المرأة في قطاع المهن الحرة، هو أسرع وأكبر من مشاركتها في الإدارة، كما يلاحظ أن حضور المرأة يضعف كلما ارتفعنا في السلم الإداري، في الدولة، ولا يختلف الأمر كثيراً في مجال المشاركة الاقتصادية، فالمرأة أيضاً لا تشارك بصورة فعالة في هذا المجال. وإذا اعتبرنا أن القرار الاقتصادي هو قرار المالكين وقرار النقابيين، فإننا نرى أن مشاركة المرأة ضعيفة جداً في ملكية الأراضي وضعيفة أيضاً في ملكية الأصول التجارية، وضعيفة أيضاً في القرار النقابي.

الجدول رقم (١١ ـ ٦)

مشاركة المرأة في المهن الحرة

السنة / المتغير	١٩٨٠			١٩٨٥			١٩٩٠			١٩٩٤		
	العدد الإجمالي	الإناث	النسبة المئوية	العدد الإجمالي	الإناث	النسبة المئوية	العدد الإجمالي	الإناث	النسبة المئوية	العدد الإجمالي	الإناث	النسبة المئوية
نقابة المحامين	٣٥٤٩	٢١٠	٥,٩	٤٤٥١	٤٥٧	١٠	٥٢٩٥	٨١٠	١٥,٢	٤٥٣٧	١٠٩٣	٢٤
الشمال	٢٠٠	٨	٤	٢٧١	٢٦	٩,٥	٣٩٢	٧٠	١٧,٨	٧٠٩	١٨٦	٢٦,٢
نقابة الأطباء	١٩٨٧	١٥٣	٧,٧	٢٨٦٣	٢٤٧	٨,٦	٣٦,٧	٣٩٨	١١	٥١٠٠	٧٧٤	١٥
الشمال	٣٩٤	١٢	٣	٥٦٧	٢٥	٤,٤	٧٢٦	٥٣	٧,٣	٩٠٥	٨٨	٩,٧
نقابة الصيادلة	٩٩٧	٣٦٥	٣٦	١٢٣٤	٥١٥	٤١	١٥٤٦	٧٢٨	٤٧	٢٢٧٩	١١٨١	٥١
الشمال												
نقابة أطباء الأسنان	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٢٦٧٢	٣٨٠	١٤,٢
الشمال	١٠٠	٥	٥	١٤٠	١٣	٩,٢	٢٣٠	٤٧	٢٠,٧	٣٤٨	٩٤	٢٧
نقابة المهندسين	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١٦٦٠٤	١١٣٣	٦,٨
الشمال	١٠٠١	١١	١	١٥٧٣	٤٤	٢,٧	٢١٨٦	١٠٦	٥,٣	٢٩٦٠	١٩٤	٦,٥
المجموع	٨٢٢٨	٧٦٤	٩,٢	١١٠٩٩	١٣٢٧	١١,٩	١٣٩٨٢	٢٢١٢	١٥,٨	٣٣١٥٤	٥١٢٣	١٥,٤

المصدر: سجلات النقابات المذكورة أعلاه.

سادساً: ملكية الأراضي

نظراً لغياب تبويب للملكيات بحسب الجنس، تم العمل في التقرير الوطني على عينة من معاملات التسجيل في الدوائر العقارية لعمليات البيع والشراء في الأعوام ١٩٨٥ و١٩٩٢ و١٩٩٣ في مناطق الشمال والبقاع والجنوب. ويبين الجدول رقم (١١ ـ ٧) أن النسبة المئوية لعدد المعاملات العقارية التي سجلت بأسماء إناث عن طريق الشراء خلال شهري تشرين الثاني/ نوفمبر وكانون الأول/ ديسمبر في العام ١٩٨٥ هي ١٦ بالمئة فقط من مجموع تلك العمليات، يقابلها في الفترة ذاتها من العام ١٩٩٢، ٢١ بالمئة و٢٢ بالمئة للعام ١٩٩٣، أما نسبة التملك عن طريق الإرث أو خلافه، فقد كانت ٤٤ بالمئة سنة ١٩٨٥، وارتفعت إلى ٦٩ بالمئة عام ١٩٩٢، واستقرت على ذلك المستوى عام ١٩٩٣. أما في أمانة السجل العقاري في الجنوب، فكانت النسب في عمليات الشراء وللفترات ذاتها من الأعوام ١٩٨٥ و١٩٩٢ و١٩٩٣ كالآتي: ٢٦ بالمئة في العام ١٩٨٥، و٢٦ بالمئة سنة ١٩٩٢، ولقد تدنت في العام ١٩٩٣ فبلغت ١٨ بالمئة[١٦].

أما نسب الانتقال عن طريق الإرث أو خلافه وللفترات ذاتها، فقد سجلت

(١٦) انظر: «تقرير اللجنة الوطنية للتحضير والمشاركة في مؤتمر بكين،» ص ٤٣.

تطوراً مطرداً وجاءت كالتالي: ٤٧ بالمئة و٥٤ بالمئة و٧٦ بالمئة لنهايات الأعوام المذكورة، كما يبين الجدول رقم (١١ ـ ٧).

الجدول رقم (١١ ـ ٧)

معاملات تملك أرض في أمانة السجل العقاري في البقاع والجنوب

(نسبة مئوية)

السنة / نوع المعاملة	١٩٨٥		١٩٩٢		١٩٩٣	
	البقاع	الجنوب	البقاع	الجنوب	البقاع	الجنوب
معاملات البيع						
ذكور	٨٤	٧٤	٧٩	٧٤	٧٨	٨٢
إناث	١٦	٢٦	٢١	٢٦	٢٢	١٨
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
معاملات الانتقال						
ذكور	٥٦	٥٣	١١	٤٦	١١	٢٤
إناث	٤٤	٤٧	٨٩	٥٤	٨٩	٧٦
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

وفي أمانة السجل العقاري في الشمال كانت نسبة عدد المعاملات العقارية عن طريق الشراء والانتقال مجتمعة مسجلة بأسماء إناث خلال الشهرين الأخيرين من الأعوام ١٩٨٥ و١٩٩٢ و١٩٩٣ كالتالي: ٣٦ بالمئة و٣٠ بالمئة و٣٢ بالمئة، وهذه المعلومات لا تفصل بين عمليات الشراء والانتقال عن طريق الإرث، كما يبين الجدول رقم (١١ ـ ٨).

الجدول رقم (١١ ـ ٨)

معاملات تملك أرض في أمانة الشمال العقارية

(نسبة مئوية)

التاريخ / نوع المعاملة	١٩٨٥	١٩٩٢	١٩٩٣
معاملات البيع والانتقال			
ذكور	٦٤	٧٠	٦٨
إناث	٣٦	٣٠	٣٢
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠

وتظهر هذه الأرقام التفاوت الكبير بين ما تم تسجيله من معاملات عقارية

بأسماء إناث عن طريق الشراء وما تم تسجيله عن طريق الانتقال، وهذا التفاوت يحمل دلالة خاصة، إذ ان عمليات البيع والشراء تنتج عادة من قرارات شخصية، بينما النوع الثاني، الانتقال عن طريق الإرث، هو نتيجة لا تتوقف على مبادرات شخصية أو قرارات، وبالتالي فإن هذا التفاوت يشير إلى ضعف دور المرأة في اتخاذ القرار الاقتصادي.

سابعاً: ملكية رأس المال(١٧)

بالنسبة لملكية رأس المال، ليس هناك أيضاً من معلومات حول امتلاك المرأة لرأس المال سواء أكان ذلك على شكل إيداعات في المصارف أو قروض من مؤسسات الإقراض، ولذلك فقد تمت معاينة عينة من أحد المصارف الكبرى في فروعه الأربعة والعشرين المنتشرة في مختلف المناطق اللبنانية، ودلت المعلومات التي وفرتها العينة عن النصف الأول من العام ١٩٩٤، أن عدد الحسابات المسجلة بأسماء إناث تعادل نسبة ٣٠ بالمئة من إجمالي الحسابات، أما قيمة مبالغها إلى مجموع المبالغ فلم تتعد نسبة ٢٠ بالمئة، في حين تمثل الحسابات المشتركة ١٢ بالمئة من مجموع الحسابات وقيمتها الإجمالية ٢٥ بالمئة(١٨).

وبالرغم من هذه الأرقام، فإنها لا تمثل حقيقة تملك المرأة لرأس المال نظراً لوجود عمليات تهريب الأموال وتخفيف المسؤولية المالية عن كاهل الرجل في ظل نظام السرية المصرفية. أما بالنسبة لتأمين رأس المال عن طريق الاقتراض، فليس هناك من إحصاءات بحسب الجنس، ولكن هناك ما يؤكد أن القروض الممنوحة للمرأة، شبه غائبة.

يتبين من هذا العرض أن إمكانية المشاركة في القرار الاقتصادي عن طريق الملكية غير متوفر، فهل هو متوفر عن طريق المشاركة في القرار النقابي؟

تشير المعلومات المتوفرة لدينا أن المرأة أيضاً شبه غائبة عن القرار النقابي، وإن كان وجودها في النقابات ملزماً لانتسابها إلى العمل، كما في نقابات المهن الحرة. وفي هذا المجال سجل حضور المرأة تقدماً لافتاً كما بينا في الجدول رقم (١١ ـ ٦)، إلا أن هذا الحضور لم يترجم في مجالس النقابات، أي لم يترجم في مراكز اتخاذ القرار كما يبين الجدول رقم (١١ ـ ٩).

(١٧) هذه المعلومات مأخوذة بكاملها من: «تقرير اللجنة الوطنية للتحضير والمشاركة في مؤتمر بكين،» ص ٤٣.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٤٥.

الجدول رقم (١١ ـ ٩)

مشاركة المرأة في مجالس نقابات المهن الحرة

	عدد الأعضاء	عدد النساء	النسبة المئوية
مجلس نقابة المهندسين	١٢	١	٨,٣
مجلس نقابة أطباء الأسنان	١٢		صفر
مجلس نقابة الأطباء	١٢		صفر
مجلس نقابة المحامين	١٢	١	٨,٣
مجلس نقابة المحامين ـ الشمال	٦		صفر
مجلس نقابة الصيادلة	٩	٢	٢٢,٢

أما وجود النساء في النقابات التي تنتسب إلى الاتحاد العمالي العام، وفي القطاعات التي تعتبر من حيث قاعدتها العمالية شبه نسائية، كقطاع النسيج مثلاً... هذا الحضور لم ينتج منه تمثيل نقابي للمرأة. ونستطيع أن نورد بعض الأمثلة من عينات مختلفة تمت معاينتها في إطار التحضير للتقرير الوطني، إذ تظهر هذه العينة مدى الخلل الواضح في تركيب القرار النقابي. ففي مجلس نقابة عمال وموظفي الريجي، بلغ عدد أعضاء مجلس النقابة اثني عشر عضواً، وليس هناك سوى امرأة واحدة، والنسبة هي ٨ بالمئة، علماً أن هذا القطاع يتمتع بقاعدة عمالية نسائية تفوق ٨٠ بالمئة من عدد عماله. أما في مجلس نقابة موظفي تلفزيون لبنان فالنسبة هي صفر، بالرغم من وجود العديد من النساء في العمل في هذا القطاع تفوق نسبتهن الـ ٣٥ بالمئة[١٩]، ويتكرر الأمر في عمال نقابات ومستخدمي مصانع الغزل وصناعة التريكو والخياطين الملتزمين بالقطعة، وهي قطاعات نسائية بالكامل تقريباً كما نعلم، ولكن هذا الوجود لا ينعكس بالشكل العملي في مجالس النقابات.

ثامناً: أسئلة وملاحظات حول وضع المرأة في لبنان[٢٠]

العرض السابق لوضع المرأة في لبنان يؤكد انطباعاتنا الأولية بأن المرأة على الرغم من كل الإنجازات التي حققتها على مدى العقدين الماضيين لا تزال غائبة عن المشاركة الفعالة في الحياة الوطنية، وهذا الغياب يطرح تساؤلاً حقيقياً حول الدينامية الذاتية لتطور المجتمع في لبنان. هذا التساؤل لا يطال فقط المساحة الموضوعية للمرأة بما هي مجال القانون الذي لايزال يميز بين الرجل والمرأة في بعض مواده، بل يطال أيضاً مجال العلاقات الاجتماعية التي لم تستطع الحداثة اختراقها بالمعنى الفعلي، بما

(١٩) المصدر نفسه، «المرأة ووسائل الاعلام».

(٢٠) انظر: المصدر نفسه.

فيها المساحة الذاتية للمرأة في بعدها التاريخي. ولعل هذه المعطيات بالرغم من جزئيتها، وبالرغم من احتمالات الخطأ فيها، تؤكد حقيقة فعلية، وهي أن عملية التنمية البشرية المستدامة لا بد من أن تتأسس على مشاركة لجميع قطاعات المجتمع المدني سواء أكان ذلك في الحياة السياسية، أم في الحياة الاقتصادية. ويبرز دور المرأة في هذا المجال حيث ان ادماجها في هذه العملية لا يقتصر فقط على وجودها كقوة عمل، بل أيضاً على مشاركتها في صياغة القرارات والسياسات في الحياة الوطنية، ولعل ذلك يعيد السؤال إلى نقطة البدء: ما هو دور المجتمع في دفع المرأة إلى المشاركة، وما هو دور المرأة في ذلك؟ بكلمة أخرى، كيف نحرر الساحة الموضوعية للمرأة، أي إزالة العوائق الاجتماعية والقانونية من طريقها، وكيف نحرر أيضاً الساحة الذاتية للمرأة، عن طريق زيادة وعيها ليس فقط بحقوقها، بل أيضاً بقدراتها وإمكاناتها؟

لذلك نرى أن الإجراءات العملية التي تتلخص في تعديل القوانين المعيقة لمشاركة المرأة أو التي تنتقص من أهليتها، لا بد من أن تسير بموازاتها ومعها الإجراءات الاجتماعية التي تهدف إلى إعادة الاعتبار لمفهوم الكفاءة والتعليم وتكافؤ الفرص بشكل عام، وتحرير الحياة الشخصية للأفراد، والإجراءات الإرادوية التي ترتبط بالإدارة السياسية لتحويل موضوع مشاركة المرأة وادماجها في عملية التنمية إلى موضوع وطني يحظى بإجماع الناس جميعاً، ليس فقط لأنه يخص مجال حق المرأة في أن تكون إنساناً كامل الأهلية والحقوق، بل لأنه يرتبط أيضاً بالهدر الناتج من عدم استثمار المجتمع بالشكل الكافي طاقات المرأة وإمكاناتها ثمناً لما يدفعه كتقديمات لتخصصها وتهيئتها للعمل.

ويبقى السؤال الأهم هو: كيف تصبح المرأة عنصراً فعالاً من عناصر التنمية المستدامة؟ أي كيف نزيل العوائق التي تعيق وتمنع المرأة من المشاركة في هذه التنمية؟ هذا السؤال يبقى من دون إجابة، والإجابة معقدة وصعبة، ولا تزال تنتظر من يصوغها، ومن ينفذها، بل لعلها لا تزال بانتظار «غودو».

خاتمة

حول المرأة العربية
وتحديات القرن الحادي والعشرين(*)

هالة مقصود(**)

لقد بدأ القرن العشرون، والمفكرون العرب يبحثون موضوعاً هزّهم عندما اكتشفوا فداحته ألا وهو: لماذا تأخّر العرب وتقدّم الغرب؟ والمأساة أننا ننهي القرن ونحن نطرح السؤال نفسه، ونؤمن أكثر بأننا، وقد بدأ القرن بتفاؤل وصل قمته في الخمسينيات والستينيات، على الطريق الصحيح، وأن تجربتنا الإنمائية لا بد من أن تنجح، وكان بعضنا يظنّ أنها قد تفوق التجربة الغربية، إذ إنها أكثر إنسانية. أما الآن، وبنتيجة ما أسفرت عنه عملية التنمية من خيبات أمل، فقد حل محل هذا التفاؤل عملية إعادة نظر شاملة في كثير مما كنا نعتبره مسلّمات.

أولاً: المرأة ومسؤولية التخلف

في بداية القرن كانت إحدى الإجابات الأساسية عن التساؤل في سبب «التأخر» تكمن في التأكيد أن وضع المرأة العربية الذي يجعل نصف المجتمع مشلولاً هو أحد الأسباب، فركّز كثير من المفكرين على أهمية تعليم المرأة، فقد ومشاركتها الفعالة في المجتمع، مؤكدين أنه لا يمكن امرأة جاهلة أن تربيّ جيلاً متقدماً. ولكن مع الأسف،

(*) نشر هذا البحث في: **المستقبل العربي**، السنة ١٧، العدد ١٩١ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٥)، ص ١٣٢ ـ ١٣٥. وهو في الأصل مداخلة قدّمت في المؤتمر العالمي الثاني الذي عقدته جمعية خريجي الجامعات العرب الأمريكيين في عمّان من ٢٤ إلى ٢٦ تموز/يوليو ١٩٩٤، عن موضوع «العالم العربي يتهيأ للقرن الحادي والعشرين».

(**) أستاذة في جامعة جورج مايسن، الولايات المتحدة الأمريكية.

لا بد من أن نعترف ونحن ننهي القرن العشرين أن كل الإحصاءات تشير إلى أن المرأة العربية لا تزال في أكثر الميادين على مستوى أدنى من أفقر الدول في العالم، فنجد الدول العربية في أدنى مكانة بالنسبة إلى تعليم المرأة ومشاركتها في اليد العاملة، وغيرهما من الإحصاءات.

أقول هذا، وأنا أعرف تمام المعرفة التبريرات والأعذار التي تُعطى لتفسير هذا الوضع. ففي الولايات المتحدة، وبسبب ما نعتبره تربّصاً بالعرب والمسلمين، نشارك جميعاً في عملية التبرير هذه. ولكن في مراجعة حقيقية للذات لا بد من التقرير بأن الوضع أسوأ مما نريد، وأن الإنجازات أقلّ بكثير من التوقعات. ويجب أن نقرّ أيضاً بأننا استوعبنا هذه الحقيقة في السنوات الأخيرة فقط، فلو كان لقاؤنا هذا في الستينيات أو أوائل السبعينيات، لكنّا أكدنا بثقة كاملة أن المرأة العربية تساهم في تغيير مجتمعاتها، وتتقدم بخطوات واثقة، وأن المكاسب التي حققتها في جميع الميادين مهمة للغاية. لو كان اجتماعنا آنذاك لكنّا عددنا إنجازات كثيرة، ومنها أن المرأة حصلت في أكثر الأقطار العربية على حقوقها السياسية، فبعضهن يشاركن في المجالس النيابية، وبعضهن وزيرات، وقد أصبحن موجودات في أكثر ميادين العمل. كل هذا بهرنا حتى اكتشفنا أن كثيراً مما حققناه هش، سريع العطب، وأن وجود بضع نساء في مراكز سياسية واقتصادية معيّنة لا ينسحب على وضع المرأة ككل، ولا يترجم بالضرورة إلى مكاسب اجتماعية.

إذاً ماذا تريد المرأة وممّ تشكو؟ إن المشكل الأساسي يكمن، في تقديري، في البلبلة الفكرية حول تحديد دور المرأة ومطالبها. كذلك فإن تحديد دور المرأة لا يكون في المطلق، ولكن ضمن فهم للاتجاهات والتيارات التي تحدد ماهية العصرية الجديدة، وكيف ستؤثر التحديات التي ستواجهنا في المفاهيم الاجتماعية في العالم الجديد على مشارف القرن، وماذا سيكون مردود هذا التغيير على دور المرأة.

ثانياً: تحديد دور المرأة وفق ماهية العصر

سأحاول بلورة بعض العناوين الرئيسية لمشاركتي بست نقاط سأطرحها بسرعة لأنني أعتبر أنها تشكّل إطاراً لمناقشة هذا الموضوع المهم:

١ ـ إن مشكلة المرأة لا تخصّ المرأة وحدها. إنها قضية مركزية في مسألة التطور، ولذلك فهي قضية اجتماعية أساسية تطرح بشكل جذري مشاكل المجتمع من أساسه. من هنا ضرورة المشاركة ببحثها من قبل الرجال والنساء مشاركة جدية. إن أحد أسباب المشكلة يكمن في تهميش هذه القضية وعدم وضعها في صلب اهتمامات المجتمع وهمومه.

من جهة أخرى، إن الوطن العربي لا يخصّ رجالاً من عمر معين فقط. إنّه

يخصنا جميعاً رجالاً ونساءً من كل الأعمار. إنه من واجب المرأة وحقّها أن تشارك في عملية التطور، وبناء مجتمع ديمقراطي مبني على احترام الفرد وقيمة الإنسان لأي جنس انتمى. هذه هي المعادلة الأساسية التي لا بد من استيعابها لوضع بحثنا في إطار صحيح.

٢ ـ إن الغالبية الساحقة من المجتمعات في العالم هي مجتمعات أبوية (بطريركية). فالرجل هو الذي سنّ القوانين، وبلور المفاهيم، ووضع المقاييس في الشرق والغرب على السواء، وهو الذي لا يزال يسن القوانين، ويبلور المفاهيم. نحن نطالب بالمشاركة الفعلية في إرساء قواعد المجتمع الجديد. ويكون ذلك بأن تتبوّأ المرأة مواقع فاعلة في مؤسسات المجتمع المدني التي لا يزال الرجال يطغون في قياداتها.

٣ ـ إن مقاييس المنطق الاستهلاكي الذي ساد السلوك العام في هذا العصر كان من أهم ما أعاق مسيرة المرأة، فهذا المنطق هو الذي يحدّد لكل أمر ثمنه، ويقدّر قيمة كل إنسان فيه بمقدار دخله. في هذا المجتمع تسعّر المرأة وفق الدخل الذي تجنيه، ويصبح العمل التقليدي الذي تقوم به، إن في البيت أو في الحقل أو في التموين، أو في غيرها من الأعمال المعيشية الأساسية غير ذي قيمة أو قدر، لأنه ليست له قيمة مادية يمكن حسابها.

وهكذا نجد في دراسة لناديا حجاب أنّها عندما تسأل الرجال إذا كانت زوجاتهم يعملن، يجيب معظم الرجال بالنفي، ولكن عندما تسألهم: إذا لم يكن لك زوجة فهل كنت ستضطر لدفع أجر للقيام بالعمل الذي تقوم به زوجتك؟ عندها يجيب الجميع بالتأكيد. إذاً إن زوجاتهم يعملن، ولعملهن قيمة مادية، ولكن هذا العمل غير مقدّر طالما أنّ قيمته لا تدفع عدّاً ونقداً. من هنا فإن التغيير الجذري يكون في تغيير المفاهيم بحيث تكون قيمة العمل في العمل وليس في تثمينه.

٤ ـ من جهة أخرى فإن المنطق الاستهلاكي الغربي قد أولى اهتماماً مفرطاً لمظهر المرأة الخارجي، وتعامل معها كلعبة جنسية، مما زاد من غلبة هذا الطابع عليها. فكان من الصعب جداً على النساء في العالم أجمع ألا يشاركن في استعراض الموضة الغربية التي تفرض عليهن ضغطاً مادياً لا يتحملنه. هذا إضافة إلى أن أكثر النساء العاملات في العالم لا زلن يعشن في عالمين: عالم جديد يقمن فيه بالمهام نفسها كالرجال، وعالم تقليدي يطلب منهن فيه عدم التقصير في مهام المنزل والأولاد. ومن أطرف ما قرأت في هذه المضمار مقابلة أجرتها بثينة شعبان مع مهندسة في الجزائر ترأس قسماً للهندسة في شركة يعمل فيها زوجها في وظيفة أدنى رتبة من وظيفتها. وإذا بها في سياق المقابلة تقفز من مقعدها، إذ تذكّرت أنها نسيت تحضير طبق للغداء، فتعتذر عن متابعة المقابلة لتركض إلى البيت، وتحضر ما يجب قبل أن يرجع زوجها من العمل.

إن هذا الوضع يفرض ضغطاً كبيراً على المرأة العاملة وبخاصة في المجتمعات

التقليدية. وبما أن عمر تجربة المرأة في هذا المضمار هو جيلان على الأكثر، فإنها لم تستنبط بعد الوسيلة المثلى للتوفيق بين هذه المهام.

٥ ـ نحن الآن في خضم ثورة جديدة تشابه الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر. ومثل هذه الثورة تؤدي إلى مفاهيم جديدة في العلاقات الاجتماعية والقيم، إذ إن المجتمعات تنتظم حول المتطلبات الإنتاجية. وكما في القرن الثامن عشر فإننا نجد الآن مشاكل أساسية تهزّ عالم الشمال للتأقلم مع معطيات العالم الجديد. إن هذه الثورة هي في الأساس معلوماتية سلاحها المعرفة، ولا تتطلب ثروة طبيعية أو مواد أولية أو تجمعات بشرية كثيفة للمشاركة فيها، كما كانت تتطلّب الثورة الصناعية. إن كلّ جزء منها يأتي من بلد أو آخر، كما أن التمويل في أكثر الأحيان يأتي من مؤسسات متعددة الجنسيات، وميزانيات بعضها أكبر بكثير من ميزانيات بعض الدول النامية، أو ما كان يسمى بالعالم الثالث، وصار يعرف اليوم بعالم الجنوب.

في العالم الجديد الذي تظهر معالمه الآن، وبسبب الثورة المعلوماتية التي جعلت البعض يسمي العالم «قرية كونية»، أصبح من المألوف أن نجد شركة ترجمة مثلاً في الولايات المتحدة تستخدم الفاكس، فتنقّح الترجمة من قبل هنود في الهند، إذ إن الهنود معروفون بلغتهم الانكليزية الرفيعة، وأجورهم أبخس بكثير من أجور الأمريكيين أصحاب المستوى نفسه. وهكذا فلم يعد المكان الذي يوجد فيه الإنسان مهماً إذا كان مرتبطاً بهذه الضيعة الكونية ارتباطاً يؤهله للمساهمة فيها من خلال استعمال أحدث ما توصل إليه العالم في مجال الاتصالات. وقد غيرت وسائل الاتصالات هذه من نوعية عمل المرأة، إذ إن الكثيرات من اللواتي يخترن عدم الخروج إلى العمل للقيام بمهام البيت والأولاد أصبح الآن بمقدورهن أن يعملن في شركات حتى خارج ولاياتهن في الولايات المتحدة دون أن يخرجن من البيت. وهذا اتجاه يتّسم به عالم المعلوماتية الجديد.

وقد أصبح هذا العالم يسمى بـ «عالم ما بعد الصناعي» أو «عالم الخدمات». وتشير الإحصاءات في الولايات المتحدة مثلاً أنه بينما كانت الصناعة تشكّل الجزء الأكبر من الدخل القومي في السبعينيات، فإنها الآن انحدرت إلى ٤٠ بالمئة، بينما ارتفعت نسبة الدخل من الخدمات في المدة نفسها من ١٠ إلى ٤٠ بالمئة، وهي تتزايد سنوياً.

ومعالم الخدمات هذه مهمة تجعل الفرد الناجح في هذا العالم يختلف اختلافاً أساسياً عن الفرد الناجح في العالم الصناعي، هذه الصفة هي المعرفة كما ذكرت قبلاً. فبينما كانت القوة في العالم الزراعي ترتكز على العضلات، وفي العالم الصناعي على الآلة، أصبحت المعرفة الآن أساس القوة في العالم الجديد. وعالم المعرفة يفتح أبواباً جديدة للمرأة. فبينما كان من الصعب عليها أن تنافس الرجل في العالم المرتكز على

العضلات، والعالم الذي تلاه والمبني على الآلة، تسنح الفرصة الآن للمرأة أن تؤكّد على أهليتها ومؤهلاتها في عالم المعرفة.

٦ ـ إذاً فالعالم الجديد يفسح مجالات كثيرة لمشاركة المرأة بشكل لم يكن ممكناً قبلاً. السؤال هو: ماذا تريد المرأة؟ إنها تطالب بالتعليم والعمل والمعاملة في المجالين كما يعامل الرجل. هذا كان مطلب الحركة النسائية حتى أوائل السبعينيات عندما اكتشفنا أن التعليم ليس هدفاً بحد ذاته، والعمل ليس هدفاً بحد ذاته. فالاثنان وسيلتان لتكتشف المرأة طاقاتها وتقدّر نفسها كما يجب، فتحترم نفسها وتفرض هذا الاحترام على المجتمع.

العلم والعمل وسيلتان لتغيير العلاقات الاجتماعية بحيث يكون التعامل بين الرجل والمرأة مبنياً على الاحترام المتبادل، وبحيث تتغيّر العلاقات الاجتماعية فلا يتصرف الرجل وكأنه وصي على المرأة، ولا تتصرّف المرأة وكأنها بحاجة إلى وصاية. وهنا تحضرني حادثة وقعت في مؤتمر عقد في برنستون (Princeton)، إذ وقفت امرأة إسرائيلية برتبة جنرال تناقش وتقول إن المرأة في إسرائيل متقدمة أكثر بكثير منها في البلدان العربية، بدليل أنها وصلت إلى هذا المنصب، أي جنرال في الجيش الإسرائيلي. فأجبت يومها أنني لم أكن أتصور أن نضال المرأة هو كي نصبح جنرالات. المهم التغيير في العلاقات الاجتماعية. نحن لا نطالب بمناصب ولا بحقوق، فالمناصب والحقوق تأتي بشكل طبيعي من جرّاء التغيير من المجتمع الأبوي (البطريركي) السائد، إلى مجتمع يعامل فيه الرجل والمرأة كلاهما كإنسان لا كجنس من الأجناس البشرية، وتشارك فيه المرأة على أساس الحق لا على سبيل المنّة.

إنّ تحدّيات المشاركة الفعالة في الكونية الجديدة، تتطلّب تفهّماً شمولياً ورؤية واضحة تصهر الأفكار المطروحة. والمطلوب من المرأة العربية أن تبرعم مسيرة المساواة الاجتماعية، إذ إن مشكلتها هي في أساس الأمراض الاجتماعية التي أدّت إلى التردّي السائد في هذا الوطن العربي. هذا هو حجر الأساس لخلق المجتمع العربي الديمقراطي المتماسك الذي يملك كل الطاقات الكامنة فيه، وهي جمّة، لندخل القرن الحادي والعشرين كمشاركين أساسيين فيه لا على هامشه كمتفرّجين.

هذا الكتاب

هذا الكتاب هو الخامس عشر من «سلسلة كتب المستقبل العربي»، ويعالج قضية العلاقة العضوية بين التحول الديمقراطي وتحرير المرأة، من ناحية، ودور المرأة المؤكد في الشأن العربي العام: تحريراً وتنمية ووحدة، من ناحية أخرى.

إن الواقع العربي يحمل في طياته مزيجاً مؤلماً من أشكال قهر الإنسان العربي على مختلف الصعد، ويشترك في تحمل هذه الأثقال، وفي محاولة الخروج منها، الرجل والمرأة. على أن المرأة تتعرض لمركب معقد من القهر؛ فإلى جانب القهر الواقع عليها مباشرة تتعرض كذلك لانعكاسات القهر الواقع على الرجل، بالإضافة إلى تحديات خاصة ترتبط بالتركيب الاجتماعي العربي وبالتراث الذي ما زال حياً..

يضم هذا الكتاب مجموعة من الدراسات المتصلة بهذا الموضوع، وهي تنقسم إلى قسمين: القسم **الأول** يستعرض عدداً من إشكاليات الواقع المرتبطة بتطور مكانة المرأة وأوضاعها في المجتمعات العربية، فضلاً عن الأدوار التي تقوم بها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك الحقوق التي تقررت لها، والحقوق التي ينبغي أن تصير لصيقة بوجودها كإنسان ومواطن. أما القسم **الثاني** فيستعرض ثلاث حالات قطرية من منظور المرأة والتنمية في السعودية والإمارات ولبنان. أما خاتمة الكتاب فتدور حول المرأة العربية وتحديات القرن الحالي.

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون

ص.ب: ٦٠٠١ - ١١٣ - بيروت - لبنان

تلفون: ٨٦٩١٦٤ - ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧

برقياً: «مرعربي» - بيروت

فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb

Web Site: http://www.caus.org.lb

الثمن: